المقدمة:

أكثر من عقدين من الزمان شهد السودان نزاعاً مسلحاً في مناطق مختلفة وبأشكال مختلفة ولكن النزاع المسلح في جبال النوبة يكتسب أهمية قصوى وكذلك في مناطق أخرى، حيث أن الأثر والتأثير علي المجتمعات كبير. منذ عام 1986 تأثرت جبال النوبة بالنزاع المسلح الذي طال أمده وقد عطل النزاع المسلح حياة المواطنين وتدهورت حياتهم المعيشية والنظم التي تدعم كسب العيش للأسر.(كما وان النزاع تسبب في فقدان الكثير من الأرواح وأسفر عن نزوح ولجوء أعداد كبيره من السكان).[1]

النزاع المسلح أينما حدث فهو يؤثر علي إنسان المنطقة بل والمجتمع بأكمله والأسرة تمثل الخلية الأساسية في المجتمع، حيث أن خطر العنف من السهل جدا أن يؤثر علي أي أحد أثناء قيامه/ قيامها بالأعمال اليومية. هذا العنف يمكن أن يكون مباشراً ومقصوداً أو عن طريق الصدفة. يعرف العنف بأنه" إحداث الأذى الجسدي والألم من قبل إنسان محدد، وكذا الضرب و القتل إذا حدث في أثناء الحرب أو من حالات فردية يعتبر عنف مباشر. العنف المباشر أيضا من أشكاله الإساءة اللفظية والنفسية"[2]. في كلتا الحالتين نجد أن المرأة والطفل داخل الأسرة هما الأكثر عرضة من غيرهم. إذا تناولنا تأثير النزاع علي مستوي أفراد الأسرة و المرأة كأحد أفراد الأسرة وربما تكون العائل الوحيد للأسرة، فيصعب عليها أن تتجنب خطر العنف فهي في معظم الأحوال لا تقدر علي الفرار بعيدا مثل ما يفعل الرجل و ربما تكون مثقلة بالحمل أو برعاية الأطفال والمرضي والمسنين. بضع النزاع سلامة الأسرة في استفهام حيث أن أعضاء الأسرة الذكور ربما ينضموا الى القتال أو يفروا من

---

[1] (UNDP report 1994)

[2]Ho-Won Jeong, Peace and conflict studies, an introduction, institute for conflict analysis and resolution, George Mason University USA,2007, p19.

الأسرة، كما أحيانا قد تضطر المرأة للمشاركة في القتال أو تقديم الخدمات للمقاتلين [1] فالصراع يزيد من معاناة المرأة داخل الأسرة باعتبارها أم وزوجة وفي هذه الحالة قد تتأثر الروابط الأسرية بعمق بفقدان بعض أفرادها أثناء النزاع. وبالفعل هذا هو حال غالبية الأسر النازحة ومن خلال ملاحظاتنا إن اغلب الأسر تعولها نساء أما الذكور الموجودون في الأسرة إما أطفالاً أو مسنين غير قادرين على الإنتاج والمساهمة في دخل الأسرة، ومن أكثر الشرائح تأثرا هم الأطفال نتيجة لعدم مواصلتهم للتعليم نسبة لارتفاع نفقات التعليم وفقدان الأسر للأنشطة الاقتصادية التي كانوا يعتمدون عليها في سبل كسب عيشهم وتحسين أوضاعهم المعيشية قبل النزوح.

النزاع المسلح يؤدي إلي تغيير في النظام الاقتصادي للأسر، وبالتالي يصعب على الأسر القيام بأدوارها الطبيعية نتيجة للتغيير الذي طرأ لدور الرجل والمرأة. كل من المرأة والرجل يواجهون هذه الأزمة الاقتصادية ولكن العبء الأكبر يقع علي المرأة، قد تجد المرأة صعوبة في الحصول علي عمل خاصة وأن أغلبية النساء أميات أو مستواهن التعليمي يمثل عائق دون الحصول على فرص عمل أو صعوبة الحصول على الموارد اللازمة.

هذه المشكلة تعاني منها المرأة حتى ما قبل النزاع المسلح حيث تواجه المرأة صعوبة في الحصول على تمويل يساعدها في إنشاء مشروعات صغيرة مدرة للدخل، مما يزيد معاناتها عندما تكون العائل الوحيد للأسرة . مع إن النظام الاجتماعي في المجتمعات التقليدية يضمن كفالة المرأة و أولادها في مثل هذه الحالات بواسطة أفراد الأسرة الممتدة إلا أن النزوح قد فرض واقعا جديداً. ويمكن القول أن هنالك أعداد كبيرة من المواطنين في جبال النوبة داخل المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية حيث يصعب توصيل المساعدات الإنسانية الشيء الذي

[1] Sayda Omer, situation of Nuba community before and after civil war. Case of Kadugli & Dilling Council in South Kordpfan.Ahfad University for women Sudan, 2007, pp33

أدى إلى تفاقم معاناة الأسر. هذا الوضع يجبر الأسر بأن تكيف وسائل لسبل كسب العيش بخلاف الوسائل المألوفة وفقا للمعطيات المحيطة من حولها في مناطق سيطرة الحركة أو مناطق نزوحهم. هذا التكيف بالطبع يؤدي إلى تغيير في الأدوار الإنتاجية والذي يقود إلى إحداث تغيير في علاقات النوع الاجتماعي داخل الأسرة. الدور الإنتاجي بالنسبة للأسر النوبية كان يشمل كل ما يقوم به الرجل والمرأة من إنتاج زراعي وحيواني وتسويق لبعض المنتجات الغابية لكن بعد النزوح وغياب المعيل الأساسي لغالبية الأسر النازحة تغيرت الأدوار وأصبح هناك عبء متزايد على البنات والأولاد الكبار في تحمل بعض المسؤوليات والمساهمة في دخل الأسرة، فنجد بعض البنات يعملن في البيوت مما يعرضهن إلى بعض الممارسات أللأخلاقية، أيضا عمل الأولاد في الأعمال الهامشية بعد تركهم للمدارس مما زاد من الفاقد التربوي وسط النازحين، كما أن النزوح ساهم في زيادة أعباء المرأة في الدور الإنتاجي فأصبحت تعمل في الأسواق والعمل في البيوت لتساهم بصورة مباشرة في تغطية المتطلبات الأساسية للأسرة وبالتالي تغيرت علاقات القوة داخل الأسرة وتوسعت دائرة سلطاتها في اتخاذ القرار داخل الأسرة و التحكم في بعض الموارد على مستوى الأسرة. ويمكن أن نقول بان المرأة تلعب دوار متعاظما في الأسرة، ذلك لان في جبال النوبة ازدادت عدد الأسر التي تعولها النساء وكل أسرة فقدت واحد علي الأقل من أفرادها بسبب النزاع المسلح قد يكون الزوج أو الأخ الأكبر (هذا بالتحديد وسط قبائل النوبة) هذا الوضع ترك فراغا يتعلق بدعم الأسرة وادي إلى ظهور عددا كبيرا من نساء جبال النوبة اكتسبن دورا جديدا وأصبحن هن اللاتي تقدمن الخدمات اللازمة لبقاء الآسرة.

وأحياناً يلعب النزاع دور ايجابي في تمكين المرأة. اتضح جليا من خلال مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والثقافية وفي تنظيمات المجتمع المدني. في كل

الأحوال فان النزاع قد احدث تغييرات اقتصادية – اجتماعية خاصة في أنماط الحياة المعيشية للأسر في مناطق الاستقبال.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في النزاعات المسلحة في جبال النوبة وأثرها على الأسر، خاصة وسط الأسر النوبية النازحة في ولاية الخرطوم، كما تتعلق بدراسة التغيرات التي طرأت على الأوضاع المعيشية للأسر بعد النزوح.

عانت جبال النوبة من ويلات النزاع والحرب التي دارت رحاها لأكثر من ثلاثة عقود من الزمان منذ ثمانينات القرن الماضي بين الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA/M) وحكومة السودان والتي أحدثت أثار كبيره علي حياة المدنيين وعلي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأسر من خلال موجات النزوح وعدم الاستقرار الأمني والمعيشي. انتهى النزاع المسلح الأول في جبال النوبة بتوقيع اتفاق السلام الشامل(CPA) بين الحكومة المتمثلة في الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA/M). في عام 2005م، الذي أنهى أطول نزاع مسلح في إفريقيا. لكن لم يستقر هذا السلام لفترة طويلة حيث تجدد النزاع للمرة الثانية في جبال النوبة عام 2011م. فكانت آثاره في هذه المرة أكثر عمقا على حياة المدنيين خاصة النوبة، حيث أدى إلى نزوح غالبية النوبة من مناطقهم الأصلية سواء داخل الولاية أو خارجها، مما جعلهم يفقدون المنظومة الطبيعية لحياتهم المعيشية، وفقا لذلك تغيرت الطرق التقليدية المتبعة في سبل كسب العيش، كما وأن النزاع احدث تحولات اجتماعية خاصةً وسط الأسر النازحة خارج جبال النوبة، مما اثر على الهياكل والعلاقات الاجتماعية للأسر صاحبه تغيير في ادوار وعلاقات النوع الاجتماعي فازداد عدد النساء اللاتي يعولن أسرا في ظل حالة من التغيير الإجباري في وسائل واستراتيجيات كسب العيش.

فقدت المجتمعات النوبية النازحة الكثير من أصول سبل كسب العيش والتي تعتبر الركائز الأساسية ومصادر الربح والتي دمرت بسبب الحرب الدائرة في جبال النوبة. (تعني استراتيجيه كسب العيش بأنها الإستراتيجية المتبعة بواسطة الأسرة لإدرار وتوليد وسائل للعيش والحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي والنتائج السالبة الأخرى. أما الأصول فإنها تعني مخزون لأنواع مختلفة من مصادر الربح أو رؤوس الأموال والذي يمكن أن تستخدم مباشرة أو غير مباشرة في كسب العيش.[1]

أدى النزاع إلى هجرة و نزوح أعداد كبيرة من الأسر النوبية إلى عدد من ولايات السودان، وتعتبر ولاية الخرطوم من أكثر الولايات استضافة للنازحين من جبال النوبة ومعظمهم يعيشون تحت أوضاع إنسانية معقدة نتيجة للنزوح ألقسري الذي احدث تغييرات في حياتهم المعيشية. هذه الأسباب دفعت الباحثة لدراسة ومعرفة هذه التغييرات وأثرها على الأسر النازحة خاصة فيما يتعلق بالوضع المعيشي وسبل كسب العيش والآثار الاجتماعية الأخرى.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على أثر النزاع على الأسر بجبال النوبة، مع التركيز على الأسر النازحة بمحلية أمبدة. نأمل أن تساعد مخرجات هذه الدراسة في الأتي:

1. أن تكون نتائج هذه الدراسة كقاعدة بيانات تساعد في إعداد برامج تخاطب التغيرات التي طرأت على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأسر النازحة من جبال النوبة خاصة المسائل المتعلقة بسبل كسب العيش وكيفية إعادة هذه السبل.

---

[1] Jamila, Chronic conflict and livelihood in Heiban: Nuba mountains of the Sudan, Norwegian university for live sciences, 2005, pp18

2. أن تساعد هذه الدراسة زيادة في الوعي والإدراك بقضايا النوع الاجتماعي وسبل كسب العيش في وسط صانعي القرار والمهتمين بقضايا التنمية.
3. أيضا وبنفس الأهمية أن تساعد نتائج هذه الدراسة صانعي القرار والمهتمين بقضايا السلام في أعداد البرامج التي تخاطب الآثار الاجتماعية والاقتصادية السالبة للحرب على الأسر واحتياجات الأسر في مناطق النزاع ومناطق النزوح أيضا.
4. أن تساعد نتائج الدراسة في تصميم برامج لمساعد الأسر على استعادة سبل كسب عيشهم التي دمرت نتيجة للصراع وأيضا على معالجة الاحتياجات الإنسانية و الانتعاش.

أن تكون هذه الدراسة إضافة حقيقية للمكتبة السودانية في مجال الدراسات الاجتماعية ودراسات السلام والتنمية.

أهداف البحث:

هذه الدراسة محاولة لمعرفة اثر النزاع المسلح في جبال النوبة على الحياة المعيشية للأسر النوبية بالتركيز على النازحين في بولاية الخرطوم (محلية أمبدة) وذلك من خلال الآتي:

1. معرفة التغيرات التي طرأت على الحياة المعيشية وسبل كسب العيش بالنسبة للأسر النوبية النازحة في ولاية الخرطوم.
2. معرفة طبيعة الحياة المعيشية التي تكيفت عليها الأسر واعتمدت عليها بعد النزوح.
3. الكشف عن المعوقات التي تواجه الأسر و تحول دون التكيف على الأوضاع الجديدة.

4. التحقق من التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسر نتيجة للنزاع المسلح والنزوح ألقسري.

فروض الدراسة:

1. أحدث النزاع المسلح تغيرات على الحياة المعيشية وسبل كسب العيش للأسر النوبية النازحة من جبال النوبة بولاية الخرطوم.
2. هناك معوقات تواجه الأسر النازحة حالت دون تكيفها على الحياة المعيشية الجديدة وتحسين أوضاعهم.
3. أحدث النزاع تغيرات اجتماعية على الأسر النازحة من جبال النوبة بولاية الخرطوم نتيجة للنزوح ألقسري.
4. زاد النزاع من مسؤوليات المرأة وغيَّر تقسيم الأدوار بين الجنسين داخل الأسرة.

منهج الدراسة:

يتطلب هذا البحث إتباع منهجين من مناهج البحث وهي: المنهج التاريخي والوصفي.

1-**المنهج التاريخي:** استخدم الباحث المنهج التاريخي لوصف وتفسير الأحداث في الحاضر من خلال الاستعانة بالوقائع والأحداث الماضية وذلك من اجل التنبؤ عن احتمالات المستقبل.

ويقصد بها بيان أثر عوامل معينة على العمليات التنموية والاجتماعية المختلفة في الماضي وتقديم ما سبقه من ممارسات في هذا المجال مما يوحي بوضع برامج وأساليب جديدة للمستقبل بالنسبة للأسرة.

2-**المنهج الوصفي:** ويدخل في إطار البحوث التطبيقية التي تدرس تطبيق نظريات أو حقائق معروفة في ظروف محددة المقصود بها وصف وتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من حيث العلاقة القائمة أو الظروف المحيطة لهذا الواقع وما

يسوده في الاتجاهات أو السلوك أو التطورات وتحليل وتعديل الملاحظات الايجابية التي تؤدي إلى العوامل المؤثرة في طبيعة التفاعل الإنساني والتي تؤدي إلى جعل المؤسسات التنموية والاجتماعية أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها(1).

حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

يتناول هذا البحث اثر النزاع في جبال النوبة على مؤسسة الأسرة بالتركيز على دراسة حالة الأسر النوبية النازحة في محلية أمبدة بولاية الخرطوم، لذا سوف تكون الحدود المكانية على محورين. المحور الأول جبال النوبة منطقة (الأصل للنازحين) ومحلية أمبدة (منطقة النزوح/ الاستقبال).

أما الحدود الزمانية: تغطي الفترة من 2011 إلى 2014.

آلية جمع المعلومات:

جمعت البيانات الثانوية من الكتب، المراجع التقارير والدوريات والمصادر الأخرى المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث. أما البيانات الأولية تم جمعها من الأسر النوبية النازحة بولاية الخرطوم (تحديداً بمحلية أمبدة).

تم جمع البيانات باستخدام طريقة أداة الاستبانة وذلك بعد إعداد وترتيب الأسئلة والمقابلة المنتظمة وشبه المنتظمة مع بعض الأسر والأعيان، بالإضافة إلى الملاحظة وذلك لجمع اكبر قدر من البيانات من المصادر الأولية والثانوية. وتم تحليل البيانات باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistic Package for Social Science (spss)

طريقة اختيار العينة: تم اختيار عينات عشوائية بسيطة منتظمة(simple random sample) من الأسر النوبية النازحة من جبال النوبة في ولاية الخرطوم (محلية

(1) آمنة جمعة خاطر،اثر النزاعات على التنمية والتعايش السلمي(دراسة تحليلية منطقة جنوب كردفان)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – مركز دراسات وثقافة السلام،2010م، ص3-4

أمبدة –وحدة السلام الإدارية). لم يتوفر حصر للنازحين بمحلية أمبدة ولكن بعد مقابلة الباحثة للسلطات بوحدة السلام الإدارية تم التعرف على مراكز تجمع النازحين وبالتالي تم اخذ عينة تقديرية هي (120) أسرة، وفقا لقناعة الباحث إن هذه العينة مناسبة نسبة لتجانس المستهدفين (تفاصيل أكثر في الفصل الرابع).

هيكلة الدراسة:

اشتملت الدراسة على أربعة فصول:الفصل الأول الإطار النظري لمفاهيم النزاع، السلام ودراسات السلام والهجرة و النزوح. أما الفصل الثاني تناول المعطيات الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية السياسية لجبال النوبة. تحدث الفصل الثالث عن الأسرة وأثر النزاعات عليها أيضاً تناول النزوح من منظور النوع الاجتماعي كما وتناول الآثار الناتجة عن النزاعات. أما الفصل الرابع خصص للتطبيق و فيه أعطى الباحث خلفية عن منطقة النزوح وكيفية العمل الميداني واختيار العينة وفي هذا الفصل تم تحليل البيانات ومناقشتها، أيضاً نجد الخاتمة والتوصيات والمراجع بالإضافة إلى الملاحق.

مصطلحات الدراسة:

النزاع:

يعرف النزاع بأنه صفة حتمية و ملازمة للتغيير الاجتماعي(social change) وهو تعبير لعدم التوافق (hetrogeneity) في المصالح (interests) والقيم (values) والمعتقدات (beliefs)، والتي تتخذ أشكالا جديدة تتسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط الموروثة (inherited constrains)[1].

جبال النوبة:

[1] محمد احمد عبد الغفار.فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية– دراسة تقدية و تحليلية – الكتاب الأول – الدبلوماسية الوقائية،دار هومة الجزائر 2003، ص.67

المنطقة الواقعة بين خطوط الطول 28-32,5 درجة شرقا وخطوط العرض10-12,5 درجة شمالا فهي تسمى عالميا بجبال النوبة[1]. وتغطي المنطقة حدود مديرية جنوب كردفان سابقا[2].

الأسرة:

الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع و أهم جماعاته الأولية، تتكون الأسرة من أفراد تربط بينهم صلة القرابة والرحم، وتساهم الأسرة في النشاط الاجتماعي في جوانبه المادية والروحية والعقائدية والاقتصادية[3].

النزوح:

هو ترك الشخص منطقته ليستقر في مكان آخر وهو ذات الهجرة ولكن من منظور بلد المنشأ. وهناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي للنزوح[4].

النازح:

حسب تعريف لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأنه شخص أو مجموعة من الأشخاص أجبروا على مغادرة منازلهم أو مناطق إقامتهم المعتادة بهدف تجنب الصراعات المسلحة، أو هربا من اضطهاد أو انتهاك لحقوقهم الأساسية أو هربا من الكوارث الطبيعية[5].

الدراسات السابقة:

---

(1) محمد هرون كافي، جبال النوبة السلام و التنمية،مجلة دراسات السلام- مركز دراسات السلام جامعة الدلنج، العدد يناير2000م.

(2)سراج الدين عبد الغفار، تاريخ الصراع في جبال النوبة الفترة من(1984- 1996)، 1999م، جامعة إفريقيا، ص18

(3) أسرة. ويكيبيديا الموسوعة الحرة 19/ديسمبر 2014.

(4) ويكيبديا 2 أغسطس 2015 https://ar.m.wikibedia.org/wiki/ نزوح

(5) منال حسن مكي، المشاكل الاجتماعية و النفسية في غياب السلام الاجتماعي للنازحين- دراسة (حالة ولاية الخرطوم 2003-2012) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة، 2013م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا، ص21

تلخص الدراسات السابقة طبيعة الدراسات التي تمت في مجال أثر النزاع المسلح على الأسر بجبال النوبة وما أحدثته من آثار اجتماعية واقتصادية على الوضع المعيشي وسبل كسب العيش والآثار الأخرى للحرب.

الدراسة الأولى[1]:

1. **اسم الدارس:** خالد محمد احمد
2. **عنوان الدراسة:** النزاع المسلح وأثره على الحياة المعيشية لسكان الريف – الفترة من 2003–2006 دراسة حالة شمال دار فور.
3. **مكان الدراسة:** جامعة الخرطوم كلية الدراسات الإنمائية.
4. **نوع الدراسة:** بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير.
5. **تاريخ الدراسة:**2007
6. **أهم الأهداف:** الوقوف على مدى تأثير النزاع المسلح الدائر في ولايات دارفور على الحياة المعيشية لنازحي سكان الريف. وذلك من خلال:

أ- معرفة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي حدثت لأنماط الحياة المعيشية لنازحي سكان الريف نتيجة للصراع.

ب- دراسة أنماط الحياة المعيشية الجديدة التي تكيف عليها سكان الريف.

ت- معرفة المشاكل والمعوقات التي تواجههم وتحول دون تكيفهم على الأوضاع الجديدة.

7- **نتائج الدراسة:**

- كل الذين نزحوا من سكان الريف فقدوا كل المستلزمات الضرورية للحياة المعيشية وصاروا يعتمدون على الدعم والإغاثة والأنشطة الهامشية.

---

[1] خالد محمد احمد،،النزاع المسلح وأثره على الحياة المعيشية لسكان الريف الفترة من 2003–2006. دراسة حالة ولاية شمال دارفور،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير،جامعة الخرطوم- الدراسات الإنمائية،2007م،

- يعاني نازحي سكان الريف من مشاكل مختلفة أثرت على مقدرتهم على التكيف مع الوضع الجديد الذي فرض عليهم بسبب النزاع.

الدراسة الثانية[1]:

1. **اسم الدارس:** محمد احمد بابو نواي.
2. **عنوان الدراسة:** اثر النزاع المسلح في جبال النوبة على التنمية الشاملة (1985-2005).
3. **مكان الدراسة:** جامعة جوبا.
4. **نوع الدراسة:** رسالة دكتوراه.
5. **تاريخ الدراسة:**2007.
6. **أهم الأهداف:** معرفة مدى الآثار السالبة التي لحقت بالتنمية التي تؤثر تأثيراً مباشر على حياة إنسان جبال النوبة.
7. **نتائج الدراسة:** خلصت الدراسة إلى أن النزاع المسلح في منطقة جبال النوبة قد اثر تأثيراً كبيراً على التنمية وأدى إلى توقف كثير من المشروعات التنموية التي كانت قائمة هناك وهذا بدوره قد اثر على حياة إنسان المنطقة وجعل الناس يعيشون حياة الفقر والبؤس والحرمان.

الدراسة الثالثة[2]:

1. **اسم الدارس:** منير اليأس عبد الله.

---

[1]محمد احمد بابونواي، اثر النزاع المسلح في جبال النوبة على التنمية الشاملة(1985-2005م)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة جوبا،2007م.

[2]منير اليأس عبد الله،التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات النازحة(دراسة حالة النازحين بمدينة الدمازين ولاية النيل الأزرق)،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي، جامعة الخرطوم، 2006م.

2. **عنوان الدراسة:** التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات النازحة (دراسة حالة النازحين بمدينة الدمازين ولاية النيل الأزرق).
3. **مكان الدراسة:** جامعة الخرطوم كلية الدراسات الإنمائية.
4. **نوع الدراسة:** بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي.
5. **تاريخ الدراسة:** 2006.
6. **أهداف الدراسة:** هو تسليط الضوء على بعض المشاكل التي تواجه النازحين في مدينة الدمازين ومعرفة فيما إذا كانت هناك أي تحولات اقتصادية واجتماعية أثرت عليهم.
7. **نتائج الدراسة:** أهم النتائج أن هناك بعض التغيرات الواضحة في الوضع الاقتصادي للنازحين وتشمل انخفاض في دخل الأسرة نتيجة لقلة فرص العمل وعدم وجود الأصول الثابتة كالأرض الزراعية والثروة الحيوانية. أيضا هناك تغيرات في الحيات الاجتماعية للمجموعات النازحة مثل تقلص دور الإدارة الأهلية، زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية ورغبة المجموعات النازحة في الاستقرار.

الدراسة الرابعة[1]:

1- **اسم الدارس:** جميلة الحاج.

2- **عنوان الدراسة:** Chronic conflict and livelihood in Heiban: Nuba Mountains of the Sudan

(النزاع العنيف وسبل كسب العيش في منطقة هيبان-جبال النوبة- السودان)

3- **مكان الدراسة:** Norwegian University of sciences

(1) Jamila Elhage,Chronic conflict& livelihoods in Heiban; Nuba mountains of Sudan, master thesis, Norwegian university of life sciences,2006.

4-**نوع الدراسة:** رسالة ماجستير.

5-**تاريخ الدراسة:** 2005.

6-أهداف الدراسة:

- التعريف على سبل العيش وكيف تأثرت بالنزاع الحاد وعدم الاستقرار السياسي في منطقة هيبان بجبال النوبة.
- معرفة استراتيجيات سبل العيش.
- لمعرفة الفهم المحلي للفقر والغني.

7-نتائج الدراسة:

1. أوضحت الدراسة إن الموارد المالية البشرية والاجتماعية (human and social capital) قد تأثر نتيجة لموت كثير من الناس والنزوح لفترة طويلة.
2. تعتبر الماشية هي الأساس للموارد المالية (financail capital) والتي قلت كمياتها نتيجة للنهب من قبل جنود طرفي النزاع.
3. دمرت الحرب المنازل والمرافق العامة و مؤسسات التعليم والصحة والأسواق ومرافق المياه،(public and private physical capita) الموارد الطبيعية الخاصة والعامة.
4. أعطيت الحرب فرص تعليم أوسع للمرأة والرجل
5. اكتساب مهارات جديدة وظهور استراتيجيات جديدة لكسب العيش في المجتمع.

الدراسة الخامسة[1]:

1-**اسم الدارس:** أيمن مصطفى عبد الله

[1] أيمن مصطفى عبد الله، المعوقات التي تواجه المازحين في محاولتهم لتحسين أوضاعهم(معسكر كرتون كسلا بشرق النيل)، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم، 2008م.

2-**عنوان الدراسة:** المعوقات التي تواجه النازحين في محاولتهم لتحسين أوضاعهم (معسكر كرتون كسلا بشرق النيل).

3-**مكان الدراسة:** جامعة الخرطوم معهد الدراسات الإنمائية.

4-**نوع الدراسة:** ماجستير في الدراسات الإنمائية.

5-**تاريخ الدراسة:** 2008.

6-أهداف الدراسة:

- تحديد آليات التكيف الاقتصادي و الاجتماعي للنازحين.
- معرفة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للنازحين في مناطقهم الأصلية وسبل كسب عيشهم
- معرفة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في حياتهم في ولاية الخرطوم بعد النزوح.
- معرفة العقبات التي تحول دون تحسين أوضاعهم.

7-نتائج الدراسة:

- إن النازحون يلجئون إلى وسائل لكسب العيش جديدة تختلف تماما عن تلك التي كانت في موطنهم الأصل.
- يمارس النازح الأعمال الهامشية رغم ما يبذلونه من مجهود لتدبير أمورهم إلا أن الفجوة بين الكسب و المنصرفات كبيرة.
- النازحون من الرجال والنساء تواجههم العديد من المعوقات التي تحول دون تكيفهم مع الأوضاع الجديدة لأنهم ينقصهم التدريب والمهارات والمؤهلات وللأوراق الثبوتية التي تساعدهم للحصول على فرص عمل.

الدراسة السادسة[1]:

1-**اسم الدارس:** آمال محمد الحسن

2-**عنوان الدراسة:** التغير الاجتماعي والاقتصادي للمرأة النازحة من غرب السودان إلى ولاية الخرطوم(دراسة حالة نساء سوق ابوزيد).

3-**مكان الدراسة:** جامعة الخرطوم.

4-**نوع الدراسة:** دكتوراه.

5-**تاريخ الدراسة:** 2058.

6-أهداف الدراسة:

- التعرف على وضع المرأة النازحة من غرب السودان والعاملة في الأسواق(الشيخ ابوزيد والناقة) بمهن هامشية بولاية الخرطوم ومدى التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي طرأ على نمط حياتها وحياة الأسر النازحة.
- معرفة الايجابيات والسلبيات التي ترتبت على النزوح.

7- النتائج:

- أوضحت الدراسة أن عمل المرأة بالأسواق ساعد على تخفيف حدة الفقر التي تعاني منه المرأة النازحة.
- هناك زيادة في الوعي الصحي للمبحوثات.
- وجود سلبيات لعمل المرأة مثل المضايقات وملاحقة السلطات الرسمية للمرأة.

ركزت الدراسات السابقة علي اثر الحرب على الحياة المعيشية للأسر دون النظر إلى الأسرة كوحدة اجتماعية غير متجانسة لان تأثير الحرب قد يختلف من

---

[1] آمال محمد الحسن،التغير الاجتماعي والاقتصادي للمرأة النازحة من غرب السودان الى ولاية الخرطوم(دراسة حالة نساء سوق ابوزيد)،بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الخرطوم،2005م

الرجل والمرأة والبنت والولد داخل الأسرة. هناك تطابق في بعض الدراسات من حيث تناول القضايا و الموضوعات إلا أن ألاختلاف من حيث الزمان والمكان، حيث أن دراسة (جميلة) كانت في منطقة هيبان وهي جزء من جبال النوبة أما الدراسة التي بصددها فهي تركز على النازحين من مناطق عدة من جبال النوبة بولاية الخرطوم بعد تجدد الحرب في العام 2011 في جبال النوبة بين الحكومة المتمثلة في المؤتمر الوطني والحركة الشعبية قطاع الشمال والذي كان له بالغ الأثر لمواطن جبال النوبة لما حدث لهم من نزوح، فالاختلاف يكون من حيث الزمان فقط بالإضافة إلى إن هذه الدراسة تركز أيضا على الآثار الاجتماعية سواء كانت سالبة أو موجبة بالنسبة للأسر النازحة من جبال النوبة. اغلب الدراسات التي تمت لم تسلط الضوء كثيرا على التغيرات التي طرأت لادوار النوع داخل الأسرة، وهل هذا التغير خاصة في الأدوار الإنتاجية تسبب في زيادة الأعباء على المرأة. إن قضايا النزوح التي تناولتها الدراسات هي واحدة ولكن قد تختلف من حيث الزمان، المكان، المسببات والمجتمعات المستهدفة نفسها.

يمكن الاستفادة من هذه الدراسات في المنهجية التي اتبعت وطرق جمع البيانات الأولية.

الفصل الأول

الإطار النظري

المبحث الأول: النزوح و الهجرة

المبحث الثاني: مفهوم النزاع

المبحث الثالث:دراسات السلام

الفصل الأول

الإطار النظري

المبحث الأول

النزوح والهجرة

ما هو النزوح(Displacement):

النزوح ظاهرة كونية توافق سنن الله في خلقه لقوله تعالى﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ صدق الله العظيم [1].

فهو كمفهوم عام وقديم يعتبر حركة سكانية تعني البعد عن مكان السكن المعتاد.أما كمصطلح علمي فيعتبر أمراً حديثا بدأت مظاهره مع بداية السبعينات واتضحت معالمه مع بداية الثمانينات. حيث زادت حركة النازحين واختلطت أسبابه بأسباب اللجوء، فكان لابد من الفصل بينهما ليسهل التعامل معهما. ولما كان اللجوء سابقا للنزوح فقد توافق العالم على تعريفه بأنه يبدأ بالتحرك من مكان الأصل وينتهي إلى مكان خارج حدود الدولة، أما النزوح فانه يبدأ بالتحرك من مكان الأصل ولكنه ينتهي إلى مكان آخر داخل حدود الدولة.

لقد برز النزوح كظاهرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث اخذ العالم يشهد كثيرا من المتغيرات الفكرية والسياسية حينما بدأت بعض الدول تنادي بالديمقراطية والحرية وتوفير الحقوق

---

[1] سورة النساء، الآية 97 .

الطبيعية للإنسان، كما تنادي بانتهاء عصر الاستعمار وقد استطاعت كثير من المستعمرات أن تحصل على استقلالها وكان من المتوقع أن تهدأ الأمور في البلاد التي استقلت، ولكن على العكس من ذلك فقد اشتدت الصراعات الداخلية والنزاعات القبلية في كثير من دول العلم الثالث التي نالت استقلالها ومن خلال هذه النزاعات ظهر مصطلح النزوح والنازحين ولقد زاد الأمر سوءا تفكك الاتحاد السوفيتي إلى دول مما أدى ذلك إلى انفجار سكاني هائل نتج عنه نزوح و لجوء في دول شرق أوروبا. ولقد أثبتت الدراسات أن المشكلة بدأت في السبعينات وتفاقمت في التسعينات إذ تراوح عدد النازحين ما بيت 25- 30 مليون نازح في بقاع العالم المختلفة، وفي إفريقيا فقط يقدر عددهم ب 13,500,000 نازح[1].

في تقرير صادر من المجموعة الدولية للاجئين والنازحين ورد عددهم في العالم عام 1970م كان خمسة ملايين فقط من عدد خمسة دول، و في العام 1980م ارتفع العدد إلى سبعة ملايين من عدد عشرة دول، و في العام 1990م تضاعف العدد ليصل اثنين وعشرين مليون نازح من عدد 23 دولة. وقد صاحب نشاط حركة النزوح صعوبات جمة في التعامل مع المشكلة إذا لم يكن هناك آلية يمكن الرجوع إليها في شأن النازحين أو التعرف بهم، هذا الأمر دفع بمراكز البحث العلمي ومنظمات المجتمع المدني بجانب المؤسسات الدولية الرسمية لتناول مشكلة النازحين بصورة أوسع[(2)].

تعتبر النزاعات المسلحة من أهم أسباب النزوح الداخلي و اللجوء الخارجي للمدنيين، ويوجد في العالم حالياً ما يزيد عن 40 مليون نازح و لاجئ داخل بلدانهم وخارجها،80% منهم من النساء والأطفال، هما الفئتين الأكثر تضررا جراء ذلك.

---

[1] منال حسن،المشاكل الاجتماعية و النفسية في غياب السلام الاجتماعي للنازحين دراسة (حالة ولاية الخرطوم 2003-2012)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه،2013م، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.ص20-21.

[(2)] منال حسن. مرجع سابق، ص20.

وتعاني المرأة ويلات النزوح واللجوء بأشكال متعددة. فعليها تحمل وطأة الاقتلاع وفقدان البيت والممتلكات والأقارب وتشتت الأسرة. وتتعرض النساء لويلات كثيرة أثناء عملية الفرار من القتال حتى تصل منطقة آمنة، بالإضافة إلى الخوف والتعب والإرهاق، فان هذه العملية قد تكلفها الانتهاك الجنسي أو حتى حياتها[1].

وردت العديد من التعريفات المتعلقة بالنزوح منها:

1. النازحون هم مواطنين تركوا ديارهم الأصلية إلى أجزاء أخرى من البلد وذلك بسبب الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة.
2. ولقد عرفت معتمديه النازحين، النازح بأنه مواطن اجبر على الانتقال من موطنه الأصلي إلى مواطن أخرى داخل البلد.
3. عرّفت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة النازح بأنه شخص أو مجموعة من الأشخاص اجبروا على مغادرة منازلهم أو مناطق إقامتهم المعتادة بهدف تجنب الصراعات المسلحة، أو هروبا من اضطهاد أو انتهاك لحقوقهم الأساسية أو هروبا من الكوارث الطبيعية.
4. عرفتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنهم أفراد يعيشون معيشة قريبة من اللاجئين[2].

فالنزوح إذا هو حالة يجد فيها الشخص نفسه مرغما على ترك موطنه الأصلي والانتقال إلى مكان آخر داخل حدود الدولة بحثا عن الأمن والحماية، فالنازح هو الشخص التي تهددت حياته وممتلكاته بسبب النزاعات والحروب الداخلية أو بسبب الكوارث الطبيعية فترك منطقته الأصلية إلى منطقة أخرى داخل الدولة بحثا عن الأمن. والسمة المميزة لنزوح الأشخاص هي فقدان الإرادة لكونهم لم

---

[1] علي الجرباوبود عاصم خليل،النزاعات المسلحة وامن المرأة(سلسلة دراسات إستراتيجية 20)، معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية.جامعة بيرزيت–فلسطين، ص 12.

[2] منال حسن، سابق،ص21.

يتركوا مناطقهم يطوعهم واختيارهم بل مكرهين، والنازح لا يكتسب وضعا قانونيا يوفر له الحماية الدولية وذلك لعدم وجود قانون دولي يحدد حقوقهم، وبالتالي يلزم الدول بحمايتهم و احترام حقوقهم.

يواجه النازحون في حركتهم مشكلة الاستقرار في المجتمعات التي يلجئون إليها، قد ترفضهم فيرحلون عنها إلى غيرها ثم إلى غيرها، وهكذا يظلون في حركة مستمرة، كما أن حكوماتهم قد لا تهتم بهم وقد لا تكون قادرة على حمايتهم وفي نفس الوقت لا تسمح لغيرها من الدول الأخرى أو المنظمات الإنسانية الخارجية للتدخل لمساعدتهم باعتبار إن هؤلاء مواطنين محليون وإن النزوح مسألة داخلية.

لقد بدأ المجتمع الدولي الاهتمام بمشكلة النازحين مع بداية التسعينات، ففي عام 1992م أوكلت المفوضية الدولية لحقوق الإنسان السيد (فرانسيس دينق) السوداني الجنسية لدراسة أسباب وملابسات مشكلة النازحين وتحديد وضعيتهم القانونية ومعرفة احتياجاتهم، وبالتالي إيجاد السبل الكفيلة لتحسين أوضاعهم وتوفير وسائل الحماية لهم. وفي عام 1998 تقرر انتداب السيد فرانسيس دينق ممثلاً للامين العام للأمم المتحدة اشئون النازحين. وقد حققت ولايته في هذا المجال تقدما ملحوظا وذلك باستخدام إطار معياري يتصل بكافة النزوح الداخلي، ومن ثم ولدت وثيقة الأمم المتحدة الإرشادية لحماية النازحين التي استخدمت فيما بعد كدليل ومرشد يستعين به موظفو الحماية الدولية في أعمالهم الميدانية.

رغم تعدد الجهات الدولية التي قامت بتعريف النزوح و النازحين ألا أنها تتفق في الآتي:

- إن النزوح عملية إجبارية مفاجئة.
- لا يوجد فيها تخطيط مسبق.
- لا مجال لخيارات الفرد أو الجماعة فيها.

- النزوح يكون في شكل تدفقات بشرية كبيرة[1].

تعريف الهجرة:

الهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة يقصد بها انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى. وتكون عادة مصحوبة بتغير في مكان الإقامة ولو لفترة محددة وقد حددت الأمم المتحدة الحيز الزمني بستة أشهر.

النزوح والهجرة الداخلية: إن النزوح نمط من أنماط الهجرة الداخلية مع اختلاف المسببات إذ أن النزوح في الغالب يغلب عليه الطابع ألقسري والرحيل الغير مدروس وقد تعرضت جميع بلدان العالم خلال النصف الأخير من القرن العشرين لتطور ملحوظ وبشكل تدريجي تبعا للمتغيرات الاقتصادية من تلك الدول والتي أصبحت تسعى للاستدامة بينما الدول النامية تبحث عن النمو إذ أن الأمر يختلف في الدول النامية والسودان واحدة منها، إن ظاهرة النزوح الداخلي في السودان تطورت بشكل عنيف دون أن يرافق ذلك تطور اقتصادي قادر على امتصاص المجموعات البشرية النازحة الى المدن ناهيك أن تكون هناك عمليات طرد قاسية تدفع السكان للنزوح، مثل الحرب التي اشتعلت في جنوب وغرب البلاد، والجفاف في شماله وشرقه وغربه وتدهور الظروف الاقتصادية في كثير من أجزاء البلاد، فشهدت البلاد موجات من النزوح البشري الضخم التي تختلف أسبابه وحدته من جزء إلى جزء ولكن أقصى الأسباب وأبشعها هي التي يروح فيها أبناء الوطن الواحد ضحايا لتلك الحروب الأهلية التي تعتبر من اكبر الكوارث بفعل البشر أنفسهم. جل هذه الهجرات والنزوح تتجه نحو الخرطوم مما يجعلها عاجزة عن تلبية مستلزمات النمو الحضري.

اللجوء:

---

[1] منال حسن مرجع سابق، ص21-23.

فهو حراك سكاني للأفراد أو الجماعات تحت ظروف استثنائية قاهرة أو إجبارية نتيجة لأسباب سياسية أو أمنية أو كوارث تجبر اللاجئ على ترك وطنه عابر حدود دولته إلى أخرى طالبا للخلاص، ويخضع اللاجئ للقوانين الدولية للاجئين. ويمنح جواز سفر من الأمم المتحدة ويخضع للحماية الدولية بعد فقد حماية دولته [1].

اللاجئون هم الأشخاص الذين يعترف بهم لاجئين بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951م أو بروتوكولها لعام 1967م. واتفاقية عام 1969م التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية، وهم أيضا الأشخاص المعترف بهم لاجئين وفقا للنظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، والأشخاص الذين مُنحوا مساعدات إنسانية مثل اللاجئين، وكذلك الأشخاص الذين تتاح لهم حماية مؤقتة. ويتم استثناء طالبي اللجوء السياسي، وهم أولئك الذين تقدموا للحصول على طلب اللجوء أو التمتع بوضع لاجئ والذين لم يحصلوا بعد قرار بذلك أو الذين سجلوا أنفسهم كطالبي لجوء[2].

1-3-4 مفهوم التهجير ألقسري في القانون الدولي العام:

تلازمت ظاهرة النزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية مع وجود الإنسان منذ نشأته الأولى واتخذت صورا وأشكالا مختلفة وقد اتسمت في العصور القديمة بالوحشية والقسوة وإهدار أدمية الإنسان لم يسلم منها المحارب ولا المسالم، وإن كان اغلب ضحاياها من المدنيين وكثيراً ما تعرضوا للتهجير من أراضيهم لكن كثرة النزاعات المسلحة في العصر الحديث بالإضافة إلى التطور الرهيب الذي وصلت إليه الأسلحة المستعملة أثناء العمليات العدائية وتطور الأساليب التي يستعملها

---

[1] آسيا أبو القاسم، لتحولات الاقتصادية والاجتماعية للنازحين من الإقليم الجنوبي إلى الخرطوم في الفترة من 2003 -2004، أطروحة لنيل الدكتوراه، 2007، جامعة الخرطوم، ص45.

[2] Data.albankaldawli.org

أطراف النزاع لترحيل وإبعاد المدنيين من مواطنهم أدت إلى زيادة استهداف المدنيين وزيادة المخاطر التي تهددهم جراء هذه الأعمال. لكن هذا لا يعني انعدام قواعد لحماية السكان المدنيين من أعمال الترحيل والإبعاد ألقسري التي تستهدفهم فقد ظهرت بوادر الحماية في الحضارات القديمة وتطورت في الأديان السماوية وارتفعت في العصر الحديث.

ما المقصود بالتهجير ألقسري: التهجير ألقسري هو ممارسة تنفذها حكومات أو قوة شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراضي معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلا عنها. وما هو الهدف الأساسي من عمليات تهجير السكان من مناطق سكنهم إلى مناطق أخرى ؟ وكيف يتم اختيار المناطق الخاضعة للتهجير؟ والى أين يتم ترحيل المشمولين بالتهجير؟ ومن يتولى إيوائهم؟ هذه الممارسات مرتبطة نوعا ما بالتطهير الذي كان الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية والإنسانية موقف الإدانة القاطعة كما حصل في يوغسلافيا السابقة أو رواندا حيث سيق المتهمون إلى العدالة الدولية.

التهجير ألقسري كما عرفه القانون الدولي الإنساني بأنه (الإخلاء ألقسري وغير القانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها) وهو ممارسة مرتبطة بالتطهير وإجراء تقوم به الحكومات أو المجموعات المتعصبة تجاه مجموعة عرقية أو دينية معينة وأحياناً ضد مجموعات عديدة بهدف إخلاء أراضي لنخبة بديلة أو فئة معينة و تعتبر المواد (2) (7) (8) من نظام روما الأساسي إن التهجير ألقسري جريمة حرب.

الإبعاد أو النفي يعنيان النقل خارج حدود الإقليم. بينما النقل ألقسري يتعلق بالتهجير داخل حدود الإقليم، وعادة ما يحصل التهجير نتيجة نزاعات داخلية مسلحة أو صراعات ذات طابع ديني أو عرقي أو مذهبي أو عشائري، ويتم بإرادة احد

أطراف النزاع عندما يمتلك القوة اللازمة لإزاحة الأطراف التي تنتمي لمكونات أخرى، وهذا الطرف يرى أن مصلحته الآنية أو المستقبلية تكمن في تهجير الطرف الآخر، ولا يحصل التهجير إلا في حالة وجود طرف يهدد مجموعة سكانية مختلفة بالانتماء الديني أو المذهبي أو العرقي بعدم البقاء في مدينة أو منطقة أو بلد ما، ومقابل ذلك تولد شعور لدى الفريق المستهدف بالتهجير بان هناك خطرا جديا وفوريا يمكن أن يتعرض له في حالة امتناعه عن الهجرة، ويلتقي المهجرون في انتمائهم لمكون ديني أو عرقي أو مذهبي أو سياسي واحد.

أما النزوح الإرادي والاضطراري لتجمعات سكانية تنتمي لمكونات مختلفة، من مدينة أو منطقة أو مناطق سكناتها إلى مناطق أكثر أمنا، نتيجة لشعور عام بوجود خطر مباشر على الجميع إما لنشوب حروب نظامية بين دولتين أو أكثر، أو لحصول كوارث طبيعية كالزلزال والبراكين والفيضانات والسيول، وعادة ما يحصل هذا النوع من النزوح في المناطق الحدودية في حالة نشوب نزاعات خارجية مسلحة بين الدول المجاورة، غير أن التطور الحاصل في الأسلحة وخاصة في مجال الطائرات والصواريخ العابرة للقارات، لم يبقى مكانا لمفهوم المناطق الآمنة من الناحية العملية يمكن أن يلجأ المدنيون الذين لا صلة لهم بالنزاع، في الحروب الحديثة نتيجة للقصف الجوي أو الصاروخي [1].

النزوح في العالم:

شهد العالم منذ قديم الزمان موجات مختلفة من النزوح من منطقة إلى أخرى وأشهر نزوح حدث في أوروبا في أواخر القرن العشرين هو نزوح سكان البوسنة والهرسك إبان الحرب الأهلية عام 1992م. وفي أمريكا اللاتينية نجد جماعات من النازحين هددها العنف هناك وتعتبر كولومبيا من أطول مناطق أمريكا اللاتينية في

---

[1] diwanalanab.com/spip.

النزاع المسلح وفقا لإحصائيات الكنيسة الكاثلوكية عام 1997م. وقد أدى ذلك الصراع إلى نزوح مليون شخص على الأقل داخل كولومبيا. أما في قارة آسيا فقد حدثت موجات النزوح خاصة في شرق آسيا نتيجة للفيضانات في تايلاند عام 1995م والزلازل التي وقعت في إيران عام 1996م وأخيراً الزلزال الذي حدث في المحيط الهندي بآسيا في أواخر 2004م.

وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين تعرض السهل الإفريقي في شرقه وغربه لموجات من الكوارث الطبيعية تمثلت في الجفاف والتصحر، السيول والأمطار ترتب على نزوح أعداد كبيرة من مناطق الصومال واريتريا وإثيوبيا[1].

العدد الكلي للنازحين داخليا (IDPs)على مستوى العالم نتيجة للنزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان بنهاية عام 2012م يقدر أن يكون عددهم 28,8 مليون شخص. هذا العدد يمثل زيادة تقدر ب 2,4 مليون مقارنة بالعام السابق. وما يقارب 6,5 مليون شخص من الذين نزحوا حديثا، وهم في الغالب ضعف العدد في العام 2011 والبالغ عددهم 3,5 مليون نازح. هذه الزيادة ناتجة من الحراك السكان الجديد الهائل في عدد من الدول في إفريقيا والشرق الأوسط. نجد الصراع في سوريا وجمهورية الكنغو الديمقراطية (DRC) مسئول بحوالي نصف العدد الكلي للنزوح الجديد، والذي يقدر ب 2,4 مليون وواحد مليون على التوالي، في ذات الحين هنالك ما يقدر ب(500,000) شخص تركوا منازلهم في كل من السودان والهند. إن الأرقام الهائلة للنزوح الكلي سواء كان حديثا أو قديما فهو متوافق مع الزيادة في عدد النزاعات العنيفة في العالمي. تشير التقارير على إن هناك زيادة كبيرة في النزاعات العنيفة في إفريقيا في العام 2012م أكثر من أي وقت أخر منذ عام 1945م. الزيادة

---

[1]آمال محمد الحسن الفكي، التغير الاجتماعي والاقتصادي للمرأة النازحة من غرب السودان إلى ولاية الخرطوم (دراسة حالة النساء العاملات بسوق الشيخ أبو زيد)،2005 أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الزراعة جامعة الخرطوم ص15.

الكبيرة في عدد النازحين داخليا (IDPs) إقليميا في عام 2012م كانت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يوجد 2,5 مليون شخص اجبروا على هجر منازلهم، حاليا ما يقارب 6 مليون (IDPs) نازح داخلي في الإقليم، بزيادة 40% من عام 2011م أو ما يعادل 4,3 مليون شخص. في الشرق الأوسط عموما وبالتحديد في سوريا توجد علاقة بين التصعيد في النزاعات والزيادة في عدد النازحين داخليا[1].

النزوح في إفريقيا:

سنويا منذ عام 2011م تحتوي القارة الإفريقية على أعداد كبيرة من النازحين داخليا(IDPs) هاجرين منازلهم نتيجة للنزاع المسلح والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. النزوح في إفريقيا ذو حراك ديناميكيا ينخفض عندما يتحسن الأمن نتيجة لاتفاقات السلام والتي تمكن الناس من الرجوع إلى أماكنهم، ويزداد عدد النازحين داخليا نتيجة لتجدد النزاعات المسلحة أو العودة الغير مستمرة للنازحين. على أي حال عدد النازحين داخليا في إفريقيا في تناقص منذ عام 2004م وفقا للتقديرات المتوفرة. ما يقارب نصف عدد النزاعات التي تسبب نزوح على مستوى العالم توجد في إفريقيا. 11,1 مليون نازح داخليا يتواجدون في 21 دولة افريقية يمثلون 40% من جملة 27,5 مليون نازح داخلي على مستوى العالم في نهاية عام 2010م نتيجة للنزاعات العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان. اغلب النازحين داخليا في أفريقيا يتمركزون في ثلاثة دول ويقدروا ب 70% من جملة النازحين في أفريقيا وتوزيعهم كالأتي: السودان (4,5 إلى 5,2 مليون) تمثل 40% من جملة النازحين داخليا في إفريقيا، جمهورية الكنغو الديمقراطية (حوالي 1,7 مليون) والصومال (1,5 مليون). هذه الثلاثة دول الإفريقية من بين خمسة دول على مستوى العالم يوجد في كل منها

---

[1] Hamida Ali, displacement and the challenges of cultural adaptation: the case of people south kordofan in mayo ghaboush, Khartoum، 2014, Regional institute of gender diversity, peace and rights, AUW. Page 10-11

أكثر من مليون نازح داخلياً (IDPs) في عام 2010م، وهي جمهورية الكنغو الديمقراطية، السودان، كولومبيا، العراق والصومال.هذه الخمسة دول تحتوي على نصف عدد النازحين داخليا على مستوى العالم. وتمثل جمهورية السودان وجمهورية الكنغو الديمقراطية وكولومبيا الثلاثة دول على مستوى العالم تحتضن كل واحدة منها أكثر من مليون نازح داخليا خلال الحقبة التي انتهت في عام 2010م. إضافة إلى إن هذه الإحصاءات لا تتضمن بعض النزاعات العنيفة والتي أحدثت نزوح يقدر بحوالي واحد مليون نازح ما بين 2010م إلى 2010م. لا توجد تقديرات واضحة بالنسبة لنيجريا نتيجة للقصف و الهجوم من قبل مليشيات بوكو حرام والصراع بين المليشيات وقوات الأمن بجانب والاحتكاكات بين المحتجين في رفع الدعم عن البترول وقوات الأمن من جانب أخر. هناك مسببات أخرى للنزوح غير النزاعات العنيفة، فالكوارث الطبيعية وتأثير التغيرات المناخية ومشروعات التنمية. رغم اختلاف المسببات إلا إن احتياجات النازحين تظل متشابهة[1].

1-3-7 النزوح في السودان:

لقد بدأ النزوح في السودان منذ قرون حيث ينزح الإنسان من مكان لا خر بحثا عن المرعى والكلأ والماء والاستقرار. ففي القرن العشرين حدثت موجات من النزوح في شرق وغرب وجنوب وشمال السودان ونسبة لان السودان بلد مترامي الأطراف لا تشكله الموانع الطبيعية، عليه فقد كانت الهجرة والنزوح أمر يسير حسب شتى ضروب أنشطة المعيشة.مثلا:

- هاجرت جماعات من المحس إلى جزيرة توتي وذلك يرجع تاريخه إلى ما قبل السلطنة الزرقاء.
- هاجرت جماعة من المحس والدناقلة من أقصى الشمال إلى الكاملين.

---

[1] Ferris, Elizabeth, and stark, Chareen,(eds)(2012) Internal displacement in Africa, Benin and Burkina Faso. Page 6-7

- هاجرت جماعة من قبيلة الجعليين من أقصى الشمال إلى دولة أثيوبيا.

بعد فترة الحكم الثنائي هاجرت مجموعات من قبائل التعايشة وعمرت في السجانة بالخرطوم. وبالرغم من تعدد هذه الهجرات فقد تم استيعابها في بوتقة الانصهار للمجتمع السوداني الحديث[1]. غير أن الحركة السكانية ازدادت في العقود الثلاثة الأخيرة بصورة كبيرة ومؤثرة، وذلك بسبب الجفاف والتصحر الذي ضرب بعض أجزاء البلاد، فاضطر مواطنوها للنزوح إلى مناطق الخصب والازدهار في شكل جماعي أو أفراد مضيفين بذلك أعداد مهولة من النازحين الذين شردتهم الحرب الأهلية والنزاعات العرقية والقبلية والتسابق في النهب المسلح والامتلاك غير المشروع في جنوب البلاد وغربها وشرقها. لقد اتجهت معظم هذه الحشود إلى شمال البلاد ووسطها والبعض منهم إلى خارجها، وقد كانت المدن الكبرى أكثر تأثرا بهذا النزوح الداخلي بحكم تطورها وقيام الصناعات فيها وكونها أوسع المناطق في احتمال وجود فرص عمل والعيش الكريم. وأنها تفتح المجال للنازحين في التعرف بمشكلاتهم ومعاناتهم، وفيها يشعر النازح بكثير من الأمن والاستقرار. ولهذا حظيت العاصمة القومية بأكبر عدد من النازحين حتى أصبحت طاقتها الاستيعابية غير قادرة على احتمال المزيد من النازحين، وفقدت مؤسساتها التنموية المحلية مقدرتها على إحداث التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والسكاني[2].

في عام 2012م شهد السودان اضطرابات في الحدود ومواجهات مع دولة جنوب السودان، وتصاعد حدة النزاع المسلح في كل من جنوب كردفان والنيل الأزرق بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال(SPLA/N)، تزامن مع ارتفاع العنف وتجدده في دار فور من خلال هجوم المليشيات والقصف الجوي والنزاعات بين القبائل جميعها أجبرت ما يقارب90,000 شخص على الفرار

---

[1] آمال محمد الحسن، مرجع سابق.ص 43

[2] منال حسن، مرجع سابق، ص36 .

من قراهم في دار فور. هناك حوالي 1,43 مليون (IDPs)، تم حصرهم في معسكرات إقليم دار فور. أما في جنوب كردفان والنيل الأزرق فعملية حصر وتسجيل النازحين محدودة إلى حد ما، لكن بنهاية العام 2012م قدر عدد النازحين في الولايتين بحوالي (500,000) إلى (120,000) نازح داخلي على التوالي، وهو ما يعادل ضعف العدد في السنة السابقة. أيضا هناك (68,000) (IDPs) في شرق السودان في عام 2010م. أدى تحسين الوضع الأمني في بعض أجزاء دار فور إلى رجوع (91,000) نازح في خلال عام 2012م، وفي بعض الأحيان تكون العودة موسمية أو جزئية. وهكذا الغالبية من النازحين (IDPs) يفضلون البقاء بالقرب من المدن الكبرى. واكبر عودة حصلت للنازحين تقدر بحوالي (155,000) نازح، والذين كانوا (IDPs) قبل استقلال جنوب السودان، حيث رجعوا إلى دولتهم الجديدة[1].

ترى الباحثة إن التضاعف في عدد النازحين داخليا بعد تجدد النزاع في عام 2011م في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق نتيجة لتكثيف العمليات الحربية والاشتباكات بين القوات المسلحة والحركة الشعبية قطاع الشمال، علاوة على القصف الجوي والمدفعية الثقيلة التي استهدفت مناطق كثيرة في الولايتين وخاصة ولاية جنوب كردفان مما اجبر غالبية المواطنين خاصة النوبة إلى الفرار والبحث عن مناطق آمنة والغالبية يفضلون النزوح إلى خارج الولاية لأجل سلامتهم من الاستهداف العنصري الذي مورس في جبال النوبة. وفي دار فور يفضل النازحون البقاء بالقرب من المدن الكبيرة لوجود بدائل أخرى لسبل كسب العيش بعيدا من المهددات والعنف الذي يلاقونه أثناء القيام بأنشطتهم التقليدية خاصة النساء الفتيات فهم يعانون من العنف المبني على النوع و مهددات العنف الجنسي والاغتصاب

---

[1] Hamida,pp12-13 مرجع سابق

النازحين بولاية الخرطوم:

المناطق التي تجتاحها النزاعات المسلحة وتلك التي يتدهور فيها الأمن وتشهد متغيرات مناخية طاردة كالجفاف والتصحر...الخ في غرب وجنوب البلاد تبعد كثيرا عن العاصمة السودانية ولكن بالرغم من هذا البعد إلا إن الأعداد الكبيرة من النازحين توجهت نحو الخرطوم لوجود بعض المزايا التفضيلية لولاية الخرطوم لان هؤلاء النازحين ليس هدفهم الأساسي الهروب من الظروف المأساوية التي يعيشونها في مناطقهم الأصلية، فهم يمرون بمدن وأرياف متعددة في طريقهم إلى الخرطوم والتي يمكن إن تحقق لهم الأمن والطمأنينة و لكن هناك العديد من الأسباب هي:

1. وجود فرص عمل للنازحين في مجال الأعمال الهامشية والقطاع الاقتصادي الأهلي كما تجد النساء العمل في المنازل وبيع الشاي والطعام بالأسواق وبالقرب من المؤسسات والوزارات الحكومية.
2. وجود جميع المنظمات الطوعية في الخرطوم وخاصة تلك التي تعمل في مجال تقديم الإغاثة والمساعدات والعون الإنساني للنازحين.
3. السماحة التي تبديها الحكومة تجاه المستوطنات العشوائية والغير مشروعة والذهنية الملازمة لهذه السياسة والتي تعتبر الاستيطان الغير مشروع هو نتيجة لظروف اضطرارية تجبر المواطن على السكن العشوائي.
4. مكانة الخرطوم حيث تسمع الأسر بان الخرطوم العاصمة والمدينة الأولى في السودان هي أفضل موقع للعيش فالجميع يعشقون حياة المدنية وأضوائها.
5. الفرص التعليمية المتعددة تغري بعض الأسر للنزوح للخرطوم لمواصلة تعليم أبنائهم، بالإضافة الى التركيز الذي حدث في مشاريع التنمية والمؤسسات الاقتصادية والصناعية و الخدمية في الخرطوم وقلتها في الولايات الأخرى. ففي منتصف ثمانينات القرن الماضي تدفقت تلك المجموعات النازحة في

شكل مجموعات كبيرة كانت تقيم في اقرب موقع تحط فيه رحالها بولاية الخرطوم. وظلوا في العراء لفترات طويلة يحتلون أطراف المدينة وعندما ازدادت أعدادهم في سنة 1990م بدأت تجمعاتهم في مستوطنات متناثرة على أطراف المدن الثلاثة (الخرطوم، امدرمان وبحري)، حيث تميزت بوضعها الصحي المتردي وظروفها البيئية المتدهورة وأحوالها الاجتماعية القاسية وفي مواقع غير صالحة للسكن تركها الآخرون فاختاروها لأنها مواقع قريبة من الأسواق كطريق الشوك شرق السوق المركزي الخرطوم، والشيخ أبو زيد ودار السلام قرب سوق ليبيا وفي المناطق الصناعية كمنطقة زقلونا بامدرمان، وبين المنازل والأحياء السكنية الراقية كالمنشية وحول المحطات والمجاري وحول المقابر كمقابر حمد النيل.

وحقيقة إن النازحين نصبوا رواكيبهم[1] المصنوعة من فروع الأشجار وشرائح الكرتون والبلاستيك في كل داخل المدن المكبرة والعاصمة القومية فأصبحت الأعداد تزداد يوما بعد يوم مما اضطرت الحكومة في عام 1992م لإجراء معالجة إسعافية لمشكلة النازحين وذلك بتجميع 42 معسكراً في ولاية الخرطوم تفتقد للخدمات الضرورية من تعليم وصحة ومياه شرب، وكانت تمثل أوكاراً للجريمة والرذيلة وصناعة الخمور ومرتعا للوجود الأجنبي، وتم تجميع النازحين آنذاك في أربعة معسكرات هي:

- معسكر جبل أولياء.
- معسكر مايو المزارع.
- معسكر دار السلام.
- معسكر ود البشير[(2)].

---

[1] مظلات تقليدية مصنوعة من القش و الكرتون و أفرع الشجر لا تقي الإنسان من المطر .

[(2)] آمال محمد الحسن، مرجع سابق، ص 56.

(حقيقة إن الخرطوم الكبرى تعتبر اكبر مستقبل للنازحين باختلاف أسباب نزوحهم للمزايا المذكورة سابقا، ويعتبر النازحين في فترة الثمانينات أوفر حظا من النازحين الذين نزحوا منذ العام 2011م والى يومنا هذا، واغلبهم من جبال النوبة وذلك نتيجة للحرب الدائرة هناك والانتهاكات المختلفة التي يتعرضون عليها من حين لآخر. رغم وجود سبب منطقي لنزوحهم للخرطوم إلا إنهم لم يجدوا الاهتمام الكافي من السلطات والمنظمات التي تقدم المساعدات الإنسانية، فهم اعتمدوا على أنفسهم بالإضافة إلى ذويهم الذين شاركوهم واستضافوهم ليسكنوا معهم حتى يتمكنوا من توفيق أوضاعهم. فهذه صفة حميدة في إنسان جبال النوبة، والبعض منهم استغلوا المنازل تحت التشييد أو السكن في المناطق العشوائية في أوضاع بيئية وإنسانية مترديةً) الباحثة.

المستوطنات البشرية (الموئل) (Habitation) :

بدأت مسالة توفير الخدمات الأساسية للإنسان وأهمها المأوى تأخذ اهتماماً عالمياً خلال مؤتمرات الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وقد سبق أن أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يكون عام 1987 سنة دولية لإيواء من لا مأوى لهم، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان أهمها إعلان استانبول بتركيا عام 1996 الذي تضمن أجندة المأوى وهي سياسات تلزم الدول بترقية أحوال المستوطنات البشرية وخاصة الشرائح ذات الدخول المحدودة والغير ثابتة مثل النازحين ومعظم ساكني مدن الصفيح وسكان الهامشية الحضرية.

الموئل هو الملجأ والملاذ للإنسان والمأوى الذي يلجأ إليه في كل الظروف القاسية وبحثا عن الأمن وهربا من الخوف والفزع والاستظلال من الحر والحماية من الصقيع والجليد والأمطار والسيول ويلجأ إليه الإنسان للنوم والاستجمام والراحة

والشعور بالطمأنينة فكما للإنسان موئل فان للمخلوقات الأخرى أيضا بيوتا وسكنا خاصا بها. فالموئل هو بيئة مصغرة (Habitation) للاستقرار وسكن المخلوقات.

فالموئل الملائم ليس الذي يحمي صاحبه من تقلبات الجو فقط أو صيانة أسرته داخل الجدران، بل هو الموئل الذي تتيسر فيه الخدمات اللازمة لترقية البيئة والذي تعيش فيه الأسرة في طمأنينة وتشعر فيه بالراحة والمودة وطيب المعشر.

بعد قيام مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتزايد الاهتمام العالمي بها قد أصبح لاصطلاح مفهوم المستوطنات البشرية مفهوما جديداً واسعاً فهو يعني الشكل الإجمالي للمجتمع الإنساني سوا كان المدينة أو البلدة أو القرية. وذلك بكل العناصر الاجتماعية والمادية والتنظيمية والروحية والثقافية التي تعيش عليها هذه المجتمعات. وهذا يشمل الاحتياجات المادية للإسكان والعمل والتنقل والمواصلات وتوفير الطاقة والماء وتعزيز خدمات المرافق الصحية والتعليم والصحة والوقاية والرعاية ونظم الحكومة والقانون والإدارة الاقتصادية والتسهيلات الثقافية اللازمة للفن والاستجمام وقضاء أوقات الفراغ [1].

[1] أسيا أبو القاسم، مرجع سابق، ص47.

المبحث الثاني

مفهوم النزاع

النزاع سمة طبيعية في حياة البشر. وجذوره الاختلاف في الطبائع والمصالح والأفهام والمواقف و لولا بذور التنوع والتعدد والاختلاف معا ما جرى تيار الحياة، إلا انه إذا تجاوز حدوده السلمية إلى العنف، وحدود المنافسة إلى الاقتتال، فقد ايجابيته وتحول إلى أداة دمار وخراب، وما عاد مؤججا للحيوية والديناميكية الاجتماعية، ودافعا نحو التجديد والتغيير.

والنزاع قرين العنف في درجاته المختلفة وفي أشكاله سواء كان عنفا مباشراً (over violence) أو عنفاً مؤسسياً أو هيكلياً (structural violence)، عنفاً بدنياً مادياً أو لفظياً أو معنوياً، ايجابياً أو سلبياً مباشر أو غير مباشر. ودرجات العنف يرتبط بها طردا درجة حدة النزاع ونوعه. فالاختلاف قد يتطور إلى خلاف ثم ربما خصام فصراع فعراك فنزاع فإلى نزاع عنيف ثم ربما إلى قتال واقتتال. وفي الجانب السلمي قد يتطور الاختلاف إلى تنوع وتقدير وتذوق وانتماء مغاير، ثم إلى منافسة إلى رفض إلى إشاحة أو تجاهل أو إقصاء[1].

يعرف النزاع بأنه صفة حتمية وملازمة للتغيير الاجتماعي (social change) وهو تعبير لعدم التوافق (hetrogeneity) في المصالح (interests) والقيم (values) والمعتقدات (beliefs)، والتي تتخذ أشكالا جديدة تتسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط الموروثة (inherited constrains) [2]. النزاع هو حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض وعدم التطابق

---

[1] عوض الكرسني، حول قضايا الوفاق و السلام في السودان(نحو ثقافة سياسية)،جامعة الخرطوم شعبة العلوم السياسية،مؤسسة فريد ريش ايبرت، الطبعة الاولى2002،ص7

[2] محمد احمد عبد الغفار.فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية– دراسة تقدية و تحليلية – الكتاب الأول – الدبلوماسية الوقائية،دار هومة الجزائر 2003،ص67

في المصالح والأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية أو الرقعة الجغرافية) أو معنوية (الإيديولوجية أو الهوية مثلا)[1]. كما يعرف بأنه علاقة بين طرفين أو أكثر (مجموعات أو أفراد) لديها أو تعتقد إن لديها أهداف متناقضة وغير متوافقة، فهو إذا مكافحة ومناضلة الأفراد والمجموعات المختلفة تجاه الأهداف التي يصعب التوفيق بينها.عملياً ينشب النزاع في الأحوال الآتية:

(أ) عندما يجد طرفان أو أكثر تضارباً في مصالحهم.

(ب) عندما يعبروا عن مواقفهم بطريقة عدائية.

(ج) عندما يقوموا بأفعال تعوق أطراف النزاع الأخرى من بلوغ غاياتها أو تحقيق أهدافها. حتى مكافحة الأفراد والمجموعات اليومية والتلاقي بينهم في كسب العيش وسد حاجاتهم في كثير من الأحيان تمثل مصدرا للتوتر والنزاع. إذا النزاع لا يعني بالضرورة العنف بل مجرد تضارب في المصالح، العنف هو احد وسائل التعبير للحصول على حقوق يعتقد احد الأطراف أنها سلبت منه أو حرم من التمتع بها أو الحصول عليها.

يعرف(بيتر فالنسيتين ومارقريت سولينبرج) النزاع العنيف بأنه خلاف يتعلق بالحكومة أو إقليم ويستخدم أطرافه العنف، والذي تكون الحكومة فيه احدهم، ويضع (فالنسيتين وسولينبرج) معيارا كميا للنزاع العنيف، هذا المعيار هو أنه لا بد أن يسقط من جرائه قتلى يقدر عددهم ب 25 قتيلا على الأقل في العام.

عليه فان عناصر النزاع العنيف هي:

- استخدام العنف أو القوة المسلحة بهدف تحسين وضع احد طرفي النزاع على ارض المعركة مما يؤدي إلى حدوث قتلى يقدر عددهم ب 25 قتيلا على الأقل في العام، وهذا في جد ذاته يحتوي على عنصرين هما: استخدام السلاح من

---

(1) Baulemkahel.yolasite.com

ناحية وسقوط قتلى من ناحية أخرى ولا يقتصر السلاح في السلاح الناري فقط يستخدم السلاح الأبيض أو الحجارة أو الحرائق وغيرها.

- للنزاع أطراف محددة، فالطرف الأول قد يكون الحكومة المركزية، وقد يكون الطرف الثاني منظمة أو تنظيمات معارضة وذلك يشمل عنصرين: الحكومة المركزية وهو ذلك الطرف الذي يحكم أو يسيطر على العاصمة من ناحية والمنظمة وهي التي تطلق على نفسها أسماء وتعارض الحكومة وتستخدم السلاح كوسيلة لذلك.
- وقد يكون الطرف دولة وهذا يعني حالة من اثنين: أن تكون هناك حكومة معترف بها دوليا وتسيطر على جزء آخر من الإقليم والذي لم يثور نزاع حول سيادته من طرف حكومة أخرى وسبق لها أن سيطرت على نفس الإقليم.
- وللنزاع موضوع محدد، قد تكون الحكومة موضوعه أو الإقليم، وهذا يعني أن موضوع النزاع يتعلق بالحكومة أو بالنظام السياسي، أو يتعلق بتغيير الحكومة، أو استبدال تركيبتها، أو قد يتعلق بإقليم معين داخل الدولة يسعى للانفصال، أو لنيل نوع من الحكم الذاتي، أو إقليم تسعى الدولة المجاورة لاستئصاله وضمه إليها، وفي الحالة الأولى يكون النزاع داخليا أم في الحالة الثانية فيكون بين دولتين ما لم تعمل الدولة المجاورة على خلق تنظيم في الإقليم يساندها ويدعمها.
- و للنزاع مستوى معين، وقد رصدت جامعة أبسالا (Uppsala) بالسويد ثلاثة تصنيفات أو مستويات للنزاع على أساس كمي، والتصنيف الأول يسمى بالنزاعات المحددة (minor conflict)، هي ذلك النوع من النزاعات الذي يصل عدد القتلى فيه مائة قتيل في العام فاقل، وقد حصر مشروع جامعة أبسالا عدد هذا النوع من النزاعات في العام 1997، ووجد أنها 12 نزاعا مما يدل

على هذا النوع من النزاعات قد شهد انحسارا. أما النوع الثاني من النزاعات، ويسمى بالنزاعات المتوسطة (Intermediat conflict) في ذلك النوع من النزاعات التي يصل عدد القتلى فيه إلى ألف قتيل في العام. وقد أشارت الدراسة التي أجرتها جامعة ابسالا عام 1997 إلى إن هذا النوع من النزاعات بلغ 14 نزاعا، بينما كان عددها في العام السابق 1996 يمثل 13 نزاعا، وهذا يعني أن النزاعات المتوسطة قد زادت عما قبله. وأخيراً التصنيف الثالث للنزاعات و يسمى بالحروب (Wars) ويعني به الحرب الأهلية، والتي يصل عدد القتلى فيها إلى أكثر من ألف قتيل في العام، وقد أشارت نفس الدراسة إلى أن هذا النوع من النزاعات وصل إلى 7 نزاعات في العام 1997، بينما كان يمثل 6 نزاعات في العام 1996، مما يشير إلى حدوث زيادة طفيفة. وقد اصطلح مشروع جامعة ابسالا على تسمية النوعين الآخرين من النزاعات بالنزاعات الرئيسية (Majorconflict)، وذلك لما تحدثه هذه النزاعات من خسارة في الأرواح، و ما تسببه من كوارث إنسانية وبيئية و انهيار في البنيات الاقتصادية، وقد تؤدي الى انهيار الدولة، وقد بلغ عدد هذا النوع من النزاعات معا في العام 1997 ثلثي النزاعات الداخلية في العالم.

أما ايفانز (Evans) فقد وضع تصنيفا للنزاعات قسمها بموجبه الى أربعة شرائح مختلفة هي:

1/ **المهددات الطارئة** (Emearging Threats): وتوصف بأنها تطورات بين دولتين أو داخل الدولة والتي لم تصل بعد إلى درجة النزاع أو النزاع المسلح (الصراع) أو الأزمة الحادة، ولكن يمكن النظر إليها على أنها تهديدات قد تصل إلى حد انفجار نزاع مسلح أو إلى حد إحداث أزمة، وقد تتمثل هذه التهديدات في تكريس أسلحة تقليدية على النحو الذي سبق النزاع الذي نشب في رواندا عام 1996، أو

تكريس أسلحة معقدة، أو الحصول على قدرات فنية وتكنولوجية لصنع أسلحة الدمار الشام.

يمكن أن يكون النمو المتسارع للسكان مع التدهور البيئي وشح الغذاء أو النمو الغير متوازن بين الجماعات من حيث العدد سببا في اندلاع نزاح مسلح، كما قد يؤدي النزوح والهجرة إلى الداخل إلى تهديدات. وكذالك الحال بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وظهور مؤشرات لانهيار سلطة الدولة أو تزايد النعرات العرقية لبعض الجماعات أو نمو الأصولية الدينية.

2/ **النزاع غير العنيف**(Disputes): ويوصف بأنه نوع من عدم الاتفاق أو عدم الوفاق بين دولتين أو عدد من الدول، وهو من الخطورة بحيث يمكن أن يمثل خطراً كامنا يهدد السلم والأمن الدوليين، ولكنه لا يصل إلى درجة العداء المسلح، وقد يمثل النزاع مطلبا إقليميا أو مطلبا للحصول على منفذ بحري، أو قد يعكس النزاع تهديدات للمصالح الاقتصادية القومية، وقد يتعلق بمعاملة الأقليات القومية المشتركة مع دولة الجوار.

3/ **النزاع المسلح** (Armed conflict): وهو درجة من درجات الصراع تؤدي إلى خرق أو تهديد بخرق نظام السلم و الأمن الدوليين، ويأتي على رأس ذلك الغزو المسلح كحالة الغزو التنزاني ليوغندا، والغزو اليوغندي لرواندا، وقد يتمثل ذلك في اشتباكات حدودية، أو تسلل عسكري عبر الحدود الدولية المجاورة والحروب التي يثبت فيها تورط خارجي. فالتورط الخارجي يعني أن المجموعات المسلحة التي تحارب الحكومة تتلقى دعما من جهات تفرض وصايتها عليهم لأسباب تتصل بمصالح سياسية، أو اقتصادية، أو لأسباب تتعلق بمشاركة الدولة المجاورة للجماعات المحاربة قوميتها العرقية،أو الدينية، أو الثقافية، وللتدخل الخارجي اثر عكسي يتمثل

في تدفق اللاجئين من الدولة المتدخل فيها إلى الدول المجاورة المتدخلة، وهو يصطلح على تسميته ب (Spill– over).

4/ **الأزمة**(Crisis): وهي نوع من الأوضاع التي يصعب وصفها أو وضع تعريف لها فهي تختلف عن المهددات (Threats)، وعن النزاعات (Dispute) وعن النزاعات المسلحة (Armed conflict)، وهي تستدعى تدخل المجتمع الدولي على النحو الذي حدث بالنسبة لأكراد العراق، أو على النحو الذي حدث في الصومال، وقد تكون مبتدئة (Incipient Crisis) أو حادة (Major crisis)، على النحو الذي سمي بأزمة البحيرات الكبرى. فالآثار الناجمة عن الأزمة الحادة يترتب عليها سقوط عدد كبير من القتلى بسرعة شديدة قبل أن يتمكن المجتمع الدوليين التدخل، بينما يصعب على الحكومة المعنية معالجة الوضع بمفردها، وتهدد الأزمة السلم والأمن الدوليين بصفة مباشرة لما تحدثه من كوارث إنسانية، من بينها تدفق اللاجئين، وما يتطلبه ذلك من مجهدات لإغاثتهم.

إن غياب وجود تعريف واضح للأزمة في حقيقة الأمر يعكس في الواقع ظاهرة استمرار الخلاف حول وجود أوضاع داخلية مضطربة في دولة ما يمكن أن يؤدي بالاعتراف بالتدخل الإنساني (Humanitrian intervention)، خاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة، أو الحرب الداخلية، أو حالات المجاعات [1].

مسببات النزاع والحروب حول العالم:

إن مسببات النزاعات الأساسية هي العوامل السياسية والاقتصادية، كما أن الاستخدام السيئ للموارد والتدهور البيئي وبخاصة الخلافات على الموارد المائية يمكن أن تكون من أسباب النزاعات كما حدث في دار فور. كما تلعب العولمة التي

---

[1] محمد احمد عبد الغفار مرجع سابق ص 233–237.

تجعل الأحداث التي تحدث في أجزاء مختلفة من العالم مترابطة مع بعضها البعض دورا في تأجيج الحروب حيث أنها تعمق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة وبين الفقير والغني داخل الدولة نفسها، يؤدي التفاوت في الثروات إلى الشعور بالاستياء ويعتبر من العوامل التي تقود إلى الحروب. إن من أسباب النزاعات كذلك عدم المساواة والعدل بين أفراد المجتمع الواحد، إضافة إلى غياب سلطة القانون وسلطات الدولة كما يحدث في الصومال.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شهد العالم ما يقارب مائتين وخمسين نزاعا مسلحا دوليا وداخليا بلغ عدد ضحاياها أكثر من 170 مليون شخص أي يحدث كل خمسة شهور تقريبا نزاعا مسلحا في مكان ما في العالم تنتج عنه خسائر في الأرواح والممتلكات والمعدات. تختلف أشكال النزاعات وفقا لاعتقادات وتصورات ورغبات القوى المشاركة فيه. هناك تواجد للنزاع في كافة أشكال السلوك الاجتماعي تحكمه محاور وأسباب متباينة تساعد على تطورها وتتطلب مجموعة متناسقة من التدابير والقواعد في حلها وهذه القواعد متشابهة بالنسبة لكل حالات النزاعات وإن تعددت مستوياتها. يمكننا حصر الأسباب التي تؤدي الحروب في الأتي:

الأسباب الداخلية للنزاع:

توصل الدارسون لعلم النزاعات الداخلية إلى أن هذه النزاعات غالبا ما تحدث كنتيجة لحرمان من الحاجات الأساسية للإنسان (Basic human needs) كالأمن من الاعتداء الجسماني (Physical security)، والرفاهية والاعتراف بالهوية الثقافية، وإتاحة الفرص للمشاركة في السلطة، وعملية اتخاذ القرار، والولاية على الموارد الطبيعية، وتوفير العدالة التوزيعية (Distributive justice)، والتي عادة ما تحرم منها الجماعات ذات الهوية المغايرة لهوية الجماعة الغلبة أو المسيطرة، أو تهدد بالحرمان منها، وبالتالي أصبح التهديد مصدر خوف بالنسبة لها، وهذا الخوف

عادة ما يتراكم خلال فترات طويلة من الزمن بفعل الظلم والمرارة خاصة عندما تتصور الجماعة المعينة إن هوية الجماعة المسيطرة غير ملائمة.

ويضيف كل من ليك (Lake)، وروتشيك (Rothchild)، مصدر آخر للحاجات الإنسانية وهو المخاوف الجماعية (Collective fears)، مما يخفيه المستقبل، فالمخاوف الجماعية تحرك في الغالب النزاعات العرقية خاصة في حالة وجود حالة "اجتماعية حادة من عدم اليقين "(Acute social uncertainty) " وتاريخ طويل من الصراع و الخوف مما يخفيه المستقبل، وتتعاظم هذه المخاوف وتتزايد عندما يتعلق بالسلامة البدنية و الرفاهية.

وتعتبر مسالة الاعتراف بالهوية الثقافية أو هوية الجماعة (Community and cultural identity) مسالة هامة، ذلك لان هوية الجماعة تعني من بين أشياء أخرى الانتماء العرقي الذي تدعمه روابط اللغة المشتركة والتقاليد والدين والقيم الاجتماعية المتوارثة والتاريخ والارتباط بالأرض، والذي تسعى الجماعة إلى تحقيقه، ويشكل بالنسبة لها مشكلة في وقته.

يعتبر التنافس في الحيازة على الموارد بكافة أشكالها من أهم أسباب النزاعات العرقية، فالجماعات المسيطرة تشبع حاجاتها أولا مما يؤدي إلى حرمان الجماعات المهمشة، فالملكية والوظائف والمنح الدراسية ونظم التعليم وحق اللغة والعقود الحكومية ومخصصات التنمية كلها يجب أن ينعم بها الأفراد والجماعات، أما في المجتمعات العرقية فان التنافس على الموارد يأخذ شكل الصراع العرقي.

عندما تخشى الجماعات على سلامتها الجسمانية وأمنها الثقافي أو تواجه تميزا على أساس الانتماء العرقي فإنها تحشد طاقاتها لكي تعبر عن اهتماماتها الجماعية لإعادة الوضع على ما تبتغي هي، فالتجارب التي رسخت في العقل الجماعي حول استقلالها ووضعها في موضع الضحية يقوي من تمسك الجماعة

بهويتها، ويعيد على مر الوقت صيغة إحساسها بالظلم الجماعي. ورغم أن الشحن (Mobilization) غالباً ما يتم من منطلق عرقي فان الجماعات تعبئ نفسها أحياناً من خلال الدين والطبقة الاجتماعية، وليس بالإفصاح عن الهوية العرقية، أم إذا كان ما يميز الجماعة المهيمنة عن الجماعة المهمشة العرق والثقافة والدين في أن واحد فان هوة الانشقاق بينها تتسع.

في المجتمعات الحديثة فان مسالة إشباع الحاجات أو كبتها وحرمانها، كالسلامة البدنية والهوية الثقافية والوصول إلى الموارد النادرة بنظم بواسطة الدولة، وعليه فان واحد من أهم مطالب هوية الجماعة هو الوصول لعملية صنع القرار عن طريق المشاركة السياسية.

أما الطبقة السياسية أو النخبة الحاكمة فهي عندما تعترف بالحاجات الإنسانية للجماعات ذات الهوية المغايرة، وتعمل على الاستجابة لها فان الخلاف حول اقتسام السلطة السياسية والموارد الاقتصادية يحل بطريقة مرضية لهذه الجماعات، ولكن إذا كانت الحكومة هشة ضعيفة ومتحيزة لجماعة ومتسلطة، ولديها مشكلة شرعية فإنها تفشل في الاستجابة للحاجات الأساسية بحكم تركيز السلطة في حفنة قليلة من المنتمين للجماعة المهيمنة، أو بحكم تركيزها في يد تحالف من الجماعات المهيمنة التي يوجد بينها قاسم مشترك في مواجهة الجماعة المهمشة.

غالباً ما تستخدم الجماعة أو الجماعات المهيمنة وضعها المميز في توسيع مصالحها على حساب الجماعة أو الجماعات المهمشة. ولكي توسع الجماعات المهيمنة من سلطانها فإنها تحد من فرص الجماعات المهمشة في الدخول إلى المؤسسات السياسية والاجتماعية، وفي هذا الصدد يقول سيسك (Sisk) (إن دور الدولة حاسم في بلورة النزاع، والتنبؤ بحدته، ويتساءل إن كانت الدولة تسمو بنفسها

فوق شبهة التحيز، وتتوسط لحل النزاعات أم الجماعة التي تهيمن على الدولة تستخدم سلطتها لغير صالح الجماعات الأخرى).

كذلك ضعف الدولة انه يثير المخاوف العرقية، فعندما لا تكون الدولة قادرة على القيام بدور الوسيط بين الجماعات المتنازعة و توفير الضمانات الخاصة بحمايتها فان مخاوف الجماعات على أمنها الجسماني تتزايد مما يجعل تلك الجماعات تلجأ العنف أو ما يعرف بالمعضلة الاجتماعية(Social dilemma)" بمعنى أن يبدأ كل طرف في إعداد نفسه نفسيا لمواجهة اطرف الأخر متوقعا صراعا، باعتبار أن الطرف الآخر يعد نفسه بنفس الصورة، بينما لا يكون الأمر كذلك في حقيقته، ويبدأ الطرف الآخر في تبني نفس التصور والإعداد، وهكذا يصبح الأمر حلقة من التصعيد.

هناك عوامل أخرى كندرة الموارد وقلتها أو فقر الدولة أو النمو الديموغرافي المتسارع تثير النزاعات العرقية من حيث أنها تزيد من درجة التنافس على تلك الموارد، وتحد من قدرات الدولة وخياراتها في الاستجابة والتجاوب لرغبات الجماعة المكونة لها، فالضغوط التي تواجه الدولة في تحسين أوضاع مواطنيها تكون سببا في إثارة النزاعات المتأصلة في دول العالم الثالث. هذا بالإضافة إلى الأحقاد التاريخية والمعاصرة [1].

النزاعات في السودان:

السودان كواحد من دول العالم الثالث عانى كثيراً من حكم المستعمر الذي استمر لعقود من الزمان، استغل فيه موارد وخبراء البلاد، خلق المستعمر انقسامات بين المواطنين السودانيين على أساس العرقية العربية والأفريقية وذلك خدمة لمصالحه الخاصة دون الاهتمام لاحتياجات التنمية المتوازنة، هذا الوضع اوجد

[1] محمد احمد عبد الغفار مرجع سابق ص159-162

فوارق اجتماعيه اقتصادية وسياسية في المجتمع مما أدي إلى تكرار الصراع والنزاع طوال فترة ما بعد الاستقلال. الوضع المضطرب هذا عرقل وأصبح عائقاً لكل الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية والسلام الاجتماعي والاستقرار السياسي. ليس فقط على المستوى القومي بل على المستوى الإقليمي. الأسباب التاريخية والمعاصرة أو الحديثة للصراع في النيل الأزرق ودار فور وجبال النوبة هي دليل كامل لهذه الحالة من الاضطراب الاجتماعي والسياسي في السودان [1]. كانت بداية شرارة النزاع في السودان قبيل تحقيق الاستقلال من بريطانيا، وظل خوف الجنوبيين من الحصول على حكم ذاتي، حيث كانت أول حرب بدأت في عام 1955م و استمرت إلى 1972م[2]. كانت الحرب الحقيقية بدأت في عام 1964م بعد ما اتبع الفريق عبود برنامجاً لأسلمة وتعريب الجنوب، مما زاد من حدة الحرب الأهلية والتي انتهت بتوقيع اتفاق السلام في أديس أبابا عام 1972م. وتم الاتفاق على إعطاء الجنوب حكما ذاتيا، وتعيين رئيس إقليمي للجنوب، وقد ساهم هذا في تحقيق سلام نسبي[3].

بدأت الحرب الثانية في عام 1983م، اتصفت هذه المرة بتحالف القوات النظامية وحركات التحرير والمليشيات والجماعات المسلحة، هذه الحرب لا تبدو ببساطة بين الشمال والجنوب. وهي في الأساس ضد صفوة المركز وممكن القول أنها ضد الزمرة في وسط وادي النيل الذين هيمنوا على حكم السودان والتحكم في موارده الاقتصادية منذ الاستقلال[4]. بعد انتهاء الحرب الأولى بلغ عدد القتلى حوالي 1,9 مليون سودانياً وتشرد 4 ملايين آخرين. ومن أسباب الحرب أيضا ردة الفعل الذي حدث بعد إلغاء الرئيس نميري للحكم الذاتي للجنوب إعلان تطبيق الشريعة

---

(1) Sayda,2005,MSc dissertation,

(2) HamidaAli Aldow,displacement and the challenges of cultural adaptation; The case of people from south Kordofan in Mayoghaboush ,Khartoum, master thesis, (RIGDPR), Ahfad university for women,2014,p 12.

(3) aabobakr.blogspot.com.

(4) Hamida pp12.

حتى في الجنوب، وكان لاكتشاف البترول في الجنوب دور كبير في زيادة حدة الصراع. وذلك لأثره البالغ في دعم اقتصاد السودان ودعم نظام الحكم. وبالتالي اكتسب الصراع بعدا اقتصاديا و استراتيجيا[1].

انتهت الحرب الثانية بتوقيع اتفاق السلام الشامل(CPA) في عام 2005م بين الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان(SPLA/SPLM). وبعد انفصال جنوب السودان ليصبح دولة مستقلة تجددت الحرب في جبال النوبة والنيل الأزرق والتي ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا.

النزاع المسلح في جبال النوبة:

النزاع في جبال النوبة يرجع إلي فترة ما قبل وبعد وأثناء الاستعمار وهو ما زال يرتبط بالنزاع في جنوب السودان، ففي عام 1927م قدمت السلطة الاستعمارية سياسية المناطق المقفولة الذي يحظر التواصل بين مواطني الجزء الشمالي مع الجنوبي من السودان وجبال النوبة أيضاً تأثرت بنفس السياسات التي اتبعت في جنوب السودان والتي تهدف إلى الحفاظ بحضارة وثقافة النوبة الأصلية ضد التهجين بالعروبة. لسوء الطالع أدت هذه السياسة إلى الظلم الاجتماعي، التخلف التنموي والعزلة للإقليم حيث ركز المستعمر التنمية الاقتصادية على الجزء الشمالي من السودان، كما أن الحكومات الوطنية التي تعاقبت على الحكم لم تعطي الاهتمام الكافي لمنطقة جبال النوبة مما نتج الشعور بالظلم الاجتماعي وعدم المساواة والعزلة السياسة [2].

---

[1] aabobakar.blospot.com

[2] مرجع سابق Sayda

بدأت الحرب الأهلية في جبال النوبة خلال ثمانينات القرن الماضي، وحين اندلعت كان أبناء جبال النوبة بصورة عامة متعاطفين مع الأهداف السياسية التي تبنتها الحركة الشعبية وزراعها العسكري، فقد تحرك العشرات منهم إلى المناطق التي استولت عليها الحركة أو إلى معسكراتها في إثيوبيا، وقد كانت نقطة التحول النوعية في مطلع عام 1984م عندما انضمت مجموعة من السياسيين والمثقفين للحركة الشعبية وتكوينهم قيادة عسكرية و سياسية على رأسها يوسف كوة مكي. ويعتبر ذلك نقلة كبيرة في آليات الصراع من طورها ألمطلبي السلمي إلى طورها المسلح العنيف[1].

عملت الحركة الشعبية على إنشاء كتيبة خاصة للعمل بجبال النوبة أطلق عليها كتيبة (البركان) تم تكوينها بإثيوبيا، ولكن لحين اكتمال هذه الكتيبة دفعت الحركة إلى جبال النوبة بالكتيبة (حديد) من منطقة بانتيو في القطاع الشمالي لأعالي النيل بقيادة الدكتور (رياك مشار) وذلك لفتح خطوط عمليات وإسناد ونقاط ارتكاز وخلق أرضية معنوية لكتيبة البركان في الجبال. وقد قامت بالهجوم على قرى الأزرق وقردود أم ردمي، وكرندي، في 5 يونيو 1985م. وقد تم الإعلان بعدها على اعتبار المنطقة مسرح العمليات الثانية للحركة الشعبية وذراعها العسكري. ركزت الحركة في هذه الفترة على حشد وتجنيد الشباب وإرسالهم إلى معسكراتها بإثيوبيا للتدريب والعودة بهم لاحقا تحت لواء (كوش الجديدة) في عام 1989م. وكانت هذه القوات تهدف إلى تحقيق هدف سياسي وعسكري واستراتيجي يتمثل في احتلال كادقلي عاصمة الإقليم، عبر تطويقها والاستيلاء على المناطق المجاورة لها. تطوع بعض الجنود السابقين من أبناء المنطقة والقبائل العربية على وجه الخصوص للعمل في مساعدة القوات المسلحة، إلا إن تشكيل هذه القوات في البداية كان قبليا

[1] صديق تاور مجلة خطاب، معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم. العدد المزدوج (2و3)2012م ص 61 (1)

وأشبه ما تكون بالمليشيات الحزبية، لذلك ناهضها الحزب القومي السوداني والاتحادي الديمقراطي وحزب البعث، ولم تقنن هذه القوات إلا في عهد الإنقاذ في نوفمبر 1989م[1]. وقد كان لحملة تعبئة المشاعر الدينية تأثيرها حيث تم حشد ما يقارب 70 كتيبة من قوافل الدفاع الشعبي من مناطق شمال السودان تحت رايات دينية (خالد بن الوليد، بدر الكبرى، سلمان الفارسي، القادسية... الخ).

وقد اعتبرت الحركة الشعبية هذه النداءات بوصفها حربا دينية عرقية ضد الوجود النوبي، خاصة في ظل الملاحقات الأمنية لكوادر الحزب القومي السوداني وغيرهم من النشطاء من أبناء القبائل النوبية وما رافقها من تصفيات وتشريد. وقد أدى تداخل الحرب مع هذه الدعوات إلى اتهام السودان بممارسة(التطهير العرقي) والأسلمة القسرية وإبادة العنصر النوبي. فقد أوردت منظمة الحقوق الإفريقية في عام 1992م وثائق عديدة تشير إلى تصاعد العنف ضد المدنيين في جبال النوبة، وعن سلسلة من الاغتيالات وعمليات الإبعاد ألقسري للنوبة من مناطقهم. وقد أدت هذه الأحداث إلى اهتمام الأمم المتحدة بالأمر وإرسال مبعوث خاص لزيارة المنطقة والوقوف على الأحوال في ديسمبر 1993م زار خلالها الدلنج وكاد قلي والأبيض وعدد من القرى والمعسكرات. كما قادت البارونة (كوكس) مديرة منظمة التضامن المسيحي حملة شرسة بعد زيارتها للمنطقة اتهمت فيها الحكومة السودانية عبر كتابها (Nuba Genocide) بإبادة النوبة عام 1996م. هذا إلى جانب مبعوث الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (مليسيا ولس) التي بعثت للتحقق من صحة الاتهامات الواردة في تقارير منظمة المعونة الأمريكية ومنظمة إغاثة الطفولة الأمريكية[(2)].

---

[1] صديق تاور، مرجع سابق

[(2)] صديق تاور مجلة خطاب، معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم. العدد المزدوج (2و3)2012م ص 61-62.

في التاسع من يناير 2005 وقع اتفاق بين الحكومة السودانية المتمثلة في الحزب الحاكم المؤتمر الوطني، والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، اتفاق السلام الشامل (CPA) ومن أهم الجوانب الايجابية لهذا الاتفاق هو أنه أوقف أطول حرب في أفريقيا ونتيجة لهذا الاتفاق تمتعت منطقة جبال النوبة بفترة قصيرة من الاستقرار النسبي أدت إلى ابتداء عمليات تنموية بسيطة مقرونة بالعودة الطوعية لعدد من النازحين إلى مناطقهم الأصلية وللأسف الشديد هذا الاستقرار لم يستمر طويلاً حيث اندلعت الحرب المرة الثانية في جبال النوبة في يونيو 2011م. الأسباب المباشرة لاندلاع الحرب معقدة (انظر الفصل الثاني). أسفرت المرة الثانية من الصراع في جبال النوبة إلي انتهاكات واسعة في حقوق الإنسان خاصة بين النساء والأطفال واللذان يعتبران من نظر أكثر شرائع المجتمع عرضاً وضعفاً.

فشلت اتفاقية السلام الشامل في معالجة مسببات الصراع في جبال النوبة، فشلت في أن تثبت الفرص الحقيقة للإزالة التهميش وإحداث التنمية. والاهم من ذلك حدوث حالة من الفوضى السياسية بين الناس. تثبت نتائج العديد من التقارير الأخيرة والدراسات الميدانية الاثنوغرافية إعادة تعزيز الصورة السياسية الغامضة، هذه الأدبيات توضح عدم الرضا والاستياء السياسي للنوبة كما وأن انعدام الأمن الاجتماعي حول الهوية و كسب العيش في زيادة مثيرة منذ توقيع اتفاق السلام الشامل [1].

ترى الباحثة إن خير مثال للنزاعات العرقية الناتجة عن قلة الموارد النزاعات المسلحة في إقليم دارفور والتي برزت واضحة بعد الجفاف الذي ضرب الإقليم في ثمانينات القرن الماضي والذي أدى إلى شح في الموارد الطبيعية مما جعل المزارعين والرعاة يتنافسون، وهذا التنافس احدث احتكاكات بينهما وتطورت هذه

[1] Komy G,,Renwed war in the Nuba Mountains and peace challenges in North Sudan State after the separation of South Sudan, issued by peace research institute University of Khartoum, 2011, issue No.(1).

النزاعات إلى إن أصبحت نزاعات مسلحة. أضف إلى ذلك الأحقاد التاريخية كالتي حدثت إبان فترة المستعمر مثل تطبيق سياسة المناطق لمقفولة التي حظرت الاتصال بين مواطني الجزء الشمالي والجنوبي من السودان.

منطقة جبال النوبة أيضا تأثرت بنفس السياسات التي اتبعت في جنوب السودان والذي يهدف من اجلها المستعمر إلى الحفاظ بحضارة وثقافة النوبة الأصيلة ضد التهجين بالعروبة. الأحقاد المعاصرة أيضا هي التي تزود ماكينات الحرب المشتعلة حاليا في جبال النوبة، ويعتبر الخوف من ضياع الهوية واحدة من أهم أسباب النزعات في السودان، خاصة في ظل توجه الأنظمة الحاكمة نحو تعريب السودان متناسين بان شعوب السودان الأصيلة جذورها غير عربية، الشيء الذي زاد من حدة النزاعات المسلحة في دارفور و جبال النوبة.

التطورات النظرية والتطبيقية الجديدة في فض النزاعات:

نتطرق هنا للنمط السائد من الصراعات، والذي بدأ منذ نهاية الحرب الباردة، ويثير بدوره نمطاً حديثاً للمعالجات، وتحويل الاهتمام بالحروب الدولية إلى اهتمام بالنزاعات الداخلية، بينما نجد أن معظم التطور الذي حظيت به نظرية فض النزاعات قد جاء بفضل معالجات النزاعات المتماثلة (النزاعات الداخلية). وبشأن الحروب الدولية لقد طرح كلاوز فيتز نظريات وسميت باسمه، حيث كانت نظرياته تقول أن الحروب تقوم بها مراكز قوى، وتستخدم فيها قوات منظمة وموجهة ناحية قوات العدو وذلك لكسر عزيمة العدو على الاستمرار في الحرب ومن ثم إملاء الشروط علية وقد أطلق مُنّظرو الحرب الداخلية على نظرياتهم نظريات ما بعد كلاوز فيتز (Post-Clauzwitze) نسبه لاهتمامها بالحروب الدولية.

رغم أن الحرب الداخلية أصبحت توجه فيها الحكومة أسلحة عسكرية بنفس المستوى مع الدول ضد عدوها الداخلي، مما يؤدى إلى سقوط ضحايا مدنيين، من

ناحية أخرى فإن الصراعات الدولية تجرى بين دول ذات سيادة بينما تعكس الحروب الداخلية انهياراً في هياكل الدولة مما قد يؤدى إلى زوال القوة العسكرية بين الطرفين الداخليين في القتال وتكون النتيجة النهائية لانهيار مؤسسات الدولة وظهور ثقوب في النسيج الدولي للدول ذات السيادة. واستجابة لهذا التطور الجديد ظهر تنوّع أن اتساع في المنظور الذي كان يقوم عليه تدخل طرف ثالث لفض النزاع، فبينما كان علم فض النزاعات التقليدي يهتم فقط بكيفية الدخول إلى النزاع نفسه، وكيفية تمكين أطرافه من حل القضايا العالقة بينهم بطريقة تمكن أطرافه من حل القضايا العالقة بينهم وبطريقة لا يسودها العنف. فإن النهج المعاصر يأخذ رؤيا أكثر اتساعاً حول توقيت التدخل نفسه، فذلك النهج يرى أن الجهود التي ترمى إلى حل النزاع يجب أن تبدأ قبل أن يندلع النزاع، ويجب الحفاظ على هذه الجهود[1].

تحليل ظاهرة النزاعات المعاصرة:

أولا: مجال ألنزاع:

لقد شمل منظرو النزاعات كافة أشكال النزاعات في علم فض النزاعات بدءاً بالنزاعات بين الأشخاص (Interpersonal) ونهاية بالنزاعات الدولية (International) وكل مراحل التصعيد(Escalation) والانحسار (De-scalation) التي تمر بها ولكن ما نال منها الاهتمام هو النزاعات التي تكُمن فيها مراحل العنف في المستقبل والتي تتراوح من أوضاع تسود فيها نزاعات داخلية وتتهدد بأن تتحول إلى عمل عسكري لا تستطيع سلطات الأمن العادية السيطرة عليه أو احتوائه ثم إلى حرب شاملة بكل المقاييس. ويشير برنامج جامعة ليدن (Leiden) حول أسباب انتهاكات حقوق الإنسان في مجلته السنوية التي تصدر حول النزاعات

---

[1] آمنة جمعة خاطر، اثر النزاعات على التنمية و التعايش السلمي(دراسة تحليلية منطقة جنوب كردفان)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، 2010، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، ص12.

الدولية إلى خمس مراحل للنزاعات تمر بها منذ بدايتها وحتى نهايتها، وتبدأ بالمرحلة الأولى التي تسمى بمرحلة الأوضاع السلمية المستقرة والتي يمكن وضعها بأنها على درجة عالية من الاستقرار السياسي وشرعيه النظام، تليها المرحلة الثانية وهى مرحلة الأوضاع المضطربة سياسياً ثم المرحلة الثالثة وهى مرحلة النزاع السياسي العنيف وهى مرحلة يتصاعد فيها التوتر إلى أزمة سياسية (Optical crisis) ويميز هذه المرحلة انهيار الشرعية السياسية للحكومة الموجودة، أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة النزاع المنخفض الحدة، تتميز هذه المرحلة بعداء مفتوح وبصراع مسلح بين الفصائل وبنظام يستخدم القهر مقابل الانتفاضة عليه، ويقاس عادة بعدد من القتلى يصل إلى حوالي 100 –1000 في السنة. وقد رصد برنامج جامعة ليدن حوالي 42 نزاعاً من هذا النوع عام 1998م.أما المرحلة الخامسة والأخيرة فهي مرحلة النزاع الشديد الحدّة وتتميز بوجود حرب معلنة بين الجماعات و بالدمار الشامل ونزوح أعداد كبيرة من السكان المدنيين وتقاس هذه المرحلة بعدد من القتلى يصل إلى ألف فأكثر في السنة.و قد رصد برنامج جامعة ليدن حوالي 16 نوعا من هذا النزاع في العلم في عام 1998م. لقد شمل ريشاردسون (Richardson) كل من النزاعات الدولية والمحلية في موسوعته التي أعدها بعنوان (الشجار المميت)، والتي حصر فيها النزاعات خلال الفترة من 1820 إلى عام 1949م وقد كان يعنى بالشجار المميت (Deadly Quarrels) أي شجار يمكن أن يحدث قتلى في أوساط الجنس البشرى، و بالتالي فإن هذا المصطلح لم يكن دقيقاً، لأنه يشمل جرائم القانون الجنائي، وأعمال النهب المسلح،والتمرّد،و الانتفاضات، والحروب المحدودة والشاملة.أما سوروكين (Sorokin)، فقد ضم الثورات والحروب لدراسته التي أجراها عام 1937م. أما الدراسة الجيدة في هذا الصدد فهي تلك التي أجراها سينغر (Singer) وكورولیتس (Correlates) بعنوان مشروع الحرب(War Project).

ثانيا: اتجاهات النزاع (Conflict trends):

قد ثبت من الصعب وضع اتجاهات ذات معنى حول نزاعات ما بعد الحرب الباردة، فبمقارنة المعلومات خلال الفترة من 1993م وحتى 1996م على سبيل المثال فان برنامج جامعه ليدن لخص عدد النزاعات الشديدة الحدة والمنخفضة الحدة قد ظل نسبيا في حالة ثابتة، بينما نجد المعلومات التي رصدتها جامعة ابسالا، واستخدمها معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (SIPRI) خلال الفترة من 1989 إلى 1996م، دلت على انحسار ثابت في عدد النزاعات المسلحة الرئيسية على مستوى العالم. فنجد كلا من فالنستين (Vallensteen) وأكسيل (Aocell) قد أوردا نوعاً جديداً من النزاعات ظهر في العقد الأخير من القرن الماضي يؤكد بصفة أولية على تحدّى سلطة الدولة القائمة ويحمل في طياته حركات انفصالية تهُدد الوحدة الإقليمية للدولة، كما حدث بالنسبة لجمهوريات يوغسلافيا السابقة والشيشان، ونوع آخر يحمل تحدياً للسلطة المركزية التي قد تنتهي بالدولة إلى جزيئات ولا يوجد من بينها من يستطيع السيطرة عليها، كما حدث في حالة الصومال وليبريا.

ثالثا: توزيع النزاع (Conflict Distribution):

يتفق كثير من المختصين في مجال علم فض النزاعات على أن النمط الإقليمي (Regional Pattern) للنزاعات أصبح هو النمط الأكثر أهمية وبالتالي ركزت الجهود على مقارنة خصائص النزاع من إقليم على آخر، ويأتي في صدر هذه الدراسات محاولة وضع أساس إحصائي للتمييز بين مناطق السلام (Zones of Peace) ومناطق الحرب (Zones of War) بين إقليم وآخر، وفى هذا الصدد تمكّن الكثير من المتغيرات. ويميز هولستى (Holsti) بين المجتمعات المتعددة الآمنة (Security Communities Pluralistic) والتي لا توجد فيما بينها ترتيبات للتحوط للحرب بين أعضائها من الدول كأمريكا الشمالية وأوربا الغربية من ناحية.

مناطق السلام (Zones of Peace) كحالة المنطقة الكاريبية ومنطقة جنوب الباسفيك ومن ناحية ثانية، مناطق اللاحرب (No-War Zones) كمنطقه جنوب شرق آسيا ومنطقه شرق آسيا، ومن ناحية ثالثه، مناطق الحرب (Zones of War) كحالة إفريقيا، وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، والشرق الأوسط وأمريكا..الخ.

من المناسب لعلم فض النزاعات أن تفهم التمييز بين الأنظمة الإقليمية الآمنة (Regional Security Regimes) والتي تتميز دول الإقليم في هذه الحالة بعلاقات ثابتة نسبيا، كما في حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا والمجتمعات الآمنة Security" communities "، والتي تتميز بمحاولة دولها تفادي وقوع أحداث عنف كبيرة وشاملة، كما في حالة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، والأقاليم الأكثر عرضة وميلا لحدوث نزاعات، وهناك حالات إقليمية متنوعة وعديدة بارزة كحالة عدم وجود حرب في أمريكا الجنوبية منذ عام 1941م، بالرغم من ماضيها الكثير الاضطرابات.

رابعا: أنماط النزاع (Types Conflict):

هناك عدد من المعايير المستخدمة في التحليل إلا أنها في الغالب لا تتطابق مع بعضها البعض. وهناك مجموعة من المعايير والقوالب استخدمت من قبل محللين معروفين في العقد الأخير من القرن الماضي يتجاوز عددها المائة. فهناك من استخدام أسلوب التمييز بين أطراف النزاع كمعيار لتحليل النزاع وهناك **من** استخدم القضايا المطروحة في النزاع كمعيار لتحليلها، وهناك من لجأ إلى تصنيف الأسباب التي أدت إلى النزاعات لتحليلها، ولكن معظم المعايير زاوجت ما بين هذه وتلك للخروج بشرائح أو تصنيفات متنوعة. وقد وصل بعض المحللين بعد مزاوجة هذه المعايير إلى نمطين ووصل آخرون إلى عشرين نمطاً.

خامسا تكلفة النزاع Conflict costs:

للنزاعات أهمية كبيرة في ما يتعلق بالمعلومات المتاحة الضخمة عن تكلفتها الإنسانية والمادية، فالإحصاءات تقدر حوالي 28 مليون روح أزهقت في حوالي 150 نزاعاً مسلحاً رئيسياً حدثت في دول العالم خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية حتى يومنا هذا وبينما بلغت حوادث القتل العرقي في أوساط المدنيين حوالي (5%) في الحرب العالمية الأولى ونجد أن النسبة نفسها قد ارتفعت إلى (50%) في الحرب العالمية الثانية، ثم وصلت إلى (80%) بنهاية القرن العشرين ومعظمهم من الأطفال والنساء، وذلك وفقاً لإحصاءات منظمه اليونيسيف (UNICEF).

ويضاف الى ذلك ما أوردته المندوبة السامية لشؤون اللاجئين جراء النزاعات حيث تقول حوالي 18.2 مليون قتلوا ونزح حوالي 24 مليون عام 1993م. وفى دول إفريقية كانغولا، وأرتيريا وليبريا وموزمبيق. وفى السودان أجبر ما يقارب نصف سكان مناطق النزاع على مغادرة أماكنهم، وتكون التقديرات اكبر بحساب الزمن إذا استمرت نزاعات مسلحة لسنوات. كما أن هناك أجيالاً بحالها ليس لديها غير تجربة الحرب، بالإضافة إلى الخسارة المادية الناجمة عن عمليات الدمار والمعاناة النفسية والبؤس. وقد أطلق كرانا (Cranna) على الآثار النفسية والمعاناة الإنسانية من البؤس بعبارة التكلفة الحقيقة للنزاع (The true Cost of Conflict) واعتبرها تفوق أي مكاسب يمكن أن يحققها طرف من أطراف النزاع وهذا في حد ذاته يعتبر من مقاصد فض النزاعات التي تتمحور حول إيجاد وسائل بديلة للعنف لتحقيق الأهداف الهيكلية والسياسية [1].

ترى الباحثة أن ضعف وغياب سلطة الدولة أحياناً يلعب دوراً كبيراً في تأجيج وتفاقم النزاع، وجبال النوبة خير مثال لذلك، حيث أن الكثير من الذين انضموا إلى

---

[1] احمد عبد ألغفار، مرجع سابق. ص108-127

النزاع المسلح والتمرد في النزاع المسلح الذي تجدد في العام 2011م ليس لديهم أي مطالب سياسية من قبل وإنما المظالم والغبن الناتج عن الممارسات الغير إنسانية التي مورست في حقهم نتيجة لغياب هيبة الدولة وانحياز سلطاتها إلى بعض الاثنيات، إضافة إلى التصنيف الثنائي الافتراضي الخاطئ الذي صنف مجتمعات جبال النوبة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى صنفت بأنها حركة شعبية (وهو تصنيف خُصَ به كل القبائل النوبية حتى الذين ينتمون لحزب المؤتمر الوطني، فهم مصنفون داخل أحزابهم بأنهم متمردين)، والمجموعة الثانية، صنفت بأنها مؤتمر وطني (وهذا التصنيف خص به القبائل العربية والقبائل الأخرى المتعايشة في جبال النوبة). المجموعة الأخيرة هذه تستمتع بكل الحماية من الدولة، ويمكن أن تقتل وتنهب وتمارس كل أنواع الانتهاكات في حق النوبة دن مساءلة وفي غياب متعمد ومقصود من الأجهزة الأمنية والعدلية. هذا في اعتقاد الباحث احد مسببات النزاعات الداخلية في السودان.

المبحث الثالث

دراسات السلام

يُعد السلام في مقدمة القيم الإنسانية الرفيعة. وهناك العديد من الأقوال المتواترة في هذا الخصوص، التي شاعت في أعمال الفلاسفة، والباحثين، والشعراء والأدباء تمجد جميعها السلام، وتجعل منه قيمة أساسية ومحورية في الحياة

مفهوم السلام:

هناك اتجاهان للنظر بصفة عامة إلي مفهوم "السلام".

1. السلام في أبسط تعريفاته هو "غياب الخلاف، العنف، الحرب. هذه نظرة شائعة في العديد من الكتابات، والتي لها جذور في الحضارة اليونانية القديمة، وامتدت في التاريخ الإنساني. ويتبنى دعاة السلام هذا التعريف لمفهوم السلام. ويري الباحثون في مجال العلاقات الدولية أن السلام يعني غياب الحرب، وفي المجتمعات الإنسانية يعني السلام غياب كل ما له علاقة بالعنف، مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهاب، أو النزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية (أي تلك التي تنشب بين مناطق جغرافية في مواجهة مناطق أخري داخل إقليم الدولة ذاته). وعادة ما تعود أسباب النزاعات المناطقية إلي اعتبارات اقتصادية (مثل الصراع علي الثروات الطبيعية كما هو الأمر في العديد من بلدان أفريقيا)، أو سياسية (مثل احتكار مناطق جغرافية معينة للسلطة السياسية مثلما هو النزاع الجاري حاليا في دارفور) أو عرقية (مثل النزاعات بين الأعراق المختلفة التي تقطن مناطق جغرافية في مواجهة بعضها بعضا.
2. السلام هو "الاتفاق، الانسجام، الهدوء". وفق هذا التعريف فإن ألسلام عكس التعريف السابق لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله، ولكنه يعني صفات ايجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجة إلي التوصل إلي اتفاق، الرغبة في تحقيق

الانسجام في العلاقات بين البشر، سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة هكذا. السلام إذن هو حالة إيجابية في ذاتها (الاستقرار والهدوء مثلا)، أكثر من كونه غيابا لحالة سلبية مرفوضة (العنف، الحرب، القتل مثلا). يفتح هذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة للتعامل مع مفهوم السلام. هناك سلام بين دول، وهناك سلام بين جماعات بشرية، وهناك سلام في داخل الأسرة، وهناك سلام بين المرء وذاته[1].

مفهوم السلام لدى المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو):

يعتبر السلام احد الأهداف الأساسية لليونسكو منذ إنشائها في نهاية الحرب العالمية الثانية، بل قد آلت اليونسكو على نفسها مهمة بناء السلام في عقل البشرية منذ نهاية القرن العشرين، وهي مهمة بالغة التعقيد نظراً لما يكتنف العالم اليوم من حروب وتحولات اقتصادية وإستراتيجية كبيرة. ومن التعريفات التي أوردتها اليونسكو لثقافة السلام تتكون ثقافة السلام من القيم والمواقف وطبيعة السلوك الإنساني التي ترتكز على عناصر عدم العنف. واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وحريات الآخرين ولقد تم تحديد هذه الحقوق في ميثاق حقوق الإنسان وقد أوردت اليونسكو التعريف التالي لثقافة السلام. فعرفتها بالآتي: ثقافة السلام كيان مكون من قيم ومواقف وسلوكيات مشتركة تتركز على عدم العنف واحترام الحقوق الأساسية للإنسان بالتفاهم والتسامح وبمعنى هذا التعريف الأخير يوجد عدد كبير من جوانب الحياة الإنسانية وثقافات الشعوب وسلوكها وقيمها. وتعني ثقافة السلام أن ننعم بالحوار وبتعميق الوعي بالحقوق والمصالحة ونبذ العنف خاصة الرسمي ضد المواطنين لإحداث التحول السلمي في المجتمع. ثقافة السلام تعني تعمق الانتماء للون والثقة بالنفس ومستقبل الآخرين لتهتم بوعي الإنسان بما يدور حوله محلياً

[1] http://tfpb.org/?p=81.19/3/2014

وعالمياً وتسلحه بمتطلبات الإدراك والمشاركة والاهتمام بالتعليم والتربية والصحة والثقافة والبيئة والمعلومات والتكنولوجيا والتكامل مع الجيران. تعريف آخر للأكاديمية الدولية للسلام هو (تعبير اجتماعي يبحث عن القضاء على ظاهرة العنف المباشر وغير المباشر). بناء السلام يعني الأنشطة التي تعقب انتهاء الصراع أو النزاع والتي عادة تهدف لتحديد ودعم البنيات التي تقوي وتعزز السلام تجنباً لتجدد النزاع.

استجابة لهذا التطور الجديد ظهر تنوّع واتساع في المنظور الذي كان يقوم عليه تدخل طرف ثالث لفض النزاع، فبينما كان علم فض النزاعات التقليدي يهتم فقط بكيفية الدخول إلى النزاع نفسه، وكيفية تمكين أطرافه من حل القضايا العالقة بينهم بطريقة تمكن أطرافه من حل القضايا العالقة بينهم بطريقة لا يسودها العنف، فإن النهج المعاصر يأخذ رؤيا أكثر اتساعاً حول توقيت التدخل نفسه، فذلك النهج يرى أن الجهود التي ترمى إلى حل النزاع يجب أن تبدأ قبل أن يندلع النزاع والقتال، وهذه الجهود تستجيب أيضاً على قوات حفظ السلام وتقديم العون الإنساني، فهذه الجهود هامة لمساعدة الأطراف على التخلي عن العنف أثناء عملية الصراع، بل يجب على هذه الجهود أن تستمر خلال فترة ما بعد تسوية النزاع حيث تكون مهمة هذه المرحلة تسويه قضايا النزاع [1].

كل المفاهيم الخاصة بالسلام تدل على أن السلام هو الأمن بكل ما تحتويه الكلمة من معاني و في هذا يقول (الأخضر الإبراهيمي [2]) (الأمن لا يعني نهاية الحرب بل يعني المقدرة على استمرار العمل في سلام وفي بيئة سليمة وأن يسافر المرء ويرجع الى داره وأنه سوف لم يتم إيذائه [3] .

---

[1] آمنة جمعة مرجع سابق ص 25-26

[2] Lakhdar Brahimi, special representative of the Secretary general of the UN,Afghanstan

[3] Women, peace and Security: United Nation.

السلام في اللغة العربية من مصدر سلم ويستعمل اسما بمعنى الأمان والعافية والتسليم والسلامة والصلح. وهو يعني السلم والسلام والسلامة والتسليم والاستسلام والصلح والبراءة من العيوب والسلامة من كل عيب والعديد من المعاني الايجابية الأخرى. كما يقصد بالسلم أو السلام بأنه حالة من التوافق تتحقق بين طرفين إذا توافر الانسجام وعدم العداوة. والسلام حالة الوئام والأمن والاستقرار تسود الأسرة والمجتمع والعالم و تتيح التطور والازدهار للجميع.

والسلام في الاصطلاح لا يخرج عن هذا المعنى اللغوي وإن خصص في كل ما يحقق الأمن والأمان[1].

التطور التاريخي لعلم دراسات السلام والنزاعات:

من المعروف أن البشرية قد شهدت خلال القرن العشرين مجموعة من الحوادث المأساوية التي تركت أثر كبير علي حياة ملايين من البشر علي هذا الكوكب، ولا شك أن الحربين العالميتين الأولي والثانية كانت أبرز هذه الحوادث وأهمها علي الإطلاق ليس فقط من ناحية النتائج الكارثية التي خلفتها هذه الحروب علي كثير من الأمم والشعوب، ولكن أيضاً من ناحية التأثير علي طبيعة النظام الدولي الجديد والذي ابتدأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م وكان من أهم إرهاصاته بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كأبرز قوتين علي الساحة الدولية. وقد رافق ظهور هذين القطبين بروز مجموعة من المشاريع والأبحاث التي تعني بدراسة أسباب الحرب والصراع والعمل علي حلها وتلافي حدوثها مستقلاً كتأسيس الأمم المتحدة عام 1945[2] التي أصبحت تعد واحدة من أهم المشاريع الدولية في القرن العشرين لبناء السلام العادل بين جميع الشعوب والأمم في العالم.

---

(1) https://www.facebook.com/permalink.phd2012 ابريل

(2) زياد الصماد، حل النزاعات (نسخة منقحة للمنظور الأردني) برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة 2
السودان التابعة للأمم المتحدة،2001-2010 ص6

مما بجدر ذكره هنا بأن دراسات السلام والصراع كانت مرتبطة في مجالات أكاديمية أخري مثل العلوم السياسية أو العلاقات الدولية أو حتى علم الاجتماع. وقد كان لإسهام العديد من المفكرين في هذه المجالات دور كبير في بناء الأساسيات النظرية والإطارات المنهجية لدراسات السلام والنزاعات، من أمثالهم كارل ماركس وماكس فيبرر، بالإضافة إلي إسهامات كثير من علماء النفس والنفس الاجتماعي أمثال باندورا وبونج وفرويد.

خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، تنامي الاهتمام بدراسات السلام والنزاعات نتيجة ظهور وانتشار حركات الاستقلال الوطني والتحرر من العنصرية وازدياد الحركات المطالبة بحقوق العمال والنساء والأقليات في عقود الخمسينات والستينات من القرن المنصرم فضلاً عن بروز أشكال عديدة من المعاناة الإنسانية كالعنف والفقر والاضطهاد. وقد أستدعي هذا إلي الاهتمام بضرورة تأسيس علم مستقل يعني بفهم أسباب ودوافع هذه الظواهر والياتها مع كيفية تسوية أو حل المنازعات المتصلة بها. منذ نهاية الستينيات بدأت بعض الجامعات والمراكز الأكاديمية في الغرب ـــــ خاصة الولايات المتحدة في تخصيص دورات دراسية لمجال النزاع والسلام، ثم تطور ذلك إلي تأسيس برامج أكاديمية لدراسات السلام والنزاع كمجال أكاديمي مستقل.

مع نهاية الحرب الباردة وحتى يومنا هذا، أصبحنا نشهد وجود العديد من البرامج والخطط الدراسية المرتبطة بعلم السلام والنزاع في العديد من جامعات العالم، بالإضافة إلي بروز كثير من المفكرين الذين ساهموا أو ما زالوا يساهموا في تطور هذا الحقل من العلم من خلال الأبحاث العلمية المستمرة التي تتناول كثير من المشكلات الدولية والإقليمية وذلك بهدف الوصول إلي بناء نموذج علمي ليس فقط

لحل النزاعات وإنما أيضا للوقاية من الصراع قبل حدوثه من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراءه[1].

نظريات سائدة في دراسات السلام والنزاعات:

ويمكن تقسيم النظريات السائدة في مجال السلام والنزاع إلي ثلاثة مجموعات رئيسية.

1- نظريات شاملة(Macro theories):

يقصد بها تلك التي تهدف إلى تفهم المسارات العامة للبشرية وسنن الحياة. بالطبع فإن المفاهيم الدينية تعتبر من ضمن تلك العقائد والنظريات التي يراها معتنقيها ليس كنظريات بالطبع وإنما كحقائق مطلقة كما أنزلها الخالق سبحانه وتعالي، كما أن نظريات مثل الماركسية تندرج تحت هذه المجموعة. ويمن أيضا إدراج نظرية الاحتياجات الأساسية في هذه المجموعة أيضا إذ أنها تسعي لإثبات سنن ثابتة شاملة.

2- نظريات متوسطه ألمدي middle range theories :

تلك النظريات التي لا تسعي لفهم وإثبات سنن الحياة الشاملة إنما تسعي لتفهم أوجه معينة من حركة المجتمع تتعلق بظواهر اجتماعية محددة. وتعتبر نظريته الحرمان النسبي (Relative deprivation) تعني بظاهرة الثورات والاحتجاجات الجماعية، من أهم نظريات تلك المجموعة بجانب نظرية (Anomie) التي تعني بظاهرة الانحراف الاجتماعي. ويمكن إضافة نظريات الثقافة Culture ونظريات النوع (Gender).

3- النظريات المحددة ألمدي Micro Range Theories:

---

[1] زياد الصماد، حل النزاعات (نسخة منقحة للمنظور الأردني) برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السودان التابعة للأمم المتحدة،2001-2010 ص6-7.

تلك النظريات التي تعني أساساً بفهم السلوك الفردي أو الظواهر الاجتماعية المتصلة أساساً بفهم سلوك الفرد وليس العكس (إي فهم الظواهر الاجتماعية حتى يتسنى فهم سلوك الفرد) وتعتبر النظريات النفسية مثل نظرية فرويد ونظريات التعلم الاجتماعي (Social learning).

ومن أهم النظريات السائدة في دراسات السلام والنزاع:

- **نظرية أللاحتياجات الأساسية** Basic human needs :هذه النظرية تقوم علي افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها وان النزعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هنالك آخرين يعوقون إشباعها. ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويرون أن عدم إشباع الأولي هو مصدر للنزاعات وليس الثانية. وعلي سبيل المثال إن الحاجة إلي الطعام هو مطلب وليس احتياجاً. فالحاجات الأساسية لا بديل لها بينما المتطلبات يمن أن نجد لها بديلاً وتشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي، فالحاجة إلي الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلي ذلك فإن هنالك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة. وفقاً لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن احد هذه الاحتياجات غير مشبعه. وعليه فإن حل المنازعات هو أسلوب يسعى إلي إيجاد مشبعات هذه الاحتياجات، وطبعاً قد تكون هذه المسألة في غاية الصعوبة عندما يتنازع الأفراد علي نفس المصدر لإشباع احتياجاتهم. ومن أهم الباحثين في هذه النظرية (John Burton and John Galtung).
- **نظرية النوع Gender:** الافتراض الأساسي في نظريات النوع والنظريات النسائية بصفه عامة هو أن حركة الإنسانية قد شهدت ظلماً شديداً تجاه النساء

وهن نصف البشرية. وتفرق تلك النظريات فكرة الجنس البيولوجي sex وفكرة النوع gender حيث أن الرجل والمرأة يختلفان من ناحية الجنس البيولوجي وهو اختلاف طبيعي، ولكن اختلافهما من حيث النوع هو الذي سيطرت عليه أفكار تفوق الرجل علي المرأة ثم تولدت قيم اجتماعية ودينية كرست هذا التفوق مما أدي إلي إقصاء المرأة في المجال العام Public space وقصر جهدها في حدود المجال الخاص Private space ثم تكونت التقاليد والعادات التي حملت المرأة مسؤولية شرف الجماعة وشرف الأسرة خاصة في مجال العلاقات مع الرجال غير المقربين وقد أدي هذا الظلم وهذه التفرقة بالتالي إلي إفرازات نفسية واجتماعية للنساء والرجال، كما أدي إلي حرمان البشرية من مجهودات نصف أعضائها. ويري مؤيدو هذه النظرية أن عدم تفهم هذه الأمور سوف يؤدي إلي استمرار العديد من النزاعات الاجتماعية والدولية بسبب عدم إشباع حقوق المرأة الأساسية بعدل وكرامه.

هذا ويري بعض الباحثين في تلك النظريات أن المرأة قادرة بطبيعتها علي أن تكون صانع سلام أفضل من الرجل يعود إلي سياسات إخضاع المرأة لقرون طويلة واستئناسها لترضي الرجل، وأنه لو تم التعامل مع المرأة مثل التعامل مع الرجل فإنها ستبدي نفس التوجه لصنع السلام أو عدمه. وربما يكون دور النساء في إبقاء نار الثأر مشتعلة هو أحد النماذج المؤيدة لهذا الاتجاه.

وبغض النظر عن الجدل السابق بشأن دور المرأة في صنع السلام، فإن الثابت والمتفق عليه أن المفاهيم الاجتماعية لدور ووضع المرأة والرجل تلعب دوراً هاماً في مصادر النزاع وفعاليته. ولذلك فإن النظريات الذكورية (Masculinity) تأخذ الآن حيزاً كبير في دراسات النوع لتوضيح كيف أن التربية الاجتماعية للذكور

التي تحثهم علي استخدام قوتهم العضلية وعلي إخفاء مشاعرهم لها دور كبير في سلوكهم العدواني أثناء النزاع.

نظرية الحرمان النسبي: Relative deprivation

تهدف هذه النظرية إلي فهم الدوافع والأسباب التي تؤدي إلي التمرد الاجتماعي والسياسي والتي قد تصل إلي درجة الثورة. ومؤسس هذه النظرية (Ted Gurr) في كتابة(Why men rebel) يشرح أن كل مجتمع لدية نوعيين من الآليات التي تؤثر في حالة الرضاء أو الإحساس بالحرمان لدى الشعوب. الآلية الأولي: وهي التوقعات أو المتطلبات(Value expectations) والثانية هي الإمكانيات value capabilities)). وعادة ما تمر المجتمعات بمراحل فيها ترتفع مستويات التوقعات والتطلعات علي سبيل المثال بعد الانتصار في حرب أو تغير اجتماعي أو سياسي. كما يمكن أن تنخفض تلك التوقعات عندما يمر المجتمع بهزيمة أو يواجه كارثة طبيعيه. وفي نفس الوقت فإن كل مجتمع لديه إمكانية فعلية للتحقيق تلك التطلعات، وهذه الإمكانيات تتفاوت بناء علي عوامل كثيرة من مرحله إلي أخري.

وطبقاً لهذه النظرية فإنه طالما أن مستوي الإمكانيات لدي الأفراد والمجموعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات التي تبدو مناسبة فإن مستوي الإحساس بالحرمان يكون منخفضاً بدرجة لا يتوقع معها حدوث حالات تمرد جماعية أو ثورة. ولكن احتمالات التمرد تتزايد عندما تتسع الهوة بين التوقعات والإمكانيات.

ويري (Gurr) أن احتمالات الثورة تتزايد عندما تكون التوقعات الاجتماعية بشان حياة أفضل أخذة في التعاظم بينما تكون الإمكانيات المتاحة لتحقيق تلك التوقعات إما ثابتة وإما أخذه في التناقص وربما تكون الثورة الإيرانية عام 1978م ـــــ 1979م هي أحد أمثله هذه الظاهرة أو أن ازدياد معدلات التعليم وعوائد النفط قد ساعدت علي ازدياد توقعات الأفراد لحياة أفضل ولكن استمرار نظام الشاه في

كبت معارضيه والتوزيع غير العادل للثورة بالإضافة إلي وجود قيادة شعبيه تحظي بثقة فئات كبيره من الشعب أدي إلي وقوع ثورة لم تكن بحسبان الغالبية العظمي من الباحثين والأكاديميين في تلك الفترة.

- **نظرية التعليم الاجتماعي Social learning:**

تمثل هذه النظرية أحد نظريات علم النفس التي تساعد بشكل كبير في فهم ما يدور داخل الإنسان في حالة النزاع وكيفية التعامل معه من أجل إيجاد وسائل سلمية لتسوية النزاع. ونظرية التعلم الاجتماعي فيما يخص مجال دراسات السلام والنزاع هي مبنية علي انتقاد نظريات كانت قد سادت بشأن النزاع وأسست السلوك الإنساني فيه على فكرة الرد العدواني علي إحساس الانزعاج أي بمعني (Frustration/ Aggression) وطبقاً لنظرية السلوك العدواني كرد فعل علي الانزعاج هو أحد الأحاسيس الأساسية لكل إنسان.

وعندما يطرأ أمر يؤدي إلى إثارة الخوف لدي الإنسان فإنه يشعر بالانزعاج والتوتر ويستبدل الإحساس بالخوف إلي إحساس بالأمان. ويكون اختيار هذا السلوك مبني علي التربية والتعلم الاجتماعي اللذين يوفران للإنسان مجموعة من السلوكيات التي يستخدم أحدها أو بعضها لدرء الخوف والإزعاج، ويعد السلوك العدواني هو أحد هذه السلوكيات التي يتعلمها الإنسان كرد فعل. ومن مؤسس هذه النظرية الباحثين (Dollard, miller) إلا أن باحثين جدد في مجال التعلم الاجتماعي اختلفوا مع المنظرين السابقين وقدموا نظريات جديدة في التعلم الاجتماعي أظهرت أن السلوك العدواني كرد فعل للانزعاج والتوتر هو مجرد سلوك واحد وأن التربية الاجتماعية في مقدورها أن توفر للأفراد سلوكيات سليمة غير عدوانية تؤدي إلي

إحلال الطمأنينة بدل الخوف ومعالجة أوجه النزاع. ويعتبر (Banadora) أحد المنظرين الأساسين في هذا الاتجاه [1].

الثقافة والهوية:

من بديهيات دراسات النزاع والسلام أن الثقافة والهوية المحيطين بالنزاع لهما تأثير كبير علي حدوث النزاع. إن الثقافة هي مفهوم فضفاض تتدرج تحته كل مقومات تكوين الشخصية في كل مجتمع مهما صغر أو كبر. ويدخل في تركيبة الثقافة عناصر تكاد لا تحصي من تاريخ وجغرافيا وتراث وما تحتويه من تقاليد وأديان.

من المهم القول هنا أن الثقافة تؤثر بالكامل علي مفهوم الهوية (Identity) سوا لدي الأفراد أو الجماعة وتؤدي إلي تأسيس (إطار فهم حياة) (world view). كما أن تأثير الثقافة علي الأفراد والمجتمعات ليس موجوداً في حدود كل منطقة داخل الدولة أو حتى داخل الأسرة الواحدة.

النوع الاجتماعي (GENDER):

إن دراسات النوع تعتبر من أسس دراسات السلام والنزاعات وكان لها أثر كبير في توعية الباحثين في هذا المجال بأهمية العوامل الاجتماعية والشخصية المرتبطة بموضوع النزاع. وتتلخص مقولة النوع في أن تاريخ الإنسانية قد شهد إجحافا للمرأة وحقوقها لمصلحة الرجل. وهذا الظلم أصبح عضوياً في تركيبة المجتمعات وسلوك أفرادها إلي درجة يستحيل معها تفهم النزاعات وكيفية إصلاحها بدون فهم تفاعلات النوع. وتفاعلات النوع ليست قاصرة فقط علي نزاعات فردية وأسرية وإنما هي تتعلق بكل مستويات النزاع.

---

[1] زياد الصمادي، مرجع سابق، ص 12-15.

الطبقة(Class):

إن الطبقة الاجتماعية والمالية والوظيفية هي نتاج تركيب ثقافي معقد يفرض علي الأفراد والجماعات أنماط سلوكية محددة. وتلعب الطبقة دوراً خطيراً في النزاعات على جميع المستويات. حيث إن تأجج الإحساس بالظلم هو احد العناصر الأساسية في معظم الثورات التي أدت تغيير أنظمة اجتماعية وسياسية. و المنظومات الطبقية أيضا تؤثر في سلوكيات النزاع على المستوى الشخصي وعلى المستوى الاجتماعي أيضا فعلى سبيل المثال قد نجد في بعض المجتمعات العربية إن الأفراد المنتمين للطبقات الأقل حظا اجتماعيا يشعرون برهبة شديدة من الذهاب إلى أقسام الشرطة لان لديهم اعتقادا عميقا بأنهم قد يتعرضون للإهانة والأذى.

خلاصة القول أن فهم تفاعلات الطبقة على كافة مستويات النزاع و ليس فقط على المستوى الفردي هي أساسيات تكوين توجهات لإصلاح وحل النزاعات.

القوة (Power):

إن القوة في النزاع لها مصادر عديدة، حيث قد تستمد من التركيب الثقافي والاجتماعي أو من النوع أو الطبقة. كما أنها تستمد أيضا من الوضع الوظيفي أو من القدرة المالية أو من وضع الفرد في الأسرة أو الجماعة. وعلى المستوى الدولي قد تستمد من الوضع الاقتصادي أو القوة العسكرية. كما أن القوة يمكن أن تقدم على أساس أخلاقي مثل تجربة غاندي ومارتن لوثر، تلعب القوة أدوارا عديدة في النزاعات، حيث أن حسابات القوة عادة هي التي تؤدي إلى قرار أطراف النزاع تصعيد الصراع أو التمادي فيه من عدمه. القوة طبقا للفكر السياسي الواقعي هي التي تحدد كيفية الدخول في النزاع وعادة ما تنتهج طرقا يهدف إلى تحقيق أقصى الفوائد على حساب الأخر.

عادة ما يستخدم مفهوم القوة بشكل عام إلى الوزن السياسي للدولة سواء أكان ذلك قادما من قوتها العسكرية أو من قوتها الاقتصادية [1]

يقدم النموذج التالي تصوراً عاماً لأهم المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في علم السلام و النزاع:

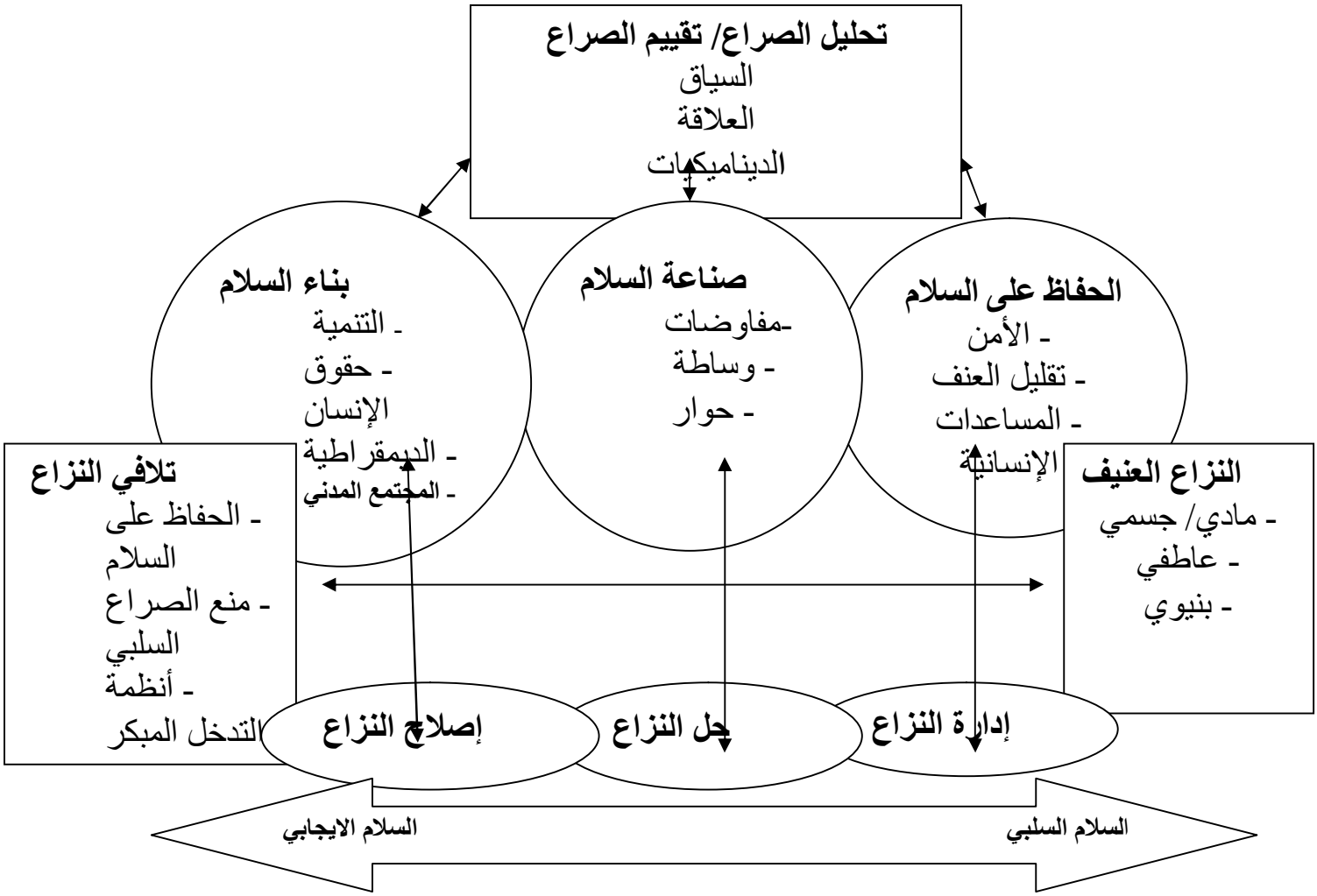

Developed by Dr. Amr Abdalla and the students of the course on Navigating Cultures for peace building. Eastern Mennonite University, summer 2005.[2].

---

[1] زياد الصماد، مرجع سابق ص17.

[2] زياد الصماد. مرجع سابق

الفصل الثاني

المعطيات الطبيعية والمادية والبشرية لجبال النوبة

المبحث الأول: المعطى الجغرافي

المبحث الثاني: المعطى الديمغرافي

المبحث الثالث: المعطى الاقتصادي و السياسي

الفصل الثاني

المعطيات الطبيعية والمادية والبشرية لجبال النوبة

المبحث الأول
المعطى الجغرافي

الموقع:

في أطلس العلم فان المنطقة الواقعة بين خطوط الطول 28-32,5 درجة شرقاً وخطوط العرض 10-12,5 درجة شمالاً فهي تسمى عالميا بجبال النوبة، أما مساحتها الجغرافية فهي تقدر بتفاوت ولكنها بشكل عام فالإشارة لها مساحة قدرها (50,000) ألف كلم مربع أو ما يعادل (31,250) ألف ميل مربع تقريباً، هذا فقد تعددت إشارات الباحثين الغربيين إليها بأنها تعادل مساحة اسكتلندا تقريبا. هذه المنطقة ذات الطبيعة الجبلية يعود تاريخها إلى القرن الثالث الميلادي (350م) مرتبطة باسم هؤلاء الأقوام كأول قاطنيها ولكن مع مسار الأعوام والهجرات السكانية ذات الأثر والدوافع المختلفة فقد جاءت في أعوام قريبة لاحقة هجرات عربية رعوية من شمال غرب إفريقيا عبورا بتشاد ودارفور إليها و ذلك في العام 1775، أي بعد 1425عاماً منذ استيطان المجموعة النوبية لتلك المنطقة أو ارتباط اسمهم بها. ولكن بشكل عام كذلك فهذه المنطقة في التاريخ البعيد والذي يعود لحوالي ثلاثة ألف عام خلت فهي تعتبر جزء لا يتجزأ من المملكة النوبية القديمة والتي تعرف بأرض المثلث النوبي الذي يحد شمالا بعمق مصر ثم يسقط الضلع أسفله مروراً بالنوبة السودانية الشمالية إلى جبال النوبة الحالية[1].

تعتبر ولاية جنوب كردفان من الولايات الحدودية مع دولة جنوب السودان الوليدة (من الجنوب و الجنوب الغربي)، وتحدها ثلاثة ولايات وهي ولاية جنوب

---

[1] محمد هرون كافي، جبال النوبة السلام والتنمية، مجلة دراسات السلام- مركز دراسات السلام جامعة الدلنج، العدد يناير2000م، ص11.

دار فور الغنية بالثروة الحيوانية من ناحية الغرب، ومن الشرق ولاية النيل الأبيض، ومن ناحية الشمال ولاية شمال كردفان المركز الرئيسي لإنتاج وتسويق الصمغ الغربي. وخلال سهول الولاية يمر خط أنابيب نقل النفط من حقول هجليج مرورا بمدينة الأبيض إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر[1].

تغطي منطقة جبال النوبة حدود مديرية جنوب كردفان سابقا[2]. إبان الحكم البريطاني في السودان (1896-1956)، كانت تخضع المنطقة لسياسة المناطق المقفولة وكانت محافظه منفصلة تعرف بمحافظة جبال النوبة وعاصمتها تالودي حتى عام 1929 ومن ثم تم دمجها إلى كردفان وشكلت ما يسمي بمحافظة كردفان ألكبري. في العام 1974 في فترة الرئيس جعفر نميري تم تقسيم محافظة كردفان إلى شمال وجنوب كردفان[3]. وقسم قانون الحكم الإقليمي لسنة1980م مديرية جنوب كردفان إلى أربع مناطق هي المنطقة الجنوبية "كادقلي" والمنطقة الشمالية "الدلنج" والمنطقة الشرقية "رشاد"والمنطقة الغربية "الفولة" ثم قسمت منطقة الفولة إلى منطقتين هما: منطقة النوبة ومنطقة ابيي[4]. خضعت منطقة كردفان إلى العديد من التقسيمات، وفي إطار تطبيق نظام الحكم الاتحادي قسم السودان إلى ستة و عشرين ولاية في عام 1994م. حيث قسمت ولاية كردفان الكبرى إلى (شمال وجنوب وغرب) طبقا لذلك أنشئت ولاية جنوب كردفان بشكلها السابق.

وبموجب اتفاقية السلام الشامل (CPA)، (بروتوكول جنوب كردفان والنيل الأزرق) في عام 2005م والدستور الانتقالي القومي لسنة 2005م والدستور الانتقالي لولاية

---

(1) صفات عبد الله، دور قيادات المجتمع ألريقي في نشر ثقافة السلام- دراسة حالة محلية هبيلا بولاية جنوب كردفان، 2012م، مركز دراسات السلام- جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا. ص16

(2) سراج الدين عبد الغفار، تاريخ الصراع في جبال النوبة الفترة من(1984- 1996)، 1999م، جامعة إفريقيا، ص18.

(3) MahaAbdullahi,civil war in nuba mountains in search of a gender dimension, 1998, master thesis in gender diversity, peace, and rights,Ahfad university for women,p31.

(4)سراج الدين، مرجع سابق، ص22.

جنوب كردفان لسنة 2006م. أنشئت ولاية جنوب كردفان(ذوبت ولاية غرب كردفان)، وتضم ولاية جنوب كردفان الجزء الجنوبي من ولاية غرب كردفان سابقا و المناطق التي كانت تتبع للحركة الشعبية[1].(وفي عام 2013م ولدت ولاية غرب كردفان مرة ثانية). على أي حال تعني جبال النوبة في هذه الدراسة حدود جبال النوبة أي حدود مديرية جنوب كردفان عند تقسيم كردفان الكبرى إلى مديريتين.

التقسيم الإداري:

وفقا لاتفاقية السلام الشامل 2005جاء تعريف منطقة جبال النوبة في ديباجة حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق البند (2) تعريف المنطقتين الفقرة (1-2ص79): (حدود ولاية جنوب كردفان/ جبال النوبة هي نفسها الحدود السابقة لمديرية جنوب كردفان عند تقسيم كردفان الكبرى إلى مديريتين) كما ورد في الفصل الخامس من الاتفاقية البند(4: ص80) يتكون هيكل حكومة الولاية من: السلطة التنفيذية للولاية والتشريعية والهيئة القضائية للولاية. كما نص البند (9:ص85) على قيام مفوضية أراضي الولاية[2]. وتقسم وفقا لقانون الحكم المحلي لولاية جنوب كردفان لسنة 2008م الفصل الثالث المادة (5:ص3) إلى محليات تنشأ بأمر تأسيس يصدره مجلس الوزراء بموافقة السلطة التشريعية و تتضمن المعايير التالية:

- الموارد المالية المتاحة والمتوقعة وكفايتها لتقديم الخدمات، احتياجات مصالح المواطنين والتجانس السكاني والوحدة الاجتماعية.
- الرقعة الجغرافية المناسبة. العدد المناسب من السكان بما لا يقل عن 73,000 نسمة. وتتكون حكومة المحلية من المعتمد والمدير التنفيذي ومديري الإدارات العامة كما يكون للمحلية مجلس تشريعي.

---

[1] صفات، مرجع سابق ص17.

[2] اتفاقية السلام الشامل 2005م

تنقسم الولاية إداريا إلى وحدات إدارية تسمى محلية وكانت تشمل: محلية الدلنج، كادقلي، الرشاد، أبي جبيهة و محلية تالودي. وبفضل اتفاقي السلام الشامل (CPA) تم دمج ولاية غرب كردفان كما ذكر سابقاً في ولاية جنوب كردفان لتصبح كل من مدينة الفولة، آبيي، لقاوة، وكيلك محليات قائمة في ولاية جنوب كردفان. ثم بعد ذلك أضيفت كل من محلية الريف الشرقي، بابنوسة، أم دورين، هيبان، البرام، القوز، هبيلا، دلامي، السنوط. وأصبحت كادقلي وكاودا رئاسة مناوبة لموقعها التاريخي والسياسي وكذلك أبي جبيهة لموقعها الاقتصادي ثم الفولة كرئاسة مناوبة مثلها كادقلي[1]. بعد أنشاء ولاية غرب كردفان للمرة الثانية، أصبحت ولاية جنوب كردفان تضم المحليات الآتية: كادقلي، الدلنج، االرشاد، العباسية، تالودي، قدير، الليري، هبيلا، القوز، الريف الشرقي، أبي كرشولا، التضامن، دلامي، هيبان، أم دورين، البرام وأبي جبيهة.

من ملاحظات الباحثة إن السلطات في ولاية جنوب كردفان لم تلتزم بالمعايير المطلوبة لإنشاء المحليات، من حيث عدد السكان والموارد المتاحة لتقديم الخدمات والانسجام السكاني. وتم إنشاء كثير من المحليات لخدمة أجندة سياسية ليس إلا، وعلى سبيل المثال محلية أبي كرشولا والتي تم تأسيسها عندما احتلتها الجبهة الثورية، وبعد استردادها بواسطة القوات المسلحة السودانية تم إنشاءها بغض النظر عن المعايير المطلوبة، ورغم انه لا يوجد انسجام سكاني في تلك المنطقة لكن كانت هناك محاولة من قبل النظام الحاكم لخلق وافتعال تجانس إجباري وذلك عندما تم تهجير أهالي المنطقة الأصليين قسرا وهم قبائل تقلي فتم تهجيرهم بعد ما ضُرِبت تلك القرى بالطيران والمدافع الثقيلة علاوة على الانتهاكات الواسعة التي مورست لقبائل تقلي الشيء الذي أجبرهم على النزوح بحثا عن مناطق آمنة. ثم بعد ذلك

---

[1] صفات، مرجع سابق، ص19.

طبقت الحكومة سياسة الإحلال والإبدال حيث استبدل محل السكان الأصليين بعد نزوحهم بقبائل أخرى ومن مناطق وولايات أخرى لم يكونوا أصلاً من سكان هذه المنطقة من قبل، وجميعهم من القبائل العربية الرعوية، حيث تم توفير كافة المعينات والخدمات اللازمة لهم والأمن. وفي ذات الوقت عندما حاول بعض السكان الأصليين للرجوع إلى مناطقهم وجدوا رفض من السلطات بحجة أن المنطقة غير آمنة. كيف تكون المنطقة آمنة لاثنيات محددة وغير آمنة لغيرهم؟ اللهم ربما لشيء في نفس يعقوب الذي يرى أن سياسة فرق تسد (Divide and rule) أهم عامل لبقاء النظام على سُدة الحكم. (والبقاء لرب العالمين). وهذا مثال واحد فقط.

الأرض:

وهي ارض طينية تتخللها الجبال المتفرعة المكونة من الصخور الجرانيتية التي تشكل قمما قبابية ملساء متأثرة بفعل التعرية والتآكل، مما جعل هذه القمم غير صالحه للزراعة إلا زراعة الخضروات، وتتخللها الكثير من الينابيع بجانب السهول. وتغطى منحدرات الجبال بأشجار من السنط والعرديب والتبلدي التي تغوص جذورها عميقا بين الصخور، وفي السهول نجد تربة تسمى القردود وهي تصلح لزراعة الذرة والحبوب بأنواعها. إذا بعدنا عن الجبال نجد تربة سوداء تسمى (تربة القطن) وهي ارض شديدة الخصوبة تصلح لزراعة القطن وغيره من المحاصيل.

وتقدر عدد جبالها بتسع وتسعين جبلاً تمتد جنوبا وشرقاً إلى النيل الأبيض وغرباً إلى دارفور وتأخذ شكل سلسة عنقودية ذات قمم منفصلة وكتل جبلية منعزلة. وتعد جبال تقلي في أقصى الشمال الشرقي أطول سلاسلها الجبلية وتتناثر جبال النوبة في شكل سلاسل جبلية عظيمة متباينة الارتفاع بعضها أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة قدم فوق سطح البحر. ويقدر ارتفاع جبل مندي بالقرب من رشاد بحوالي

أربعة آلاف وسبعمائة وتسعه وثمانين قدما فوق سطح البحر[1]. وتقدر المساحة التي تستقل زراعيا ب 16,000 كيلو متر مربع[2].

خصائص التربة:

يمكن تقسيم التربة حسب تصنيف كلفن عام 1919م كالأتي:

1. تربة طينية ثقيلة تصلح لزراعة القطن.
2. تربة طينية خفيفة وتربة رملية.
3. تربة القوز وتوجد بالمنطقة الشمالية لجبال النوبة.
4. تربة القرود وتوجد في المناطق الصلبة الجافة وهى عبارة عن صخور مفتتة وصلبة.
5. التربة الجبلية وهى عبارة عن رمل وطين سهل التفتت ويوجد هذا النوع في المرتفعات الجبلية.
6. التربة الطينية المائية وهى نوع من الطين الثقيل الثابت وهى غير صالحة.[3]

أنظمة استخدام الأراضي:

يسيطر علي نمط استخدام الأراضي نوعين من الأنظمة:

1) الزراعة المطرية والتي تمارس بواسطة شعب النوبة المستقرين.
2) والحياة الرعوية التي تمارس بواسطة البقارة. بجانب هذين النمطين التقليدين للحياة والمكملان لبعض نجد الحدائق المروية حيث تتوفر المياه في المجاري الموسمية والمياه الجوفية الضحلة هذا بالإضافة إلى تعاقب إدخال نظام الزراعة الآلية المطرية في الإقليم منذ عام 1960م.

---

[1] سراج الدين، مرجع سابق، ص 18.

[2] عبد الله التوم الإمام، المراحيل ودورها في تنظيم العلاقات بين الرحل و المستقرين، ورقة قدمت في ورشة العمل الوطنية حول النزاعات وتنمية الرعوية. ديسمبر 2004. ولاية جنوب كردفان.

[3] آمنة جمعة، مرجع سابق، ص45.

تعتبر المنطقة واعده في مجال الزراعة فهي استراتيجيا تقع بين جنوب السودان المداري والصحراء في شمال السودان، يمثل الإقليم واحد من القواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في السودان.

علاوة علي ذلك تم استكشاف واستثمار النفط حديثا في الجنوب الغربي من الإقليم حيث أضاف أهمية اقتصادية سياسية واستراتيجيه للإقليم علي الصعيدين القومي والعالمي[1].

الأعراف المتعلقة باستخدام وملكية الأراضي:

الأرض في جبال النوبة ملك للقبيلة حسب العرف. تنظمها وتديرها الزعامة القبلية (الإدارة الأهلية)، وللأفراد والجماعات حق الانتفاع منها. والأرض تستعمل للزراعة للأفراد والأسر، والأرض الغفار تستعمل للانتفاع العام كالرعي والاحتطاب وغيره. تعطي هذه الملكية العرفية القبيلة والإدارة الأهلية دور تنظيم وإدارة الأرض كفرصة ايجابية لانتفاع المجموعات السكانية من الأرض وتعميق العلاقات بينها عبر هذا الانتفاع. وقد أسست هذه العلاقات والأعراف السائدة بين القبائل طرق معروفة للقبائل الرحل لدخول أراضي القبائل المستقرة للرعي والانتفاع من المراعي والمياه الموجودة على الأرض القبلية بناءا على اتفاق أو الأحلاف التي تعقد بين هذه القبائل. وقد احدث هذا واقعا انسيابيا تتعايش عليه القبائل عبر عقود من الزمان إلا إن تدخل الدولة في ستينات القرن الماضي بالتخطيط وتوزيع أراضي زراعية واسعة بشكل تجاري كمشاريع دون وضع اعتبار للواقع الكائن آنذاك وما سيطرأ عليه من تغيرات مستقبلاً احدث خللا في ذلك النظام والأعراف السائدة بين المجموعات المستقرة والمتنقلة حيث احدث تدخل الحكومة ضمورا في أراضي الرعي والزراعة التقليدية والبستنة للتزاحم على مصادر المياه مع زيادة عدد السكان والماشية. وكان ذلك سببا

---

[1] Komy, مرجع سابق.

في تحولات بعض المراحيل وارتياد الرحل أراضي قبلية لم يكن بينها أعراف وكان ذلك مدعاة للاحتكاك بينهما[1].

هناك أعراف متعلقة بملكية الأرض وأعراف متعلقة باستخدامها. فيما يتعلق بالملكية فان الأراضي عموما في جبال النوبة يحكمها عرف عام لا يسمح بتجاوزه، وهو إن الأرض التي تمتد ثلاثة أميال من سفح الجبل تعتبر حرم وكل ما داخل هذا يعتبر ملك لسكان الجبل وهذا ما يعرف بالقسم (أ). أما الأراضي التي تمتد مسافة ستة أميال من حرم الجبل فان ثلثي هذه الأراضي وما بها يعد ملكا أيضا لأهل الجبل والثلث المتبقي يمكن التصرف فيه لأي أغراض أخرى وهذا ما يعرف بالقسم (ب). أما الأراضي الممتدة من نهاية الستة أميال الواردة في (ب) وحتى نهاية حدود المنطقة أو الإقليم فان 50% من هذه الأراضي تعتبر ملكا لسكان الجبل والمتبقي ألـــــــ 50% الأخرى يمكن التصرف فيها للأغراض الأخرى وهذه ما يعرف بالقسم (ج). أما فيما يتعلق باستعمالات الأرضي فهناك أعراف ثابتة بذلك، نأخذ كمثال الأعراف المتبعة في منطقة تقلي احدي مناطق جبال النوبة. فالأرض الطينية في عرف تقلي وعموم أهل الجبال لا تباع ولا تشترى. فهي تعتبر أم محرم أكل ثمنها باعتقاد إن الإنسان خلق من طينة الأرض، لذلك جاء تقديسها عند مواطن الجبال. فالأرض الطينية ملك للقبيلة ينظم استعملها شيوخ محددون مأذون لهم دون سواهم بالتصرف في الأرض وفق تدابير في رئاسة المملكة. وذلك صونا للموارد من الضياع و منعا لأي فوضى. أما ارضي النيلة فإنها تورث أبا عن جد ولا تنقل الملكية فيها من الأسرة إلا بالموافقة الصريحة والمكتوبة من أصحاب الملك بتوثيق من قبل السلطة الأهلية المعنية (الشيخ والعمدة و ألمك). أما أراضي القيزان فالنزاع فيها يفض عن طريق سعن مملوء بالماء يوضع على فرع من فروع شجرة داخل

---

[1] عبد الله التوم الإمام، المراحيل ودورها في تنظيم العلاقات بين الرحل والمستقرين، ورقة قدمت في ورشة العمل الوطنية حول النزاعات وتنمية الرعوية. ديسمبر 2004. ولاية جنوب كردفان.

المكان المتنازع عليه، فان تحمل الفرع السعن فان ذلك يعد مؤشرا لإهمال الأرض لمدة طويلة يباح استغلالها بواسطة شخص أخر. أما إذا لم يتحمل الفرع السعن بحمولته فذاك مؤشر بأن الأرض لا تزال تحت سيطرة صاحبها الأول.

هذه الأعراف التي كانت تنظم ملكية و استعمالات الأرض بمملكة تقلي ومثلها الأعراف التي كانت تنظم استعمالات الأرض في مناطق أخرى بالسودان. ففي الشمالية مثلا ضمنت الأعراف المتعلقة بملكية و استعمالات الأرض في الدستور وفي القوانين السودانية لذا وجدت الحماية بينما ظلت الأعراف بجبال النوبة لم تسجل لا في دستور ولا في قانون مما ولد كثيراً من الإشكاليات بعد صدور قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م. الذي يعتبره إنسان جبال النوبة قانونا معيبا بالنسبة له ذلك إن هذا القانون، قد نقل ملكية كل الأراضي الغير مسجلة إلى الدولة. بدعوة أن الدولة هي المستخلفة في الأرض. هذا القانون أباح كل أراضي جبال النوبة لهجمة الطامعين في موارد الإقليم، بدلا من مساعدة مواطنيه لتحسين أوضاعهم المعيشية من خلال القروض السهلة الميسرة لاستغلال مواردهم[1]. يشير أيضا إلى العلاقة اللصيقة بين الدولة ومصالح كبار التجار وما طرأ من السياسة بالسماح بتصعيد انتزاع الأراضي لصالح الزراعة الآلية. كما قامت الحكومة بخصخصة كافة مشاريع الزراعة الآلية و ذلك في مضمار سياسة التحرير الاقتصادي التي تبناها عبد الرحيم حمدي الذي أصبح وزيراً للمالية في عام 1990م. ومالت سياسة الخصخصة هذه لمصلحة مؤيدي الجبهة القومية الإسلامية. وكانت هناك العديد من الأراضي المعروضة للإيجار، اثر افتتاح العديد من المشاريع الجديدة، خاصة جنوب الدلنج. وفي الغالب يشتري تجار من الأبيض وكوستي عقود استئجار الأرض من أصحابها المحليين. كما قام النظام أيضا بخصخصة المؤسسة الزراعية لجبال النوبة. أما

[1] محمد مريود علي، مملكة تقلي ، التاريخ و لثورات ونظم الإدارة والحكم، كتاب غير منشور.

الائتمان الذي خصصت لأصحاب الحيازات الصغيرة المحليين (ضمن مشروع التنمية الزراعية) والذي كان خلال فترة الحكم المدني، مطمح اتحاد مزارعي المشاريع غير المخططة، فقد تم توجيه هذا الائتمان لأصحاب المشاريع الآلية الكبيرة الحجم. ولقد أدت هذه الممارسات من إعادة التوطين قسرا والاختطاف ومعسكرات السلام والاسترقاق إلى تفريق الأرض[1].

تبدو إن ملكية الأراضي ذات أهمية قصوى وسبب مباشر في انفجار النزاع والصراع في جبال النوبة، والتي تتمثل في انتهاك الزراعة الآلية لحرمة الملكيات الصغيرة من الأراضي في المنطقة، مما أدى إلى إحداث تأثير بالغ في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للتركيبة السكانية لمنطقة جبال النوبة، والتي قادت في نهاية المطاف إلى تدمير أواصر التعايش السلمي ما بين النوبة وقبائل عرب البقارة. لقد أنشئت الزراعة الآلية عام 1968م بتمويل من البنك الدولي، للإشراف على نشر الزراعة بمناطق عديدة من السودان، ففتحت مشاريع الزراعة الآلية في منطقة هبيلا شمال الدلنج في أواخر العقد السادس من القرن العشرين امتداداتها في أم لوبيا، البيضاء، كرندي، القردود، كركرايا، كرتالا.....الخ. وقد قارب عددها (650) مشروعاً يبلغ متوسط مساحة الواحد حوالي (422) هكتار أي (ألف فدان). تم التصديق بها على اثر نزعها من أصحابها، لم تراعي في توزيعها ادني معايير للعدالة، كما أنها لم تساهم بأي قدر يذكر في تنمية المنطقة، بل كل عائداتها يتم تحويله إلى خارج نطاق المنطقة، حتى وإن مؤسسة جبال النوبة التي تم إنشائها في عام 1970م، للمساهمة بشكل مباشر في تطوير المقدرة الاجتماعية لطرق زراعة النوبة التقليدية، لم تخصص إلا (37%) من مساحة الأرض وخدماتها إلى قبائل

---

[1] اندي ستيانسن ومايكل كيفان، غزو كردفان (دمج الأطراف و التحول الاجتماعي في إفريقيا المسلمة)، مركز الدراسات السودانية، 2003م، ص189-.191

النوبة، وخصصت ما يقارب (45%) منها للقبائل العربية و(18%) الباقية تقاسمتها قبائل الفلاتة والهوسا والبرقو والقبائل الأخرى الوافدة إلى المنطقة.

توجد حوالي (200) مشروعا للزراعة الآلية تمت مراجعتها بمنطقة هبيلا، والتي أنشئت بتمويل من البنك الدولي ويدعمها البنك الزراعي السوداني، لقد منحت الحكومة عقود إيجار أربع مشاريع تعاونية محلية، و أربع مشاريع لتجار محليين، ومنح مشروع واحد لمجموعة من تجار هبيلا، أما البقية و التي تبلغ (191) مشروعاً لقد منحت لأفراد من غير أهل منطقة جبال النوبة، معظمهم من تجار وموظفين حكوميين وجنرالات متقاعدون من القوات النظامية من شمال السودان والجزيرة.[1]

من خلال استعراضنا لاستخدامات وملكية الأراضي في جبال النوبة والأعراف التي كانت تنظم حياة الناس والتي ساعدت على خلق نوع مميز من التعايش والتمازج القبلي بين مختلف المكونات سوى كنت مستقرة أو رحل، إلا أن تدخل الدولة الغير عادل في استخدامات الأراضي بالمنطقة زاد من تعقيدات المشكلة، وهذا دليل واضح إن السبب الأساسي للنزاع في جبال النوبة والذي قاد المنطقة إلى حرب مدمرة للبنية التحتية ولإنسان النوبة هو الأرض. فمهما اختلفت أسباب الحرب إلا إن جذورها يرجع للأرض. الأرض التي كانت وما زالت محل أطماع الكثيرين سوا كانت أنظمة حاكمة أو مجموعات رعوية و ممكن أن تكون محل أطماع دولية أيضا بما تجود به المنطقة من معادن نادرة.

المناخ:

أما مناخ المنطقة فهو السافنا الغنية الممطرة صيفا والحارة شتاءاً. ويأخذ فصل الربيع فيها شكلا واضحاً. تتمتع المنطقة بأمطار غزيرة تتراوح كمياتها بين

---

[1] Sudanjem.org مقال بقلم ادم جمال احمد.

60–800 مليمتر في السنة. ويبدأ موسم الأمطار من شهر مايو ويستمر إلى شهر أكتوبر وترتفع درجة الحرارة في المناطق المحيطة بالجبال. وتتفاوت كميات الأمطار في المنطقة، إذ تزيد من جهة الجنوب من 19 بوصة إلى ما فوق 29 بوصة لمسافة مائة ميل فقط إلى جهة الجنوب، وتتباين درجة هطول المطار من الشرق إلى الغرب وتزيد مرة أخرى في أقصى الشرق.

الموارد المائية:

أما موارد المياه بجبال النوبة فتتكون من المياه السطحية والمياه الجوفية والسطحية منها ما يلي:

1) أحواض شرق الجبال: وتشمل عدة أحواض أهمها خور أبو حبل الذي تتجمع مياهه من مرتفعات جبال النوبة ويتجه شرقا حتى مدينة تندلتي.
2) أحواض جنوب غرب جبال النوبة: و تشمل أحواض خور ميري ووادي شلنقو ووادي القلة وفي عام1968 م تم تشييد خزان ميري على منتصف طول الخور لتخزين حوالي 4.5 مليون متر مكعب من المياه لتقوية الآبار السطحية الواقعة جنوب منطقة ميري جوه وجنوب الجبال، وينتشر خور ميري في شكل دلتا شرق بحيرة كيلك.
3) خور الكدي: يعتبر الرافد الرئيسي لبداية خور ميري. و قد تم تشييد محطة الكدي الهايدرو مترية عام 1973م لتحديد كمية المياه التي يشارك بها خور الكدي لتغذية خزان ميري بره، وتم أيضا تشييد محطة أم عدارة الهايدرو مترية من نهاية خور البطحة وقبل دخوله بحيرة كيلك لتحديد كمية المياه التي تشارك بها لتقوية البحيرة.

4) حوض خور العباسية وحوض خور أم برمبيطة: يبلغ إيراد المياه السنوية لحوض العباسية ما يقارب المليون متر مكعب، وخور أم برمبيطة معدل إيراده السنوي لخمس سنوات نحو 42 مليون متر مكعب.

5) خور العواي: تكمن أهمية هذا الخور في كونه موردا مائيا يمكن إن يساهم في مد مدينة رشاد بالمياه وحل المشكلة الناجمة عن شحها. ومعدل إيراد الخور السنوي يقدر بخمسة ملايين متر مكعب. وقد تم تشييد خزان رشاد لتخزين4 ملايين متر مكعب.

6) بحيرة كيلك: تعتبر بحيرة كيلك المنخفض النهائي لحوض... وتبلغ مساحتها 2,200كلم مربع. وعندما تبلغ مياه البحيرة بين 5 و8 كيلومترات مربعة تنساب المياه لتغذية خور ميري لمسافة لا تقل عن70متراً.

بالرغم من أن الإقليم مشهور بكثرة خيرانه التي تنحدر من قمم الجبال كما أسلفنا والتي غالبا ما تتجمع من خور كبير مكونة في معظم الأحيان برك وبحيرات(كيلك والأبيض)، بالرقم من ذلك لا توجد مصادر مياه ثابتة ودائمة في المناطق السهلية. ترتبط مناطق السكن في الجبال ارتباطا وثيقا بأماكن توزيع المياه التي توجد على الخيران أو الآبار غير العميقة التي تمتد بضعة أقدام في عمقها، ولكن أصبحت هذه السهول مناطق رعي لكثير من القبائل العربية التي ترتادها في فصل الصيف وشهدت المنطقة أخيرا العديد من مضخات المياه الرافعة.

المبحث الثاني

المعطى الديمغرافي

السكان:

يقدر عدد سكان منطقة جبال النوبة بحوالي (2,508,268) نسمة، حسب التعداد السكاني الأخير في عام 2010م. ويمكن تصنيف السكان الى الآتي:

1. سكان الحضر: و هم يمثلون سكان المدن واغلبهم يعملون في المرافق الحكومية والأعمال التجارية.
2. سكان الريف: وهم يسكنون القرى ويعملون في الزراعة والرعي وبعض الأعمال البستانية المتمثلة في إنتاج الفواكه والخضر خلال العام لتغذية سكان المدن بالولاية.
3. الرحل وهم عبارة عن المجتمعات الظاعنة التي تعيش حياة الترحال.

الجدول رقم (1) أدناه يوضح توزيع السكان بالولاية[1]:

السكان	الحضر	الرحل	القرى و الأرياف	الذكور	الإناث
النسبة ألـــــــــ%	18,1	10,4	71,5	50,8	49,2

[1] صفات عبد الله، دور قيادات المجتمع الريفي في نشر ثقافة – دراسة حالة محلية هبيلا– ولاية جنوب كردفان– بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام. جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،2012 م، ص20 .

جدول رقم (2) ويصنف السكان حسب الفئات العمرية على النحو التالي[1]:

الفئة العمرية	ذكور	إناث	الإجمالي
عمر 18 سنة فأكثر	584094	588312	1172406
عمر 17 سنة فاقل	649027	612518	1261545

(نلاحظ من الجدول أعلاه في الفئة العمرية من 18 سنة فأكثر إن عدد الإناث اكبر من الذكور وهذا في تقديري نتيجة لهجرة السكان في سنوات الحرب إلى ولايات السودان الأخرى إضافة إلى فقدان الكثير من الأفراد أثناء فترة النزاع المسلح).

يسكن جنوب كردفان/جبال النوبة عدد من المجموعات العرقية المتنوعة، أكثر من (64) قبيلة لكن شعب النوبة الأصيل يشكلون غالبية السكان في المنطقة والبقية هي قبائل البقارة العربية (رعاة الأبقار) وأقليات من الجلابة والفلاتة (من غرب إفريقيا) وقليل من القبائل النيلية المتعايشة في المناطق الحدودية. تتمتع كل واحدة من هذه المجموعات بالتنوع الثقافي الخاص بها وبالرغم من التنوع العرقي والثقافي تمثل المنطقة مثالا للوحدة الوطنية ومثالاً حياً لإمكانية إنشاء امة واحده متماسكة رغم التعدد القبلي والثقافي الموجود في السودان[2].

اتفقت العديد من الأدبيات السابقة في أن النوبة يعتبروا أوائل سكان الإقليم ولا خلاف في ذلك وينحدر النوبة من الأصول الإفريقية التي تعتنق الإسلام والمسيحية بجانب المعتقدات التقليدية، وبالرغم من أن منطقة جبال النوبة تقع ضمن الحدود السياسية الإدارية للسودان الشمالي الذي تهيمن عليه الثقافة العربية والفكر الإسلامي السياسي والذي لا يزال يمنع بشدة وضع أي قيمة لثقافة المجتمعات

[1] جهاز الإحصاء المركزي، التعداد السكاني لولاية جنوب كردفان 2010م.

[2] Maha Abd alla, 1998, Civil war in the Nuba Mountains: in search of gender dimension. Ahfad university for women, master thesis, 1998,p34

الأصلية رغم أن الأغلبية وفقا للإحصاءات هم النوبة لكنهم يشكلون أقلية سياسية بسبب التهميش السياسي والاقتصادي، وقبائل البقارة والتي وصلت إلي منطقة جبال النوبة منذ حوالي أكثر من 300 سنة وهي من المجموعات العرقية التي تنحدر من أصل عربي وتتكون من ثلاثة مجموعات رئيسيه هم المسيرية، أولاد حميد والحوازمة. تتحرك قبائل البقارة تحرك موسمي نحو الجنوب في الفصل الجاف عابره المناطق الجبلية للنوبة إلي أن تصل مناطق جنوب السودان ومن ثم العودة إلي الشمال في موسم الأمطار. علي الرغم من أن البقارة عرفوا تاريخيا بأنهم قبائل بدوية إلا أن نسبة كبيرة منهم اكتسبوا نمط حياة الاستقرار كما أوضحت الدراسات أن عدد كبير من هؤلاء الرعاة تغير نمط حياتهم فأصبحوا يعملون في التجارة والزراعة الآلية المطرية في جبال النوبة[1].

بالنسبة لحجم سكان جبال النوبة أوضح "نعوم شقير" أن تعداد النوبة قبل الثورة المهدية فاق الخمسين ألف نسمة، لكن تناقص ذلك العدد في فترة المهدية حتى لم يبق إلا نصفه تقريباً، بينما قدره مستر جيلان(Gillan) في سنة 1929م وسنة 1930م بحوالي ألمائتي ألف نسمة، ثم قدر باربو(Barbour) سنة 1946م بحوالي سبعمائة ألف نسمة، وكانت نسبة النوبة حوالي87% من هذا العدد، بينما تذهب إحصائيات عام 1955–1956م إلى أن تعداد قاطني جبال النوبة خمسمائة واثنان وسبعون ألفا وتسعمائة وخمس وثلاثون نسمة، كما أسفرت النتائج الأولية لتعداد السكان عام1983م عن أن جملة سكان مديرية جنوب كردفان قد قفز إلى الرقم1,287,527نسمة[2].

(يعزى انخفاض عدد سكان جبال النوبة بعد الثورة المهدية في تقديري لسببين: **أولاً:** نتيجة لتأيدهم للثورة المهدية وانضمام عدد كبير منهم في جيش المهدية

---

[1] Komy, 2011, مرجع سابق.

[2] سراج الدين، مرجع سابق، ص23.

ومشاركتهم الفاعلة ووجودهم المقدر في كل المعارك والفتوحات التي قام بها الإمام المهدي الشيء الذي أدى إلى استشهاد أعداد كبيرة من أبناء النوبة في تلك المعارك.

ثانياً: نتيجة للممارسات السيئة التي مارسها أمراء المهدية ضد النوبة والتي أدت إلى عصيان النوبة أخيرا، وبالتالي قاد أمراء المهدية حملات انتقامية ضد النوبة خاصة تلك التي شناها حمدان أبو عنجة والنور عنقرة (من أمراء المهدية) واستخدامهم القوة في وجه النوبة مما أدى إلى استشهاد المئات من النوبة خاصة تلك الحملات التي تمت ضد تقلي. والجدير بالذكر إن تقلي هي أول من احتضنت المهدي حيث انفجرت الشرارة الأولى للثورة المهدية من مملكة تقلي)

أصل النوبة:

إن تداول اصطلاح(النوبة) في البيئة السودانية يرجع إلى زمن ضارب في القدم. وقد اختلف المحققون في أصل كلمة(نوبة) وأصل شعب (نوبة) وفي إطلاقها أيما اختلاف، ويذهب الكثيرون بالقول بأن نوبة كردفان هم أصلاً من شمال السودان نزحوا إلى هذه المناطق بسبب الحروب وانهيار الممالك، حيث دار الكثير من الحوار والنقاش للوصول إلى مسلمات واقعية، ولم تستقر رؤى الباحثين والدارسين الذين تناولوا ذلك الموضوع على رأي محدد، فليس بالسهولة أن تنفي بصفة قاطعة وجود صلة، كما لا نستطيع في ذلك الوقت أن نؤكدها، والموضوع ما زال موضع أخذ ورد. ففي الوقت الذي يؤكدها البعض يستبعد بعض الباحثين وجود تشابه بين نوبة الجبال ونوبة الشمال من حيث التصنيف اللغوي، بل وربطوا اللغة النوباوية في قواعد النحو بلغة الدينكا والشلك أكثر مما ربطوها بلغة نوبة الشمال، واستبعدوا إلى إن يشير التشابه اللغوي إلى وجود صلة بين الشعبين، ورأوا أن مفردات اللغة النوبية لا تتفق مع أي لغة أخرى، وأن أصول الكلمات النوبية ليس لها نظير في جميع اللغات التي قورنت بها، إذ أن اللغات التي تشابه اللغة النوبية في مفرداتها أكثرها

لغات حامية، وفي ذات الإطار ينفي البروفيسور(سلجمان) الأصل المشترك لنوبة الجبال ونوبة الشمال، وعارض بشدة اعتماد التشابه اللغوي أساساً لتقرير تلك العلاقة، وقد أكد ذلك في وصفه لنوبة الجبال ونوبة الشمال، إذ يرى بأن النوباوي ممتلئ الجسم والعضلات وشديد السمرة إلى درجة تبرر وصفه بأنه اسود البشرة، وأن النوبي نحيل متوسط القامة وبشرته سمراء خفيفة في كثير من الأحيان، وشعر سكان الجبال مفلفل وصفاتهم الزنجية واضحة، وشعر النوبيين مموج وتقاطيعهم لا تشبه التقاطيع الزنجية. ويختلف الاثنان (النوبيين والنوباويين) في الناحية الثقافية وفي الأنماط الاجتماعية، حيث يستخدم النوبيون الشلوخ ويختنون الصبيان ويستخدمون الختان الفرعوني للبنات، بينما لا يعرف أهالي جبال النوبة تلك العادات، ويمارسون عادات تختلف عن عادات نوبة الشمال مثل خلع القواطع وحرق الشفة السفلى للنساء. ويلفت استيفنسون(Stevenson) النظر إلى ضرورة التفرقة بين الجماعتين باستخدام مصطلح(النوبيين)على سكان شمال السودان إلى حدود مصر الجنوبية، و(نوباويين) على سكان الجبال في جنوب كردفان. وينحو ذات المنحنى البروفيسور يوسف فضل حسن عندما يستخدم اصطلاح(النوبة) للدلالة على المجموعة النيلية المعروفة، و(النوبا) للدلالة على ساكني الجبال في كردفان[1].

ويرى بعض المؤرخين إن كلمة (نوبة) مشتقة من الكلمة القبطية (نوبت) وتعني يضفر وذلك إشارة إلى الشعر المضفر أو المجعد الذي يتميز به سكان المنطقة، كما ربط البعض بين (النوبة) و(نابو) تعني في لغة الفراعنة (الذهب) وبالتالي فان بلاد النوبة يعني (بلاد الذهب)[2]. ويؤكد الباحثون إن بلاد النوبة الشمالية سكنتها قبائل من الجنس الحامي الذي ينتمي إليه كل سكان إفريقيا ابتداءً من البحر الأبيض المتوسط وحتى الصومال، والى الجنوب من ذلك توجد قبائل

---

[1] سراج الدين، مرجع سابق، ص ص26.

[2] مصطفى محمد خوجلي، مرجع سابق،ص ص11.

زنجية[1]، وقد كانت هذه القبائل الزنجية على درجة متفاوتة من الاختلاط بالقبائل الحامية[2].(من خلال ما رواه التاريخ عن النوبة في السودان لا انفي وجود صلة بين نوبة الشمال و نوبة الجبال. دخل العرب السودان وهي معروفة باسم بلاد النوبة قبل الإسلام حيث كان هناك اتصال بين مملكتي سبأ و حمير و الساحل الإفريقي الشرقي. ولكن في القرن السابع الميلادي دخل العرب بوضوح الى السودان، استوطنوا و تزاوجوا مع السكان المحليين، يعني الأب عربي و الأم من السكان الأصليين، واعتقد من خلال التزاوج المتكرر مع عدد من الأجيال وبمرور الزمن ظهرت الملامح العربية وهذا دليل وسبب على تنحي أو تباعد الصفات الفيزيقية بين نوبة الشمال ونوبة الجبال. لكن من ناحية اللغة والثقافة أكد كثير من الباحثين المحليين التشابه في الثقافات القديمة مثل النقوش في الأواني وبعض مراسيم دفن الميت(قبل الإسلام)، وأيضا اللغة نجد بعض نوبة الجبال تتشابه لغتهم مع نوبة الشمال وان لم يكن تشابه كلي لكن في كثير من المفردات، في هذا الخصوص يقول المؤرخ(محمد كندا) يسمى الأكبر عند قبيلة الكواليب في نوبة الجبال يسمى (كوكو) ومعناها بلغة الدناقلة (اسدين)، والبنت الأولى تسمى (كاكا) ومعناها بنتين بلغة الدناقلة، وهذه يعني أن هناك تشابه في اللغة[3].

الموروث الثقافي للنوبة:

في شمال وشمال شرق المنطقة يتواجد الكواليب، النيمانج، والدلنج، وتجمعات قبلية كبيرة تتوزع كل منها إلى بطون، ولها لغات وانساق ثقافية مختلفة، برغم التلاصق الجغرافي والقواعد الدينية المتشابهة. فنجد تقاليد الكواليب تقدم تفاصيل ثرة

---

[1] الزنوج قوم يتميزون بسمات فيزيقية معينة،مثل البشرة السوداء، القامة المديدة، الشعر المجعد،الأنف الأفطس والشفاه الغليظة، ويعتقد إن القارة الإفريقية هي الموطن الأساسي لما يعرف بالزنوج الحقيقيين على الرغم من وجود بعضهم حاليا خارج القارة الإفريقية.

[2] شوقي الجمل، مرجع سابق، ص32.

[3]محمد كندا اندلي، تاريخ النوبة العظيم بعد الطوفان(الجزء الأول)، بدون تاريخ، ص 10-11.

عن تاريخهم، وتنقلهم من مكان لآخر، ذلك التنقل الذي فرضته على حياتهم حملات قنص العبيد. ويتردد إن النوبة الدلنج قد استوعبوا عشائر من مجموعات مناوئة، وآخرين استوطنوا معهم في بحثهم عن أمان. وأكثر مجموعات النوبة ديناميكية على المستوى السياسي هم النيمانق، الذي تقابل كلمة نيمانق في لغتهم كلمة " أما" و تعني سكان الجبال السبعة، مشيرة إلى مشاعر الانتماء القوية للمكان والسكان. وفي الأطراف الشمالية لجبال النوبة يتواجد النوبة كدارو، وهم يحتلون مجموعة التلال التي تحمل اسمهم ويمثل جبل الداير، الذي يقع في أقصى الشمال الشرقي، موقع استراتيجي على الطريق التجاري المتجه إلى الشمال، تقطنه مجموعتان هما الديتي والافيتي. وبخلاف القبائل النوبية الكبيرة لم يطور نوبة الداير إحساساً قوياً بالروابط الجماعية، وبعزوف وحدتهم للتجربة المشتركة في الهجرة والاستقرار. ولكن الافيتي قد طوروا إحساساً عاليا بالولاء القبلي وذلك على الرقم من أن كاوزر (Cauezer) يرى إن الولاء القبلي من الخصائص التي اكتسبتها كل القبائل النوبية على الأرجح في سياق سعيها للدفاع عن نفسها ضد القوى الخارجية. وقد استخدم نادل (Nadel) اسم هيبان للإشارة الى هيبان، ابول وتارو. وقبيلة اوتورو التي تسكن إلى الجنوب من هيبان، هي اكبر قبائل الجبال الشرقية، وتعزى الروابط اللغوية بين الاوتورو وهيبان، تلك التي بين الاوتورو والتيرا الى الهجرات السكانية وسط النوبة في بحثهم عن أماكن آمنة إبان فترة المهدية. وعلى امتداد الحدود الشرقية باتجاه تقلي تقع جبال تولشي، الذي تربطهم علاقات الدم وروابط الثقافة بالنوبة الكامادان والتوروج. يبدو واضحا تعرضهم للمؤثرات العربية في تمركز البنية السياسية لديهم حول السلطان. في القبائل النوبية الأخرى يجمع ألمك.

وتستوطن قبيلة تقلي المنطقة الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من الإقليم. وهم خليط من النوبة والدعاة المسلمين المتجولين الذين نزحوا إلى المنطقة منذ زمن

بعيد. ويمثل النازحون من غرب إفريقيا الذين عبروا المنطقة في طريقهم من والى الحج في مكة، جزء كبير من المستوطنين. وقد تم تشجيع أعداد كبيرة منهم على الاستيطان بصورة مستديمة بعد نجاح زراعة القطن، خاصة وأنهم ينظر إليهم باعتبارهم سلسي القيادة ومطيعين للقانون بالإضافة إلى مهاراتهم الزراعية.

يمثل الجلابة عنصراً سكانياً مهما في المنطقة، وهم التجار العرب المسلمون من الشمال الذي كانت بداية دخولهم للمنطقة في القرن الثامن عشر. وقد استوطنوا بصورة دائمة في أجزاء متفرقة من المنطقة و تزاوج بعضهم مع النوبة[1].

اللغة:

وفقا لبعض الدراسات تنقسم اللغات النوبية الى عشرة مجموعات وهي:

- الكواليب، تقلي، تلودي، الاجانج، لفوفة، كادقلي، داجو، تيمين، كاتلا، نيمانق غير أن إطلاق النوبة للأسماء العربية على بعض الأماكن و القبائل(مساكين) ثم استخدامها في نهاية الأمر للغة العربية كلغة تخاطب ينبئ عن التأثير الثقافي للعرب وقد وجد كل من الإسلام و المسيحية طريقه الى جبال النوبة[(2)].

بينما يقسم نادل (Nadel) النوبة الى اربع عشرة جماعة عرقية وهي:

1/ مجموعة اوتورو(Otoro):

تعيش هذه الجماعة في المنطقة الواقعة جنوب هيبان في الجبال الشرقية من جبال النوبة، وثمة وجه شبه وتقارب في اللغة بين جماعة هيبان وجماعة اوتورو.

2/التيرا(Tera):

يسكن التيرا في الجبال الوقعة شرق منطقة اوتورو، وتسمى تلك الجبال باسمهم "جبال تيرا" ولكنهم يتمركزون بصفة غالبة حول (جبل تيرا الأخضر) وهي

---

[1] عطا الحسن البطحاني، مرجع سابق، ص17

[(2)] عطا الحسن البطحاني، مرجع سابق، ص17- 19.

موطن رئاستهم وينقسمون إلى جماعات فرعية صغيرة هي (أبو دردو، الموند، واللموند) وهي أسماء للاماكن التي يعيشون فيها.

3/المورو(Moro):

لهم صلة ثقافية و لغوية بالتيرا ولكن لم تكن توجد في الماضي روابط زواج ومصاهرة بينهما، عدا كانت بين التيرا لموند والمورو. و يسكن المورو ثلاثة هضاب تقع شمال وشمال شرق تلودي وتفصل بينهما ارض سهلية خصبة. وينقسم المورو الى ثلاثة بطون هي(ليبو" Lebu ") وهؤلاء نزح بعضهم بعيدا ناحية الشرق، ومن ثم عرفوا لدى العرب باسم (أم دورين)، والبطن الثاني هم (كاين) " Kayin" وهؤلاء يسكنون في الحافة الشمالية للهضبة، والبطن الثالث هم (اورييين) "Orayin" وهؤلاء كانوا في الماضي يسكنون السلسلة المنخفضة "الجبال الجنوبية للهضبة" واسمهم هذا مستمد من اسم ذلك المكان. وفي بداية القرن العشرين استقروا المورو في موطنهم الحالي في جبال (أبي ليلي) و(أم راكوبة) و(جبر الله) و(كروراك) وهي كما تبدو أسماء عربية أطلقها عليهم العرب بعد اختلاطهم بالسكان الأصليين.

4/ كرنقو(Karango):

إلى الجنوب من جبال المورو والى الشرق من تلودي تقع سلسلة جبال منخفضة نسبيا هي مقر جماعة الكرنقو و المساكين. ويتداخل الكرنقو والمساكين في منطقة واحدة، و يبدوان هناك وشائج عرقية بين الجماعتين.

5/ المساكين:

ينقسم المساكين إلى مجموعتين هما: المساكين الطوال و المساكين القصار، وهم كغيرهم من الجماعات النوبية الأخرى ليست لديهم أسماء قبلية خاصة، و إن كل واحدة من هذه المجموعتين تتحدث لغة مختلفة عن الأخرى وتنتمي إلى أصل

مختلف. لكن توجد علاقة رحمية بين الطوال وجماعة الكرنقو وهما تنتميان إلى بطن واحدة هي (الكلاقو) (Kalago).

6/ جماعة التلشي(Tullishi):

تقع جبال تلشي على الحدود الغربية لجبال النوبة و يسكنها عدد قليل نسبيا من السكان. ويعتقد أهالي تلشي إن هذه الجبال هي موطن أجدادهم الأصلي الذي كانوا يسكنوه منذ القدم. ولهذا نجدهم لا يبارحون هذا الجبل إلا لماما وينكر التلشي أية علاقة دم تربطهم بالجماعات النوبية الأخرى حتى أولئك الذين تربطهم بهم علاقة نسب ومصاهرة ك(الكامدان) (Kamdan)، ويعزون العلاقة الثقافية والتشابه في اللغة ووشائج المصاهرة للتداخل بينهم وبين تلك الجماعات في الماضي والحاضر. وان كانوا لا يعطون دليلاً يبرهن هذا الزعم.

7/ الكواليب:

يسكن الكواليب والنيمانق والدلنج في جوار جغرافي، إلا انه لا تجمع بينهم علاقات وروابط ثقافية سوى بعض المسميات الرئيسية للنظم الدينية، وحتى عهد قريب لم تكن بينهم علاقات مصاهرة بالرقم من الجوار و التداخل بينهم. وينقسم الكواليب الى مجموعتين: المجموعة الجنوبية وتسكن جبال (نوكور) و(دلامي) و(ميل)، والمجموعة الشمالية وهي تتمركز حول(دلامي).

8/ جماعة الدلنج:

تقع جبال الدلنج على بعد ستين ميلا تقريبا غرب دلامي، وقد اختلطت جماعة الدلنج مع المجموعات النوبية الأخرى ك (الغلفان) وغيرهم ممن استوطنوا بجوارهم. وتطلق كلمة (اجنج) (Agang) لتجمع بين جماعة (الدلنج) و(والي) و(أم سعيدة) و(والي أم كرم) و(الكجورية) و(الكاركو) و(الغلفان) و(جماعة كرتالا). ويقال إن هذه الجماعات الثمانية من أصل واحد نزح من موطنه الأصلي في وادي حلفا إلى

منطقة الدلنج. ولعل ظاهرة التشابه اللغوي بين هذه الجماعات و(نوبة) وادي حلفا تنهض دليلا على هذا الزعم.

9/ النيمانق:

تقع جبال النيمانق غرب الدلنج مباشرة ويطلق على أنفسهم اسم (اما) (Ama).

10/ جماعة الكدرو(Kadaro):

يسكن الكدرو في جبال تسمى باسمهم تقع على الحافة الشمالية من جبال النوبة إلى الشرق من الدلنج و شمل غرب دلامي.

11/ جماعة الافيتي (Affitti).

12/ جماعة الديتي (Ditti):

تسكن جماعة الافيتي والديتي على جبل الداير الذي يقع على الناحية الشرقية من جبال النوبة. غير أننا لم نقف على أصل جماعة (الديتي)، خاصة وان لغتهم لم تصنف بعد مع أي من لغات النوبة العشر أنفة الذكر. أما الافيتي فقد ذهب بعضهم إلى أنهم فرع من فروع جماعة الدلنج.

13/ الداجو(Dajo):

الداجو قوم ليسو بعرب كما أنهم ليسو من النوبة. ولكنهم اقرب في الشبه من النوبة، لاسيما في سماتهم الفيزيقية. وهذا ما جعل نادل يصنفهم كواحدة من جماعات النوبة الأربع عشرة.

يؤكد كبار السن انه كانت للداجو سلطة وسيادة في أواسط دارفور ولكنهم طردوا و احلوا عنها بواسطة شعب (التنجور) في القرن السادس عشر الميلادي واستقروا حول لقاوة في مناطق (الدار الكبيرة) و(كدرنج) و(ارنبة) و(السليك) و(التمانيك) و(جامانيوك) و(نايكري) و(جبل مهيلا) وهي الآن تسمى بجبال الداجو.

وهم بمختلف جماعاتهم في كردفان ودارفور ما زالوا يحتفظون بحسن الولاء والوفاء لسلطان (الدار الكبيرة) مكان رئاستهم و تمركزهم[1].

14/ تقلي (Tagali):

وتقع في الجزء الشمالي الشرقي لجبال النوبة كما أسلفنا. في الحقيقة تقلي قبيلة وأصل انحدر من عنصر إفريقي نوبي موغل في القدم، هو عنصر الطروج اللوباج الذي انحدر منه عنصر آخر وهو عنصر تكيم. لاحقا امتزجت هذه العناصر بعنصري السكارنجة والكوناب وهي عناصر فونجية لتشكل الوجود البشري القائم بجبال النوبة الآن و منذ أكثر من ست آلاف سنة أي قبل نزول الكتب السماوية إلى الأرض، حيث كانوا قبل نزول الأديان يعبدون الطبيعة وكريم المعتقدات البعض اعتنق المسيحية بعد مجيئها وأخيرا الإسلام على التتابع. تفرع هذا العنصر المكون لقبيلة تقلي (الطروج واللوباج وتكيم والكوناب والسكارنجة) إلى تسعة بطون رئيسية هي: تملي، كجاكجة، تقم(رشاد)، تقوي، ترجك، تكم، ودالكة، كواضيم ونايلاب. هذه البطون التسعة انحدر منها تسعة وعشرين خشم بيت، لا يسع المجال إلى ذكرهم هنا[(2)].

المجموعات العربية في جبال النوبة:

الحوازمة:

يشكل الحوازمة احدي مجموعات البقارة الرئيسية في المنطقة، وهي تتألف من مجموعات كانت قد هاجرت في القرن الثامن عشر وانضمت إليها مجموعات أخرى ادعت لنفسها الهوية العربية وجاءت تسمية (الحوازمة) من أنهم حزموا أنفسهم في حزمة واحدة أثناء هجرتهم. ولقد أدت المنافسة حول المصادر الاقتصادية والسياسية إلى توتر الروابط بين المجموعات المنضوية تحتها، خاصة خلال الحكم الثنائي

[1] سراج الدين،مرجع سابق.ص ص 29-33.

[(2)] محمد مريود علي، مرجع سابق، ص ص4-5.

وبالرغم من التجانس من ناحيتي اللغة لم تتضح هويتهم بقوة إلا في الآونة الأخيرة[1]. عموماً، دخلت العشيرة العربية كردفان الكبرى في شمالها من شمال إفريقيا في رحلة شاقة جنوبا حيث اتجهت عشيرة الحوازمة والتي تتألف من عيال عبد العال و الرواوقة والحَلفا إلى جبال النوبة، واختارت كل قبيلة من هذه العشيرة موقعا لتقيم فيه. اقتضى الوضع الجديد بعد هجرة البقارة ضرورة وضع أسس للتفاهم بين القبائل بالرغم من حاجز اللغة، فكان أول ميثاق للتفاهم بين العرب والنوبة يتكون من أربعة بنود:

الأول: استخدام الإشارة تعابير الرضا كبداية للتفاهم.

الثاني: إتباع سياسة الترغيب تجاه قبائل النوبة وعدم التعرض لهم أو إظهار ما يحرجهم.

الثالث: عدم إجبار النوبة على ترك دينهم و التقرب إلى الكجور باعتباره مفتاح التفاهم.

الرابع: طرح مبدأ الطمأنينة والسلام بإبرام تحالفات الود والوئام والسلام.

حلف كتاب الله بين الطرفين على ألا احد يخون الآخر وأن يدافع كل احد عن الآخر في ماله وعرضه. وعلى اثر هذا التفاهم ساد التعايش السلمي بين القبائل وأبرمت الاحلاف من هنا وهناك[2].

المسيرية:

يُعد المسيرية من القبائل التي استوطنت منطقة جبال النوبة بتقسيمهم الى (حُمر وزُرق) فقد وفدوا إلى المنطقة ضمن الهجرات العربية القديمة إليها وكان تركيز المسيرية الحمر في مناطق ولاية غرب كردفان. ولقد درج المسيرية الحُمر والزرق على حركة مد و جذب داخل جبال النوبة من اجل المرعي.

---

[1] غزو كردفان، مرجع سايق، ص172.

[2] محمد كندا اندلي، تاريخ النوبة العظيم بعد الطوفان. الجزء الثاني، ص14.

الكواهلة:

كانت قبيلة الكواهلة ضمن المجموعات العربية التي استقرت في منطقة جبال النوبة ونجدها في المنطقة الشرقية من الجبال ولاسيما في منطقة كالوقي والليرى وبلوله والترتر والبتيرة. والكواهلة كسائر المجموعات العربية درجوا على القيام بجولات رعوية داخل منطقة جبال النوبة وكان لهم أثراً بارزاً في منطقة الليرى حيث أسسوا علاقات تزاوج وانصهار مع مجموعات المنطقة.

قبيلة أولاد حميد:

استقرت قبيلة أولاد حميد في أبي جبيهة وينتشرون في مناطق ابونوارة، الحلوف، جديد ومَلم الكور. و يمارسون الرعي في منطقة تقلي وانصهروا في المجموعات النوبية وعقدوا تحالفاً مع العديد من القبائل مثل كاونارو.

قبيلة كنانة:

انتشرت هذه القبيلة في الأجزاء الشرقية من جبال النوبة لاسيما مناطق الليرى وأبو جبيهة وكالوقى والترتر والعباسية ويمتد نشاطها الى داخل الجبال عبر التجوال في موسم الرعي.

الشوابنة:

هي القبيلة الموجودة الآن تحت اسم شيبون ولقد تكونت نتيجة انصهار مجموعات كثيرة استقرت في جبل شيبون منذ وقت مبكر وفي مراحل مختلفة حيث اختلطت بالمجموعات النوبية التي كانت مستقرة هناك في المنطقة وقد وفدت غالبية تلك المجموعات من تقلي. تمثلت تلك المجموعات في المسلمية والجلابة والحسناب والجميعاب والجنديات والحوازمة والنوبة، والراجح أن الحوازمة يشكلون غالبية مجموعات الشوابنة، لاسيما في الثقافة والسحنة واللغة والتقاليد وضروب النشاطات المختلفة أما السمة النوبية فقد انحسرت إلى حد كبير في الدماء. فقد استقرت مجموعة الشوابنة بالقرب من كادقلي في منطقة السمة في كادقلي نتيجة لشح المياه في جبل شيبون و البعض الآخر استقر شمال تلودي في منطقة مندى.

المجموعات الأخرى:

لقد وفدت إلى المنطقة بجانب البقارة مجموعات أخرى، لاسيما رعاة الإبل الذين كانت رحلاتهم إلى جبال النوبة موسمية. وعلى رأس هؤلاء الشنابلة، كذلك يوجد في الحافة الشمالية لجبال النوبة بعض جماعات البديرية والغديات الذين اختلطوا بالنوبة. وقد نزح فرع من البديرية هذا من شمال السودان في القرن الرابع عشر الميلادي و استقر في المنطقة الواقعة شمال الأبيض أولا، ثم جنوب كردفان[1]. هناك حقائق تؤكد بان أولاد حميد هم أفارقة و زنوج نزحوا من مالي بغرب إفريقيا، وكذلك المسيرية الذين هم أصلا تشاديين و عاصمتهم الدار الكبيرة في تشاد، وحتى الحوازمة ممثلين في قيادتهم فهي تنحدر أصولها من القرعان[2].

التمازج القبلي بين سكان جبال النوبة:

كانت العلاقات بين المجموعات العربية والنوبية معقدة، ولقد أدى وصول الحوازمة إلى المنطقة دفع المسيرية إلى خارجها باتجاه الجنوب الغربي، مما أرغم النوبة على ترك السهول إلى سفوح الجبال. وبدأت غارات الاسترقاق على نطاق واسع خلال هذه الفترة، ونتج عن ذلك أن عقدت مجموعات صغيرة من الحوازمة اتفاقيات للحماية مع نوبة جبل معين. حيث بسطت الحماية من الغارات مقابل الحبوب والرقيق والعمالة، كما نشأ شكل آخر من أشكال التعاون، ولعله أكثر إنصافا حينما عهد النوبة بأبقارهم للرحل للاعتناء بها مقابل الحبوب وبضائع أخرى. ولقد أدى إدخال زراعة القطن في المنطقة في عشرينات القرن الماضي إلى تحركات بين الأفراد وزيادة الصراع حول الأرض، ولقد ساهم القادة الذين عينتهم السلطات الرسمية داخل نظام الإدارة الأهلية في التوسط لفض النزاعات وأدى نجاحهم في ذلك إلى ارتفاع مكانتهم وهيبتهم بين الأهالي[3]. بعد الاتفاقيات والتحالفات التي تمت

---

[1] امنة جمعة خاطر، مرجع سابق،ص ص72-75

[2] محمد مريود، مرجع سابق، ص50

[3] اندي ستيانسن ومايكل كيفان،، ص 172.

عاشت المجموعات العربية والنوبية متآلفة لعدد من السنين، ولم تحدث إلا الاحتكاكات الطبيعية بين بعضها البعض، إلا أن التعايش السلمي كان هو السمة الغالبة.

وإذا نظرنا الى التعايش بين المجموعات العربية والنوبية في محافظة الرشاد على سبيل المثال، فإننا نجد الصورة أكثر وضوحا حينما تتجلى مظاهر التآخي في أسمى معانيه. وتعتبر محافظة الرشاد من المحافظات النموذجية عندما يأتي الحديث عن التمازج القبلي، ومما ساعد على هذا التعايش وبلوغه هذه الدرجة النموذجية إن القبائل النوبية كلها قبائل مسلمة قبل دخول المجموعات العربية لهذه المنطقة، وذلك من جراء تأثير مملكة تقلي الإسلامية. ولم يسجل التاريخ أي صدام أو حروب قبلية بين المجموعات الموجودة في المنطقة. وهناك عدة تحالفات كما ذكرنا سابقا، وهي تحالفات متينة لوقت قريب. أضف إلى ذلك التمازج الثقافي المتمثل في العادات والتقاليد في الأفراح و الأتراح، إذ نجد مظاهر ذلك متمثلة في:

- رقصة (المردوم) وهي عربية تمارسها جميع قبائل المحافظة النوبية.
- رقصة (الدرملي) النوبية التي أصبحت تمارسها كل القبائل العربية.
- المصارعة الذي تمارسها المجموعات العربية والنوبية معا[1].

(حقيقةً هذه التحالفات كانت قوية ساعدت على خلق أرضية خصبة للتعايش السلمي والتمازج القبلي بين مختلف المكونات القبلية في المنطقة، والداعم الأكثر والأقوى لهذا النموذج الفريد للتعايش السلمي في منطقة تقلي هو طبيعة إنسان تقلي المسالمة وسماحة أخلاقه المستمدة من التعاليم الإسلامية الحميدة. هذه العوامل جعلت المنطقة أن تكون نموذجا للتعايش السلمي والاستقرار طيلة فترة التمرد في جبال النوبة وحتى توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA) في 2005م. انهارت هذه التحالفات

[1] سراج الدين، مرجع سابق، ص40.

بعد تجدد الحرب في عام 2011م ومعظم القبائل العربية في المنطقة خانت العهود والمواثيق، وتحالفت كلها ضد القبائل الأصيلة في المنطقة وفعلت ما فعلت، انتهكت الحرمات، قتلت ونهبت الذين تقاسموا معهم الماء والنار والكلأ عندما أتوا وافدين ورفضهم الجميع في كل المناطق الأخرى التي عبروها، لكن استقبلتهم جبال النوبة لطبيعة إنسانها المتسامح والذي يعشق السلام والاستقرار.

المبحث الثالث

المعطى الاقتصادي والسياسي

اقتصاد جبال النوبة:

تزخر ولاية جنوب كردفان بإمكانات اقتصادية هائلة ومتنوعة، وتحتوي الولاية على ما يزيد من 2,5 مليون هكتار (6 ملايين فدان) من الأراضي الزراعية الخصبة المخططة، وما يزيد عن 10.5 مليون هكتار (25 مليون فدان) من الغابات، وبها ما يزيد عن أربعة ملايين من الماشية. توجد بها كميات كبيرة من خام الحديد تقدر بحوالي 350 مليون طن." وتحتوي أراضيها على احتياط نفطي كبير لم يتم تحديده بعد في الجزء الغربي من الولاية، وهي استراتيجياً تجاور مواقع النفط الجاري في المناطق الجنوبية الغربية (آبار هجليج والوحدة ودفرة) والجنوبية الشرقية (آبار عداريل)، وفي غربها يقع حقلي أبو جابرة وشارف وحقل زرقة أم حديده، وحقل البرصاية. أما الموارد الطبيعية هي دعامة القوة والأمن والرخاء، ذلك لأنها تؤثر بصورة مباشرة على حياة الإنسان. السودان بلد متعدد الموارد وفي ولاية جنوب كردفان على وجه الخصوص تتنوع الموارد الطبيعية، فمثلاً يوجد في السودان أحد عشر نوعاً من المعادن توجد منها في جنوب كردفان لوحدها ثمانية أنواع، أبرزها البترول، الذهب، الحديد، اليورانيوم، الفوسفات. وتزخر ولاية جنوب كردفان بأرض زراعية قلما توجد في أي من ولايات السودان ففي محليات (كادوقلي، الدلنج، الرشاد، أبوجيهة، وتلودي وفقاً لإحصائية أجريت في العام 1999م) بلغ عدد الأراضي المستغلة (آلياً وتقليدياً) نحو أربعة ملايين ونصف مليون

فدان من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في تلك المحليات والبالغ قدرها حوالي أحد عشر مليونا فدان تقريباً[1].

النشاط الزراعي التقليدي:

المقصود بالنشاط الزراعي التقليدي هو تلك المزارع الصغيرة القريبة من المنازل وحول القرى. وهدف هذا النوع من الزراعة هو توفر الاكتفاء الذاتي لأفراد الأسر أي توفير الاحتياجات الغذائية وجزء صغير من الاحتياجات النقدية ويسمى هذا النوع من الزراعة (بالجباريك) ولم تظهر أهمية المزارع التقليدية إلى بعد أن طغى التمرد في تلك المنطقة واجبر أهلها للنزوح هنا ظهرت مشكلة إطعام مئات الآلف من الناس. إن المزارع الصغيرة لم تكن تطلب أي نوع من أنواع الدعم من الدولة ولم تكن تنتظر سلفيات البنوك الزراعية ولا إرشادات الخبراء الزراعيين من وزارة الزراعة أنها كانت تمتاز بميزة الإنتاج قليل التكلفة بل يمكن أن نقول هذا القطاع ليس موجهاً نحو الاكتفاء الذاتي فحسب بل يذهب إلى ابعد من ذلك إذ يساهم في توفير عائد نقدي مُجزي من العملات الصعبة وينتج بعض المحاصيل النقدية كالقطن والسمسم والكركدي والصمغ العربي أي هذا القطاع يلعب دورا استراتيجيا في اقتصادنا فهو نظام إنتاجي مبني على أسس اجتماعية. ومن ناحية أخرى صمام امن ضد الفقر والمجاعات وفي المستوى الثالث مجال الإنتاج الزراعي المنخفض التكاليف والقادر على الاستمرار دون أن يجد أي عناية من أجهزة الدولة المتخصصة[2].

---

[1] آمنة جمعة، مرجع سابق، ص72.

[2] تقرير ولاية جنوب كردفان المقدم أمام مجلس الوزراء الاتحادي للعام 2006-2007م.

النشاط الزراعي شبه التقليدي:

هنا تشير إلى المزارع ذات المساحات المتوسطة التي تحمل بعض سمات الزراعة التقليدية بحيث كل مزرعة مرتبطة بإحدى الأسر ومن حيث نوع المحاصيل وسهولة الإدارة ويسمى هذا النوع من المزارع بالمزارع خارج التخطيط وهي تشبه في بعض سماتها الزراعة الآلية من حيث استخدامها للآلات الزراعية وان كانت تختلف عنها بأن مساحتها أصغر من مساحة الزراعة الآلية داخل التخطيط فان تأثير هذا النوع من الزراعة تتأثر بنفس نمط الزراعة التقليدية.

الزراعة الآلية:

يسمى هذا النوع بالنشاط الزراعي الحديث ولها عدة مميزات كبر المساحات ووقوعها تحت الإشراف المباشر من مؤسسة الزراعة الآلية كما تمتاز باستخدام الآلات الزراعية بكثافة وإنتاجيتها العالية من المحاصيل الزراعية ومساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني وارتباطها الوثيق بعمليات التمويل من مؤسسات التمويل الزراعي. بدأت الزراعة الآلية في جنوب كردفان في منطقة هبيلا في أوائل الستينات ثم توالت بعد ذلك في البيضة أم لوبيا كرندل وتوس وكركراية وغيرها. ساهمت هذه المزارع كثيراً في التنمية الاقتصادية علي المستوى القومي والإقليمي. تعرضت هذه المشاريع لعدة هجمات من قبل التمرد، فصرفت الدولة أضعاف المبالغ التي كانت ستصرف على أي خطة تأمينية أُخرى فقد أنفقت الكثير على العمليات العسكرية عدا الخسائر الناجمة عن توقف هذه المزارع وتدمير آلياتها والشلل التام الذي أصاب الدورة الاقتصادية في هذه المنطقة هذا الى جانب الخسائر الفادحة التي أصابت الشركات والمؤسسات والأفراد القائمين بأمر المشاريع، الذين فقدوا استثماراتهم أمام هجمات التمرد فقد دمرت الآليات وأحرقت المحاصيل وكثرت السرقات والنهب وتوالت الخسائر وتوقفت الزراعة في كثير من هذه المشاريع منذ

عام 1989م. لان المنطقة نفسها أصبحت مسرحاً للعمليات العسكرية. ومن جراء توقف ألزراعة بهذه المشاريع تأثرت أيضا المصارف والمؤسسات التمويلية بسبب ارتفاع المديونية على المزارعين الذين عجزوا عن تسديد ما عليهم من ديون لتلك المؤسسات نتيجة لتوقف العمليات الزراعية التي تجعلهم قادرون على الوفاء بالتزاماتهم. حتى مؤسسات التمويل الدولية كالأسواق الأوربية المشتركة التي كانت تمويل المشاريع في مؤسسة جبال النوبة الزراعية توقفت عن التمويل. ونلاحظ في الجانب الآخر أن النزاع العنيف الذي أدى إلى نزوح الآلاف من المواطنين في جنوب السودان قد أنقذ بعض الغابات من القطع الجائر فازدهرت أشجار (الاكاسيا) وتحولت هذه الأشجار الى مستودعات كبيرة لإنتاج الصمغ العربي والدليل على ذلك تفوق الإنتاج عام1993م على إنتاج السنوات الماضية[1].

. الثروة البرية والحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية مورداً متجدد طبيعياَ وإرثا وتراثاً قومياً كما أنها عاملاً مهماً من عوامل التوازن البيئي. ولقد حظيت الأقاليم الجنوبية والنيل الأزرق وجنوب كردفان بتمركز اكبر عدد من الحيوانات البرية بسبب الظروف المناخية السائدة إلا انه بسبب الحرب والسلاح أبيد الكثير من هذه الحيوانات. وهناك تخوف من انقراض بعض السلالات النادرة وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية فإننا ندرك الى أي مدى ارتبطت الكثير من القبائل وخاصة في جنوب كردفان وجنوب السودان بتلك الثروة. فهي مصدر عزاً وفخراً وقد أحدثت الحرب آثار بالغة بها، حيث يقدر أن البلاد فقدت 6,600,000 رأس من الماشية بسبب الحرب وفقاَ لإحصائيات مؤتمر الحوار الوطني للفترة من 1985-1989م وهذا الرقم بجانب انعكاساته الاقتصادية فانه يمثل شيئا هاما بالنسبة إلى القبائل التي تعتمد على الحيوان في معيشتها وحياتها أما إذا

---

[1] آمنة جمعة. مرجع سابق، ص ص79-80.

أخذنا صورة مفصلة إلى الوضع في منطقة جبال النوبة فإننا نجده على النحو التالي. كما هو معلوم أن وجود المجموعات النوبية في المنطقة سابق لوجود المجموعات العربية. النوبة عملوا أساسا بفلاحة الأرض والرعي المستقر والزراعة التقليدية. بينما اشتغل العرب بالرعي، لذلك نجد المجموعات بجنوب كردفان أكثر ارتباط برعي الأبقار ولذلك يترحلون تبعا لفصول السنة المختلفة فاغلب المجموعات العربية إما رحل أو شبه رحل ولكل قبيلة من هذه القبائل خط سير محدد(شمالي وجنوبي) يسمى بالمرحال أو المسار أما المجموعات النوبية تعتمد على الفلاحة بالدرجة الأولى ولا تميل الى الهجرة. وقد احدث النزاع التقليدي بين الرعاة والمزارعين حساسيات بين سكان المنطقة وقد كانت احد الأسباب الجانبية لقيام التمرد[1].

وتمتلك ولاية جنوب كردفان ثروة حيوانية كبيرة تقدر بنحو (6,696,297) رأس من الماشية. رغم توفر هذه الأعداد الكبيرة من الثروة الحيوانية إلا أن هناك معوقات حالت دون الاستفادة من هذه الثروة واستغلالها بصورة أمثل. ولقد كانت الحرب الأهلية أهم هذه المعوقات وكان لها تأثيرها السلبي الكبير في عملية استقرار وتسويق الثروة الحيوانية، وما عاد الطلب عليها كبيراً مقارنة بمنتجات الثروة الحيوانية في ولايات السودان الأخرى، ونتيجة لذلك تدنت أسعارها في الأسواق المحلية. إن المراعي التي تتمتع بها جنوب كردفان قلما توجد في أي من ولايات السودان الأخرى[2].

النفط والمعادن:

تضم جبال النوبة عدد من حقول النفط والمربعات التي يتداخل بعضها مع ولايات شمالية من الجنوب مثل مربعات 2,4,5,6,7,8,C والتي تمتد في المساحة

---

[1] تقرير محافظ جنوب كردفان– مؤتمر السلام و التنمية، الأبيض من 3–7 مارس1990.

[2] آمنة جمعة خاطر، مرجع سابق، ص ص 81–83.

ما بين جنوب كردفان وولايات الوحدة وأعالي النيل وشمال بحر الغزال. وتمر بسهول المنطقة أنابيب نقل النفط من حقول(هجليج) مرورا بمدينة الأبيض الى ميناء بشائر على البحر الأحمر[1].

الواقع السياسي لجبال النوبة:

امتدت الحرب الأهلية التي بدأت في عام 1983م بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الحكومية، لتشمل جبال النوبة بعد وقت قصير من اندلاعها. وشنت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوما استهدف جنوب كردفان في يوليو 1985م. حكم المجلس العسكري الانتقالي السودان لمدة عام بعد الإطاحة بنميري وبدأ بتسليح المليشيات العربية، لاسيما وسط صغار السن الذين لم تكن أمامهم سوى القليل من الخيارات الأخرى. ولقد استهدفت المليشيات الدينكا في الجنوب في بادئ الأمر، إلا أنها انقلبت في وقت لاحق بوحشية على النوبة. ولقد وجه الاتهام الى بعض الأفراد الذين انتقدوا هذه المليشيات بأنهم (طابور خامس) كما بدأ بعض النوبة الساخطين على الحكومة وعلى قادتهم السياسيين بالتوجه جنوبا والانضمام الى الجيش الشعبي. وانضم يوسف كوة مكي الى الجيش الشعبي عام 1984م، وأصبح بعد انضمامه للجيش الشعبي قائدا ميدانياً له في قطاع جبال النوبة.

تصاعد الاستقطاب مع تصاعد غارات المليشيات والهجمات العسكرية الحكومية. ولم يكن العامل ألاثني هو الحاسم في ذلك إذ أن العديد من القادة والأفراد النوبة اختاروا جانب الحكومة. وتصاعدت الحرب الكلامية في أوائل 1989م. واقترحت حكومة الصادق المهدي تكوين (قوات الدفاع الشعبي) كرد فعل لهجوم قام به الجيش الشعبي بالقرب من كادقلي، بما يعني إحداث تنسيق لصيق بين المليشيات

---

[1] جلال تاوركافي، نزاع جبال النوبة، مركز دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة. الخرطوم.2008، ص41.

والجيش، ولقد بدأت هذه المليشيات تشارك في العمليات العسكرية بالرغم من أنها من الناحية الشكلية غير شرعية، حيث كان البرلمان قد رفض التصديق على إنشائها. وفي يونيو 1989م قاد العميد عمر البشير انقلاباً على الحكومة وكون مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني ليكون بمثابة حكومة جديدة. والذي كفل شرعية تكوين واستخدام قوات الدفاع الشعبي رسميا في أكتوبر من نفس العام. واشتد أوار الحرب في جبال النوبة كما في الجنوب. وأعلن العميد الحسيني حاكم كردفان في عام 1992م الجهاد في جنوب كردفان. وأصبح مستهدفا كل من يعارض النظام، سواء كان مسيحيا أو مسلما أو وثنيا وأعقب ذلك هجوم شامل قامت به الحكومة، تكبدت إثره خسائر كبيرة في الأرواح. ودارت حملة اغتيالات ضد قيادات النوبة والمتعلمين منهم. إلا إن الهدف لم يكن بالضرورة هو الإبادة الفعلية لشعب النوبة، إذ يبدو إن الهدف هو تعريب واسلمة وإخضاع النوبة لخدمة صالح النخبة المسيطرة. وهُجمت لذلك الهدف القرى والمزارع، وأحرقت ودمرت الكنائس والمساجد، وتفشت عمليات الاختطاف، والضرب والتعذيب والترحيل ألقسري والاسلمة القسرية، والاسترقاق والاغتصاب. كما أنشئت (معسكرات السلام) للنازحين والمختطفين. وتم تفكيك الأسر داخل هذه المعسكرات، فأرغم الرجال على الانضمام الى قوات الدفاع الشعبي وتعليم الأطفال المبادئ الأساسية للدين بينما تصبح النساء زوجات(مؤقتات) للجنود ورجال المليشيات. وقد وصفت الأحوال في جبال النوبة بأنها (إبادة بالاستنزاف الثقافي) على خلاف التطهير العرقي السريع نسبيا في البوسنة ورواندا، لأنه فيما يبدوا إن اتخاذ هذه السياسة قد تم لمنع تناسخ و تناسل تلك الثقافات للمجموعات السكانية النوبية التي كانت موجودة سلفا في المنطقة، وبالتالي إضعاف أي أسس لمقاومة النظام[1].

[1] اندي ستيانسن ومايكل كيفان، ص189 .

(في رأيي الهدف من تلك الهجمات ليس أسلمة وتعريب النوبة وإنما إبادة العنصر النوبي والذي عرف بمقاومته للطغيان ورفضه للاستغلال من خلال وقفته الصلبة ضد المستعمر، والثورات العديدة التي اندلعت في جبال النوبة ضد المستعمر ما هو إلا دليل واضح على عزيمة النوبة القوية. وتعتبر بداية التسعينات بداية حملات إبادة النوبة. والدليل على ذلك عندما تجددت الحرب في جبال النوبة في عام 2011م. اتهم أهالي تقلي بأنهم كفار رغم أنهم أصحاب مملكة بل دولة إسلامية من أعظم الممالك الإسلامية في السودان حكمت بنحو أكثر من 350سنة، وهي المنطقة الوحيدة في جبال النوبة لا توجد بها كنيسة أو نشاط تبشيري كنسي، المملكة التي عملت على نشر الإسلام في جبال النوبة وما زال أهلها يداومون على عملية الدعوة والوعظ الإسلامي. فأعلن الجهاد ضدهم كما أعلنه الحسيني من قبل، فتم إعادة تسليح البقارة المُسرَحين من الدفاع الشعبي بالإضافة إلى كل أفراد البقارة الذين يرغبون في حمل السلاح، في الوقت الذي رفض فيه تسليح أي من أفراد قبيلة تقلي. وُجهت هذه المليشيات بالهجوم على القرى وبالفعل قامت المليشيات فهاجمت القرى وقتلت المواطنين ونهبت أموالهم وممتلكاتهم وكل هذه الأفعال تمت باسم الدين، في الوقت الذي ظل فيه أهل تقلي يعلمونهم القران والتعاليم الإسلامية رغم عروبتهم. أدت هذه الهجمات الى نزوح غالبية السكان من قراهم الى المدن الرئيسية في الولاية وخارج الولاية، كما تم إحلال هذه القرى المهجورة بقبائل رعوية من مناطق أخرى. وهذا يعني تغيير للخارطة السكانية بإبعاد النوبة وتذويبهم في مجتمعات أخرى والانتهاء من العرق النوبي.الباحثة)

تطور الحركة السياسية في جبال النوبة:

بعد تسريح أبناء النوبة من قوة دفاع السودان حيث كانوا يشكلون نسبة كبيرة منها، عادوا إلى مناطقهم بجبال النوبة. وكانت قد أتيحت لهم الفرصة لزيارة اغلب

مناطق شمال ووسط السودان. والبعض منهم ذهب إلى شمال أفريقيا وشاهد التطور الاجتماعي في تلك المدن والدول مقارنة بأوضاعهم في جبال النوبة. وعند عودتهم وجدوا المئات من أبناء النوبة قد تخرجوا في المدارس الأولية والوسطى. وبالتقاء هؤلاء وأولئك بدأت الأفكار تتلاقح. وبرزت قضية التحرر والمطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية. وكان في مقدمة المطالب إلقاء(الدقنية). وظهر جليا أن الوعي الاجتماعي بدأ ينمو في المنطقة، وأصيب المستعمر بالهلع بعد أن رأى تنامي الوعي وسط النوبة وقد كان يظن انه فرض سيطرته عليه بقانون المناطق المقفولة. إذ بدأت الاجتماعات تعقد داخل المنازل بأحياء المدن الكبيرة مثل الدلنج، كادقلي، تالودي ورشاد. وكان النقاش يدور حول الظلم الاجتماعي والتحرر منه.

لما قامت الأحزاب السودانية لم تستوعب طاقات أبناء النوبة، فقد كان حزب الأمة يعتمد على (البقارة)، بينما الوطني الاتحادي اعتمد على فئة التجار الوافدين الى المنطقة. وكان أبناء النوبة يتلقون من هؤلاء نيابة عن أحزابهم، مما جعلهم يتخذون مواقف متطرفة من هذه الأحزاب والتي تضم في عضويتها وقياداتها أفراد فاعلين من بينهم.

وعند قيام الجمعية التشريعية اشتد الصراع بين الأحزاب فكان شعار حزب الأمة (السودان للسودانيين) والحزب الاتحادي كان شعاره (الوحدة مع مصر) ومن خلال هذه التطورات وجد أبناء النوبة أنفسهم معزولين عن الحركة السياسية وهناك من يدير شئونهم بالنيابة عنهم. على الرغم من أن حزب الأمة قد فاز في أول انتخابات بأغلبية المقاعد في جبال النوبة لأنه رفع شعار (السودان للسودانيين) الذي كان أقرب الى نفوس النوبة من شعار الوحدة مع مصر.

تنظيم الكتلة السوداء:

في ظل تلك الأحداث ظهر على المسرح عام 1948م، ما سمي بتنظيم (الكتلة السوداء) كأول تنظيم بالمنطقة يضم قبائل النوبة

اتحاد عام جبال النوبة:

نشأ اتحاد عام جبال النوبة في عام 1964م بعد ثورة أكتوبر مباشرة بالخرطوم، وقام بحمل هموم ومشاكل أبناء جبال النوبة. (كان يضم الاتحاد أبناء النوبة والبقارة وغيرهم من المكونات القبلية بجبال النوبة، وهذا في تقدير الباحثة يوضح مدى الانسجام والتناغم والتمازج الذي كان يسود الحياة الاجتماعية لجميع المكونات السكانية في جبال النوبة، فكانت همومهم واحدة بالتالي هم يعملون ككتلة واحدة في المطالبة بحقوقهم، لكن ما ينظر إلى الواقع الآن والعلاقات الجديدة بين النوبة والبقارة والتي تحولت الى عداء وخصوم، لا يتخيل انه كانت هناك علاقات حميمة بينهما.

حزب العمل:

برز على الساحة السياسية تنظيم يسمى بحزب العمل وكان يعمل سرا في عهد مايو تحت قيادة يوسف كوة مكي. ففي فترة مايو فاز هذا التنظيم بعدد من الدوائر في انتخابات مجلس الشعب الرابع ومجلس الشعب الإقليمي. حيث فاز يوسف كوة بدائرة كادقلي ليصبح عضوا بمجلس الشعب الإقليمي.

إبان وجود يوسف كوة بمجلس الشعب الإقليمي بكردفان برزت خصومات حادة بينه وبين الفاتح بشارة حاكم الإقليم آنذاك وصلت لدرجة تم فيه تجريد يوسف كوة من الحصانة البرلمانية بغية محاكمته بتهمة الخيانة. كان الفاتح بشارة قد عاداه بتأثير دسائس من بعض السياسيين والتجار الفاسدين والخائفين على مصالحهم التي

تقوم على هضم حقوق أبناء المنطقة. ولكن قبل أن تتم المحاكمة استشار يوسف كوة التنظيم للالتحاق بحركة قرنق وقد أذن له بذلك.

الحزب القومي السوداني:

قام الحزب القومي السوداني عام 1985م، وهو محاولة للخروج بأبناء النوبة من القضايا المحلية الى التصدي لقضايا السودان القومية. ورغم أن عضويته فتحت لكل أبناء السودان إلا انه ضم في النهاية أبناء النوبة وحدهم، مما ادخل قيادات الحزب القومي في دائرة الاتهامات والمكايدة السياسية والأمنية[1].

أسباب قيام التمرد في جبال النوبة:

1- **الظلم الاجتماعي:** إن تهميش المنطقة وعدم نيلها حظا من التعليم والتنمية بصورة متوازنة منذ الاستعمار مروراً بالحكومات الوطنية المتعاقبة قد أدى الى تخلفها مما دفع معظم أبناء المنطقة إلى الهجرة إلى المناطق والمدن الشمالية يمارسون الأعمال الهامشية التي لا تليق بإنسان المنطقة وهيبته مما جعل الجيل الجديد الذي في الشمال وما زال مرتبطاً بأهلهِ في جبال النوبة يصطدم بالواقع المرير الذي تسبب فيه المستعمر ومن بعده الحكومات الوطنية، فولَد هذا الواقع المرير والتهميش المتوارث الحقد الاجتماعي في نفوسهم، لذلك عندما ظهر دكتور قرنق وحركته الشعبية لتحرير السودان انضم إليه عدد كبير من أبناء منطقة جبال النوبة.

2- **سياسة الحكومات الوطنية المتعاقبة منذ الاستقلال:** لم تلتفت الحكومات الوطنية المتعاقبة منذ الاستقلال الى محور آثار السياسة الاستعمارية التي كانت ترمي الى إنشاء أكثر من ثقافة تعليمية بالسودان خاصة في المناطق التي تأثرت مباشرة بسياسته كمنطقة جبال النوبة (قانون المناطق المقفولة) حيث لم توضع مناهج

---

[1] سراج الدين، مرجع سابق، ص ص207-224.

تعليمية تساعد على كسر الحاجز النفسي، كما لم يتم توزيع الخدمات بطريقة عادلة تحفظ لإنسان جبال النوبة الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية كخدمات التنمية. كذلك لم يتم التوزيع العادل بحيث يحقق لإنسان جبال النوبة المشاركة في السلطة.

3- **التركيبة السياسية والممارسات الحزبية:** تضافرت عدة عوامل ساعدت على تشكيل الواقع السياسي في منطقة جبال النوبة. تاريخيا كانت المنطقة من مناطق نفوذ حزب الأمة باستثناء بعض الأحزاب في المنطقة الشرقية التي كانت تعتبر معقل الاتحاديين الديمقراطيين، وبعد ثورة أكتوبر برزت إلى الساحة السياسية قوى إقليمية مثل مؤتمر البجا ونهضة دارفور لذلك جاءت بعض الأصوات في جبال النوبة تنادي بقيام اتحاد عام جبال النوبة، وقد تمكن الاتحاد بسرعة من سحب البساط من تحت أقدام حزب الأمة.

نتيجة للتنافس السياسي في المنطقة بين حزب الأمة آنذاك المستند على البقارة والحزب القومي المستند على قاعدة النوبة هذا الوضع جعل الصراع السياسي يأخذ شكلا قبليا وعنصريا وقد أدى ذلك الى تنامي الصراع بين المجموعات العربية في المنطقة و المجموعات النوبية[1].

(ازدادت بعد ذلك مشاركة أبناء جبال النوبة في المواقع الدستورية فقط في وزارات هامشية غير سيادية لا ترضي طموحاتهم، وزارات تشغلهم عن السياسة وذكر المرارات التاريخية ليس إلا). يحدث هذا في وطن ينبغي إن تكون فيه الموازنة السياسية بين القوميات ذات الخصوصية أمرا حتميا، مما جعل النوبة ينهضون للمطالبة بحقوقهم عن طريق التوجهات الإقليمية التي تطورت فيما بعد وجعلت البعض يحملون السلاح.

---

[1] محمد احمد بابو،اثر النزاع المسلح في جبال النوبة على التنمية الشاملة(1985-2005م)، بحث لنيل درجة الدكتوراه،2007،جامعة جوبا، ص ص66-67

4-تفريغ العاصمة القومية (الكشات):

لجأت حكومة الخرطوم في عهد نميري الى تفريغ العاصمة فيما عُرف بـــــ(الكَشة) التي هدفت إلى ترحيل بعض العناصر الوافدة التي لا عمل لها وإعادتهم مرة أخرى إلى مناطقهم. شملت هذه الكشات بعض من أبناء الأقاليم الجنوبية وجبال النوبة، وقد صاحب هذه العملية الكثير من الممارسات غير الكريمة، وقد فسَر هذا من قبل هذه العناصر بأنه ضرب من ضروب التفرقة السياسية والاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد.

4-**الضعف الإداري وغياب الوجود الرسمي في المنطقة:** نتيجة للضعف الإداري التي عانت منه المنطقة منذ الاستعمار مرورا بالحكومات الوطنية، فقدت المنطقة أهميتها الإدارية، خاصة في ظل الحكومات الوطنية التي قلصت الوحدات الإدارية وركزت السلطة في شمال كردفان حيث رئاسة المركز والمديرية آنذاك. ففي بداية السبعينات أُعِيد الى المنطقة وضعها الإداري في ظل الحكم الإقليمي، لكن مع بداية التمرد في الجنوب تقلصت الوحدات الإدارية مرة أخرى وسحب معظم الموظفين، الشيء الذي ترك فراغا إداريا. شكل الغياب المستمر للأجهزة الرسمية في المنطقة احدي العوامل التي ساعدت على تدهور وانفراط الأمن في المنطقة وتسبب في حدوث بعض الممارسات الخارجة عن القانون، دون أن تجد المسئول الذي يتصدى لها في حينها[1].

الواقع الاقتصادي ودوره في تأجيج الصراع:

يمكن تلخيص أهم سمات الواقع الاقتصادي في منطقة جبال النوبة في الآتي:

أ- بالنظر الى اعتماد الغالبية العظمى من النوبة على الزراعة التقليدية وبدائية وسائل الإنتاج، فان المنطقة عموما تعاني من التخلف الاقتصادي، ولم تشهد

[1] سراج الدين، مرجع سابق، ص ص 240-242

أي جهود جادة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باستثناء محاولات التحديث في المجال الزراعي التي بدأت في السبعينات، إلا أن هذه التجربة نفسها لازمها الفشل فيما بعد نتيجة لسوء الأوضاع الإدارية ومحدودية الإمكانيات.

ب- مشاريع الزراعة الآلية التي فتخت في مناطق هبيلا، كرتالا، أم لوبيا و مناطق أخرى. هذه المشاريع لم يراع في توزيعها أي اعتبارات ذات صلة بالعدل الاجتماعي، بحيث أصبح أكثر من 80% من الأرض مملوكة لجهات من غير السكان الأصليين، كما لم تساهم هذه المشروعات بقدر يذكر في تنمية المجتمع المحلي بل أن مساهمتها في التنمية الاجتماعية يذهب الى خارج المنطقة، عدم العدالة هذا أدى الى توالد الشعور بالغبن لدى النوبة أصحاب الأرض الشيء الذي ساعد على تأجيج حدة الصراع.

ج- من الحقائق الاقتصادية أيضا وقوع السكان المحليين لأسباب كثيرة تحت طائلة استغلال بعض من التجار المعروفين بفئة(الجلابة) وذلك بتبخيس هذه الفئة لمنتجات المواطنين المحليين عند شرائها، وفي نفس الوقت رفع أسعار بضائعهم عند البيع، وهي في كثير من الأحيان من المنتجات المحلية نفسها[1].

مساعي حسم النزاع في جبال النوبة:

1- اتفاقية جبال النوبة للسلام 1997م:

أبرمت الحكومة اتفاقاً مع محمد هرون كافي عن(اللجنة المركزية لقطاع جبال النوبة المتحد) وهو فصيل مُنشق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، عقب مؤتمر اسمرا للقضايا المصيرية الذي نظمه التجمع الوطني الديمقراطي المعارض عام 1995م باريتريا. هذه الاتفاقية رفضها يوسف كوة الذي وصف المجموعة بأنها لا

[1] سراج الدين، مرجع سابق، ص ص 242-249.

تمثل الحركة الشعبية، وليس لديها القوة على الميدان. وهي لم توقف الحرب في جبال النوبة.

2- اتفاقية بيرنقستوك بسويسرا (يناير2002م):

تم توقيع هذه الاتفاقية بين الحكومة السودانية (ممثلها مطرف صديق) والحركة الشعبية قطاع جبال النوبة(ممثلها عبد العزيز الحلو). وقد أصبحت هذه الاتفاقية فيما بعد النموذج الذي بنيت عليه عملية وقف إطلاق النار وقف العدائيات بجنوب السودان وتوفير المناخ المناسب لتوقيع اتفاقية السلام الشامل التي وقعت في نيفاشا بكينيا عام 2005م.

3-اتفاقية السلام الشامل(CPA)(يناير 2005م):

بموجب اتفاقية نيفاشا 2005م بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية، حصل جنوب السودان على حق تقرير المصير والذي انتهى بتأسيس دولة جنوب السودان، فيما حصلت جبال النوبة/ جنوب كردفان على حق(المشورة الشعبية) ضمن دولة الشمال وفق البرتوكول الخاص بها، والذي بموجبه أديرت الولاية مناصفة بين الحركة الشعبية (SPLA/M) وحزب المؤتمر الوطني الحاكم[1].

كما شهدت هذه الفترة تنافساً محموماً بين حزبي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية نحو الاستقطاب القبلي السياسي للمجتمع، و إعداد المعسكرات وبناء المليشيات. وشمل التسليح القبلي أنواعاً من الأسلحة المتطورة والثقيلة والتي تفوق في أحيان كثيرة ما لدى القوات النظامية الحكومية[2].

---

[1]انظر اتفاقية السلام الشامل.

[2]صديق تاور،.مرجع سابق، ص ص63-65.

المشورة الشعبية:

وضع أطراف اتفاق السلام بروتوكولا منفصلا بشان حسم النزاع في جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق، ينص على إجراء مشورة شعبية بغرض الوقوف على رأي الشعب بشأن ما إذا لبى الاتفاق تطلعاتهم في حُكم أقاليمهم حسب اتفاق السلام الشامل، ويصف بروتوكول جنوب كردفان/جبال النوبة المشورة الشعبية بأنها " حق ديمقراطي وآلية للتحقق من آراء الشعب. وينص بروتوكول جنوب كردفان/جبال النوبة على أن اتفاق السلام الشامل يخضع لإرادة الشعب من خلال المجالس التشريعية المنتخبة ديمقراطيا، وينص على انه متى ما يقر الشعب اتفاق السلام الشامل من خلال المجلس التشريعي لأي من الولايتين ملبية لتطلعاتهم يصبح اتفاق السلام الشامل التسوية النهائية للصراع السياسي في تلك الولاية. وإذا ما رأى الشعب عبر ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا خلاف ذلك يدخل في التفاوض مع الحكومة المركزية بهدف معالجة أي قصور نجم خلال اتفاق السلام الشامل، وفي حالة عدم الاتفاق يتدخل مجلس الولايات وأي قرار يصدر منهم بهذا الشأن يعتبر نهائي وملزم للأطراف المعنية[1].

المشورة الشعبية وفقا لاتفاق السلام الشامل(CPA) بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير لسنة 2005م، جاء في المواد(3-1-3-6) والتي تنص على الآتي:

1- المشورة الشعبية حق ديمقراطي وآلية لتأكيد وجهة نظر مواطني الولايتين جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق بشان اتفاقية السلام الشامل الذي تم التوصل إليه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان.

---

[1] يوناثان حماد كوكو منزول، المشاورة الشعبية وفق أحكام و مرجعيات السلام الشامل لسنة 2005م، مارس 2013، ص ص 3-6.

2- تخضع الاتفاقية الشاملة للإرادة الشعبية في الولايتين عن طريق ممثليهم المنتخبين بصورة ديمقراطية في المجالس التشريعية.

3- ينشئ كل واحد من المجلسين التشريعيين للولايتين لجنة برلمانية للتقويم ولقياس تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في كل ولاية وتقدم اللجنتان تقريريهما الى المجلسين التشريعيين في الولايتين بحلول السنة الرابعة من التوقيع على اتفاقية السلام الشامل.

4-تنشئ الرئاسة لجنة مستقلة لتقويم تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في كل ولاية من الولايتين لتصحيح أي إجراء يحتاج الى تصحيح لضمان التنفيذ المخلص للاتفاق.

5-عندما يعتمد الشعب هذا الاتفاق يصبح تسوية نهائية للنزاع السياسي في تلك الولاية.

6-إذا قررت أي من السلطتين التشريعيتين في الولايتين بعد استعراضها للاتفاقية، إن تصحح في إطار الاتفاقية قصوراً في الترتيبات الدستورية والسياسية والإدارية للاتفاقية عندئذ تشرع السلطة التشريعية في التفاوض مع الحكومة القومية بغرض استكمال النقص[1].

أسباب تجدد الحرب بعد اتفاقية السلام الشامل(CPA):

في التاسع من يناير 2005 وقع اتفاق بين الحكومة السودانية المتمثلة في الحزب الحاكم المؤتمر الوطني، والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، اتفاق السلام الشامل ومن أهم الجوانب الايجابية لهذا الاتفاق هو أنه أوقف أطول حرب في أفريقيا. ولكن هذا الاستقرار لم يستمر طويلاً حيث اندلعت الحرب للمرة الثانية في

[1] اتفاقية السلام الشامل، بروتوكول حسم نزاع ولاية جنوب كردفان/ جبال النوبة و النيل الأزرق، مارس 2013، ص80.

جبال النوبة في يونيو 2011م. الأسباب المباشرة لاندلاع الحرب معقدة. هنالك توتر علي نتائج الانتخابات ومصير الجيش الشعبي من أبناء النوبة وعدم تنفيذ بنود اتفاقية السلام خاصة بروتوكول جنوب كردفان/جبال النوبة بالطريقة الفعالة تعتبر من العوامل الرئيسية التي أدت الى اندلاع الحرب.

فشلت اتفاقية السلام الشامل في معالجة مسببات الصراع في جبال النوبة، فشلت في أن تثبت الفرص الحقيقة للإزالة التهميش وإحداث التنمية. والاهم من ذلك حدوث حالة من الفوضى السياسية بين المواطنين. أثبتت نتائج العديد من التقارير الأخيرة والدراسات الميدانية الاثنوغرافية إعادة تعزيز الصورة السياسية الغامضة، هذه الأدبيات توضح عدم الرضا والاستياء السياسي للنوبة كما وأن انعدام الأمن الاجتماعي حول الهوية وكسب العيش في زيادة مثيرة منذ توقيع اتفاق السلام الشامل[1].

ترى الباحثة، عدم الاتفاق على مفهوم أو تعريف موحد للمشورة الشعبية بين طرفي الاتفاق يعتبر في حد ذاته واحد من الأسباب التي ذادت التعقيدات وأصبحت عائقا لعملية الممارسة الفاعلة للمشورة الشعبية في جبال النوبة. بالرغم من أن البرلمان الولائي في جنوب كردفان قد قام بزيارة بعض الدول التي مارست المشورة الشعبية وذلك بغرض الوقوف على تجاربهم والاستفادة منها في تنفيذ العملية على ارض الواقع في جنوب كردفان. وأثبتت تجارب الدول التي مارست المشورة الشعبية مثل جنوب إفريقيا ورواندا إن عملية المشورة لابد أن يتم تثقيف العامة بمضمون قضية المشورة، وأن تستخدم آليات مختلفة للحصول على رأي الجماهير وذلك من خلال الورش والمؤتمرات والاستماع إلى عامة الناس وملء استبيانات..الخ. وهذا لم يتم فعله في جبال النوبة ما عدا بعض الورش التنويرية التي أقيمت على مستوى رئاسة الولاية فقط.)

---

[1] Komy G, Renewed war in the Nuba Mountains and peace challenges in North Sudan State after the separation of South Sudan, issued by peace research institute University of Khartoum,2011, issue No.(1).

الفصل الثالث

النزاعات والأسرة

المبحث الأول: الأسرة

المبحث الثاني:النزوح من منظور النوع.

المبحث الثالث: الآثار الناتجة عن النزاعات

الفصل الثالث

النزاعات والأسرة

المبحث الأول

الأسرة:

تعددت أراء العلماء في تعريف الأسرة، فمنهم من عرفها كجماعة اجتماعية ونظام اجتماعي وفي كل الأحوال هناك قاسم مشترك بينهما، نكتفي في هذا البحث ببعض التعريفات التي تخدم أغراض البحث:

تعرف الأسرة:

في علم الاجتماع الأسرة تعرف بأنها الخلية الأساسية في المجتمع وأهم جماعاته الأولية، تتكون الأسرة من أفراد تربط بينهم صلة القرابة والرحم، وتساهم الأسرة في النشاط الاجتماعي في كل جوانبه المادية والروحية والعقائدية والاقتصادية، وللأسرة حقوق مثل حق الصحة، حق التعليم وحق السكن الأمن كما للأسرة واجبات مثل نقل التراث واللغة عبر الأجيال..الخ. يعرف مصطفى الخشاب الأسرة هي الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب استقرار وتتطور المجتمع. ويعرفها(لولي) هي الجماعات التي تؤثر على نمؤ الأفراد وأخلاقهم منذ المراحل الأولى من العمل وحتى يستقل الإنسان بشخصيته ويصبح مسئولا عن نفسه وعضوا فاعلا في المجتمع. ويعرفها (ميردوك) بان الأسرة هي جماعة اجتماعية تتسم بمكان إقامة مشترك، وقد تتعرض الى مشاكل اقتصادية ووظيفية، تمد المجتمع بأفراد لهم بصمات ارتبطوا بروابط الزواج أو الدم أو التبني مكونين الحياة الاجتماعية كل مع الأخر، ولكل من أفرادها دورا اجتماعياً خاصاً به، ولهم ثقافة مشتركة ومميزة[1].

[1] أسرة وكيبيديا الموسوعة الحرة، 19/ديسمبر 2014 .

تعريف (ديفز) الأسرة هي جماعة من الأشخاص الذين تقوم العلاقات بين كل منهم و الآخر على أساس قرابة الدم، يكون كل منهم بناءا على ذلك كأنه جزء من الآخر[1].

تعريف (أرنست بيرجس) الأسرة هي مجموعة من الأشخاص ارتبطوا بروابط الزواج أو الدم أو التبني، مكونين الحياة الاجتماعية كل مع الأخر، و لكل من أفرادها دورا اجتماعيا خاصا به، و ثقافة مشتركة و مميزة[(2)].

تعريف الأسرة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

في المادة 23 بان الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. وحماية الأسرة وأعضائها مكفولة أيضا على نحو مباشر أو غير مباشر في أحكام أخرى من العهد. فضلا عن ذلك تناول المادة 24 من العهد على وجه التحديد حماية حقوق الطفل بصفته هذه أو بصفته عضوا في الأسرة. وتلاحظ اللجنة (اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية) إن مفهوم الأسرة قد يختلف في بعض الجوانب من دولة إلى أخرى، بل ومن منطقة إلى أخرى في نفس الدولة، ومن ثم يتعذر إعطاء تعريف موحد لهذا المفهوم. ومع ذلك تشدد اللجنة على انه إذا اعتبرت مجموعة من الأشخاص، وفقا للتشريع والممارسة في دولة ما بمثابة أسرة، فينبغي أن تتمتع بالحماية المنصوص عليها في المادة 23. وبناء عليه أن تعرف الدول التفسير أو التعريف الذي أعطى لمفهوم الأسرة ولنطاقها في مجتمعها وفي نظامها القانوني[(3)].

---

[1] أسرة وكيبيديا الموسوعة الحرة، 19/ديسمبر 2014

[(2)] أسرة وكيبيديا الموسوعة الحرة، 19/ديسمبر 2014 .

[(3)] https://www1.umn.edu

أشكال الأسرة:

- **الأسرة النواة:**

وهي الأسرة المكونة من الزوجين وأطفالهم وتتسم بسمات الجماعة الأولية، وهي النمط الشائع في معظم الدول الغربية وتقل في اغلب الدول العربية والإفريقية، وتتسم الوحدة الأسرية بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة بسبب صغر حجمها، كذلك الاستقلالية في المسكن والدخل عن الأهل، وهي تعتبر وحدة اجتماعية مستمرة لفترة مؤقتة كجماعة اجتماعية، حيث تتكون من جيلين فقط و تنتهي بانفصال الأبناء ووفاة الوالدين، وتتسم بالطابع الفردي في الحياة الاجتماعية.

- **الأسرة الممتدة:**

وهي التي تقوم على عدة وحدات أسرية تجمعهما الإقامة المشتركة والقرابة الدموية وهي النمط الشائع قديما في المجتمع ولكنها منتشرة في المجتمع الريفي بسبب انهيار في المجتمع نتيجة تحوله من الزراعة الى الصناعة وتتنوع الى أسرة ممتدة بسيطة تضم الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم والأحفاد والأصهار والأعمام، وهي تعتبر وحدة اجتماعية مستمرة لما لا نهاية حيث تتكون من ثلاثة أجيال وأكثر، وتتسم بمراقبة أنماط سلوك أفراد الأسرة والتزامهم بالقيم الثقافية للمجتمع، وتعد وحدة اقتصادية متعاونة يرأسها مؤسس الأسرة، ويكتسب أفرادها الشعور بالأمن بسبب زيادة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة.

- **الأسرة المشتركة:**

وهي التي تقوم على عدة وحدات أسرية من خلال خط الأب أو الأم أو الأخ أو الأخت وتجمعهم الإقامة المشتركة والالتزامات الاجتماعية والاقتصادية.

- **الأسرة الديمقراطية:**

ينتشر نمط الأسر الديمقراطية في المجتمعات المتقدمة والصناعية، وهي أسر تقوم على أساس المساواة والتفاهم بين الزوجين فلا يتمتع احد الزوجين بسلطة خاصة على الآخر.

- **الأسرة الاستبدادية:**

تقوم على سيطرة الأب على الأسرة واعتباره مركز السلطة المطلقة داخل الأسرة و لا تمتلك الزوجة شخصيتها الاجتماعية أو القانونية.

وظائف الأسرة:

اتسمت الأسرة قديما بالقيام بكل الوظائف المرتبطة بالحياة، واتسمت بتحقيق وظائفها بالشكل الذي يلائم العصر الذي تنتمي إليه، حيث اختلفت وتطورت وظائف الأسرة نتيجة لتطور العصور التي أثرت في طبيعة تلك الوظائف ووسائل قيام الأسرة بها، لكن لم يختلف الهدف من تلك الوظائف بالرغم من تعرضها للتطور والذي يتمثل في تكوين الشخصية المتزنة انفعالياً والقادرة على التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية.

- **الوظيفة ألبيولوجية:**

وتتمثل في توفير الرعاية الصحية والجسدية للأطفال في الأسرة وتوفير الغذاء الصحي والمسكن الصحي للأفراد في العائلة لينعم الأبناء والآباء بجسم سليم وعقل سليم.

- **الوظيفة الاقتصادية:**

عُرِف عن الأسرة قديما بالاكتفاء الذاتي وإنتاج ما تحتاجه، وما تزال الأسرة حاليا تشارك في عمليات الإنتاج من خلال أفراد الأسرة، فتمد الأسرة مجالات العمل والمصانع بالأيدي العاملة.

- **الوظيفة النفسية:**

هي أن توفر الأسرة للأبناء الراحة النفسية بتوفير الحب والحنان والأمن والسلام بحيث يعيش الأبناء في جو من الهدوء دون توتر أو قلق من أي خطر قد يحيط بهم.

- **الوظيفة الدينية والأخلاقية:**

هي أن يقدم الآباء لأبنائهم الخبرات الكافية عن دينهم وعن تعاليمه وعن كل ما يؤدي بهم إلى أن يكونوا أبناء صالحين يتحلون بالأخلاق الدينية دون الإغفال بحقهم بعيشة كريمة في هذه الحياة.

- **الوظيفة الاجتماعية:**

يبقى على عاتق الأسرة تعلم الأبناء ثقافة التعامل مع الآخرين واحترام حقوقهم الشخصية، احترام آرائهم وكيفية الحديث معهم، وكيفية تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه الآخرين، كما تعمل الأسرة على تعلم الأبناء كيفية التعامل بفاعلية داخل المجتمع ومساعدة الأسر الفقيرة والاشتراك في الجمعيات الخيرية والأنشطة الاجتماعية من خلال مشاركة الأبناء وتشجيعهم على مثل هذه الأعمال. أيضا من الواجبات التي تقوم بها الأسرة هي تعلم الأبناء العادات والتقاليد والعقائد وأسس السلوك في المجتمع الذي يعيشون فيه، وكيفية حل المشاكل وإدارة أمور الحياة واحتمال مصاعبها.

- **الوظيفة التربوية:**

وظيفة الأسرة التربوية لا تقف عند حد توفير الطعام والملبس والعلاج وتوفير الاحتياجات المادية للأبناء بل تمتد إلى تعليمهم الأخلاق والقيم والعادات الاجتماعية التي تغرس في الفرد الانتماء وحب الوطن وكيفية التضحية من اجله، كما تعمل الأسرة تربوياً في تعليم الأبناء كيفية الاعتماد على ذاتهم وتنمية مهاراتهم وعدم

التوقف على تعليم المناهج الدراسية بل مساعدتهم في كل ما يبني مستقبلهم العلمي والشخصي[1].

حقوق الأسرة:

للأسرة حقوق مثل حق التعليم، حق الصحة، حق السكن الآمن. كما أن لها واجبات مثل نقل التراث، واللغة عبر الأجيال... الخ. وتتلخص حقوق الأسرة في المجتمع على النحو الأتي:

- تأمين يسر المعيشة من الجهة المادية.
- حفظ الأمن، وهذا الحق تكفله وزارة الداخلية في الدولة.
- تعليم الأبناء، ولذلك فان على الحكومة إنشاء المدارس والجامعات والمعاهد.

الإطار الثقافي الاجتماعي للأسرة:

الأسرة هي الوحدة الأولية التي يكتسب منها الفرد ثقافة المجتمع وأسس العلاقات الاجتماعية، وهي الوحدة التي تشكل ظروف الفرد وتؤثر على دوره في اتخاذ القرار ونشاطاته داخل المنزل وخارجه. بالرغم من التنوع الثقافي نجد أن هناك كثير من العموميات الثقافية التي تشكل التفاعل الاجتماعي، فعلى مستوى القطر يوجد تشابه كبير في القيم والعادات التي تحكم الأسس التي تقوم عليها الأسرة. رغم الاختلافات الثقافية وبخاصة العقائدية منها في السودان إلا أن النظام الأبوي يشكل العلاقات الأسرية بالنسبة لكل القبائل. ويرتكز النظام الأبوي على إيديولوجيات معينة أهمها قوة الرجل ورجاحة عقله وحكمته وضعف المرأة وقلة مقدرتها العقلية وكلمتها وقوتها في اتخاذ القرار بالمقارنة مع الرجل وهذا الوضع يجعل المرأة في حاجة لحماية الرجل وخاصة إن شرفها يرتبط بوضع الأسرة الاجتماعي، وهكذا أصبح الرجل هو رب الأسرة والمسيطر ومتخذ القرار وعلى المرأة الطاعة. وتدعم هذه

[1] اسرة وكيبيديا الموسوعة الحرة 19/ديسمبر 2014 .

المفاهيم المعتقدات الدينية وتتشبع المرأة والرجل بهذه المفاهيم منذ الصغر ويشب كل فرد ليلتزم بهذه المفاهيم وما ينتج عنها من تقييم للأدوار يربط المرأة بالمنزل والرجل بالعمل خارج المنزل. وعليه أصبحت أهم سمات العلاقات الأسرية تبعية المرأة اقتصادياً واجتماعياً للرجل، بحيث يصبح قرار حركتها ونشاطاتها هو مسؤوليته وقرار الأسرة دون الأخذ في الاعتبار لرغبتها وتطلعاتها. وتبرر سلوك الأسرة مفاهيم ضعف قدرات المرأة وضرورة حمايتها بغض النظر عما تقوم به من نشاطات، وتمتد فكرة قوامة الرجل الى أفراد الأسرة الممتدة والأقارب الذين يلعبون دورا أساسيا في تبعية المرأة، يتحملون المسؤولية في غياب رجال الأسرة المباشرين. لكن انتشار الفقر اخذ يحد من الاستعداد لتحمل هذه المسؤولية بخاصة الجوانب الاقتصادية مما دفع أعداد كبيرة من النساء للعمل والاعتماد على أنفسهن خصوصا بين المجموعات الأكثر فقرا[1].

شكل الأسرة في مجتمع الدراسة:

تعتبر الأسرة اللبنة الأولى في بناء الإنسان والمجتمع، وهي تلعب دورا أساسيا في تكوين شخصية الإنسان وفي تشكيل سلوكه في مختلف مراحل حياته، فالأسرة مؤسسة اجتماعية تقوم بوظائف اجتماعية وتربوية، وهي موجودة في كل المجتمعات البشرية ومن أكثرها تأثيرا على حياة الأفراد والجماعات.

لقد ظلت الأسرة الممتدة ولفترات طويلة تشكل الوحدة الاقتصادية المكتفية بذاتها، وتقوم بالوظيفة الاقتصادية من خلال عملية تقسيم العمل بين أعضائها، وقد كانت الأسرة الممتدة فيما مضى وخاصة في النظام القائم على الاقتصاد الريفي تقوم

---

[1] أماني سعيد عابدين، الهجرة القسرية و أثارها في تغيير ادوار النوع (دراسة حالة نساء جبال النوبة بمعسكر ود البشير)،2005م، معهد دراسات النوع والتنمية، جامعة الأحفاد للبنات. ص34.

بمجموعة الوظائف الفيزيقية وكذلك التكوين والتنشئة فهي تتم في المجتمعات الريفية ووالبدوية والبدائية عن طريق اتصال الطفل بوالديه وأقاربه[1].

من خلال ما تم استعراضه ترى الباحثة أن النمط السائد في الأسرة السودانية هو الأسرة الممتدة، لوقت قريب وما زالت بعض المجتمعات خاصة في الريف والأقاليم محافظة على هذا النمط إلا أن هناك بعض العوامل والمؤثرات جعلت الأسرة الممتدة تتلاشى، ومن بين هذه العوامل الأوضاع الاقتصادية المتدنية في البلاد والتي أثرت بصورة واضحة على المستوى المعيشي للأسر والأفراد. مع أن للأسرة الممتدة دور في زيادة الدخل، فكلما كانت الأسرة كبير كانت القوة العاملة فيها كبيرة وبالتالي ينعكس أثرها في تحسين الوضع المعيشي للأسرة خاصة في المناطق الريفية ويحدث ذلك إذا كانت الأسر في حالة من الاستقرار الأمني والنفسي والتعايش السلمي. أما العامل الثاني فهو النزاعات المسلحة والتي تعتبر السبب الأساسي في تفكك الأسرة الممتدة التي في الغالب تميز سكان المناطق الريفية والأقاليم، وهذه المناطق تأثرت بالحرب الأهلية والنزاعات المسلحة وانعدام الحماية الأمنية للأسر الشيء الذي أدى إلى تفرق الأسر والأفراد من خلال الهجرة والنزوح الداخلي واللجوء إلى دول الجوار.

وتعتبر ظاهرة الهجرة والنزوح واللجوء من أقوى العوامل التي ساعدت في عدم مقدرة الأسر بالقيام بوظائفها المختلفة سوا كانت تربوية أو اقتصادية أو ثقافية.... الخ. عدم مقدرة الأسر للقيام بوظائفها بصورة فعالة أدى الى بروز ظواهر اجتماعية سالبة مثل تشرد الأطفال وزيادة الفاقد التربوي، التسول، زواج القاصرات وغيره من الظواهر السالبة في المجتمع. مما جعل الأطفال يتجولون في الطرقات ويقومون بأعمال لا تليق بصحتهم وطفولتهم وقد تقود هذه الأعمال الى انحراف

---

[1] محمد احمد نور علي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للصراع في ولاية جنوب دارفور(محلية شعيرية)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الخرطوم، 2010م، ص161.

بعضهم نتيجة للاستغلال السيئ من قبل المخدومين. وهنا يأتي دور الدولة وتدخلها والقيام بواجبها تجاه الأسر وإنقاذ هؤلاء الأطفال وإعادة تأهيلهم حتى يصبحوا معافين يساهموا في إدارة بلادهم. وإن حق الحماية والتعليم والصحة والسكن الآمن من الحقوق الطبيعية التي يجب على الدولة توفرها للأسر. لكن كيف وبأي منظار تنظر حكومة بلادنا لإنسان جبال النوبة؟ هل تنظر لهم بعين الرحمة والرأفة أم بعيون الانتينوف والمدافع الفتاكة ؟

إن شكل الأسرة القائم في مجتمع الدراسة وبالتحديد في مناطق الأصل هو نمط الأسرة الممتدة، أما في مناطق النزوح بالإضافة الى نمط الأسرة الممتدة نلاحظ أن الحرب في جبال النوبة قد أجبرت النوبة الى خلق نمط آخر من الأسرة مبنية على التكافل الاجتماعي وتقاسم المحن المشتركة الناتجة من إفرازات الحرب من تشرد ونزوح ولجوء، فمثلا نجد أسرتين أو أكثر حيث لا يوجد بينهم أي رباط اسري قبل النزوح يسكنون مع بعض وبالتالي يكونون أسرة واحدة يشتركون مع بعضهم لتوفير الطعام لأفراد الأسرة وفي بعض الأحيان هذه الأسر تكون مسئولة من أطفال فاقدين لأبويهم بسبب قتلهم او عدم معرفة مكانهم تحت ظروف غامضة فتلجأ بعض الأسر إلى احتضانهم ورعايتهم. وبما أن الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع، إذا صلحت صلح المجتمع كله والعكس صحيح. صلاح الأسرة يكمن في مقدرة الأسر وتمكينها على القيام بوظائفها المختلفة بأكمل وجه وبفعالية كاملة لكن هذه الفعالية لا تتم إلا باستقرار الأسر وتوفير الحماية من قبل الدولة وبسط العدالة الاجتماعية وسيادة حكم القانون و التي يعتبر من واجب الدول نحو شعوبها.

الوظيفة الاجتماعية للأسرة في مجتمع الدراسة:

تواجه الأسر النوبية النازحة (مجتمع الدراسة) تحديات اجتماعية واقتصادية، هذه التحديات تشكل عائقا للأسر في أداء وظائفها بشكل فعال، بإضافة الى أن هذه

التحديات أصبحت تهدد كيانها وتعرضها لكثير من المشاكل خاصة وأن النزوح شكل خلاً كبيراً في شكل الأنشطة المتبعة والعلاقات الاجتماعية والتعاون والتي تمثل الداعم الرئيسي للأسرة. أدى هذا الوقع الى إفرازات عدة، ونتيجة للنزوح وفقدان العائل الأساسي في كثير من الأسر تدهورت العلاقات الأسرية، وازدادت معدلات الفقر والبطالة، هذه العوامل تعتبر سبب أساسي للتقليل من مقدرة الأسر على القيام بوظائفها المختلفة من اجل توفير الدعم الأسري من احتياجات أساسية في كل الجوانب، تربوية، نفسية، دينية، ثقافية و غيرها لأفراد الأسرة. هذه الوضعية الجديدة شكلت أعباء إضافية على المرأة جعلتها تتحمل مسؤوليات اكبر مثل رعاية الأطفال لوحدها ومسؤولية التربية وتدبير شئون الحياة المعيشية، في ظل الظروف المعيشية الصعبة، هذه التغيرات في الأدوار والمسؤوليات غيرت النظرة التقليدية للمرأة وأصبح دورها واضح في الدعم الأسري خاصة في ظل غياب الرجل أو عدم كفايته. بالرغم من ما تمر به الأسر النوبية النازحة في ولاية الخرطوم من ظروف صعبة فرضها واقع الحرب والنزوح والاستهداف وما ترتب عليه من آثار نفسية وفقدان في الأرواح والممتلكات إلا أن عزيمتهم قوية رغم هذا كله فإن الأسر تحاول أن تتغلب على تلك الأوضاع الصعبة وتتكيف مع الأوضاع الجديدة، فهي تقوم بحماية أعضائها وإعطائهم الأمل في الحياة، وهي المصدر للعادات والتقاليد، وأيضا تقوم بتعليم الأبناء المعارف والقيم والسلوك القويم وتعليمهم أمور دينهم، كما وأنها توفر المأوى والغذاء والملبس وغيره من احتياجات الضرورية.

اثر النزاعات على الأسرة:

تعتبر الأسرة وحدة اجتماعية غير متجانسة، فبالتالي أثر النزاع على أفراد الأسرة يختلف من فئة لأخرى.

الأسرة عموما شديدة التأثر بالنزاعات المسلحة إلا أن لوضعي المرأة والطفل خصوصية شديدة إذ يتعرضون لضغوط كثيرة قد تنتج عن مشاركة الآباء والأزواج في العمليات العسكرية من جهة وتعرضهم للعنف المباشر من جهة أخرى، فالبرغم من المشاركة الاقتصادية للمرأة بالحياة المعيشية إلا انه فان الرجل والأبناء والأب هم المصدر الأساسي للرزق، وبما اغلب الحروب والنزاعات ذكورية إن الأثر المباشر بالأسرة يأتي من خلال ما يحدث للذكور أثناء الحروب. ازدياد انخراط الذكور بالعمليات العسكرية، بالتالي ابتعادهم عن إدارة شئون الأسرة أو غياب أو موت أو اختفاء خاصة الآباء أو الأبناء الكبار عن أسرهم وهذا يعني انقطاع الرزق عنهم، أما أثارها فهي اقتلاع الأسر منبتها ومصدر رزقها وتمزق النسيج الأسري، واللجوء الفردي أو الجماعي[1].

ولكون النساء يشكلن في مختلف المجتمعات ولأسباب متعددة فئة هشة، فإنهن يتعرضن كجماعة، وتتعرض المرأة كفرد في هذه الجماعة إلى أشكال مختلفة من العنف الذي يمارس عليها ليس فقط لكونها عضو في فئة هشة أو لأن لها حاجات خاصة بل أيضاً بالأساس لأنها امرأة. أي تستهدف بالعنف والأذى بسبب التميز الواقع عليها لجنسها. ويعرف هذا النوع من العنف بأنه القائم على النوع الاجتماعي ويؤدي إلى إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو الجنسي بالإناث، ويشمل كل ما يضر بصحة المرأة ووضعها الاقتصادي ويهدد كيانها ويحد من حريتها الأساسية في المساحتين العامة و الخاصة، وفي وقت السلم كما في وقت الحرب. يمثل هذا النوع من العنف ظاهرة منتشرة في العالم وما دفع بطرس غالي حين كان أمينا عاما للأمم المتحدة لان يشدد في كلمته أمام المؤتمر الدولي الرابع حول النساء في بكين عام 1995 على (إن العنف ضد النساء مشكلة عالمية، تحتاج لذلك لإدارة عالمية). وأيضا ما دفع بكوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة ليخاطب المؤتمر الذي

---

[1] سارة الفاضل، الآثار النفسية للنزاعات المسلحة على المرأة النازحة في معسكرات النازحين بولاية شرق دار فور الضعين (2003–2015)أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان، 2015، ص 29.

تم بين وكالات الأمم المتحدة حول (عام خال من العنف ضد المرأة) في نيويورك (1999/3/8) بالقول: (العنف ضد المرأة انتهاك مُخز لحقوق الإنسان الأساسية، يتجاوز الحدود الجغرافية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا فان ظاهرة العنف ضد المرأة، في السلم كما في الحرب، في المساحة العامة كما في المساحة الخاصة، تحتاج إلى التصدي بكل الوسائل، خاصة عن طريق القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية، وتعزيز مفهوم المسؤولية الجنائية للجرائم التي ترتكب وقت النزاعات المسلحة). إن لم تتعرض المرأة للقتل خلال النزاع المسلح فان المعاناة التي من الممكن أن تتعرض لها جراءه تكون شديدة الوطأة والقسوة، وتأتي بشكل مركب يطاولها من أكثر من زاوية. المرأة هي التي تحافظ تقليديا على كينونة الأسرة، و تقوم في المناطق التي تندلع فيها حاليا النزاعات المسلحة بالأعمال التقليدية التي تتركز حول الاعتناء بأفراد الآسرة. هذا يعني القيام بالأعمال المنزلية وحول المنزل (في الزراعة غالباً). أما الرجل فعلى الأغلب أن يكون المعيل الأساسي للأسرة. وعندما يقع النزاع المسلح فان الرجال أول من ينخرط في القتال. وحينها تجد المرأة نفسها وحيدة ومسئولة عن تصريف كامل شؤون الأسرة، دون المعيل والحامي التقليدي، ليس في وقت سلم ورخاء، بل في فترة شح ونزاع. وبالتالي تقع على المرأة فجأة مسؤولية جسيمة لا تكون في اغلب الأحيان مستعدة لها، ولكن تصبح مضطرة عليها، وهي توفير الإعالة والحماية لأسرتها في ظروف استثنائية ومضطربة. ترهق النساء نفسيا وجسدياً جراء هذا العبء الجديد. فمن ناحية يقع عليها عبء القلق على أزواج وأبناء يقاتلون أو يخطفون دون أن تعرف أخبارهم. وعليها أيضا أن تقلق على سلامة من تبقى لديها من أفراد الأسرة. ومن ناحية أخرى ترهق المرأة جسدياً لأنه يصبح لازما عليها القيام بأعباء مضاعفة داخل المنزل وخارجه. فقد تضطر اقتحام سوق العمل والقيام بأعمال هامشية ومضنية وربما مهينة وحاطه بالكرامة الإنسانية، نظراً لعدم تأهيل الكثير من النساء وقد يصل ببعضهن مبادلة الجنس بالطعام أو العمل بالدعارة لتوفير متطلبات الحياة[1].

[1] علي الجرباوي و د عاصم خليل، سلسلة دراسات إستراتيجية (20) النزاعات المسلحة و امن المرأة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية– جامعة بيرزيت – فلسطين، 2008، ص ص18 ، 24.

المبحث الثاني

النزوح من منظور النوع

النوع الاجتماعي:

النوع هو مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة على النساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم. ولا يقتصر المفهوم على النساء والرجال وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي[1].

النوع هو التكوين الثقافي الاجتماعي للجنسين، الذي يجعل من الذكور رجال ومن الإناث نساء وجعل لكل منهم وظيفة محددة وإن الاختلاف في الأوضاع ليس أساسه بيولوجي بل أفكار وسلوكيات أيديولوجية ثقافية يمكن أن توصف بأنها مطابقة لجنس محدد في مجتمع معين وعليه يمكن أن يكون اختلاف بين نساء الطبقات المختلفة، كما تختلف علاقة النساء والرجال في المجتمعات والطبقات المختلفة، والنوع لا يعني به المرأة ولكن يعني به المرأة والرجل معاً وبالتحديد العلاقة بينهم. فالنوع شيء مكتسب ولا يولد به الإنسان بل يتكون اجتماعياً وثقافياً وبالتالي هو قابل للتغيير.

إن دور كل من الرجل والمرأة لا يمنح بصيغة فطرية أو طبيعية عند الولادة حسب الجنس بل هو دور الكائن الاجتماعي الذي يتطور ويتنوع حسب الأجيال والبيئة الاجتماعية والثقافية، هذا ما أكدته الدراسات الانثربولوجية التي تركز على المقارنة بين الثقافات، والتي بينت إن الأنشطة والسلوك وحتى السمات الشخصية التي تعتبرها عادة في مجتمعاتنا خاصة بالمرأة قد تكون في مجتمعات وثقافات أخرى خاصة بالرجل. وإن تباين الأدوار بين الثقافات والمجتمعات في العديد من

---

(1) www.14october.com/news

الأحيان ضمن نفس الثقافة وفي نفس المجتمع يؤكد أن التفرقة المبنية على الجنس قد تتأثر بالطبقات الاجتماعية والمستوى التعليمي، والعمل ومرحلة التنمية التي وصل إليها المجتمع أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، ومن هنا يجب التميز بين دور المرأة والرجل "ككائن اجتماعي" ودورهما الإنجابي البيولوجي الذي يرتبط بجنس كل منهما ولا يستطيعان تغيره. لذا إذا أردنا أن ندرك معنى الذكر والأنثى أي الرجل والمرأة خارج نطاق المميزات الجنسية الأولية والثانوي فان ذلك يتم من وجهة نظر"النوع gender" إذن المجتمع هو الذي يحدد عدد من الميزات على أنها خاصة بالمرأة أو خاصة بالرجل وعدد من الأنشطة على أنها ملائمة للمرأة أو ملائمة للرجل، ولذلك عدد من القواعد التي ترسم إطار العلاقات بين النساء والرجال وبالتالي ظروف الحياة اليومية للمرأة والرجل والموقف النسبي لكل واحد منهما داخل مجتمعه مطوقة بأحكام الأطر والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية[1].

ادوار النوع:

هي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال على أساس قيم وضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة، الذكر والأنثى وقدرتهما واستعدادهما وما يليق بكل منهما توقعات المجتمع. فالدور هو نموذج لسلوك الشخص ويتضمن الدور حقوقا وواجبات معينة وهو يتعلق بمكانة وسلطة اجتماعية معينة وكذلك موقف اجتماعي ومن الممكن أن يتغير دور الشخص من موقف إلى آخر طبقا لتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية في المجتمع. كذلك فان الأدوار التي يقوم بها النساء والرجال في مجتمع ما تتأثر بعقائد وتقاليد الثقافة في

[1] أماني سعيد عابدين، الهجرة القسرية وآثارها في تغيير ادوار النوع: دراسة حالة نساء جبال النوبة بمعسكر ود البشير، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير،معهد دراسات المرأة والنوع والتنمية، جامعة الأحفاد للبنات،2005م، ص 21

هذا المجتمع. وبمكانتهما الاجتماعية الى جانب توقعات الآخرين والصورة التي يجب كل فرد سوا كان امرأة أو رجل إن يرسمها لنفسه.

الدور الإنجابي أو الأسري:

يشمل كل أعمال الرعاية لأفراد الأسرة من حمل وولادة ورعاية الأطفال والعناية بالمسنين بالإضافة الى إدارة المنزل وما يتطلبه من أعمال نظافة وصيانة وبناء وتحضير الغذاء وجلب الماء والوقود وكل الاحتياجات النفسية والعاطفية لأفراد الأسرة.

الدور الإنتاجي:

يشمل كل ما يقوم به الرجل والمرأة من إنتاج سلع وخدمات للاستهلاك والبيع والتبادل مثل الزراعة، تربية الحيوان، صيد الأسماك، والعمل الذاتي المأجور، الصناعات الصغيرة، البناء والتسويق وكل الأعمال التي تساهم في اقتصاد الأسرة والمجتمع(ولكن في كثير من الدول ظلت ادوار المرأة الإنتاجية مهمشة أو غير معترف بها بالرغم من الدور المتعاظم التي تقوم به المرأة في الإنتاج خاصة في الريف).

الدور الاجتماعي:

فهو يتضمن الأنشطة غير الرسمية التي تساهم في إدارة العلاقات الاجتماعية مثل المشاركة في المناسبات الاجتماعية المختلفة، وفض النزاعات، إقامة الاحتفالات الشعبية والثقافية، كما يشمل الأنشطة المرتبطة بالعمل المجتمعي العام مثل أنشطة تنظيمات المجتمع المدني واللجان الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وتشمل أنشطة مثل بناء المدارس والمرافق الصحية والدعوة ومناصرة احتياجات المجتمع وصياغة القوانين، وتشمل العمل السياسي الذي اتسم بضعف مشاركة المرأة أو غيابها التام.

تختلف ادوار النوع باختلاف الأطر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكلها، وتختلف عبر الزمن، وعليه قد تختلف ادوار النوع باختلاف الخصوصيات الثقافية وبالتالي التنوع الثقافي داخل المجتمع الواحد. في المجتمع تختلف ادوار النساء والرجال على حسب توزيع العمل التي أملته الثقافة والظروف الاقتصادية والبيئية ولكن تختلف أيضا ادوار الرجال عن بعضهم البعض والنساء عن بعضهم البعض على حسب الخصوصيات الثقافية لكل مجموعة.

هناك تغيرات في ادوار النوع يرجع الى تغيرات العناصر الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل تلك الأدوار. على سبيل المثال الجفاف والحروب في كل من اثيوبيا والسودان كانا من العوامل التي أحدثت تغيرات جذرية في ادوار النوع. مثلا وسط العديد من المجموعات الرحل في السودان مثل الزغاوة والكبابيش التي هاجرت الى المدن واستقرت فيها وعملت في أنشطة لا علاقة لها برعي الحيوان، واستثمر بعض الرجال في التجارة بينما عملت النساء في مشاريع صغيرة. أما نساء الكبابيش فلم يسمح لهن بالعمل وفقدن مواردهن الإنتاجية التي اعتدن عليها في حياة الترحال[1].

ترى الباحثة إن مع النزوح لا يوجد خيار للفرد داخل الأسرة لممارسة الأدوار التي حددت لكل من المرأة والرجل طبقا لثقافة وضوابط وتصورات المجتمع الذي ينتمي إليه، فيجد الفرد نفسه أمام واقع جديد ربما يغير هذا الواقع الأدوار المرسومة لكل منهما وذلك في سبيل الحصول على كسب رزق لمقابلة منصرفات الحياة اليومية. وأيضا غياب الرجل من الأسرة بسبب قتله أو مشاركته في النزاع المسلح أدى الى إضافة ادوار للمرأة النوبية بمعنى إن دور الرجل والمرأة داخل الأسرة أصبح تقوم به المرأة خاصة في الأسر التي تعولها نساء. أما فيما يتعلق

[1] أماني سعيد ، مرجع سابق، ص 22

بالدور الاجتماعي ومن الجوانب الايجابية للنزوح أصبحت الأسر النوبية أكثر تنظيما والأفراد سواء كان رجل أو امرأة أكثر مشاركة في العمل العام والمجتمعي مما كان عليه سابقا، فأصبحت هناك عدد من التنظيمات المجتمعية (منظمات المجتمع المدني CBOs) التي تنظم حياة الأسر والتكافل الاجتماعي الذي يظهر جليا في الجمعيات النسوية في الأحياء، وحفظ التراث ذلك من خلال الاحتفالات والمهرجانات الثقافية التي تقام في العصمة القومية مثل المهرجان الثقافي لتراث جبال النوبة والذي درج على إقامته سنويا من اجل تمليك الأجيال والتعرف بتراثهم وعاداتهم الاجتماعية والثقافية حتى لا يضيعوا وسط الزحام).

علاقة النوع:

هو العلاقة بين المرأة والرجل والتي هي علاقة قوة وسلطة يهيمن فيها الرجل على المرأة في كثير من المجتمعات. وهذه الصفات تعطيه حق السيطرة على النساء وعلاقات النوع في كثير من المجموعات هي علاقات سلطة وتبعية. وانعكست هذه العلاقة الى سيطرة الرجال على موارد الإنتاج ومصادر السلطة ومراكز صنع القرار في الأسرة وشتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتبعية المرأة تحرمها من فرص الحصول والمشاركة في صنع القرارات حتى التي تتعلق بحياتها الشخصية وحرية حركتها. لكن مع انتشار التعليم والفقر طرأت بعض التغييرات في علاقة النوع، إذ نجحت بعض النساء في اكتساب فرص التعليم والمشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة، وفي مجال العمل والمؤسسات السياسية. ولكن هذه التغيرات ملحوظة على مستوى بعض المناطق الحضرية ومازال هناك الحاجة للتغيير

والمشاركة، واحترام حقوق المرأة لتصبح المشاركة أساس علاقة النوع في الحضر والريف معا[1].

النزوح من منظور النوع:

عندما تحدث عملية النزوح فان الخسائر لا تتوقف عند مجرد فقدان المنقولات والممتلكات وتدميرها بل تتجاوز بكثير، إذ إن حياة النازحين ونسيجهم الاجتماعي يتمزق ببعدهم عن مواطنهم وبيئتهم الأصلية و بحكم ما يلاقونه في أثناء عملية والنزوح وفي مقر الاستقرار من معوقات ومعاناة، وكثير ما تؤثر ظروف المعيشة الجديدة وهي في اغلب الأحوال ظروف غير مألوفة على الأدوار والمسؤوليات الاجتماعية للرجل والمرأة، تنهار هياكل الدعم السابقة وقد تذوق الأسر مرارة الفقر لأول مرة من حياتها.

وفي هذه الظروف يصبح الرجال والنساء على حد سواء مقيدي الحركة على الرغم منهم، لأنهم يعيشون وفقا لقوانين جديدة ويدخلون في علاقات اجتماعية جديدة قد تصطدم مع الروابط والقرابات القديمة، ولا تجد المرأة في هذه الظروف الفرصة لمواصلة كسب العيش وإن وجدتها فإنما تكون فرصة محدودة وكثيراً ما يكون ذلك في ظروف غياب الذكور من الأسرة، ومن ثم لا تستطيع الحصول على عمل مجدي مع ذلك يبقى عليها إن تعول أسرتها. ونظراً لانعدام فرص النساء على الحصول على معلومات عن وضع ذويهم تتزايد صدمتهن وإحساسهن الطاعن بعدم الأمان، وتختلف عواقب النزوح على النساء والفتيات عن عواقبها على الرجال والصبية فكثيراً ما يحدث ارتفاع مفاجئ في عدد النساء اللاتي يعلن أسرهن ويتحملن بذلك مزيداً من المسؤوليات عند تلبية احتياجات الأطفال والمسنين من الأقارب لأن الذكور

---

[1] أماني سعيد عابدين، الهجرة القسرية وآثارها في تغيير ادوار النوع: دراسة حالة نساء جبال النوبة بمعسكر ود البشير، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير،معهد دراسات المرأة والنوع والتنمية، جامعة الأحفاد للبنات،2005م، ص ص 21 .

في تلك الأسر إما ينضمون الى الجماعات المتحاربة أو يقعون في الأسر. وتتزايد الأعباء الملقاة على عاتقهن مع تضاءل فرص الانتفاع بالسلع أو الخدمات أو التحكم فيها. وفضلا عن ذلك فان الصراع وانهيار القانون والنظام يجعل النساء والفتيات معرضات لتزايد خطر العنف عليهن وفي بعض المواقف يصبحن هدفا للهجمات المتعمدة التي تشنها الفصائل المتحاربة بغرض الانتقام. إن آثار الصراعات والكوارث على الرجال تختلف عن أثارها على المرأة ولا يمكن الافتراض إن احتياجاتهما واهتماماتهما واحدة وإن احتياجات كل منهما على حدة تبقى كما هي في كل مكان في العالم [1].

إدماج النوع: (Gender mainstreaming)

ظهر منهج إدماج النوع في التسعينات كإستراتيجية كونية (عالمية) لترقية المساواة النوعية على أعقاب مؤتمر بكين (المؤتمر ألأممي الرابع للمرأة –1995). وعلى أعقاب هذا المؤتمر فقد عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة إدماج النوع على انه:

في أي مجال وعلى كل ألمستويات، منظور إدماج النوع هو عملية تقييم التداعيات على المرأة والرجل الناتجة عن أي عمل مخطط باشتمال ألتشريعات السياسات أو البرامج. الإدماج هو إستراتيجية لجعل موضوعات/ اهتمامات المرأة والرجل كجزء مدمج في تصميم، تنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث أن المرأة والرجل يستفيدوا بالتساوي وحتى لا تتوطن عدم المساواة. فالهدف النهائي للإدماج هو تحقيق المساواة النوعية. إذاً إدماج النوع هو ليس عملية إضافة مكون للمرأة أو حتى المساواة

---

[1] أماني سعيد عابدين، الهجرة القسرية وآثارها في تغيير ادوار النوع: دراسة حالة نساء جبال النوبة بمعسكر ود البشير، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير،معهد دراسات المرأة والنوع والتنمية، جامعة الأحفاد للبنات،2005م، ص ص 22–24 .

النوعية في نشاط أو سياسة ما، بل وضع تجارب و معارف ومصالح كلا من الرجل والمرأة حاضرة في جدول الأعمال (الأجندة) والمداولات[1].

التغير في الأدوار التقليدية للمرأة:

في دراسة للجنة الدولية للصليب الأحمر حول اثر النزاعات المسلحة على النساء، أظهرت الدراسة أن للنزاعات المسلحة تأثير بالغ على حياة النساء يمكن أن يغير تماما دورهن في الأسرة والمجتمع المحلي والحياة العامة، وعادة ما يحدث هذا دون تخطيط مسبق. فانهيار أو تفكك الأسرة وشبكات المجتمع المحلي يجبر النساء على الاضطلاع بادوار جديدة وقد أدت النزاعات المسلحة إلى إيجاد أعداد كبيرة من الأسر التي تعولها نساء بعد تجنيد الرجل أو احتجازهم أو نزوحهم أو اختفائهم أو موتهم. فحين يختفي رجل الأسرة، يتعين على النساء دائما أن يتحملن مسؤولية اكبر عن أبنائهم وأقاربهم المسنين. بل وفي كثير من الأحيان عن مجتمعهن المحلي الأوسع نطاقا. وغالبا ما يؤدي غياب كثير من الرجال إلى زيادة الشعور بعدم الأمان والخطر لدى النساء والأطفال الذين تركهم الرجال خلفهم، ويعجل بانهيار آليات الحماية والدعم التي كان المجتمع المحلي وبخاصة النساء يعتمد عليها من قبل.

غالباً ما يدفع تزايد عدم الأمان والخوف والتعرض للهجوم للنساء والأطفال إلى الفرار، ومن هنا تراهم يشكلون غالبية اللاجئين والمشردين في العالم ويصبح النساء عندئذ هن رؤوس الأسر ومعيلاتها، فتتولى المرأة مسؤولية كسب العيش، تعتني بالأرض والماشية أو تعمل بالتجارة وتنشط خارج البيت، أي تضطلع بأنشطة غالبا ما يتولاها الرجال بحكم التقاليد ويقتضي هذا من النساء اكتساب مهارات جديدة وثقة بالنفس للتكيف مع الوضع بما يتطلبه من شجاعة ومرونة يستطعن إعادة بناء الأسر والمجتمعات التي مزقتها الحرب. ويتجلى هذا في وضع كثير من النساء في

---

[1] نساء القرن الإفريقي (صيحة)، محمد جمعة سهل، تحويل النزاعات و بناء السلم الاجتماعي في مرحلة ما بعد الحرب، شبكة المبادرة الإستراتيجية، 2007م، ص5 .

السودان. لقد تعرضت بنية الأسرة وقوتها التقليدية لانهيار عام من جراء النزاع المسلح، ففي وقت لا تكاد تتوفر فيه الضروريات الأساسية للحياة يضطر الأطفال أحيانا إلى تولي أمر أنفسهم وفي غياب الرجل، تصبح المسؤولية على الأسرة عبئا تتحمله المرأة على نحو متزايد وتضطر النساء نتيجة لذلك إلى خوض مزيد من الكفاح للحصول على عمل وقدر كاف من المال. الأمر الذي يؤدي إلى ظاهرة الهجرة إلى المدن حيث تحاول النساء بيع الشاي أو ألقهوة... الخ و يترك الأطفال وحدهم دون أن يكون هناك من يعتني بهم.

إن النساء يتحدين الآن التصور الثقافي والاجتماعي لدور المرأة والحدود السابقة التي فرضها المجتمع عليها. بل يقمن في بعض الأحيان بإعادة تشكيل هذا الدور وهذه الحدود، فهناك نساء تتاح لهن ربما للمرة الأولى إمكانية العمل خارج البيت ليصبحن مصدرا للدخل والصانعات الأساسيات للقرار ورؤوسا للأسرة، وينظمن أنفسهن مع نساء أخريات، ويخرجن في مجال الحياة العامة الذي كان في الغالب حكرا على الرجال[1].

في دراسة أخرى أجريت للنازحين من جبال النوبة في ولاية الخرطوم، من نتائجها إن غياب المرأة لساعات طويلة يلقي العبء للبنات والأولاد الكبار من سن عشرة سنة وما فوق، ولغياب الأم والراعي الكبير للأطفال الصغار اثر في عملية التربية والتوجيه. ومن النتائج أيضا إن بعض بنات النازحين يعملن بأجر ويساعدن أسرهن في الدخل، وفي أثناء العمل يتعرضن للاستغلال والتحرش وهي قضية مهمة تطرقت لها دراسة (النقر وبدري)[2]. ولكنها ما زالت تحتاج إلى المزيد من الدراسات.

---

[1] النساء والحروب، دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول اثر النزاعات المسلحة على النساء (2002) ص ص33-34 .

[2] اماني سعيد مرجع سابق، ص 54

أما علاقة المرأة بالأسرة الممتدة والمجتمع المحلى فقد أصبحت ضعيفة لعدم وجود الوقت الكافي، وكذلك قلة الإمكانيات للتواصل نسبة لتشتت المجتمع في مناطق متفرقة.

أما فيما يختص بتقسيم العمل داخل الأسرة فالواضح من تغير الدور الإنتاجي، إن التغير الأساسي يكمن في العبء المتزايد على البنات والأولاد الكبار في تحمل مسؤولية الأطفال الصغار، كما إن النزوح ساعد في زيادة أعباء المرأة لثقل التزامات الدور الإنتاجي مع استمرار أعبائها المنزلية وإن قلت بعض الأعباء بتوفير الماء والحطب مع زيادة العبء الاقتصادي[1].

معاناة النازحين:

إن النزوح عملية مأساوية لان النازح يتعرض فيها لمخاطر جسيمة وويلات من العذاب الجسدي والاجتماعي والنفسي، بالإضافة الى الإذلال والاهانة التي يتلقاها رغم عدم قدرته على مجابهة هذه الظروف العصبية، فللنزوح تأثير شديد على الأسرة حيث يشتت أفرادها ويحرمهم من العمل ويوقف مسيرة تعليمهم ويهز قناعاتهم ويضعف ثقافتهم ويدخلهم في حالات من عدم الاستقرار والطمأنينة، كما يعرض أفرادها الى شتى أنواع العنف والصراع، وكثيرا ما يبلغ عدد الوفيات بين النازحين لاسيما النساء والأطفال و كبار السن نسبة مفزعة [2].

تسفر النزاعات المسلحة في معظم الأحوال عن نزوح السكان المدنيين على نطاق واسع سواء داخل حدود بلدانهم أو عبر الحدود الدولية، ويضطر النازحون للسفر مسافات طويلة وغالباً سيرا على الأقدام بحثا ملاذ امن من القتال، وتتفرق الأسر ويضيع الأطفال في فوضى القتال. ويشكل نزوح السكان داخل بلدانهم نتيجة

---

[1] اماني سعيد مرجع سابق، ص ص 54-55 .

[2] منال حسن عثمان، مرجع سابق، ص38.

النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية موضع قلق متزايد في شتى أرجاء العالم، يعاني النازحون في كثير من الأحوال من ويلات الحرمان الشديد يهدد حتى حياتهم، بالإضافة ذلك فان أسباب النزوح والظروف المصاحبة له غالبا ما تشكل صدمة سواء كان الناس مرغمين على مغادرة ديارهم أو كان الهروب الوسيلة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة[1].

إن النازح الذي وصل الخرطوم كان يعيش وضعا مأساويا، فقد كانت الرحلة طويلة وشاقة ليصل في حالة مزرية، وغالبا النازحين هم من النساء والأطفال والرجال المسنين وقليل فقط من الرجال ألقادرين ومنهم من تشتت شمل أسرته، ومنهم من فقد بعض أفرادها، وغالبيتهم يعيشون حالة غذائية وصحية بائسة. كل هذه الآلام والنازح قد فقد مصدر دخله واقتلع من جذوره وأصبح يواجه مشاكل نفسية اضطرته إما الى الانحراف أو التأقلم والتكيف مع الواقع الجديد. كما ذكر سابقا إن المجموعات النازحة يغلب فيها عدد النساء والأطفال وكبار السن، وتتأثر النساء بشكل خاص تأثيرا بالغا جراء النزوح، ليس فقط لأنهن يجدن أنفسهن في وضع لم يعدن يتمتعن فيه بآليات الحماية التقليدية بسبب فقدان أزواجهن ويصبحن بذلك عرضة للعنف والاستغلال بل أيضا لان عليهن أداء المهام المنزلية الاعتيادية الى جانب مهام جديدة يتوجب عليهن القيام بها مما يعني إن المرأة النازحة عليها أعباء كثيرة فوق طاقتهن فهن مربيات وراعيات ومعيلات لأسرهن. لان كثير من النساء نزحن بأطفالهن دون عائل، فيجب عليهن تلبية احتياجات أطفالهن لذلك يعملن في المنازل والأسواق أو المطاعم الشعبية أو خفيرات في المنازل تحت الإنشاء أو مراسلات في المكاتب. كما أن الظروف الاقتصادية التي تعيشها المرأة النازحة خاصة التي تعيش بمفردها تضطرها للقيام بأعمال غير قانونية أو مخلة بالآداب. أما محنة كبار السن فهي اشد لأنهم كانوا في مناطقهم الأصلية يتمتعون بالاحترام و التقدير من قبائلهم أما الآن فلا احد يعترف بهم و لا يجدون الاحترام[2].

---

[1] Upeace.org79,2009

[2] منال حسن، مرجع سابق، ص 39.

المبحث الثالث

الآثار الناتجة عن النزاعات

الآثار المترتبة على النزاعات في جبال النوبة:

لعل من اخطر النتائج التي ترتبت على أثار الحرب وسوء الأحوال الأمنية في جبال النوبة هو نزوح عدد كبير من المواطنين إلى المدن الأخرى واللجوء إلى دول الجوار، فالنزوح ظاهرة كونية بدأت عندما كان الإنسان الأول ينزح من مكان إلى أخر بحثا عن الماء والكلأ وهي ظاهرة عالمية لا ينفرد بها السودان دون غيره من أنحاء العالم، والنزوح يمثل نتيجة طبيعية لظروف متغيرة طبيعية واجتماعية وأمنية واقتصادية. فالنازحون عبارة عن مجموعات من الأفراد والجماعات اضطرهم وأجبرهم ظرف من الظروف قد يكون كارثة طبيعية كالزلزال والبراكين والجفاف والتصحر والفيضانات أو الأمراض الوبائية وقد تكون الظروف من صنع الإنسان كالحروب والحرائق وانفراط عقد الأمن في المنطقة التي يعيشون فيها. أما ظاهرة النزوح التي لازمت سكان منطقة جبال النوبة فقد أفرزت نوعين من أنواع النزوح. نزوح إلى داخل مدن الولاية وأخر إلى أطراف المدن في المدن الكبيرة خارج الولاية. أدى النزوح إلى تناقص سكان الريف بنسبة تصل أحيانا إلى 85% بينما تسجل مدن المنطقة زيادة ملحوظة في عدد السكان وهذه الزيادة تدل على تشوه الهرم السكاني في المنطقة نتيجة للنزوح ألقسري من الأرياف إلى المدن وبالتالي أحزمة النازحين المدن، وهذه الأحزمة كلها تعيش تحت ووطأة الفقر والحرمان، حيث خرجوا من جو الإنتاج وسوق العمل وأصبحوا مستهلكين فقراء، هذا بدوره

أوقف عملية التنمية الاقتصادية في الأرياف وفاقم المشاكل الاقتصادية والأمنية في المدن[1].

لا يوجد فحص دقيق من قبل الدولة على مدى تأثير الحرب التي اندلعت في العام 2011م على المجتمعات في جبال النوبة، لكن الا أن جمعية رؤية (جمعية وطنية) قامت بفحص أوضاع اللاجئين من جبال النوبة في معسكر أيداً في الفترة من 3-23 يناير 2012م[2]. وضح التقرير أدلة على النزوح الكبير نتيجة القصف الجوي بواسطة القوات المسلحة السودانية على القرى في جبال النوبة. فكان الهجوم يستهدف الجيش الشعبي لتحرير السودان بالإضافة إلى المدنيين العزل، ونتيجة لهذا القصف ما يقارب من (360,000) ألف مدني لجئوا إلى الكهوف معظمهم من النساء والأطفال والمسنين، وفي داخل الكهوف تعرضوا إلى غازات استخدمت من قبل القوات المسلحة السودانية بهدف إخراجهم من الكهوف، هذا إضافة إلى لدغات الثعابين والعقارب السامة مما أدى إلى إحداث عدد من الوفيات خاصة وسط الأطفال. وأكد التقرير على أن حوالي 400 امرأة من ضمنهم فتيات غير متزوجات اختطفن ولم يعرف مكانهن. أيضا النساء الكبار والفتيات واجهن وتعرضن لمشاكل أخرى، مثل الاستغلال والعنف والتحرش الجنسي والأذى. هناك ما يقارب 30 قرية تم إجبارها للفرار كليا نتيجة للحرب، هؤلاء الفارين من جحيم الحرب عبروا الحدود لجنوب السودان. أما بالنسبة للأطفال، هناك (3097) طفل فاقدين أسرهم، منهم 818 من الإناث، الكثير منهم فقدوا أسرهم في الحرب أو انفصلوا منهم أثناء القتال[3]. وقال المتحدث باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (وليام سبيدلر)

---

[1] محمد احمد بابو، اثر النزاع المسلح في جبال النوبة على التنمية الشاملة(1985-2005)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة جوبا،2007، ص ص 111-112.

[2] يقع معسكر ايدا في جنوب السودان حيث يوجد فيه اللاجئين من جبال النوبة.

[3] Nobalwomensininitative.org

للصحفيين في جنيف في 30 يناير/2015 تتجاوز معدلات الوافدين ألـ 100% مقارنة بالفترة نفسها في العام 2013. وقال اللاجئون الوافدين من مقاطعات أم دورين وهيبان ودلامي على وجه الخصوص للمفوضية بأنهم جروا من العنف المنتشر على نطاق واسع في منطقة جبال النوبة بما في ذلك الهجمات الجوية والبرية. وذكر اللاجئون أيضا إن النقص في فرص كسب العيش والتعليم في مناطقهم الأصلية هو احد أسباب نزوحهم منها. وقال سبيدلر وصلوا غالبيتهم في الشاحنات، أما الآخرون فسيراً على الأقدام. وحوالي 70% من هؤلاء الوافدين الجدد هم أطفال، ويقدرون إن يكون 10% منهم يعانون من سؤ التغذية والحصبة. وذكر اللاجئون إن الكثيرين من السودانيين هم في طريقهم الى جنوب السودان[1]. وفقا لتقرير المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة إن هناك حوالي 170,000 ألف لاجئ سوداني من جنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث يحتوي معسكر أيدا وحده على 63000 ألف، وهناك 700,000 ألف شخص تأثروا بالحرب بين القوات المسلحة والحركة الشعبية[2].

افرز هذا النزوح نتائج سالبة على النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لإنسان منطقة جبال النوبة تمثلت في الأتي:

- كثير من أفراد هذه الأسر فقدوا بسبب الحرب سواء كان ذلك في ميادين القتال أو بسبب أو النهب والسرقة التي برزت نتيجة لتردي الأحوال الأمنية في المنطقة.
- واجه النازحون في مناطق الاستقبال العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تمثلت في تفشي بعض الأمراض الاجتماعية كالسرقة والتسول

---

(1) www.unhcr.arabic.org

(2) www.alrakoba.net/articles

والاعتماد على الآخرين وبالتالي ضاعت القيم الأصلية لأبناء القرى والريف وسط زحام المدينة.

- معظم النازحات وصلن إلى المدن الجديدة بدون أزواجهن وقد احدث هذا النوع من الكبت أسفر عن أمراض نفسية كالاكتئاب وعدم الرضا بالواقع.
- كان المألوف بين قبائل جبال النوبة انه يكفل الأرملة واحد من أقاربها وأقرباء زوجها لكن هذه الميزة لم نجدها وسط النازحين من شدة وطأة الحاجة والتشبث بالحياة، لذلك اضطرت بعض النازحات إلى ممارسات شاذة وغير مألوفة، إضافة إلى أن بعضهن اتجهن إلى صناعة الخمور البلدية كمصدر للرزق، مما عرضهن إلى القانون [1].

الآثار الاجتماعية:

حينما يفارق النازح أرضه وأهله يفقد علاقاته الاجتماعية، والصفات التكاملية لمجتمعه ويصعب عليه التعايش والتأقلم مع المجتمع الجديد، فينتابه شعور بالغربة وعدم الانتماء، ويبدأ عنده الإحساس بالدونية وعدم المقدرة على المشاركة في تنمية المعسكر الذي لم يكن له خيار السكن فيه. فقد يكون معسكرا بعيدا عن المدينة أو قد لا تتوافر فيه الخدمات الضرورية، وفي هذه الحالة فان النازح يشعر انه معزول اجتماعيا واقتصاديا عن المواطنين الآخرين، فيصيبه الإحساس بالضعف وفقدان التحكم في مصيره ويشعر انه صار تحت سيطرة الآخرين وبذلك تنعدم لديه الرؤية حول مستقبل حياته، كما يفقد القدرة على السيطرة على معاملاته كما يفقد النازح هويته وغايته في الحياة، ويفقد كذلك القدوة وذلك لانعدام الالتزام بالقيم الاجتماعية السائدة والسلوك القويم، وذلك ما نتج عنه تفشي الانحراف وعدم الثقة المتبادلة وحب التنافس الجنوني للمكاسب المادية.

---

[1] محمد احمد بابو، مرجع سابق، ص114.

أما بالنسبة للسودان فقد كان النازحون قبل دخولهم العاصمة القومية يعيشون حياة اجتماعية مترابطة تحكمها روح القبيلة وتحدها الأسرة الممتدة ويتحكم فيه المجتمع فيتكاتف فيها القوي مع الضعيف ويتكافل فيه الغني مع الفقير وتسير الحياة الاجتماعية بوتيرة منتظمة يتحكم فيها رجل الإدارة الذي يعتبر السلطة العليا. وعند انتقال النازح الى مدينة أخرى يشعر بالفرق بين مجتمعه والمجتمع الجديد، حيث تسود علاقات من نوع جديد تختلف عن علاقات القرية وقيمها، فيترك النازح الأسرة الممتدة وسيطرة القبيلة ليندمج في المجتمع الجديد، ويذوب النازحون بخلفياتهم المتباينة ولغاتهم المختلفة في بيئة إنسانية جديدة يتخلص فيها النازح من القيود القبلية والمحرومات الريفية ويبدأ في الذوبان في المجتمع الجديد.

لقد أدى النزوح الى تدهور الأسر الممتدة، وبدأ النازحون يعيشون حياة انفرادية والأطفال ينتشرون في الشوارع و يستنشقون البنزين ويسرقون وانتشرت النساء في المدن الكبرى يبعن الشاي والمأكولات، وبعضهن انحرفن وظهرت بائعات الهوى وألخمر وظهرت في المدن الكبرى أحياء بأكملها تعج بالنازحين، وبرزت فجأة في العاصمة القومية مجموعة من النتوءات ومناطق السكن العشوائي مما افرز مشاكل اجتماعية معقدة للنازحين وبقية المواطنين. وكذلك من الآثار الاجتماعية السالبة تأجج روح الحقد والكراهية بين النازحين الذين يقارنون بين أوضاعهم المعيشية وأوضاع جيرانهم من السكان الموجودين من قبل. ومن الظواهر الواضحة أيضا التي افرزها النزوح في معظم المدن السودانية وخاصة العاصمة القومية ظاهرة التسول. ولقد كان الموروث المتعرف عليه في الشعب السوداني قلة التسول والاستجداء لسد الاحتياجات المعيشية، وتعتبر معظم القبائل السودانية التسول من العيوب الكبيرة، لذلك تحاول كل قبيلة منع أفرادها من التسول وتعطيهم ما يحتاجون إليه من غذاء، وقد اعتاد المجتمع القروي على كفالة اليتيم والأرملة، لكن بعد

موجات الجفاف والحروب الأهلية والصراعات المختلفة سقطت الموروثات واختلت النفسيات وصار التسول مصدرا سهلا لتغطية الاحتياجات المعيشية.

الآثار الاقتصادية:

حينما يهاجر الناس من مناطقهم تنتقل معهم العمالة المدربة وغير المدربة. فالنازحون من الريف تنتقل معهم العمالة من الريف الى المدن فيزيدون بذلك حجم العطالة في المدن ويخلقون نقصا في العمالة في الريف خاصة بين العمال الزراعيين الذين لا توجد لدبهم ضرورة بالمدن مما يؤثر سلبا على حركة الاقتصاد من الجانبين. حيث يقل الإنتاج في مناطق الحاجة إليهم ويزيدون من العطالة في المناطق التي نزحوا إليها، مما يؤدي إلي انتشار المهن الهامشية فتظهر وسائل كسب غير مرتبطة بالإنتاج الحقيقي ويصبح النازحون عبئا على المواد الاستهلاكية فيزداد الطلب عليها وترتفع الأسعار ولا يقدر الناس على شرائها وبذلك يحدث الكساد التجاري. ومن ناحية أخرى فان الدولة وهي مشغولة بالهاجس الأمني تقوم بتحويل الاعتماد المخصص للتنمية الى امن الدولة والصرف على القوات المسلحة وقوات الشرطة ومحاربة الجرائم المختلفة.

الآثار الصحية:

إن النزاعات المسلحة والعوامل الطبيعية المختلفة التي اجتاحت مناطق مختلفة من العالم أفرزت أعداد كبيرة من النازحين فاندفع معظمهم نحو المدن الكبرى، وزادوا من أعداد المواطنين زيادة كبيرة كان لها أثرها في الضغط على الخدمات والموارد المحلية للمجتمعات المضيفة، كما أن مناطق النازحين تخلو من خدمات صحة البيئة والخدمات الصحية ولا تتوافر فيها المراحيض بالقدر الكافي والمواصفات المطلوبة، فيضطر قاطنوها الى التبرز في العراء فيتوالد الذباب، وتصبح كل المنطقة ملوثة ومهددة بالأمراض المنقولة والمعدية مثل سوء التغذية

والسل والكوليرا والاسهالات المائية وغيرها، بالنسبة للسودان فان النقص الكبير في الخدمات الصحية من أطباء وأدوية ومعدات عرضت مناطق النازحين الأصلية الى العديد من الأمراض المعدية، وأمراض تلوث البيئة، ونتيجة لذلك هرب العديد منهم اتجاه الخرطوم والمدن الأخرى، حيث تتوافر الخدمات الصحية. عند قدوم النازحين يحملون معهم العديد من الأمراض المستوطنة في مناطقهم وفي المقابل يتعرضون اخطر الإصابة بإمراض كثيرة لا يعرفونها في مناطقهم.

الآثار النفسية:

أدى الاحتكاك القبلي داخل المدن الى الانهيار النفسي وانتشار روح التفكك والاعتداء بين الأفراد، كما أدى الإهمال الشديد للنشء الى وجود فراغ بين المراهقين أدى الى اكتساب العادات السيئة، فوقعوا في الإدمان هربا من حياتهم اليومية التي انتهت ببعضهم الى الجنون الكامل، كما ارتفعت نسبة الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية مثل الاكتئاب وانفصام الشخصية، وإدمان الخمور. عند انحراف الأدوار الاجتماعية وتغييرها عما كانت عليه، وفقدان الجماعات المرجعية الصحيحة قد يفقد النازح الإحساس بالانتماء، مما يؤدي الى كثير من الأمراض النفسية والشعور بالدونية وفقدان السيطرة والتحكم بالمصير، وبالتالي زيادة نسبة الجريمة والتصرفات المخلة بأعراف المجتمع[1].

الأثر على الثقافة المحلية في جبال النوبة:

كانت جبال النوبة تذخر بالعديد من النشاطات الثقافية التي عادة ما يمارسها المواطنون في أفراحهم ومناسباتهم كالحصاد وقدوم الخريف والمناسبات القومية والمحلية (الرقص والمصارعة، الغناء، السبر والكجور وغيرها) وهذه كلها تتم

---

[1] منال حسن، المشاكل الاجتماعية و النفسية في غياب السلام الاجتماعي للنازحين(دراسة حالة ولاية الخرطوم 2003– 2012) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 35.

يروح من التنافس الشريف بين المجموعات الشيء الذي يحفظ التراث من الضياع والانقراض ويجعل المحافظة عليه جزء من الهوية السودانية، لكن في ظل الحروب والانفراط الأمني تعزر مثل قيام هذه النشاطات الثقافية، كما أن الحرب نفسها ساعدت عي ظهور أنماط جديدة وتحديات تواجه المجتمع إضافة إلى القيم والسلوك المكتسبة من المجتمعات في مناطق الاستقبال[1].

الحرب والفقر والنزوح:

أصبحت الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة جزء لا يتجزأ من تاريخ السودان بعد استغلاله. فقد تعرض السودان قبل انفصاله إلى لثلاثة حروب أهلية على نحو ما ذكر سابقا. أدت هذه الحروب إلى نشؤ الفقر بسبب استنزافها للموارد وضرورة الإنفاق منها رغم قلتها على الأسلحة وبناء الجيوش بدلا عن الخدمات الأساسية، فوجود الآلاف من النازحين يعتبر إضافة فئة جديدة من الفقراء. ونؤكد الأمانة العامة للأمم المتحدة على إن شعوبها آلت على نفسها أن تنقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب وأن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، وتعزم على أن تستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا. وأن يسود السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية وتشير أيضا إلى تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض لمواصلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية. على إن الاهتمامات ذات الصلة بالموارد كانت بين موضوعات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة الإنسانية في استكهولم عام 1972م.

---

[1] محمد احمد بابو، مرجع سابق ص 114.

كذلك نفس عقد السبعينات الذي شهد تطورا كبيرا في مجال الاتصالات واستكشاف الفضاء والحاسبات الالكترونية، بالرغم من ذلك التقدم المتسارع شهد أيضا عدم حيلة الإنسان فيما يتعلق بالتغلب على آثار الكوارث الطبيعية و البشرية في كثير من أنحاء العالم.

ناتج هذا النزوح من غير الخسائر المادية و المعنوية والأرواح علما بأنه تشير بعض التقارير إلى إن عدد القتلى بالحروب الأهلية السودانية من عسكريين ومدنيين بلغت 750 ألف في الفترة بين 1955 إلى 1970م، وبنحو 510 في الفترة ما بين 1983م إلى 1990م، كما وانه تم توطين النازحين في معسكرات تعاني كثيرا من كل وسائل الراحة اللائقة بالإنسانية، وهم يعانون الحرمان وشظف العيش ويندرجون من غير شك تحت قائمة الفقراء.

الفقر هو سبب أساسي من أسباب الهجرة الداخلية والخارجية في السودان وغيره من دول العالم الثالث، في بدية الثمانينات استقبلت الخرطوم اكبر موجات من النزوح حول أطرافها، حيث تشكلت مجموعة من الأحياء البائسة نتيجة للنزوح ألقسري بسبب الحروب، لذا يمكن اعتبار جمهور النازحين بشكل عام يشكل نسبة عالية جدا من الفقراء أو من الذين أفقروا بسبب الحروب. كما تشير العديد من الدراسات الى إن الذين يعيشون دون خط الفقر في الخرطوم الكبرى يتراوح ما بين70- 80%، هذه أرقام تشير إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، وهذا يؤدي بالتأكيد إلى تفشي أمراض سوء التغذية والسل والأمراض المعدية، مما يجعل الفقراء يعيشون في هذه الدوامة من الفقر والمرض.

بنص المبدأ الرابع والعشرين من إعلان ريودي جانيرو عام (1992م) على إن الحرب عاملا مدمرا باستمرار للتنمية المستدامة. وبالفعل يمكن للنزاعات المسلحة أن تحدث أثار سلبية بعيدة المدى عن معظم جوانب التنمية المستدامة كالتنمية

الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية أو البيئية سواء بسواء، وفي العقود الأخيرة تضمن العيد من النزاعات المسلحة والتهديدات واسعة النطاق للتنمية المستدامة في كثير من والمجتمعات مثل (حرب الخليج، الحروب الأهلية في جنوب السودان و جبال النوبة، القرن الإفريقي، يوغندا وإقليم البحيرات ولا تضر النتائج بالمتحاربين فقط بل تمتدد إلى المدنيين والدول المحايدة وفي بعض الأحيان لفترات طويلة بعد توقف الحرب والنزاع المسلح[1].

الفقر والنزوح:

الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة، اقتصادية- اجتماعية، سياسية، ثقافية وبيئية، وهو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص العمل وتدني فرص الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات، هذه العوامل جميعا تجعل الفرد والأسرة اشد تأثرا بالتغيرات والصدمات الخارجية و أكثر تعرضا لها.

قياس الفقر:

يعتمد قياس الفقر داخل مجتمع سكاني على التعريف الذي يختاره الشخص استخدامه لتصنيف مفهوم الفقر، والتعريف العام المتفق عليه للفقر هو (عجز الفرد أو الأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية) للبقاء على قيد الحياة. كما وضع العلماء مجموعة من الخصائص لقياس الفقر أو تحديد مستوى الأسرة التي تعيش تحت سقف واحد. وتشكل هذه الخصائص خطوة نحو إلقاء الضوء على الأحوال المعيشية والاجتماعية والثقافية للفقراء أو بشرط البيانات الملائمة وفقا للجزائري وزملاءه، يعاني أفراد الأسرة المعيشية الفقيرة من جميع الخصائص التالية

---

[1] آسيا أبو القاسم التحولات الاقتصادية والاجتماعية للنازحين من الإقليم الجنوبي الى الخرطوم الكبرى في الفترة من 1983- 2004، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، كلية الدراسات العلياء، جامعة الخرطوم 2007م، ص ص77-79.

أو بعضا منها وهي الحرمان، العزلة، الاعتماد على الغير، الاغتراب، نقص الأصول الاقتصادية، محدودية الخيارات، الوهن، انخفاض نسبة المشاركة في اتخاذ القرار، عدم الاستقرار، ومع ذلك تبقى الحقيقة القائلة بأنه أيا كان التعريف المستعمل سيظل هناك بعد نسبي في تحديد معنى الفقر[1].

الهجرة القسرية كعملية اقتصادية اجتماعية:

التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدنها القارة والتي أدت إلى الحروب الأهلية أفرزت خسائر هائلة للإنسان في شخصه وحياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تمثلت في ظاهرة الهجرة القسرية. وقد أدت الحروب إلى هجرة الملايين من الأفراد قسرا من مناطقهم الأصلية فاقدين بذلك أقاربهم وأهاليهم وممتلكاتهم باحثين عن موطن وملجأ جديد امن لهم. اتجه أغلب النازحين صوب المدن وقد احدث هذا أثرا بالغا في المدينة وفي معدل النمو السكاني. وطبعا المدن الرئيسية المركزية لا تستطيع توفير السكن و البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية والمؤن لهذا الوصول المفاجئ للنازحين مما أدى إلى معاناتهم وقد كانت الاستجابة الطوعية لمثل هذه الأزمة في السودان هي توطينهم وضمهم في مناطق محدودة معينة وهي المعسكرات التي تفتقد في حد ذاتها العديد من ضروريات الحياة.

إذا فحصنا وضع النازح الاجتماعي والاقتصادي وحتى بعد انقضاء الفترة الحرجة الأولية وهي فترة التكيف، وبعد تجاوز محنة النزوح نجد إن النازحين قد مروا بمرحلة تحول اجتماعي كبير أثرت في تصرفاتهم وقد كان يلزمهم أن يتعايشوا مع المجتمع الحضري ويسقطوا مفاهيم المجتمع الفردي والريفي، حيث كان النازح يعيش حياة سهلة ومتسعة ويتمتع بالطبيعة المعطاة والغذاء الوافر، وكان لابد أن يفقد روح الجماعة ليتحول نحو الفردية والاهتمام الفردي ومن ثم الشعور بهيمنة ثقافة

---

[1] أسيا ابو القاسم، مرجع سابق. ص ص79- 81.

المدينة التي لم يتعرف عليها من قبل والتي أصبحت تطغى على ثقافة القبيلة، وبذلك اختلطت التركيبة الاجتماعية لقبائل النازحين واهتزت بنيتها الاقتصادية. أما الفئات الضعيفة هي الأكثر تضررا وبؤسا فنجد عدداً كبيراً من الأطفال قد حرموا من دخول المدارس لاحتياجات أسرهم لهم كقوة عاملة. هذا بالإضافة إلى إن الالتحاق بالمدارس يشكل لهم عبئا ماليا لا تستطيع هذه الأسر لتغطيته وحتى الأطفال الذين واصلوا تعليمهم فهم يؤدون اعملاً إضافية بعد انتهاء اليوم الدراسي.

فالنزوح عملية تتضمن تغيرات اقتصادية اجتماعية، إذ إن النازحين غالباً ما يستقرون في مدينة تختلف فيها الهياكل الاقتصادية وديناميكيات السوق الاقتصادية وكذلك تختلف المجموعات الاجتماعية. إن اغلب النازحين يعيشون في معسكرات خاصة بهم في مناطق السكن العشوائي وهي في الغالب بعيدة عن الخدمات وتكون غالبا معزولة عن بقية المناطق المخططة في المدينة، ونتيجة لهذه العزلة الاجتماعية يشعر النازح بالضعف والعجز و فقدان تحكمه في مصيره والإحساس بان القضاء والقدر أو الحظ أو جهات أخرى تتحكم فيه، ويفقد غايته في الحياة لعدم وضوح الرؤية الشاملة أو المتجانسة في العلاقات العامة أو الخاصة ويفقد كذلك القدوة والمعيار وذلك لانعدام الالتزام بالقيم الاجتماعية السائدة والسلوك القويم. ويعتبر انهيار الضوابط الاجتماعية الأصلية مسئولاً لحد كبير عن تفشي الانحراف وعدم الثقة المتبادلة وحب التنافس الجنون للمكاسب المادية، ويشعر النازح كذلك بفقدان الجذور الثقافية والابتعاد عن القيم الاجتماعية الراسخة والإحساس بالعزلة الاجتماعية. فالنازح يعاني معاناة دائمة ابتدءاً من فقدانه لمنزله وموطنه الأصلي ووسيلة معيشته وممتلكاته ومقتنياته ومعداته الضرورية التي كونها طوال حياته. ولهذا يعتقد بان النزوح ليست عملية مؤقتة ولكنها ظاهرة طويلة الأمد تربك حياة الأفراد والأسر وهي عملية غير مؤقتة لأنها لا تنتهي برجوع النازح لموطنه وإنما تحتاج لفترة طويلة لإعادة التعمير[1].

---

[1] أماني سعيد، 2005، ص15.

قد احدث النزاع المسلح في جبال النوبة آثار عميقة على المواطنين بمختلف المكونات القبلية، حيث اخذ صورا متعددة وغير مألوفة خاصة بعد تجدد الحرب في العام 2011م والتي نتج عنها فقدان الثقة وسط المجتمعات التي كانت تعيش في تمازج وتناغم، وتفككت الاحلاف وتمزق النسيج الاجتماعي، حيث حل محلها الكراهية و عدم الرضا بالأخر نتيجة للغبن والظلم الاجتماعي وعدم الحل العادل للقضايا محل الخلاف والانتهاكات المختلفة التي مورست على أساس اثني، فكان من أكثر المتضررين من الحرب المفروضة على إنسان جبال النوبة هم النوبة، حيث أن أغلبية النازحين واللاجئين هم من النوبة ما عدا أسر قليلة نزحت من منطقة أبي كرشولا بعد استيلاء الجبهة الثورية على المنطقة في عام 2011م وبعد استردادها من قبل القوات المسلحة رجعت بعض الأسر. وفي نفس الوقت نلاحظ أن القبائل الأخرى التي تسكن جبال النوبة تتمتع بالأمان والحماية الكاملة من الدولة. ويعتبر هذا النزوح واللجوء بالكم الهائل وسط النوبة نتيجة لخوفهم من التعذيب والقتل الممنهج، لذلك فضلت كثير من الأسر الإخلاء والبحث عن مناطق آمنة لمن تبقى من أفراد أسرها.

ترى الباحثة إن آثار النزاع المختلفة يمكن معالجتها والتعافي منها إذا توفرت الإرادة بين أطراف النزاع للتوصل إلى حل يرضي الطرفين ما عدا التهتك الذي ضرب النسيج الاجتماعي فهو يحتاج الى جهد واعترافات بالانتهاكات التي مورست في حق النوبة، والإساءات التي لا تليق بالإنسانية والمهينة لكرامة الإنسان الذي كرمه الله سبحانه و تعالى. ولكي تلتئم الجراح ويعاد بناء النسيج الاجتماعي، من الضروري جدا بسط العدالة وعدم انحياز الأجهزة العدلية الى أي فئة من الفئات، هو الأساس لضمان رتق النسيج الاجتماعي واستمرارية التعايش السلمي بين مختلف المكونات القبلية التي تسكن جبال النوبة. بالإضافة الى تعويض كل المتضررين ما فقدوه من ممتلكات ومقتنيات أخرى أثناء فترة النزاع المسلح.

الفصل الرابع

التطبيق

- خلفية عن منطقة الاستقبال
- الإجراءات الميدانية
- تحليل البيانات والنقاش
- الخاتمة، التوصيات ، المصادر و المراجع

الفصل الرابع

التطبيق

اولا: خلفية عن منطقة الاستقبال (ولاية الخرطوم):

الموقع:

تقع ولاية الخرطوم بين خطي عرض 15,4 و 16,29 درجة شمالا وبين خطي طول 20,51 و 24,22 درجة شرقا وتجد الولاية من الشمال ولاية نهر النيل ومن الجنوب ولاية النيل ومن الجنوب الشرقي ولاية الجزيرة ومن الشرق ولاية كسلا ومن الغرب ولاية شمال كردفان. تبلغ مساحتها 2,979 كلم مربع، تمتد مجاري المياه بطول ضفتي النيل الأبيض الأزرق الذين يلتقيان ليكونا نهر النيل على طول 240كلم كما يتميز بمصادر مياه جوفية تتراوح أبعادها ما بين (250-200) قدم ودرجات الحرارة أقصاها 40-47 درجة صيفا، وأدناها 6 درجات شتاءا[1].

السكان:

تضاعف عدد سكان ولاية الخرطوم ست مرات خلال الثلاثين عاماً الماضي فمن حوالي مليون نسمة في 1973م 1,8 مليون في 1983م، الى 3,3 ملايين في 1993م، الى 5,3 ملايين في 2008م، في زيادة مطردة تداخلت فيها عدة عوامل. ويبلغ سكان ولاية الخرطوم في العام 2014م حوالي 6,809,046 نسمة حسب إسقاطات التعداد السكاني الأخير للجهاز المركزي للإحصاء في العام 2008م. بمعدل نمؤ طبيعي يبلغ 2,7%[2].

---

[1] آمال محمد الحسن الفكي، التغير الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة النازحة من غرب السودان الى ولاية الخرطوم (دراسة حالة النساء العاملات بسوق الشيخ أبو زيد)،2005 أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الزراعة جامعة الخرطوم ص15.

[2] التقرير الاستراتيجي لولاية الخرطوم للعام 2014، ص39.

النشاط الاقتصادي:

يمثل سكان ولاية الخرطوم كافة أنواع الطيف ألاثني والسياسي والاجتماعي والثقافي بالسودان ويتوزعون في سبع محليات إدارية، ونجد إن ثلث السكان نزحوا هذه الولاية من ولايات السودان الأخرى، وبكثافة سكانية تكاد تصل الى ربع عدد السكان في البلاد. أما عن نشاطهم الاقتصادي فيمكن القول بان معظم السكان هم عمال وموظفون في دواوين الدولة والقطاع الخاص، كما إن هناك شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال يعملون في التجارة، و شريحة أخرى يمثلها المهاجرون والنازحون تعمل في الأعمال الهامشية، أما سكان الريف فيعملون بالزراعة والرعي وهؤلاء يمدون العاصمة الخرطوم لاخضر والفاكهة والألبان، وهناك أيضا بعض السكان الذين يسكنون على ضفاف النيل يمارسون صناعة الفخار والطوب و صيد الأسماك.

الموارد الطبيعية:

المياه السطحية:

يجري بالولاية نهر النيل برافديه (الأبيض والأزرق). موفرا كميات مقدرة من المياه حيث أن حصة السودان 18,5 مليار متر مكعب، فضلا عن الأودية والخيران مثل خور شمبات وأبو عنجة، بالإضافة إلى السدود.

المياه الجوفية:

تتمتع الولاية بمياه جوفية مقدرة، حيث يقدر مخزون الخزان الجوفي النوبي ب(77) مليار متر مكعب وتكوينات الجزيرة (8,3) مليار متر مكعب.

الأراضي الزراعية:

يوجد بالولاية 3,738,611 فدان من الأراضي الصالحة للزراعة.

الثروة الحيوانية:

تقدر الثروة الحيوانية في الولاية بحوالي 1,5 مليون رأس، منها (890,000) وحدة حيوانية مستقرة، و (656,000) وحدة حيوانية عابرة. والثروة السمكية ببحيرة خزان جبل أولياء تقدر بحوالي (12,500) طن هذا بخلاف الدواجن.

الصناعة:

تعد ولاية الخرطوم مركز الثقل الصناعي بالسودان، حيث يوجد بها نسبة 64% من الصناعات بالسودان ويبلغ عدد المنشآت الصناعية في كل أنحاء الولاية عدد(4568)منشأة. ويبلغ عدد المنشآت الكبيرة بالولاية (1062) تستوعب حوالي (70,000) عامل.

المعادن:

أثبتت الدراسات الأولية الطبوغرافية لعدد(30) موقعاً بمساحة إجمالية بلغت (447,640) فدان تقريبا وجود عدة معادن بولاية الخرطوم ممثلة في الذهب، الحديد، الجرانيت، الحجر الرملي، الكاولين، الفلسبار، السليكا، حجر الديوريت والرخام[1].

التقسيم الإداري لولاية الخرطوم:

تضم ولاية الخرطوم ثلاثة مدن رئيسية هي: الخرطوم، الخرطوم بحري وامدرمان. وتنقسم الى سبع محليات هي:

1. محلية الخرطوم.
2. محلية بحري.
3. محلية امدرمان.
4. محلية كرري.

---

[1] التقرير الاستراتيجي لولاية الخرطوم للعام 2014م، ص ص 39-43.

5. محلية جبل أولياء.

6. محلية شرق النيل.

7. محلية امبدة (موقع الدراسة).

محلية امبدة:

الموقع والمساحة:

تقع محلية امبدة في الجزء الغربي من ولاية الخرطوم ويحدها من الغرب ولاية شمال كردفان وشرقاً وجنوباً محلية امدرمان وولاية النيل الأبيض وشمالاً تحدها ولاية نهر النيل والولاية الشمالية، ومن معالمها الطبيعية سلسلة جبال المرخيات التي تقع في الجانب الغربي.

تقدر مساحة محلية امبدة بحوالي (220,194) كلم مربع حيث تشكل مساحة المحلية اكبر مساحة بين محليات ولاية الخرطوم، و تنقسم إداريا الى أربعة وحدات تشمل حوالي 180 حارة وقرية والوحدات هي:

1- وحدة سوق ليبيا (الأمير).

2-وحدة السلام.

3-وحدة أبو زيد (البقعة).

4-الريف الغربي.

يمثل سكان المحلية ثلث سكان الولاية، إذ يبلغ تعداد سكانها حوالي (1,177,244) نسمة. تنصهر وتتعايش بداخلها كل أجناس وأعراق وثقافات أهل السودان بصورة تعكس الوحدة والإخاء والسعي المشترك بفاعلية وبروح جماعية نحو التقدم والتنمية.

تعتبر محلية امبدة اكبر محلية استقبالا للنازحين والمهاجرين من الولايات الأخرى بسبب الحرب(في جبال النوبة ودار فور) والجفاف والتصحر (في غرب

السودان). كانت هناك مدن للمهاجرين بالمحلية بوحدة السلام والأخرى بوحدة سوق أبو زيد و كانت تضم تلك المدن حوالي (350,000) نسمة[1]. (هذه المدن تم تخطيطها).

ثانياً: الإجراءات الميدانية:

بدأت الإجراءات الميدانية لمعرفة أماكن كثافة النازحين من جبال النوبة في محلية امبدة وذلك بغرض معرفة عددهم وتحديد المناطق التي يختار منها عينة الدراسة(Sample). فبالرغم من وجود أعداد كبيرة من النازحين الذين نزحوا من جبال النوبة خاصة بعد تجدد النزاع المسلح في جبال النوبة في العام 2011م إلا انه لا تتوفر إحصاءات رسمية بعددهم في المفوضية القومية للشئون الإنسانية أو مفوضية الشئون الإنسانية ولاية الخرطوم، حتى في مركز معلومات محلية امبدة أيضًا لا توجد أي إحصاءات للنازحين الذين نزحوا في العام 2011م وصاعدا ويعزى ذلك الى أن النازحين اندمجوا مع زويهم وانه لا توجد معسكرات خاصة للنازحين من قبل الدولة، وتعتبر محلية امبدة كما أسلفت من أكثر المناطق استقبال للنازحين من جبال النوبة. بعد أن تأكد من أنه لا تتوفر أي إحصاءات رسمية تساعد في معرفة تمركز النازحين من جبال النوبة استعانت الباحثة ببعض الإدارات الأهلية لمعرفة أكثر منطقة بالمحلية تتواجد فيها الأسر النوبية النازحة واتضح أن وحدة السلام الإدارية من أكثر مناطق محلية امبدة استقبالا للنازحين بصفة عامة ونازحي جبال النوبة على وجه الخصوص. بعد ذلك تم مقابلة المدير التنفيذي لوحدة السلام الجديدة بغرض تقديم التسهيلات اللازمة التي تعين الباحثة على جمع البيانات من الأسر النازحة باستخدام أداة الاستبانة ومجموعات النقاش، وبالفعل تمت الموافقة

[1] آمال محمد الحسن، مرجع سابق،ص 17.

على جمع البيانات من الأسر وتم تفويض مسئول الرعاية الاجتماعية للتنسيق وتحديد أماكن تجمعات النازحين في عدد من المربعات السكنية في وحدة دار السلام.

مجتمع الدراسة:

بعد ما حُدد أماكن تجمع النازحين في وحدة السلام وبالتنسيق مع مسئول الرعاية الاجتماعية بالوحدة الإدارية تم اختيار المربعات الآتية بطريقة عشوائية بسيطة (simple random sample) لتمثل مجتمع الدراسة وهي (مربع 48، 49، 50، همشكوريب والمنارة بالإضافة الى المناطق العشوائية بوحدة السلام الإدارية). وتعتبر وحدة السلام الإدارية من أكثر المناطق استقبالا للأسر النوبية النازحة، فهم موزعون في مربعات مختلفة إما مؤجرين أو ساكنين مع ذويهم والبعض الأخر يسكن في المناطق العشوائية وفي المنازل تحت التشييد.

الأسرة هي وحدة التحليل الأساسية، ونقصد بالأسرة في هذا التحليل(الأقارب الذين يعشون في بيت واحد، يتناولوا وجباتهم بانتظام مع بعض. خاصية السكن في بيت واحد ليست ضرورية لأنه قد تختلف ترتيبات السكن من مجتمع لآخر. في بعض المجتمعات الرجال والنساء لا يجتمعوا في بيت واحد. الأسرة أحيانا تشتمل على أسرة نووية تتكون من الزوج، الزوجة والأطفال، وأحياناً أسرة مركبة تتكون من الزوج والزوجات والأطفال[1].

طريقة اختيار العينة وجمع البيانات:

نسبة لعدم وجود إحصائيات رسمية من خلالها يمكن تحديد حجم مجتمع الدراسة وقع الاختيار على المربعات المذكورة سابقا، اكتفاء الباحث باختيار عينة تقديرية (افتراضية) حجمها (120) أسرة، وفي هذا ترى الباحثة وفقا لقناعتها إن

---

[1] Erkse,T.H,(2001).small place،large issues: an introduction to social and cultural anthropology.London,PlutoPress.p50.

هذا الحجم للعينة كافيا ومناسبا لتحقيق أهداف البحث وذلك لمحدودية الاختلافات الاجتماعية- الاقتصادية ونوعية الحياة بين الأسر النازحة.

قبل توزيع الاستبيانات أجرت الباحثة مسح أولي (pre-test) لاختبار الاستبيان وبعد ملء خمسة نسخة اتضح أن هناك بعض الأسئلة تحتاج الى تعديل وبعض الأسئلة حذفت نهائياً، بعد ذلك تم طباعة الاستبيان بالصورة الصحيحة.

تم اختيار هذه العينة عشوائيا من المربعات المذكورة سابقا بواسطة عريفين من تلك المجتمعات النازحة، أتضطر الباحث الى استخدام طريقة العينة التراكمية أو ما يعرق (بالكرة الثلجية المتدحرجة (Snow ball sampling) للتعرف على اسر نازحة أخرى بمعنى أن تكون البداية بأُسر محددة وليكونوا هم مخبرين عن آخرين[1]) وبمساعدة العريفين تم ملء الاستبيانات لان غالبية المبحوثين أميين لا يستطيعون ملء الاستبيان بمفردهم. بالإضافة الى الاستبيان عقدت ثلاثة مجموعات نقاش (Focus group discussion) من ضمن الأسر المستهدفة وذلك بغرض تجميع اكبر قدر من البيانات لتحقيق أهداف البحث.

تحليل البيانات:

حللت البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية statistical analysis for social sciences (SPSS).

[1]. أدم الزين محمد،2012، الدليل العلمي وكتابة الرسالة الجامعية، السودان، مركز الزين للتدريب الإداري، ص62.

ثالثاً: تحليل البيانات والنقاش

- **مصداقية الدراسة:(Reliability):**

Reliability Statistics		
المحاور	Cronbach's Alpha	N of Items
المحور الأول	269	35
المحور الثاني	.437	5
المحور الثالث	.252	11
المحور الرابع	.326	10

Alpha = 0.5

يعتبر معامل ألفا كرمباخ أنسب طريقة لحساب ثبات الأوزان المستخدمة في البحوث المسحية كالاستبيان وكذلك معرفة الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة. ويتضح من النتائج أعلاه أن مصداقية الدراسة باستخدام (معامل ألفا كرمباخ) إن المصداقية تساوي0,5 حسب قيمة ألفا(0,5) (الحد الأدنى للمصداقية).

ثبات الاستبانة:

اختار الباحث تطبيق اختبار ألفا كرمباخ لكل عبارات الاستبانة لإيجاد معامل ثبات الاستبانة الكلي وصدق بنائها. الجدول أعلاه يوضح معامل الثبات والصدق لقياس الاستبانة بعد تفريغ البيانات الواردة من مجتمع الدراسة باستخدام معامل ألفا كرمباخ.

الخصائص الديموغرافية للمبحوثين:

جدول رقم: (3) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب النوع:

المحتوى	التكرار	النسبة
رجل	28	23.3
امرأة	92	76.7
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم(1): النوع

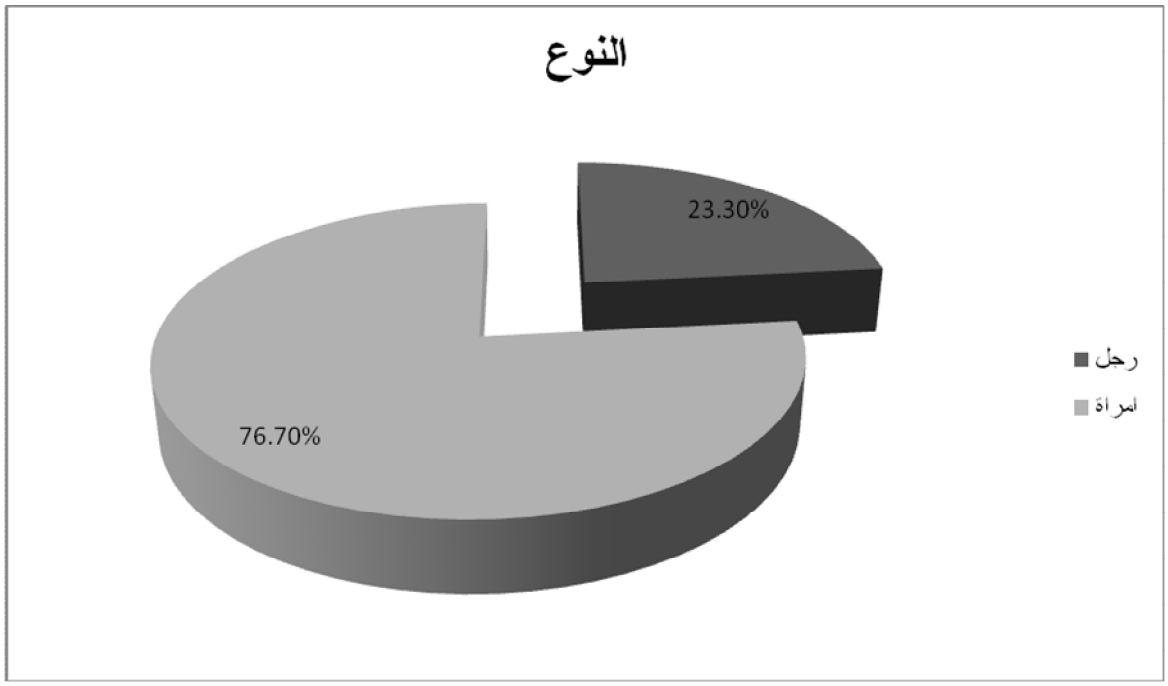

الجدول والشكل أعلاه يوضحان نسبة المبحوثين، من الرجال والنساء على مستوى الأسرة بلغ نسبة (76.70%) نساء و(23.30%) رجال وهذا دليل على أن النساء هم الأكثر ارتباطا بالأسر النازحة من الرجال.

جدول رقم: (4): التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب العمر

المحتوى	التكرار	النسبة
من 20 – 30 سنة	19	15.8
من 31 – 40 سنة	44	36.7
من 41 – 50 سنة	31	25.8
من 51 فأكثر	25	21.6
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم: (2) العمر

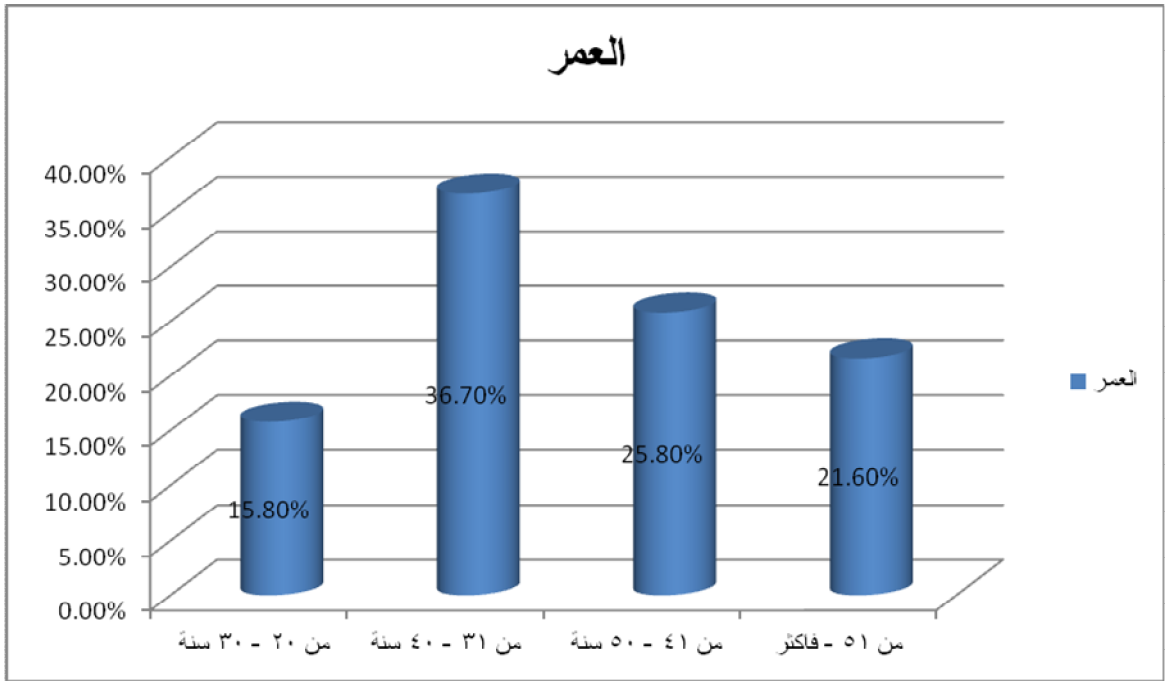

الجدول والشكل أعلاه يوضحان إن ما نسبتهم (15.8%) تمثل الفئة العمرية (من 20 – 30 سنة) وما نسبتهم (36.7%) تمثل الفئة العمرية (من 31 – 40 سنة) و نسبة (25.8%) تمثل فئة العمرية (من 41 – 50 سنة) ونسبة (21.6%)

تمثل فئة العمرية (من 51 – فأكثر سنة) وهذا يعني أن المبحوثين من الفئة العمرية (31 – 40 سنة) هم الأغلبية وهذه الفئة تمثل فئة منتجة في مناطقهم الأصلية.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب المستوى التعليمي

المحتوى	التكرار	النسبة
ابتدائي	45	37.5
ثانوي	23	19.2
جامعي	6	5.0
خلوة	10	8.3
أمي	36	30.0
الإجمالي	120	100.0

شكل: (3) المستوى التعليم

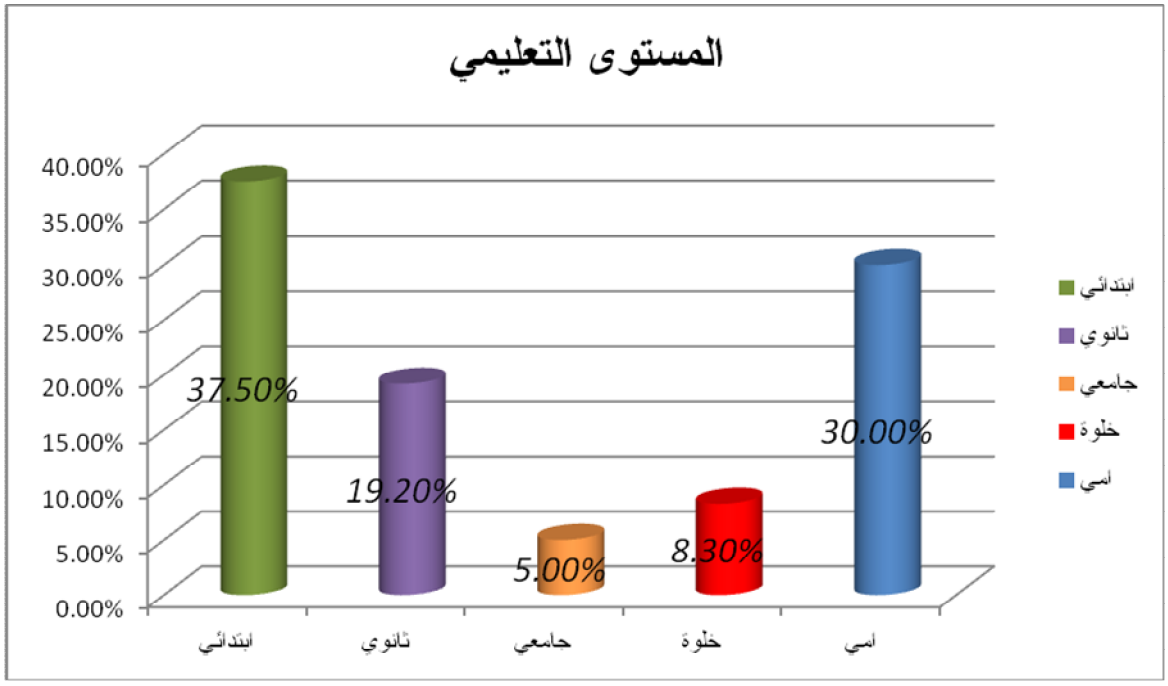

يوضح الجدول والشكل أعلاه أن نسبة (37.50%) تحصلوا على التعليم الابتدائي ونسبة (30%) أميين بينما نسبة (8.30%) تعليمهم في مستوى الخلوة، ونسبة (5%) و(19.2) تحصلوا على التعليم الجامعي والثانوي على التوالي. هذا يعني أن غالبية المبحوثين لم يحصلوا على مؤهل يمكنهم من وجود فرص عمل مناسبة تساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية حيث يمثل المؤهل العلمي أساس المنافسة في العمل بشقيه الحكومي والقطاع الخاص. وإذا نظرنا الى الجدول رقم(8) يظهر إن ما يعملون في الأعمال الحرة(كأُجراء) تمثل نسبتهم (78.3%) من الأسر المبحوثة لأنه لا توجد لديهم خيارات أخرى سوى الاعتماد على الدخل اليومي الغير منتظم.

جدول (6) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

المحتوى	التكرار	النسبة
متزوج	67	55.8
أعزب	9	7.5
أرملة	38	31.7
مطلق	6	5.0
الإجمالي	120	100.0

شكل: (4) الحالة الاجتماعية

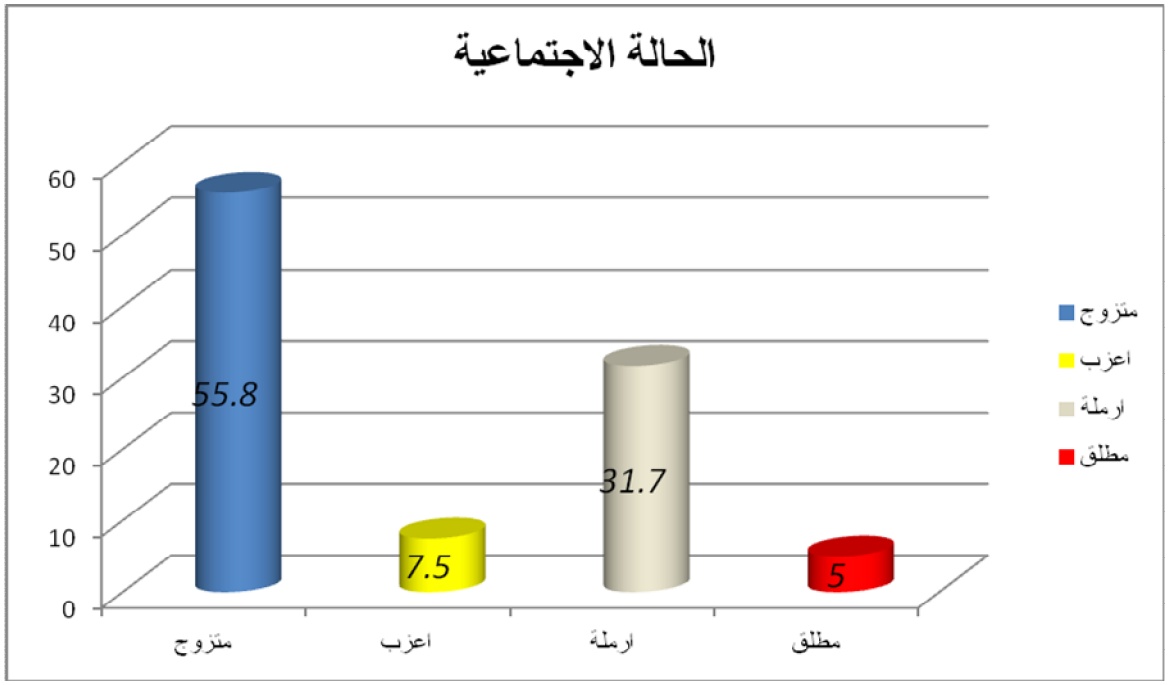

الجدول والشكل أعلاه يوضحان أن نسبة (55.8%) من المبحوثين هم متزوجين، بينما تشكل الأرامل نسبة (31.7%) والمطلقات نسبتهم (5%) ونسبة (7.5) أعزب. وما يهمنا هنا أن نسبة النساء الأرامل كبيرة وهذا يحتاج لتسليط الضوء على قضايا النساء الأرامل وما يقع عليهن من أعباء المعيشة وإعالة الأسرة.

جدول (7): التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب رب الأسرة

المحتوى	التكرار	النسبة
أب	49	40.8
أم	59	49.2
ابن	10	8.3
ابنة	2	1.7
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم (5) رب الأسرة

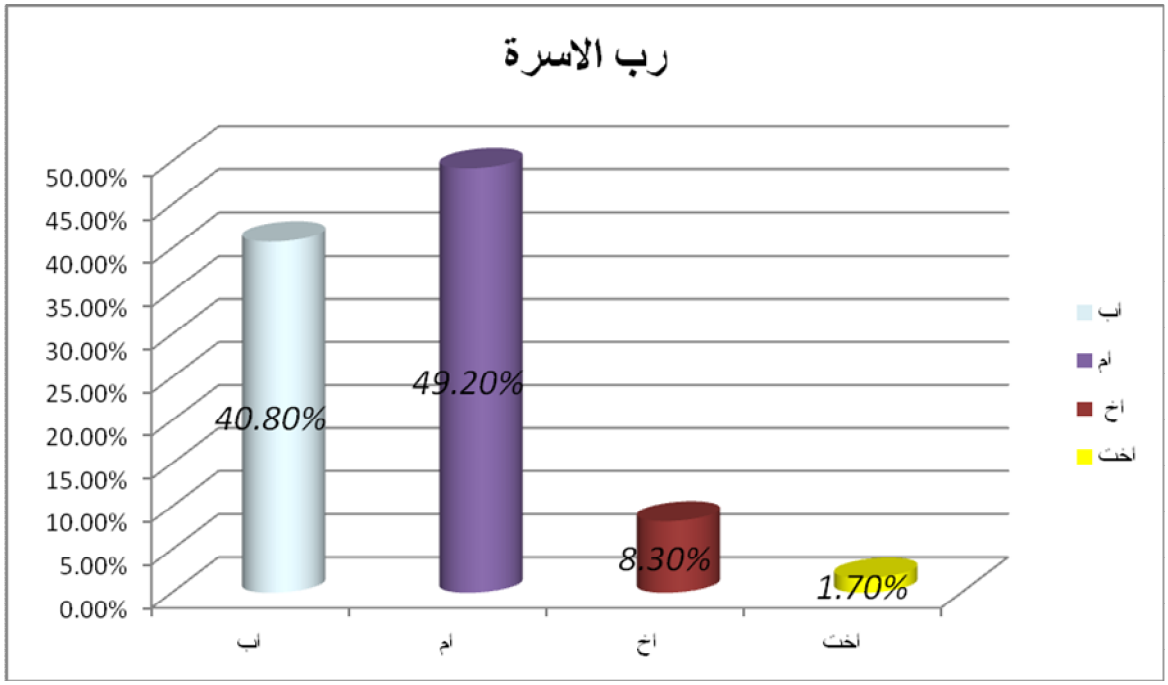

الجدول والشكل أعلاه يوضحان أن نسبة (49.20%) من الأسر النازحة تعولها نساء أي (تمثل أمهات)، ونسبة(1.7%) تعولها أيضا نساء و(يمثلن أخوات)، ونسبة (40.80%) يعولها اباء، نسبة (8.30%) يعولها الأخ الأكبر. من هذا التحليل يتضح إن أكثر من 50% من الأسر النازحة تعولها نساء وهذا دليل على أن الكثير من الأسر النازحة فقدت العائل الأساسي للأسرة نتيجة للنزاع المسلح.

جدول رقم(8) التوزيع التكراري و النسبة للمبحوثين حسب مهنة رب الأسرة

المحتوى	التكرار	النسبة
موظف دولة	8	6,7
قطاع خاص	18	15,0
أعمال حرة(أُجراء)	94	78,3
الإجمالي	120	100,0

شكل رقم: (6) مهنة رب الأسرة

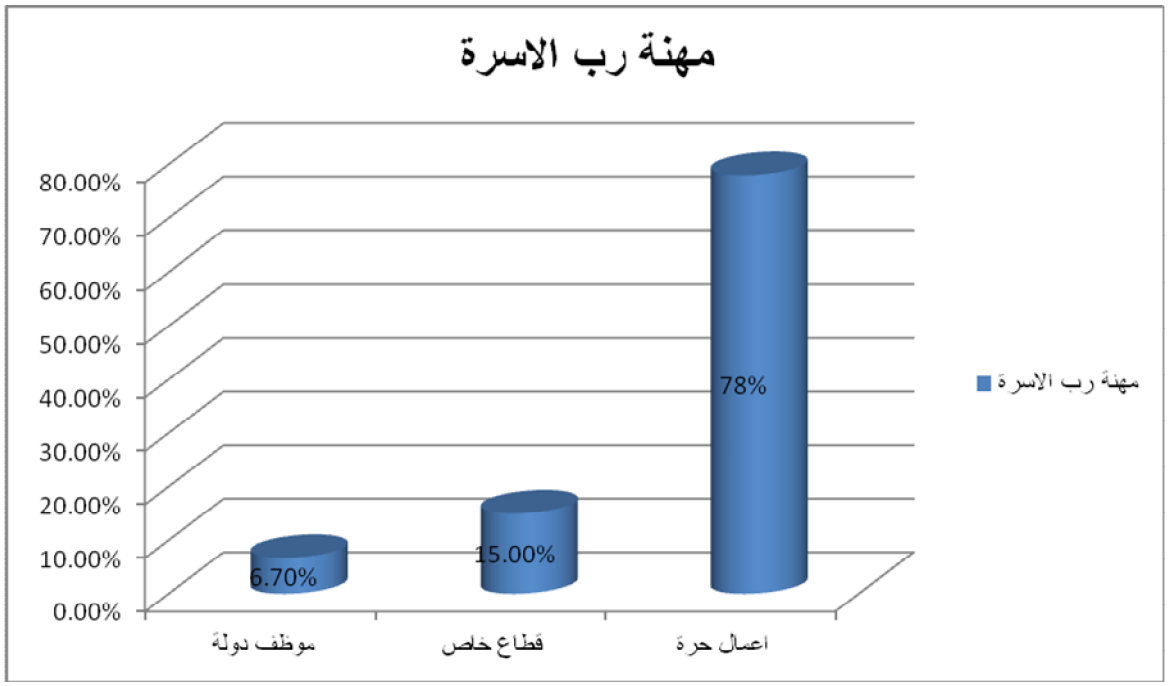

يوضح الجدول والشكل (6) أن نسبة (78%) يمتهنون الأعمال الحرة كأجراء مثل العمل في المباني والمزارع والكماين (صناعة الطوب الأحمر) هذا بالنسبة للرجال أما النساء فيعملن في البيوت وبيع الأطعمة والشاي في الأسواق والتجارة الصغيرة (الدلاليات) وعمل العطور المحلية وهناك بعض النساء يعملن في صناعة الخمور البلدية. وارتباط الأسر النازحة بالأعمال الحرة والهامشية ذو علاقة مباشرة بمستواهم التعليمي كما ذُكر سابقا. ونجد نسبة (15%) يعملون في القطاع الخاص وغالبيتهم في شركات النظافة باجر بسيط فيضطروا الى ممارسة أنشطة أخرى بعد نهاية العمل في هذه الشركات، هذا بالتحديد وسط النساء، وحسب إفادات بعضهن أنهن يرجعن من عمل النظافة ويذهبن الى العمل في البيوت أو في الأسواق مما يزيد الأعباء التي تقع على المرأة النازحة خاصة إذا كانت تعول أسرة، هذا يعني أنها تغيب لفترة طويلة من المنزل وهذا الغياب ربما تترتب عليه نتائج سالبة على

الأسرة وتربية الأطفال. إن نسبة (6.70%) فقط من أرباب الأسر النازحة موظفين في المؤسسات الحكومية.

جدول رقم (9): التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة

المحتوى	التكرار	النسبة
من 1 – 5 شخص	32	26.7
من 6 الى 10 شخص	71	59.2
من 11 فأكثر	17	14.2
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم(7) عدد أفراد الأسرة

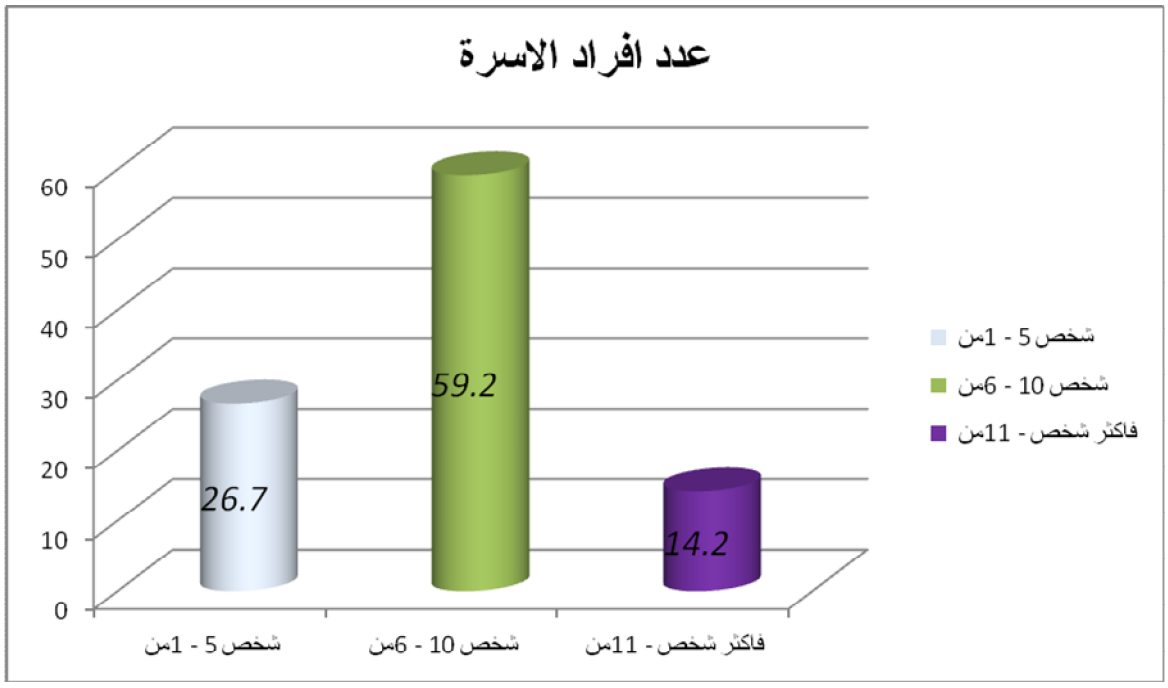

يشير الجدول والشكل أعلاه أن متوسط عدد أفراد الأسرة النازحة بين 6 الى 10 والذي يبلغ نسبته(59.2%) من جملة الأسر المبحوثة بينما الأسر التي حجمها بين 1 الى 5 شخص تشكل نسبة(26.7%) والأسر التي أفرادها من 11 فما فوق

تشكل نسبة (14.2%) هذا يعني أن الأسر النازحة تمتاز بضخامة حجمها يصل متوسطها من 6–10 فرد في ظل عدم وجود دخل منتظم لتغطية النفقات اليومية مع ذلك يوجد في أغلبية الأسر النازحة أطفال في سن المدرسة انظر جدول رقم(8) الشيء الذي يزيد من الأعباء المعيشية في حالة مواصلة أبنائهم للتعليم، و في بعض الأحيان تلجأ الأسر الى تشغيل الأطفال ليساعدوا في المعيشة وهذا مؤشر الى زيادة الفاقد التربوي وسط أبناء النازحين.

جدول رقم: (10) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب الأطفال في الأسرة

المحتوى	التكرار	النسبة
اقل من 7 سنة	28	23,3
من 7 الى 12 سنة	55	45,8
من 13 الى 18 سنة	22	18,3
ليس لديها طفل	16	12,5
الإجمالي	120	100,0

شكل رقم (8)

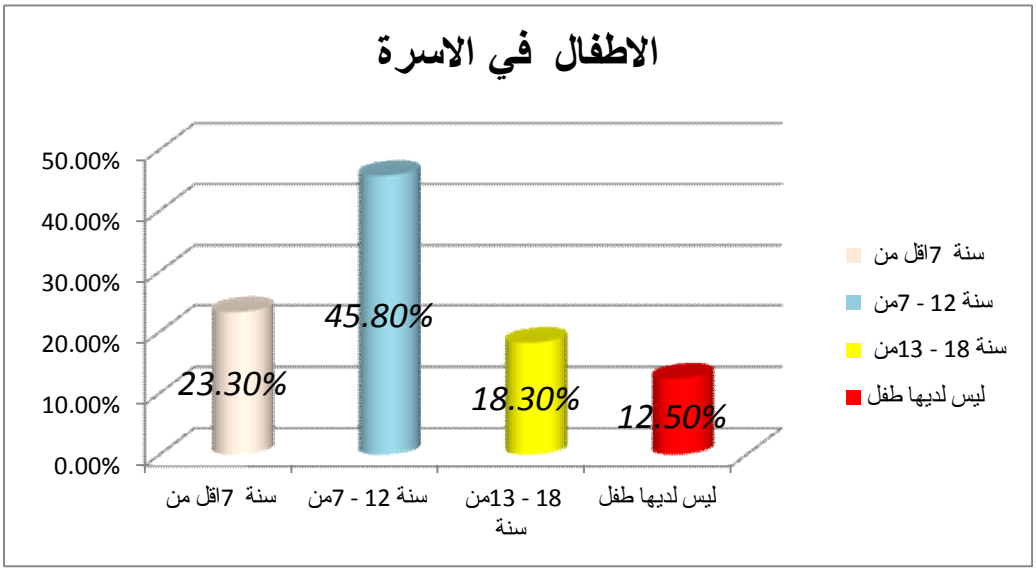

الشكل والجدول رقم (8) يوضحان أن نسبة (45.80%) من الأسر النازحة لديها أطفال تتراوح أعمارهم بين 7 – 12 سنة، وهذا يعني الأطفال الذين يجب إن يكونوا في مرحلة الأساس يمثلون الغالبية، بينما نسبة (18.30%) من لديهم أطفال في الفئة العمرية بين 13- 18 سنة وهذه فئة المرحلة الثانوية، وما نسبتهم (23.30) أطفالهم دون سن السابعة، بينما(12.50%) فقط ليس لديهم أطفال. هذا يعني أن أغلبية الأسر لديها أطفال في سن المدرسة.

جدول رقم (11): التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب نوع السكن

المحتوى	التكرار	النسبة
ملك	12	10.0
إيجار	26	21.7
عشوائي	36	30.0
السكن في مباني تحت تشييد	20	17.0
السكن مع الأقارب	26	21.7
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم(9) نوع السكن

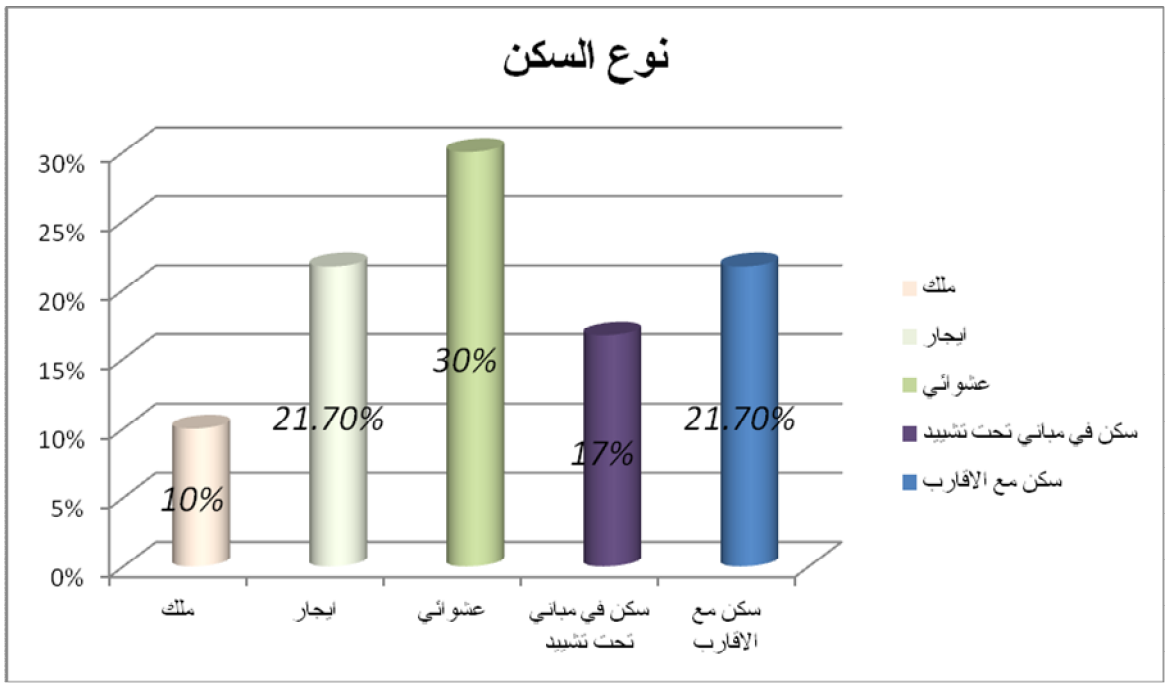

توضح نتائج الجدول والشكل أعلاه (9) أن غالبية الأسر النازحة في مجتمع الدراسة والبالغ نسبتهم (30%) تسكن في المناطق العشوائية في أطراف وحدة السلام حيث تنعدم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ومياه وأمن الشيء الذي جعل تزايد الجرائم المختلفة حسب ما ورد من المبحوثين، البعض منهم يسكنون مع أقاربهم وتمثل نسبتهم (21.70%) وهؤلاء الذين يسكنون مع أقاربهم في الغالب تكون أسرهم صغيرة، و نسبة (21.70%) أخرى مؤجرين لكن إيجارهم أيضا في المناطق النائية وأحياناً في المناطق العشوائية حيث تنخفض فيها أسعار الإيجارات، ونسبة (17%) يسكنون في المباني تحت التشييد وبعضهم يستخدمون كحراس لهذه المباني ومن خلال الملاحظة أن هؤلاء أفضل وضعاً من الذين يسكنون في المناطق العشوائية لأنه في بعض الأحيان يدفع صاحب المنزل لهم أجراً شهرياً مقابل الحراسة. أما الذين لديهم بيوت ملك نسبتهم ضئيلة حيث تبلغ (10%) من جملة

الأسر المبحوثة وحسب إفاداتهم أنهم اشتروا منازل بالعاصمة قبل النزوح لارتباطهم بالعاصمة من قبل.

جدول رقم (12) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب عام النزوح

المحتوى	التكرار	النسبة
2011	88	73.3
2012	21	17.5
2013	6	5.0
2014	5	4.2
الاجمالي	120	100.0

شكل رقم:(10) في أي عام نزحت

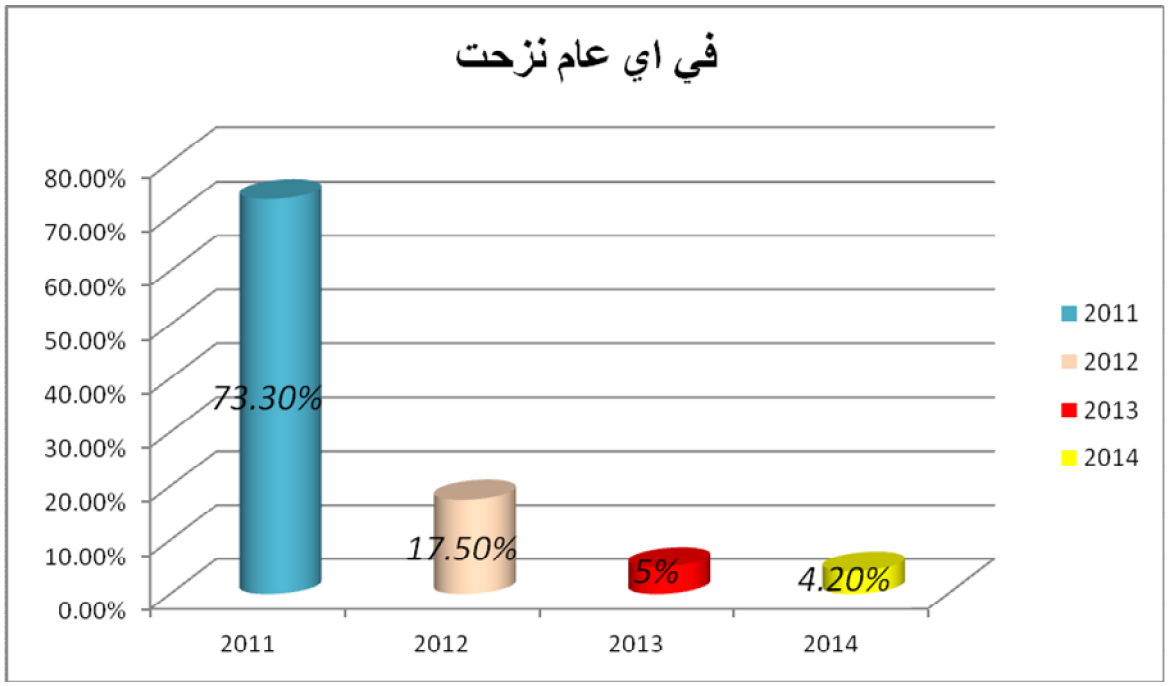

نتائج التحليل في الجدول(12) والشكل رقم (10) تشير الى أن نسبة (73.30%) من الأسر النوبية نزحت في العام 2011م بعد تجدد النزاع المسلح في

جبال النوبة بين الحركة الشعبية (SPLA/M) والحزب الحاكم المتمثل في المؤتمر الوطني (NCP) أدى الاشتباك المسلح الى نزوح أعداد كبيرة من الأسر الى ولاية الخرطوم، وتعتبر الانتهاكات الواسعة التي مورست في حق النوبة والدمار الذي لحق بالممتلكات ووسائل كسب العيش من أقوى الدوافع لعملية النزوح خارج منطقة جبال النوبة انظر الجدول رقم (11). ونسبة (17.50%) نزحوا في العام 2012م، أما الذين نزحوا في العام 2013م بلغت نسبتهم (6%) وانخفضت هذه النسبة في العام 2014م حيث وصلت (4.20%). وحسب إفادات المبحوثين أن في هذا العام أيضاً بعض الأسر فضلت العودة الى جبال النوبة رغم أنهم لم يتمكنوا من الوصول الى قراهم نسبة لمواصلة القتال بين أطراف النزاع.

جدول رقم (13): التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب سبب النزوح

المحتوى	التكرار	النسبة
هرباً من العمليات العسكرية في المنطقة	11	9.2
تدمير الممتلكات و كسب سبل العيش	6	5.0
الانتهاكات	1	0.8
تحسين الوضع المعيشي	2	1.7
كل الأسباب المذكورة سابقاً	100	83.3
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم: (11) سبب النزوح

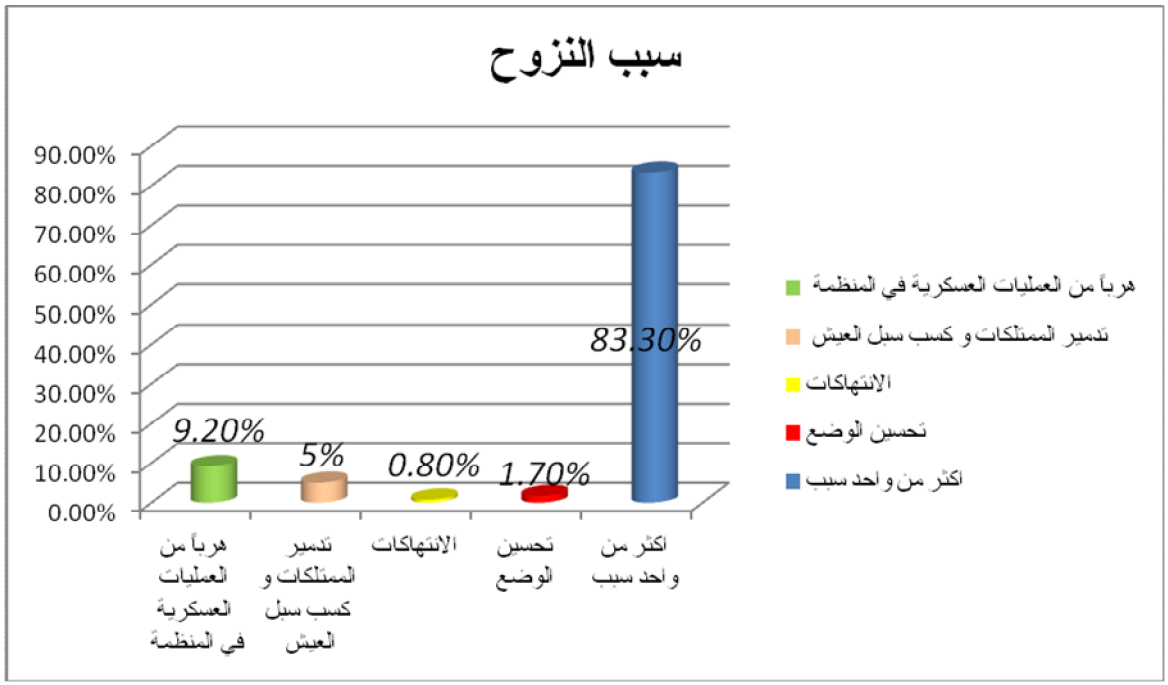

الجدول رقم (13) والشكل أعلاه يوضحان أن نسبة (83,30%) يعتبرون أن العمليات العسكرية في المنطقة والانتهاكات التي مورست ضدهم وتدمير وسائل سبل العيش من الأسباب الأساسية التي دفعتهم للنزوح والبحث عن مناطق آمنة. وتمثل نسبة (1.70%) فقط من المبحوثين نزحوا لتحسين أوضاعهم المعيشية.

المحاور:

المحور الأول: التغيرات التي طرأت على الحياة المعيشية وسبل كسب العيش للأسر النوبية النازحة:

جدول رقم:(14) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب الأنشطة الاقتصادية التي تمارس قبل النزوح:

الأنشطة	المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا ادري	أوافق	أوافق بشدة
الزراعة	تكرار	0	2	0	16	102
	نسبة	0	1.7	0	13.3	85.0
تربية الحيوانية	تكرار	0	34	1	31	54
	نسبة	0	28.3	8	25.8	45.0
المنتجات الغابية	تكرار	1	34	2	61	22
	نسبة	0.8	28.3	1.7	50.8	18.3
التجارة	تكرار	5	37	13	32	33
	نسبة	4.2	30.8	10.8	26.7	27.5

شكل رقم (12) الأنشطة التي تمارس قبل النزوح- الزراعة

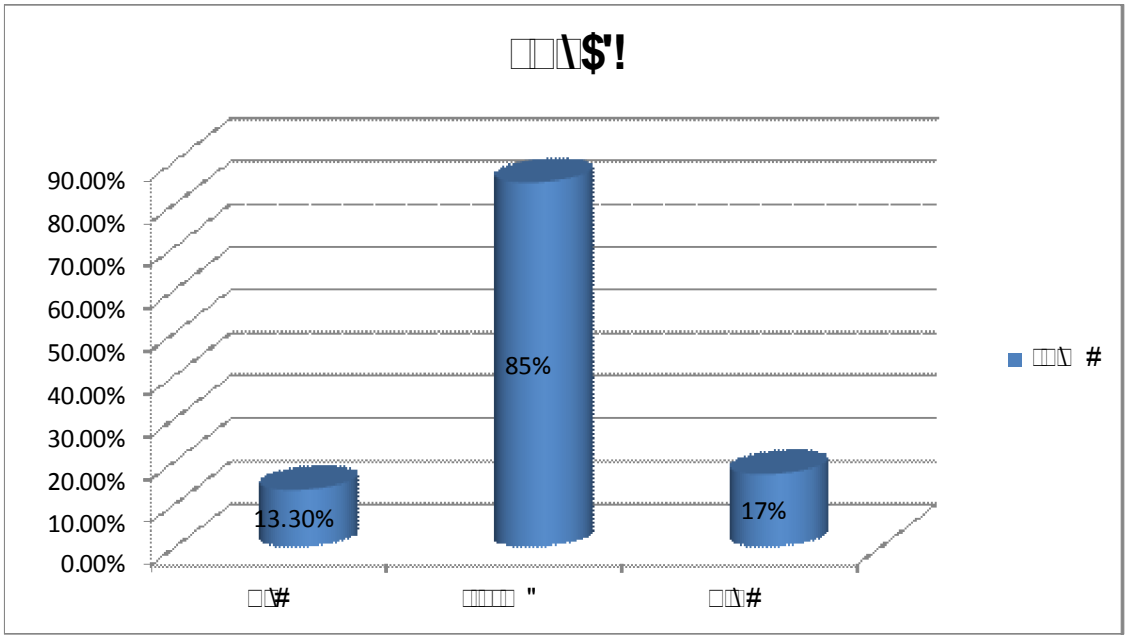

شكل رقم(13) الأنشطة التي تمارس قبل النزوح- تربية الحيوان

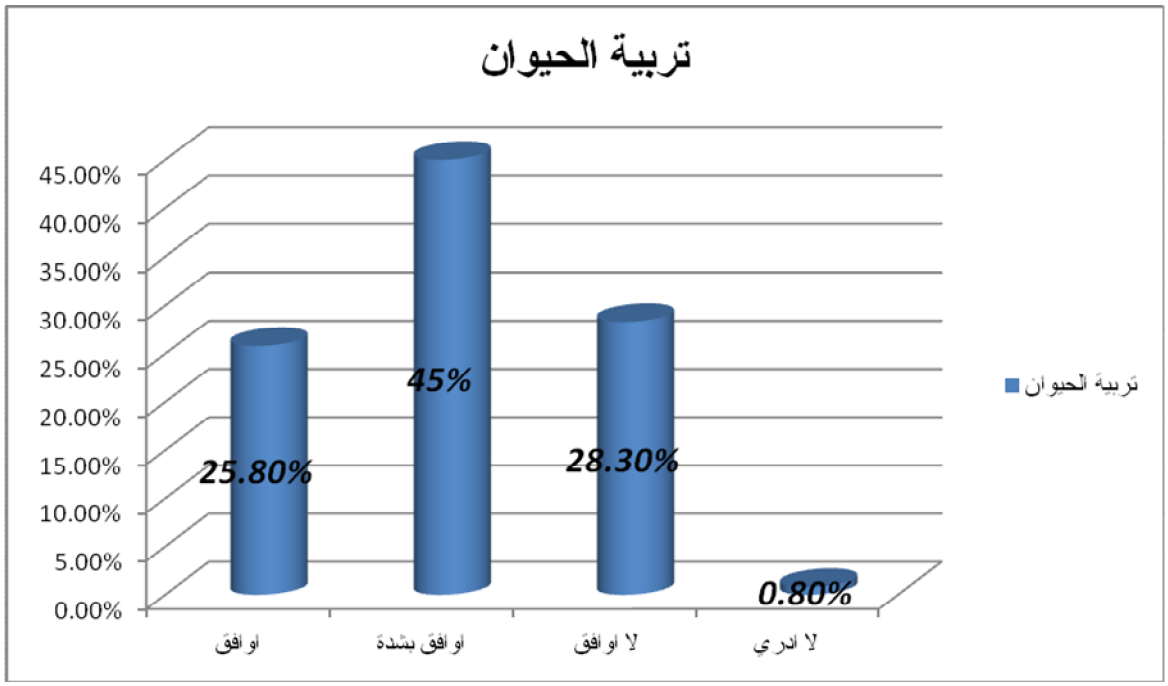

شكل رقم(14) الأنشطة التي تمارس قبل النزوح- المنتجات الغابية

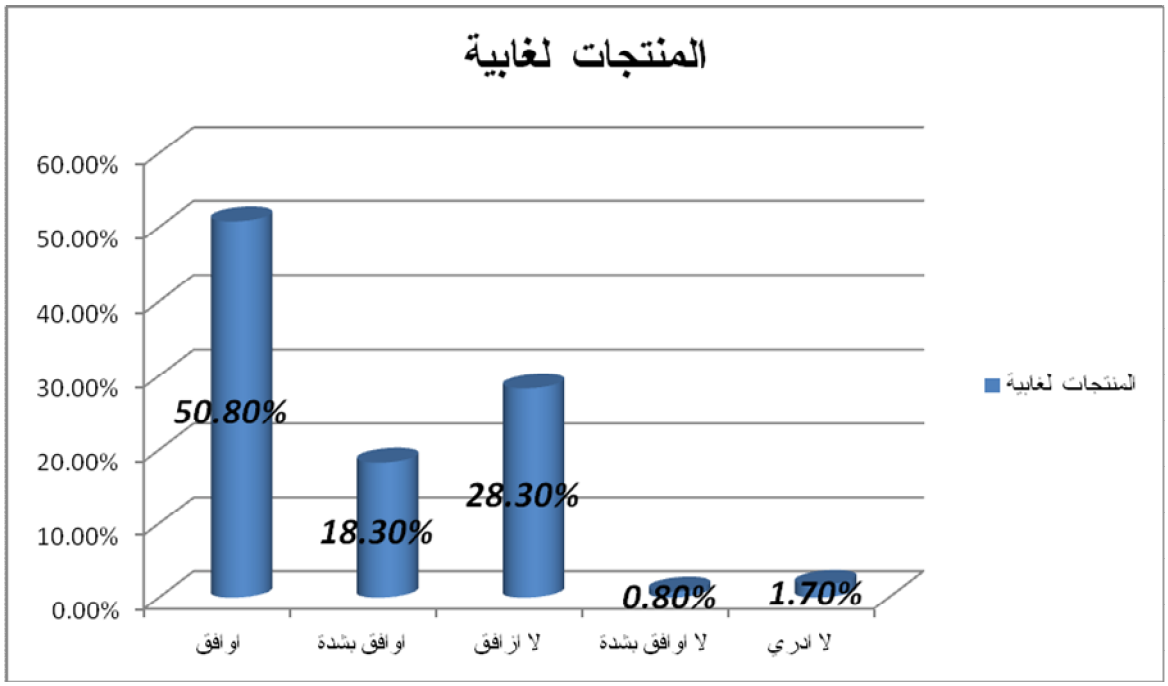

شكل رقم (15) الأنشطة التي تمارس قبل النزوح- نشاط التجارة

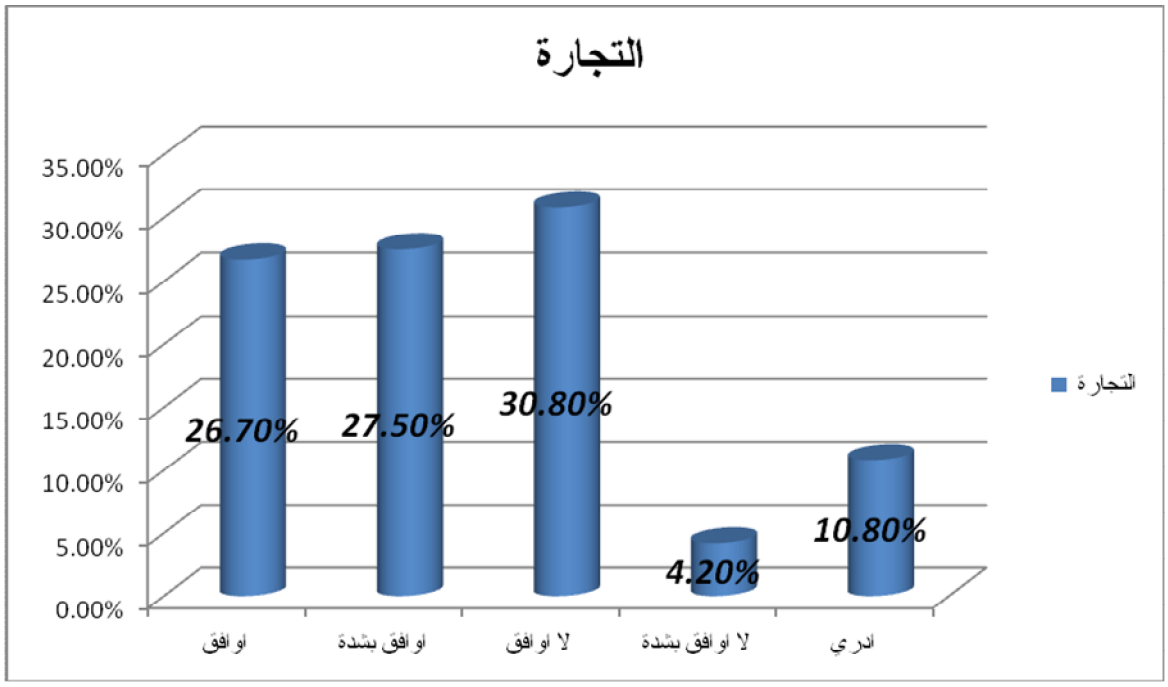

الجدول رقم(14) والأشكال أعلاه يوضحان أن الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس بواسطة الأسر قبل النزوح تتمثل في الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، بالإضافة الى حصاد المنتجات الغابية وبعض الأنشطة التجارية، وتمثل الزراعة نسبة (85.0%) من الأنشطة الاقتصادية في مناطق الأصل وتمثل تربية الحيوان نسبة(45.0%)، يليها التجارة نسبة(27.5%) ثم جلب المحاصيل الغابية و تمثل (18.3%. تعتبر الزراعة محور اقتصاد الأسر النوبية حيث يزرعون المحاصيل النقدية كالقطن والسمسم والفول السوداني والذرة ويعتبر الذرة من المحاصيل النقدية وأيضا للاكتفاء الذاتي والاستهلاك الأسري بالإضافة الى بعض المحاصيل الاستهلاكية. وفي فترة ما بعد الموسم الزراعي تظهر المنتجات الغابية بعض الأسر تعمل في تجميع هذه المنتجات والتي تعتبر مصادر دخل إضافي مثل الصمغ العربي، العرديب، التبلدي، اللالوب ومحاصيل خلوية أخرى متنوعة وتعتبر هذه المحاصيل

محاصيل نقدية أيضا. تعتبر التجارة واحدة من الأنشطة الاقتصادية التي تمارس بواسطة عدد مقدر من الأسر النوبية وهي تجارة متنوعة ومتجولة أو ما يعرف محلياً ب (أم دور ور) يعني التجوال في أسواق القرى المجاورة. أضف الى ذلك الهجرة الموسمية الى المدن للعمل في فترة الصيف.

جدول رقم(15) الجدول التكراري والنسبة للمبحوثين حسب تحمل العبء الأكبر في كسب العيش قبل النزوح للرجل.

المحتوى	التكرارات	النسبة	المتوسط	نتيجة المحور
لا أوافق بشدة	6	5.0	2.0	غير موافق
لا أوافق	5	4.2		
لا ادري	0	0		
أوافق	17	14.2		
أوافق بشدة	92	76.7		
الإجمالي	120	100.0		

شكل رقم (16) تحمل العبء الأكبر في كسب العيش قبل النزوح للرجل

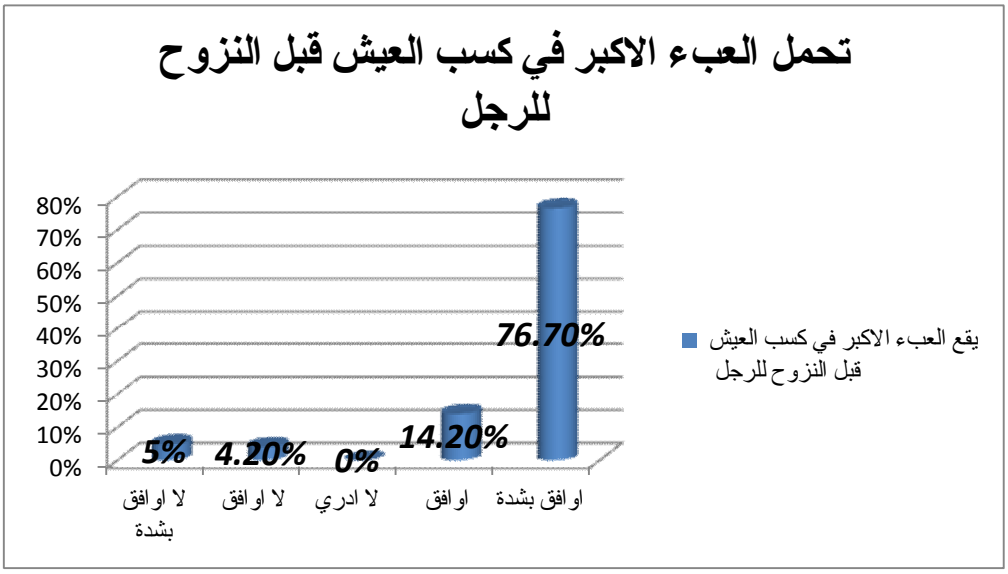

الجدول رقم (15) يوضح أن نسبة (76,7) من المبحوثين يوافقون بشدة أن العبء الأكبر في كسب العيش قبل النزوح يقع على عاتق الرجل و أن (5,0%) لا يوافقون إطلاقا أن الرجل هو الذي يتحمل العبء الأكبر في كسب العيش قبل النزوح وهؤلاء ربما تكون اسر تعولها نساء لغياب العائل الأساسي أو ربما لظروف اجتماعية أخرى كالطلاق وغيره من الظروف، من المعروف أن المجتمع السوداني مجتمع ذكوري والرجل هو المسئول الأول في سبل كسب العيش في أغلب الأحيان.

جدول رقم (16) الجدول التكراري والنسبة للمبحوثين حسب تحمل العبء الأكبر في كسب العيش قبل النزوح للمرأة.

المحتوى	التكرارات	النسبة
لا أوافق بشدة	58	48,3
لا أوافق	43	35,8
لا ادري	0	0
أوافق	6.7	8
أوافق بشدة	9.2	11
الإجمالي	120	100,0

شكل رقم (17) تحمل العبء الأكبر في كسب العيش قبل النزوح للمرأة.

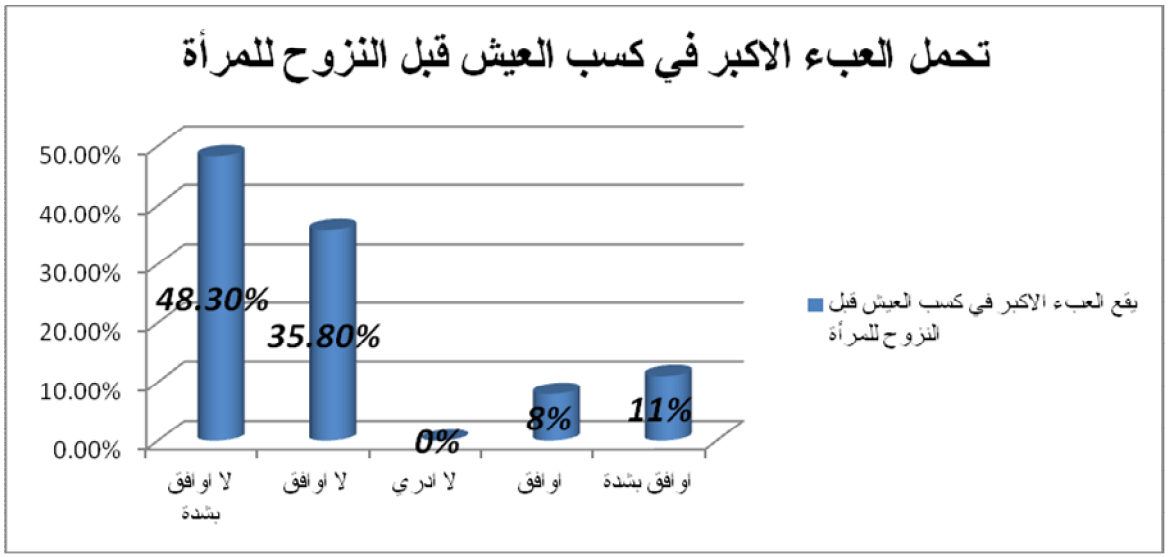

الجدول(16) يوضح أن نسبة الذين لا يوافقون والذين لا يوافقون إطلاقا على أن المرأة تتولى العبء الأكبر في كسب العيش قبل النزوح تبلغ نسبتهم (35,8%) و(48,3%) على التوالي وهذه النتائج تؤكد على ما جاء في الجدول رقم (13) على إن العبء الأكبر في كسب الرزق قبل النزوح في اغلب الأحيان يقع على عاتق الرجل.

جدول رقم (17) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب ازدياد دخل الأسرة بعد النزوح:

المحتوى	التكرارات	النسبة
لا أوافق بشدة	96	80,0
لا أوافق	12	10,0
لا ادري	3	2,5
أوافق	5	4,2
أوافق بشدة	4	3,3
الإجمالي	120	100,0

شكل رقم (17) ازدياد دخل الأسرة بعد النزوح:

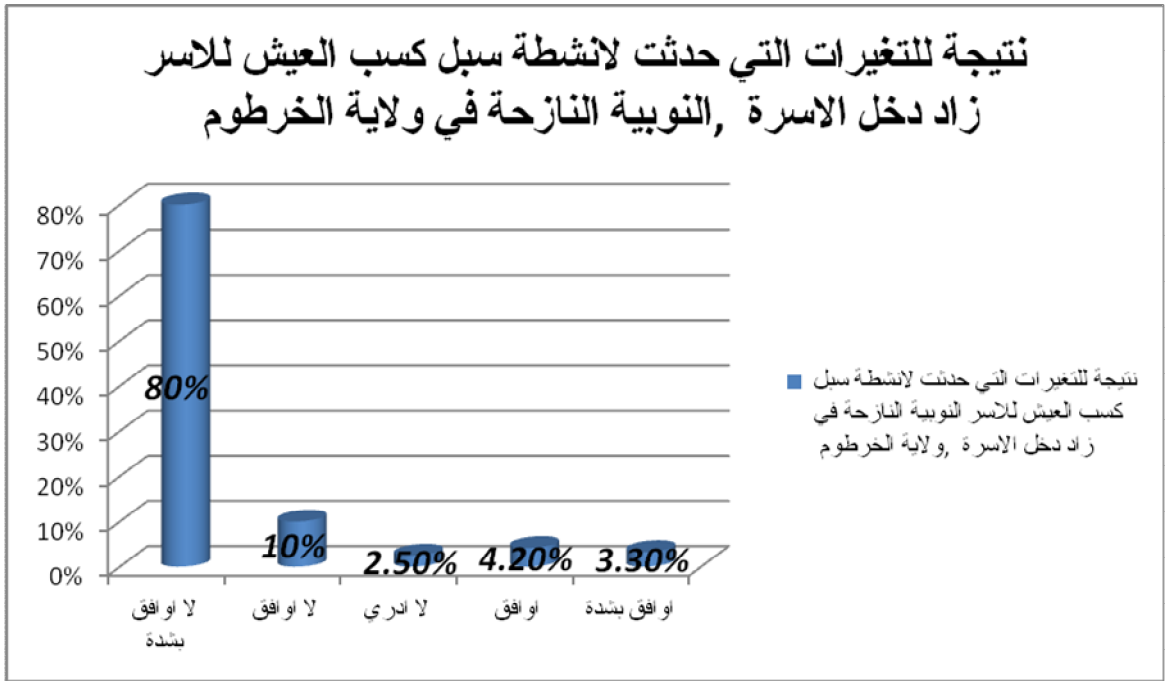

الجدول(17) يوضح أن نسبة (80.0%) من المبحوثين لا يوافقون إطلاقا بان دخلهم قد زاد نتيجة للتغييرات التي طرأت لسبل كسب العيش بينما نسبة (3.3%) يوافقون بشدة إن دخلهم قد زاد بعد النزوح وهذه تمثل نسبة بسيطة خالص وربما يكون الذين زاد دخلهم قد ساعدتهم الحظ في وجود بدائل ووسائل أفضل لكسب الرزق عما كان عليه في منطقة الأصل وحسب إفادات بعض الذين تحصلوا على فرص عمل أفضل غالبيتهم مهنيين في مجال الميكانيكا وفني الكهرباء حيث يندر وجود فرص عمل لهذه المهن في كثير من المناطق الريفية التي أتوا منها.

جدول رقم(18) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب انخفاض دخل الأسرة بعد النزوح:

المحتوى	التكرارات	النسبة
لا أوافق بشدة	2	1.7
لا أوافق	4	3.3
لا ادري	3	2.5
أوافق	17	14.2
أوافق بشدة	94	78.3
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم (19) انخفاض دخل الأسرة بعد النزوح:

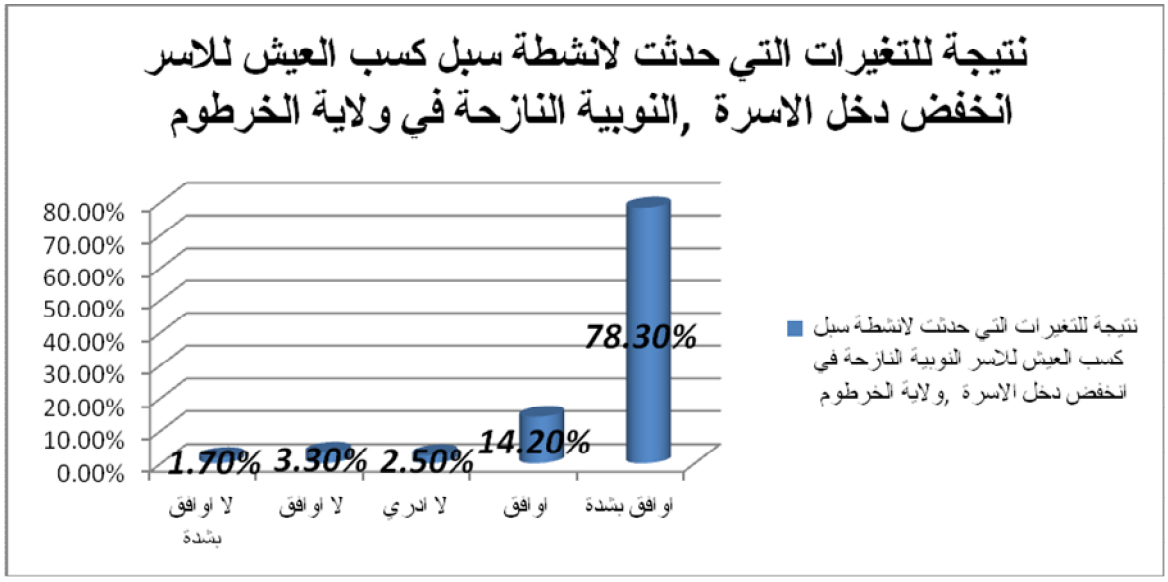

الجدول (18) يشير على أن دخل الأسر النوبية النازحة في ولاية الخرطوم انخفض نتيجة للتغييرات التي طرأت على سبل كسب العيش بعد النزوح، ذلك لأن نسبة (14.2%) يوافقون ونسبة (78.3%) يوافقون بشدة وبلغت إجمالي نسبتهم

(92.5%) من جملة المبحوثين وهذه تعتبر إضافة إلى جملة الذين يقعون تحت خط الفقر في العاصمة القومية.

جدول رقم (19) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب كيفية معالجة العجز في دخل الأسرة.

يعالج العجز في دخل الأسرة	المقياس	نعم	لا	محايد
التسول	تكرار	3	115	2
	نسبة	2.5	95.8	1.7
ديوان الزكاة	تكرار	6	112	2
	نسبة	5.0	93.3	1.7
الأقارب	تكرار	37	80	3
	نسبة	30.8	66.7	2.5
الدين	تكرار	6	111	3
	نسبة	5.0	92.5	2.5

شكل رقم(20) معالجة العجز في الدخل من التسول

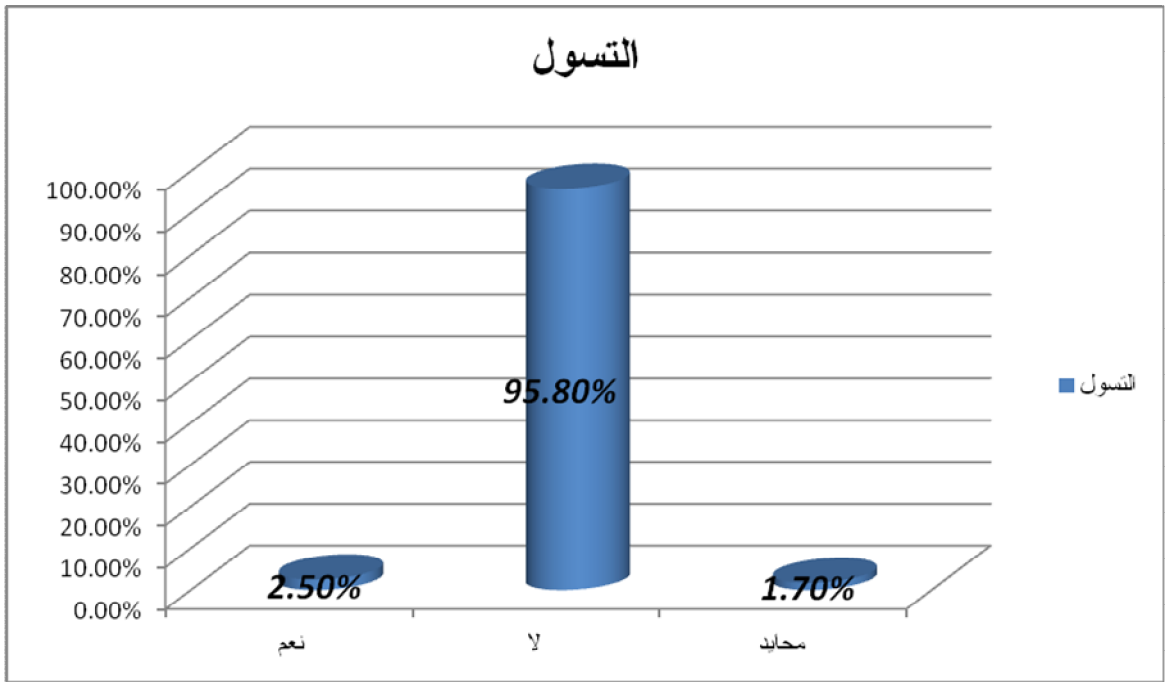

شكل رقم(21) معالجة العجز في الدخل من ديوان الزكاة

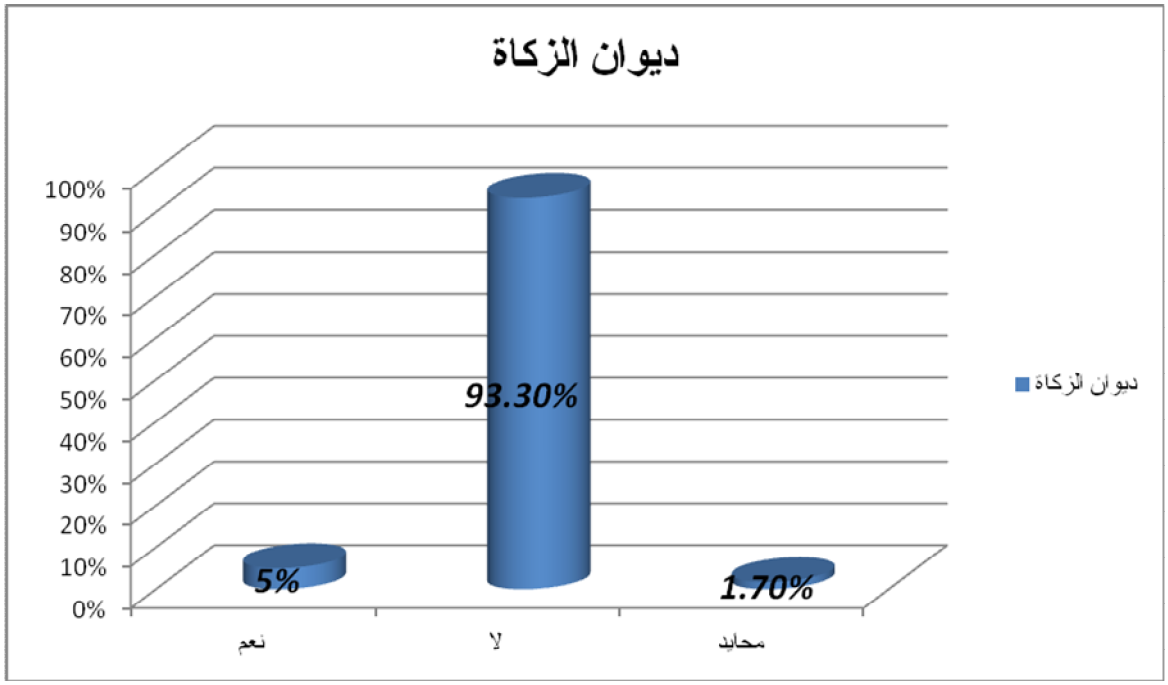

شكل رقم(22) معالجة العجز في الدخل من الأقارب

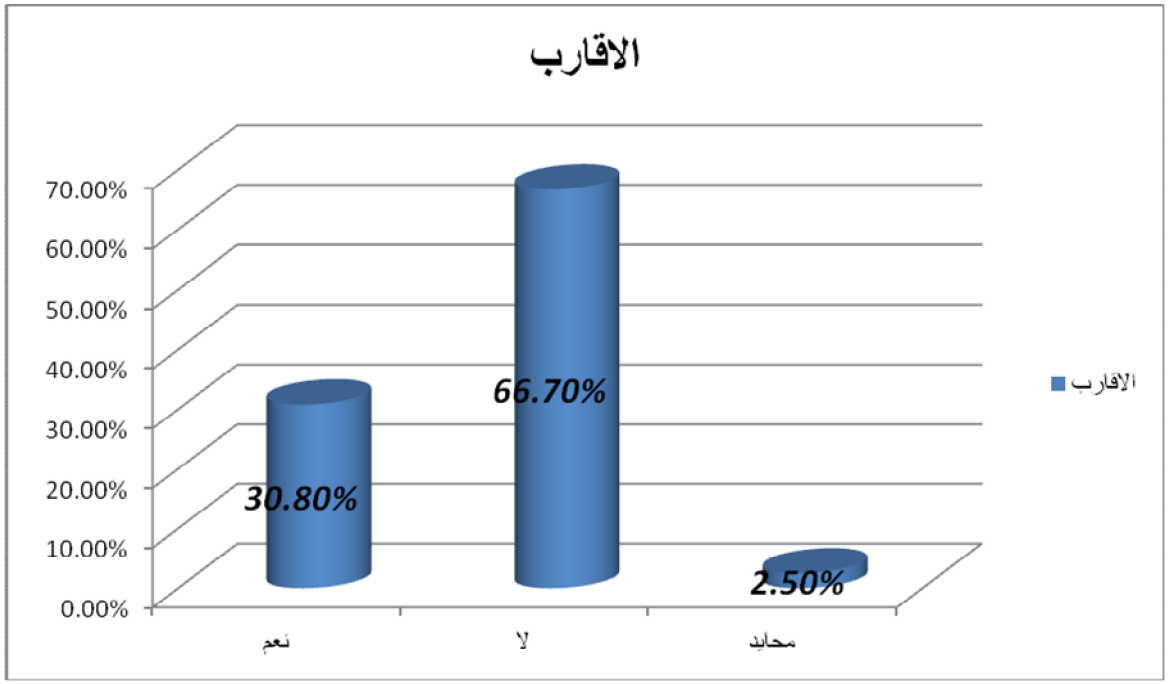

شكل رقم (23) معالجة العجز من الَديْن

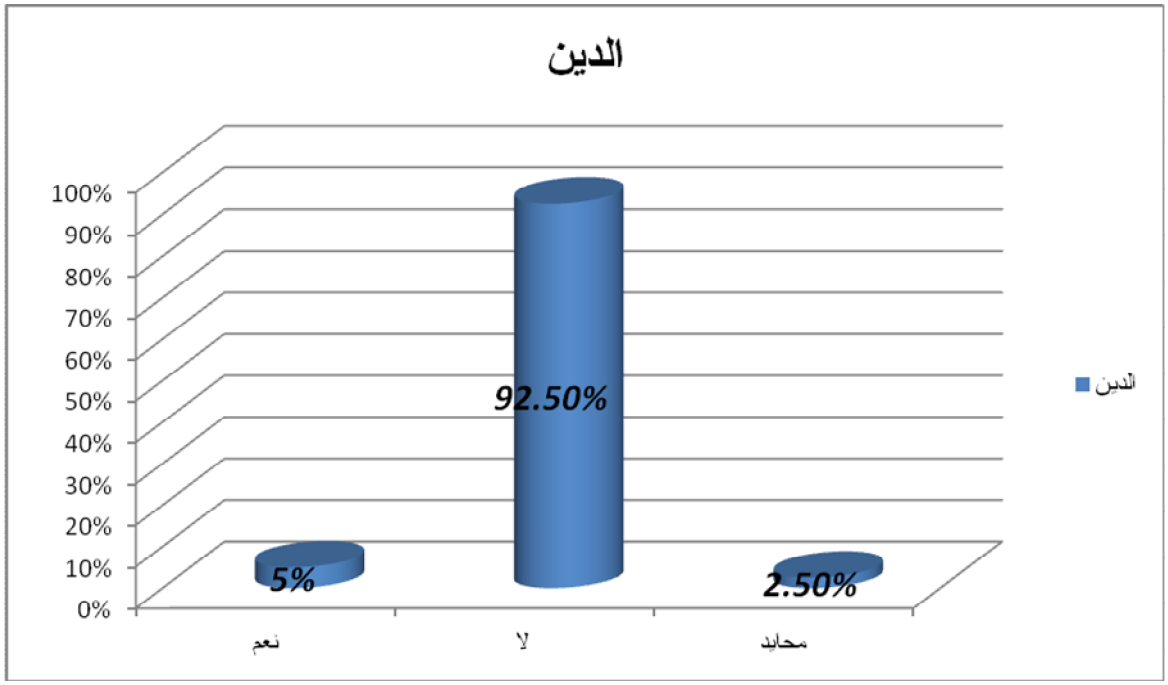

مع انخفاض دخل الأسرة بعد النزوح والذي أثبتته نتائج التحليل في الجدول رقم (18) بالتأكيد هذا يسبب عجز فيما يتعلق بمقابلة منصرفات الأسرة المعيشية، و يتضح من الجدول رقم (19) أن نسبة (30.8%) من المبحوثين أجابوا بأنه يعالج العجز وأحيانا من الصدقات التي تأتيهم من الأقارب، والذين أجابوا بأنهم يتدينون تصل نسبتهم(5.0%) كما موضح في الشكل رقم(23) والذين يسدون العجز من التسول تصل نسبتهم (2.5%) وغالباً الذين يمارسون التسول هم الأطفال من الفاقد التربوي، بينما الذين تلقوا مساعدات من ديوان الزكاة تمثل نسبتهم(5.0%) فقط، ويعد ديوان الزكاة الجهة الحكومية المناط بها إعانة الفقراء والمساكين، هذه النسبة بسيطة جدا مقارنة بحجم المعاناة وحسب إفادات المبحوثين أن هذا الدعم غير كافي وغير منظم .

جدول رقم (20) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب الأنشطة التي تكيفت عليها الأسر في مناطق الاستقبال.

الأنشطة	المقياس	نعم	لا	محايد
أعمال المباني	تكرار	95	24	1
	نسبة	79.2	20.0	0.8
العمل في المزارع	تكرار	37	83	0
	نسبة	30.8	69.2	0
عمال في المكاتب الحكومية	تكرار	24	95	1
	نسبة	20.0	79.2	0.8
العمل في البيوت	تكرار	46	73	1
	نسبة	38.3	60.8	0.8
عمل الأكل الشاي	تكرار	38	82	0
	نسبة	31.7	68.3	0
كل الأنشطة المذكورة سابقاً	تكرار	101	19	0
	نسبة	84.2	15.8	0

شكل رقم(24) الأنشطة التي تكيفت عليها الأسر في مناطق الاستقبال أعمال المباني

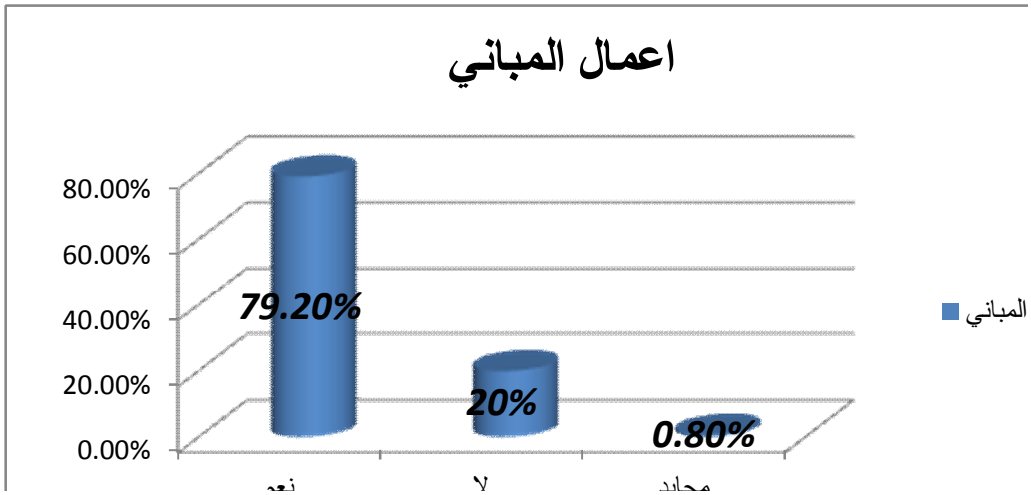

شكل رقم(25) الأنشطة التي تكيفت عليها الأسر في مناطق الاستقبال- العمل في المزارع

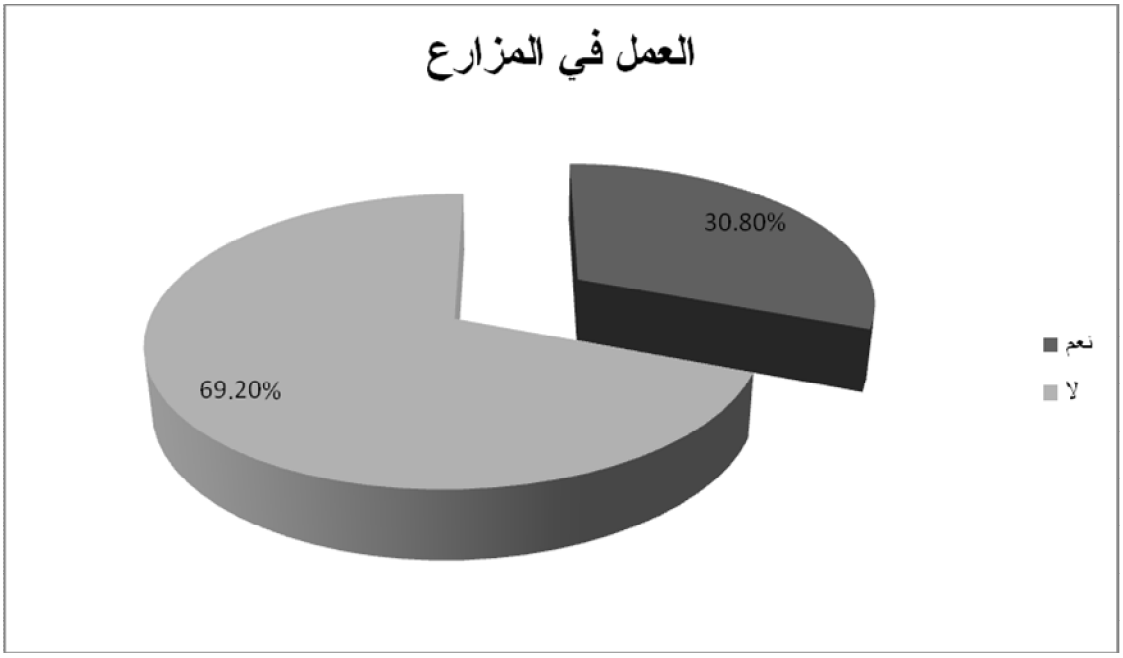

شكل رقم(26) الأنشطة التي تكيفت عليها الأسر في مناطق الاستقبال- عمال في المكاتب

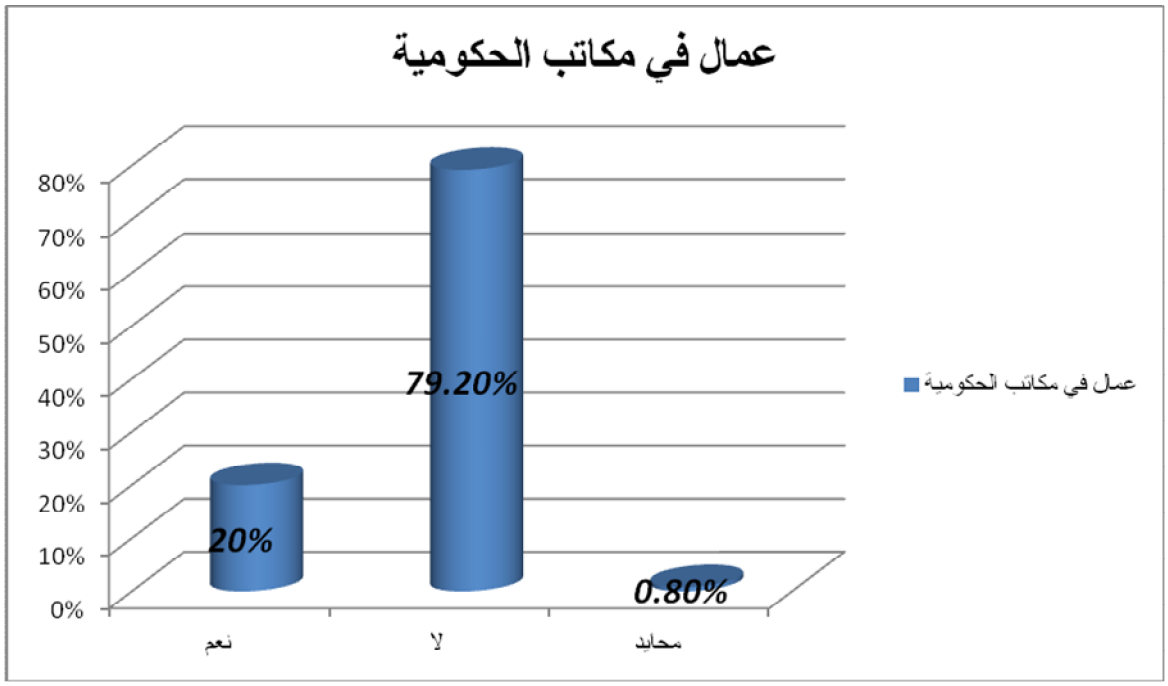

شكل رقم(27) الأنشطة التي تكيفت عليها الأسر في مناطق الاستقبال- العمل في البيوت

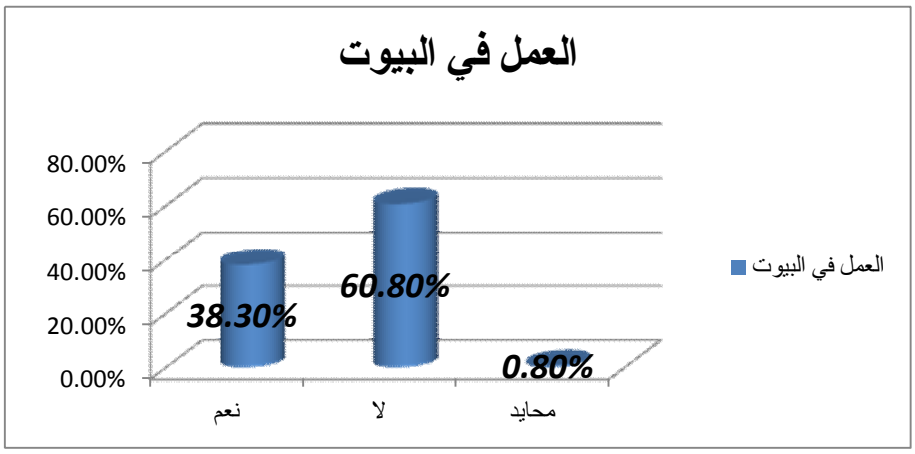

شكل رقم(28) الأنشطة التي تكيفت عليها الأسر في مناطق الاستقبال- عمل الأكل والشاي

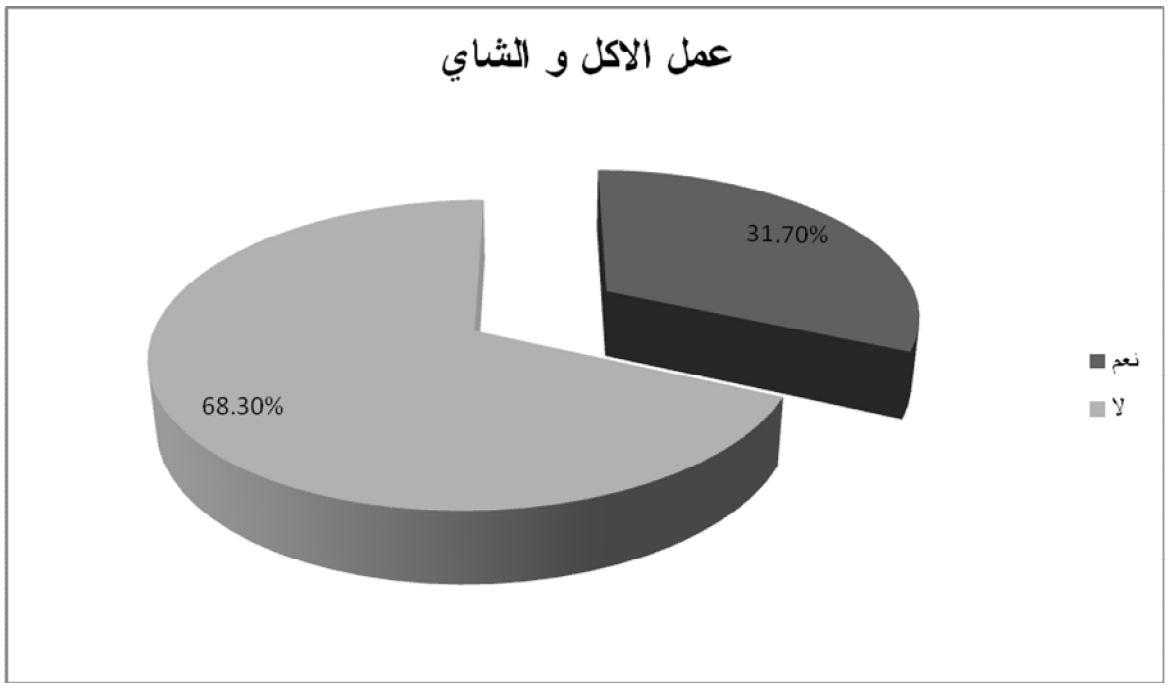

شكل رقم (29) الأنشطة التي تكيفت عليها الأسر في مناطق الاستقبال- أعمال أخرى متنوعة

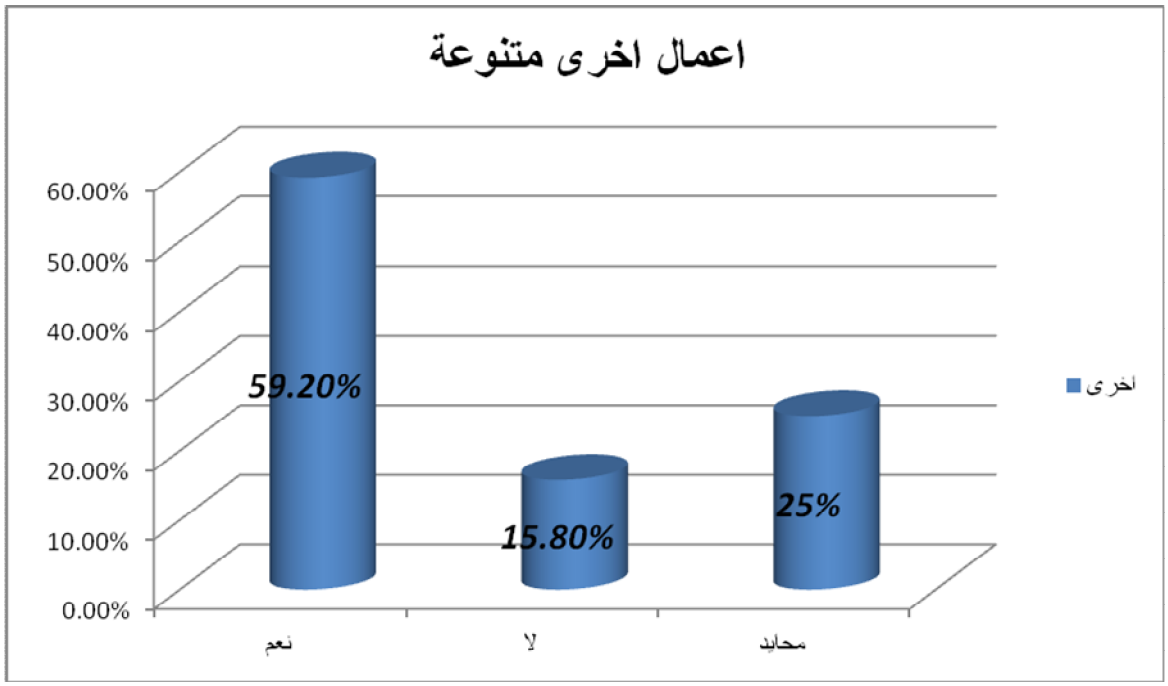

تكيفت الأسر النازحة على وسائل لكسب العيش تختلف تماما عما كانت عليه في منطقة الأصل ويوضح الجدول (20) أن نسبة (79.2%) من الأسر يمارسون أعمال المباني كوسيلة بديلة لكسب العيش في منطقة النزوح بينما (30.8%) من الأسر تكيفوا على العمل في المزارع. وما نسبتهم (20.0%) يعملون كعمال نظافة في المكاتب الحكومية، و الذين يعملون في البيوت تصل نسبتهم(38.3%) وهناك نسبة (31.7%) منهم يعملون الأكل والشاي في الأسواق، وغالبيتهم يجمعون بين كل الأنشطة المذكورة سابقا و تصل نسبتهم (84.2%)، هذا الى جانب بعض الأعمال التجارية البسيطة مثل بيع الكسرة والعطور وصناعة الخمور البلدية وبعض الأعمال اليدوية. نستنتج من هذا التحليل أن اغلب الأسر النازحة تكيفت على أكثر من نشاط واحد لكسب العيش وأكثرهم جمعوا بين كل الأنشطة المذكورة وهذا يدل على أن كل أفراد الأسرة يعملوا من اجل مواجهة احتياجات الأسرة المعيشية.

الجداول رقم (21) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب الأنشطة التي تمارس بواسطة الرجال في مناطق الاستقبال.

الأنشطة	المقياس	نعم	لا	محايد
أعمال المباني	تكرار	96	17	7
	نسبة	80.0	14.2	6.0
العمل في المزارع	تكرار	32	83	5
	نسبة	26.7	69.2	4.2
عمال في المكاتب الحكومية	تكرار	12	104	4
	نسبة	10.0	86.7	3.3
العمل في البيوت	تكرار	0	120	0
	نسبة	0,0	100	0.0
عمل الأكل الشاي	تكرار	0	120	0
	نسبة	0.0	100	0,0
التجارة	تكرار	28	41	51
	نسبة	23.3	33.3	42,4

شكل رقم (30) الأنشطة التي تمارس بواسطة الرجال في مناطق الاستقبال-أعمال المباني

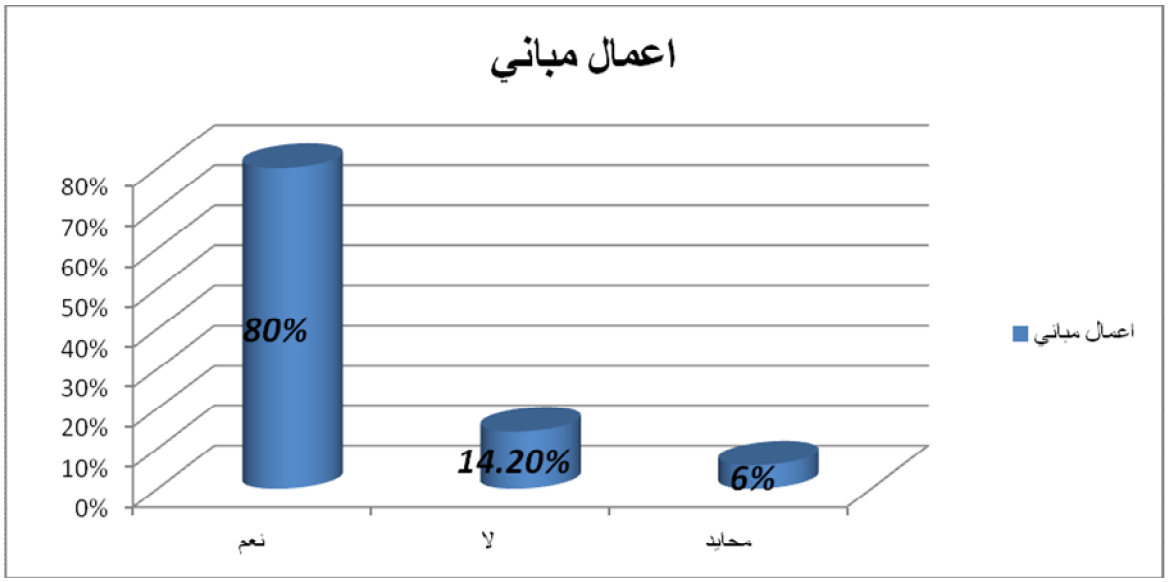

شكل (31) الأنشطة التي تمارس بواسطة الرجال في مناطق الاستقبال- العمل في المزارع

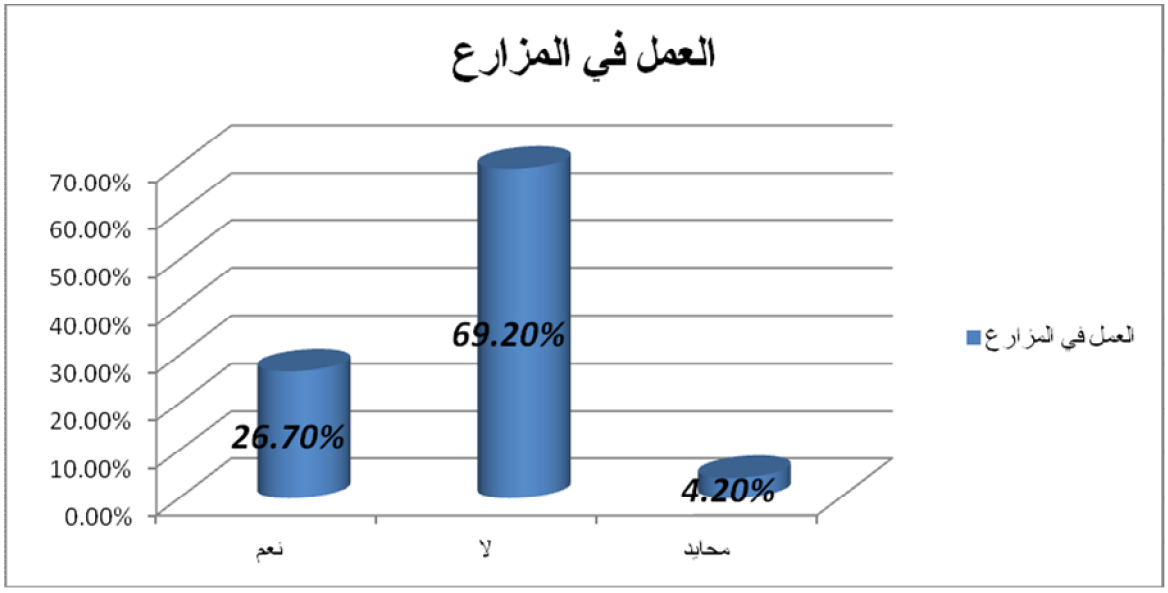

شكل (32) الأنشطة التي تمارس بواسطة الرجال في مناطق الاستقبال- عمال في المكاتب

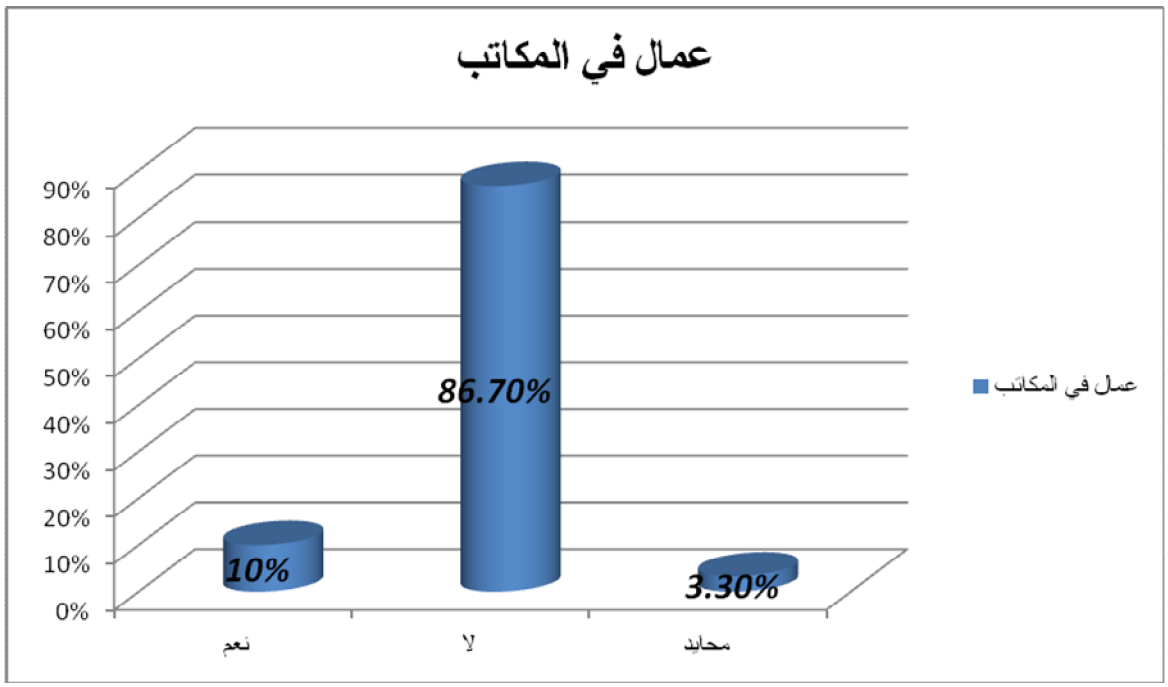

شكل (33) الأنشطة التي تمارس بواسطة الرجال في مناطق الاستقبال- العمل في التجارة

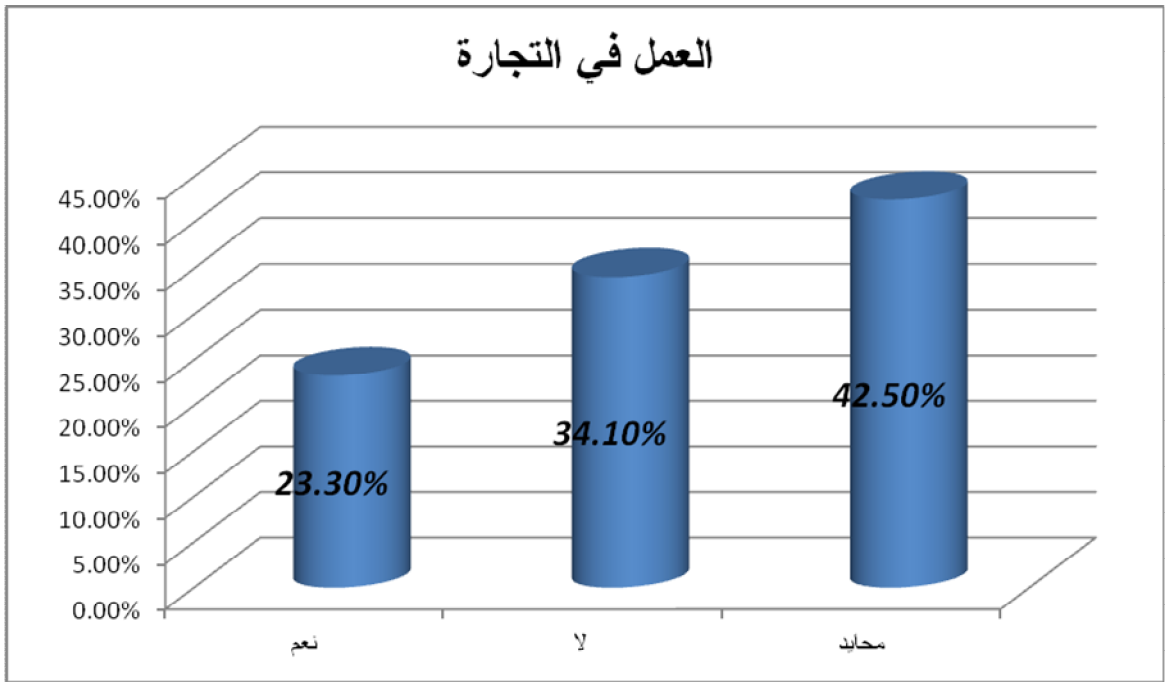

الجدول رقم (21) يوضح إن نسبة (80.8%) من الرجال في الأسر النازحة يعملون في المباني، ويمثل الذين يعملون في المزارع نسبة (26.7%) ونسبة (10.0%) يعملون كعمال نظافة في المكاتب الحكومية، أما الذين يعملون في الأعمال التجارية البسيطة تبلغ نسبتهم (23.3%).

جدول رقم(22) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب الأنشطة التي تمارس بواسطة النساء في مناطق الاستقبال.

الأنشطة	المقياس	نعم	لا	محايد
أعمال المباني	تكرار	0	120	0
	نسبة	0,0	100	0,0
العمل في المزارع	تكرار	11	108	1
	نسبة	9.2	90.0	0.8
عمال في المكاتب الحكومية	تكرار	15	105	0
	نسبة	12.5	87.5	0
العمل في البيوت	تكرار	42	78	0
	نسبة	35.0	65.0	0
عمل الأكل الشاي	تكرار	31	89	0
	نسبة	25.8	74.2	0
صناعة الخمور البلدية	تكرار	30	90	0
	نسبة	25.0	75.0	
صناعة العطور و الأعمال اليدوية	تكرار	25	95	
	نسبة	20.8	79.2	

شكل رقم(34) الأنشطة التي تمارس بواسطة النساء في مناطق الاستقبال- العمل في المزارع

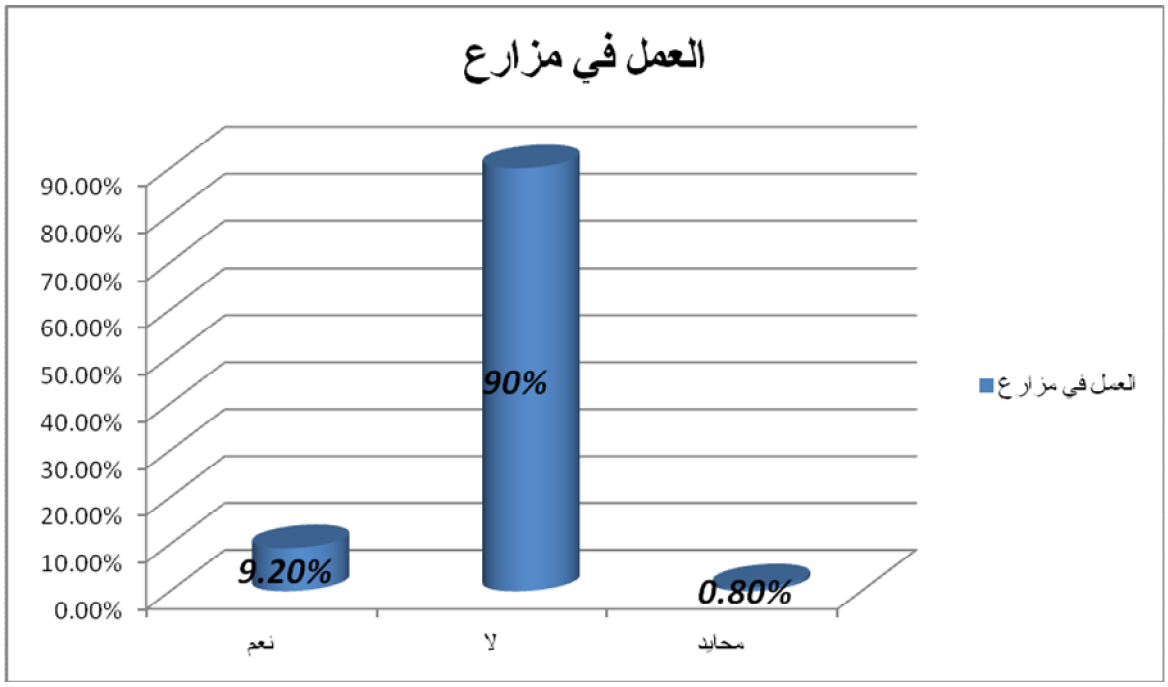

شكل رقم(35) الأنشطة التي تمارس بواسطة النساء في مناطق الاستقبال- عمال في المكاتب

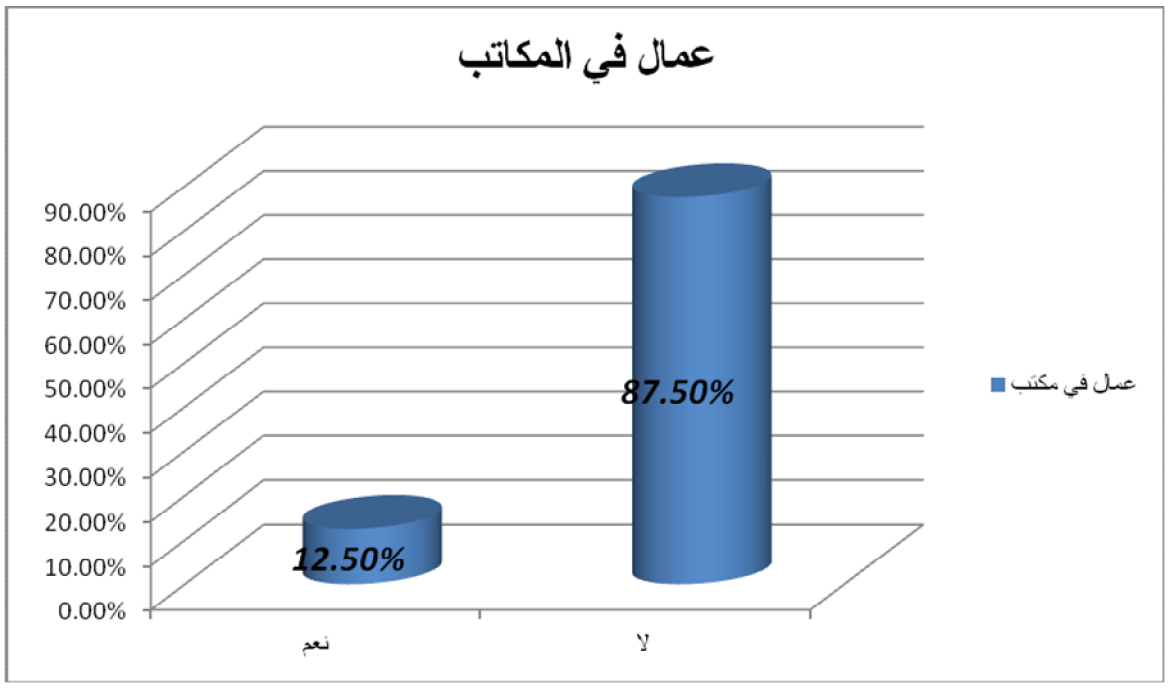

شكل رقم(36) الأنشطة التي تمارس بواسطة النساء في مناطق الاستقبال- العمل في البيوت

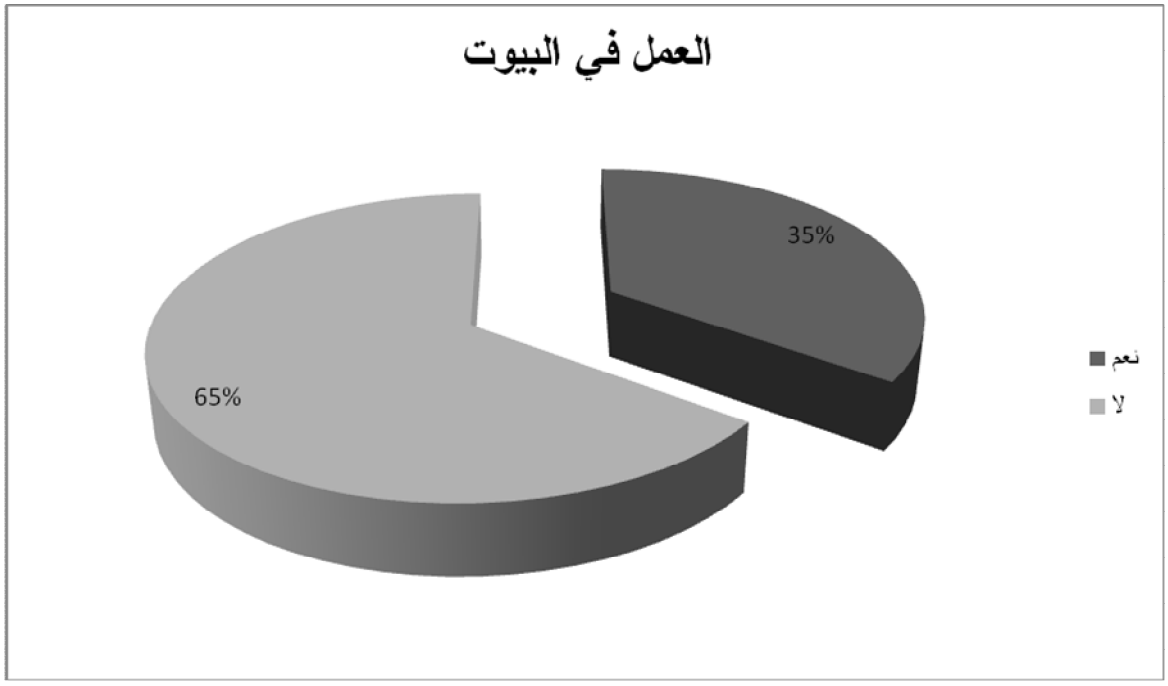

شكل رقم(37) الأنشطة التي تمارس بواسطة النساء في مناطق الاستقبال-عمل الأكل و الشاي

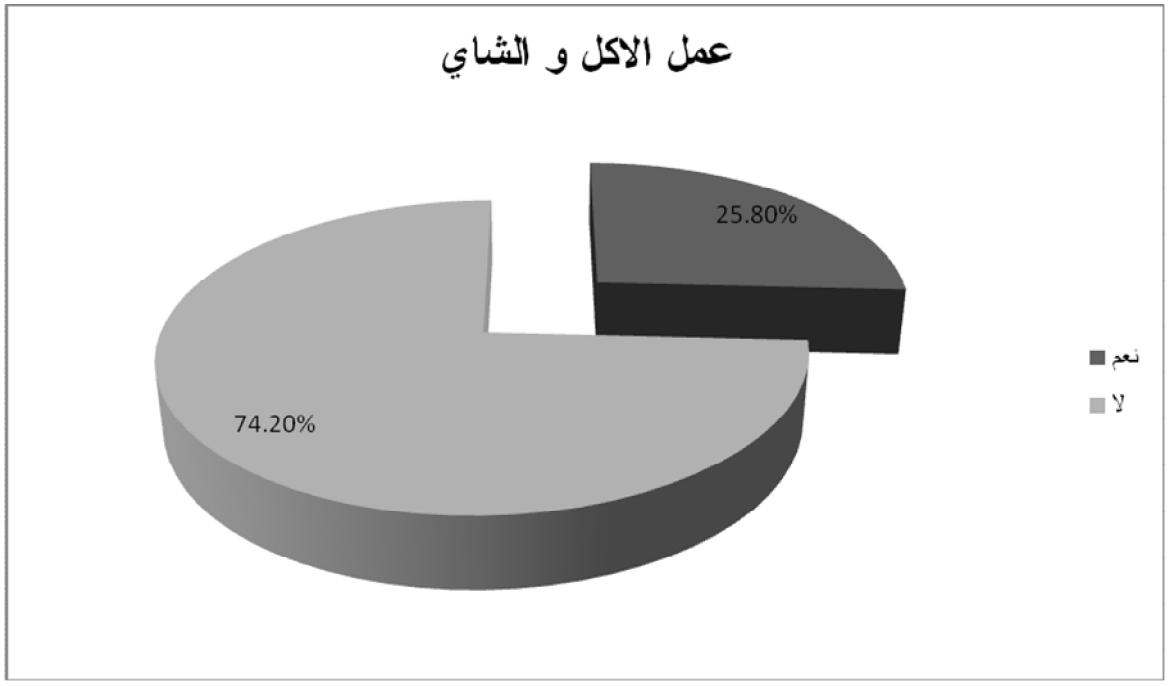

شكل رقم(38) الأنشطة التي تمارس بواسطة النساء في مناطق الاستقبال-أعمال أخرى متنوعة

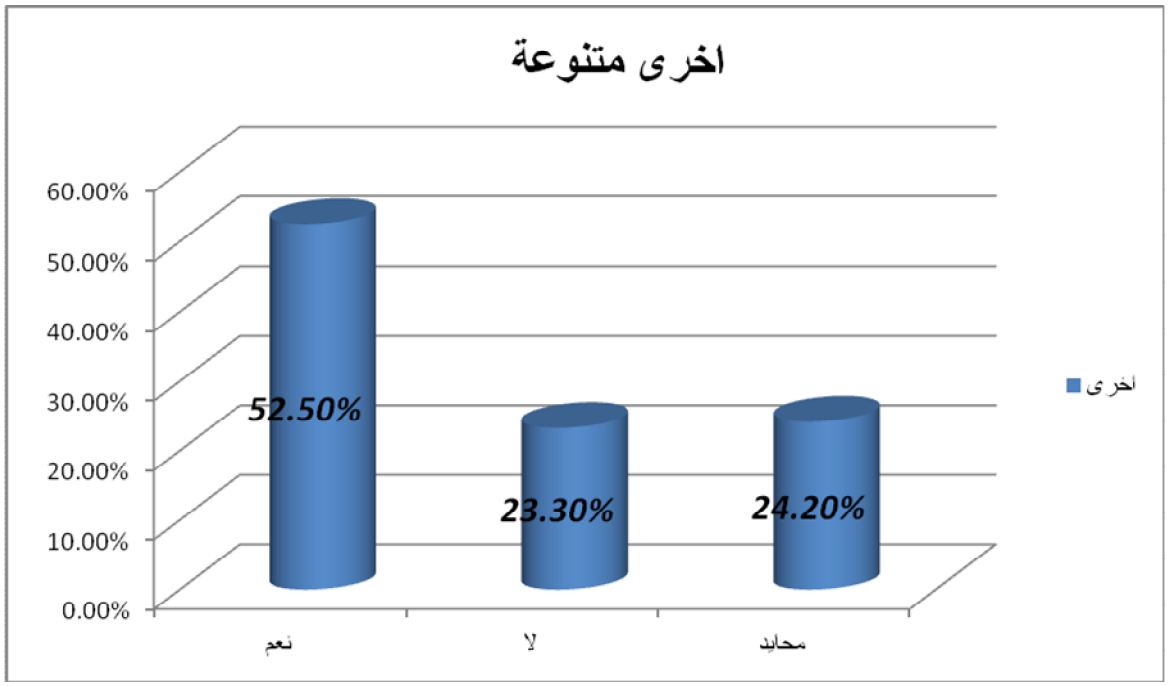

الجدول (22) يوضح نوع الأنشطة التي تمارس بواسطة النساء النازحات حيث تصل نسبة اللاتي يعملن في البيوت (35.0%) بينما اللاتي يعملن الأكل والشاي تبلغ نسبتهن (25.8%) ونسبة (25.0%) يعملن الخمور البلدية، أما اللاتي يصنعن العطور و بعض الأعمال اليدوية نسبتهم (20.8%) والبعض منهن يعملن كعمال نظافة في المكاتب الحكومية من خلال شركات النظافة ونسبتهن (12.5%) وهناك نسبة (11.0%) يعملن في المزارع سوا كان في حصاد الخضروات أو في حظائر الدواجن. من الملاحظ أن الأنشطة التي يقوم بها الرجال والنساء اغلبها ذات اجر بسيط ودخل محدود ويعتمد على إنتاجية الفرد اليومية ومقدرة الفرد على إنتاج اكبر حتى يحصل على عائد اكبر، هذا يتوقف على مدى صحة ولياقة الإنسان البدنية في ظل عدم توفر الغذاء الصحي و سهولة الحصول على الخدمات الصحية والعلاجية الشيء الذي يجعل الكثير من الأسر غير قادرة على القيام بوظائفها

المختلفة. وحسب إفادات المبحوثين أن أفراد الأسرة الواحدة تعمل في عدد من الأنشطة من اجل الكسب، فأعمال المباني يقوم بها الأولاد أو الصبيان و بعض الآباء أما العمل في المزارع بقوم به الرجال الكبار أو الآباء الذين لا يتحملوا الأعمال الشاقة وبعض النساء أيضا الكبار في السن، أما العمل في البيوت وعمل الأكل والشاي يقمن به الأمهات والبنات مما يعرضهن الى بعض المضايقات انظر الجدول رقم (24). هناك أعمال مختلفة يقمن بها النساء كصناعة الخمور البلدية و صناعة العطور و بعض الأعمال اليدوية وهؤلاء يصل نسبتهن (52,5%).

جدول رقم (23) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب تحمل العبء الأكبر في كسب العيش بعد النزوح ؟

المحتوى	التكرار	النسبة
الرجل	58	49.2
المرأة	62	50.8
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم(39) تحمل العبء الأكبر في كسب العيش بعد النزوح؟

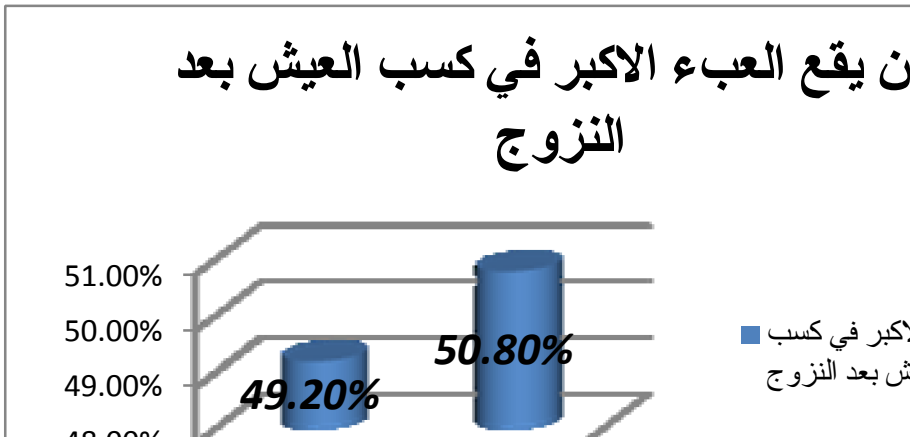

الجدول (23) يوضح أن العبء الأكبر في كسب العيش بعد النزوح يقع على المرأة حيث تصل نسبتهن الى (50.9%) يمثل الرجال نسبة (49.1%) و هذا تأكيد على نتائج الجدول رقم (5).

جدول رقم (24) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب كفاية الدخل من الأنشطة لمتطلبات الأسرة المعيشية.

المحتوى	التكرار	النسبة
نعم	3	2.5
لا	94	78.3
محايد	23	19.2
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم (40) كفاية الدخل من الأنشطة لمتطلبات الأسرة

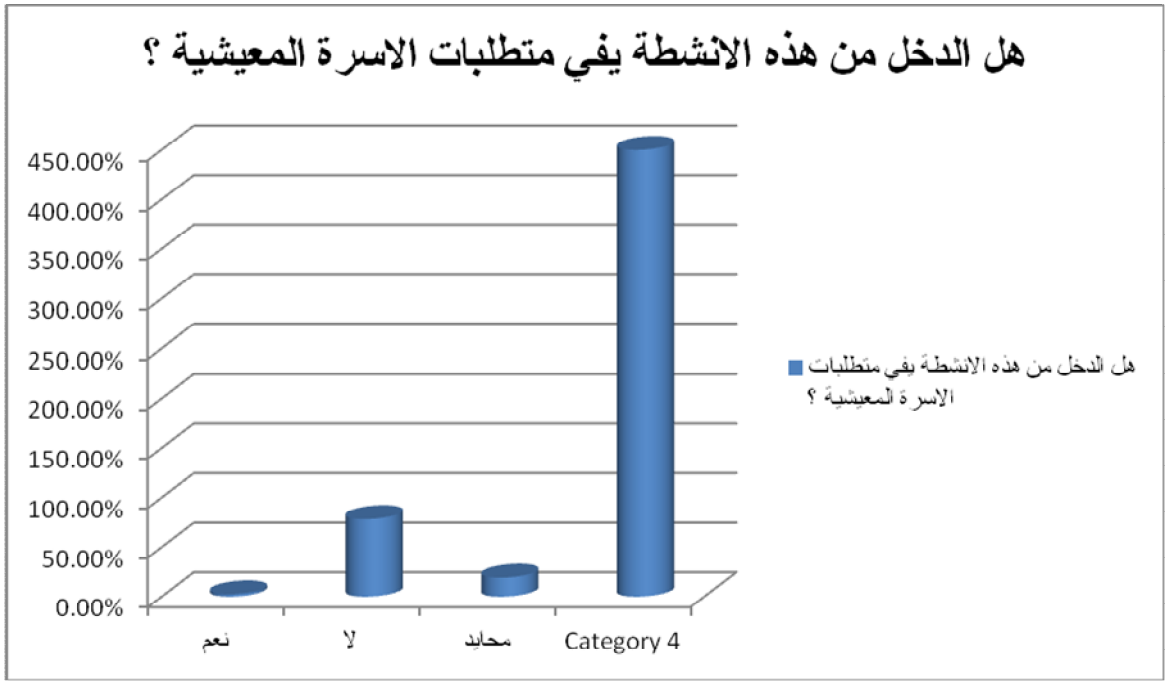

يوضح الجدول (24) أن نسبة 78.3%) من الأسر المبحوثة تعتبر أن الدخل من الأنشطة التي تكيفت عليها في مناطق الاستقبال لا يكفي ومتطلبات الحياة المعيشية مقابل ما نسبتهم (2.5%) يرون أن دخلهم تغطي المنصرفات اليومية وهذا من الجوانب الايجابية للنزوح عند بعض الأسر والتي تمثل قلة.

جدول رقم(25) التوزيع التكراري و النسبة للمبحوثين حسب التسهيلات والمساعدات التي قدمت من قبل الدولة.

التسهيلات و المساعدات	المقياس	نعم	لا	محايد
التمويل الأصغر	تكرار	6	113	1
	نسبة	5.0	94.2	0.8
بطاقات علاجية	تكرار	6	114	0
	نسبة	5.0	95.0	0
إعفاء الرسوم المدرسية	تكرار	2	118	0
	نسبة	1.7	98.3	0
توفير سكن آمن	تكرار	0	120	0
	نسبة	0	100.0	0

شكل رقم (41) التسهيلات التي قدمت بواسطة الدولة- التمويل الأصغر

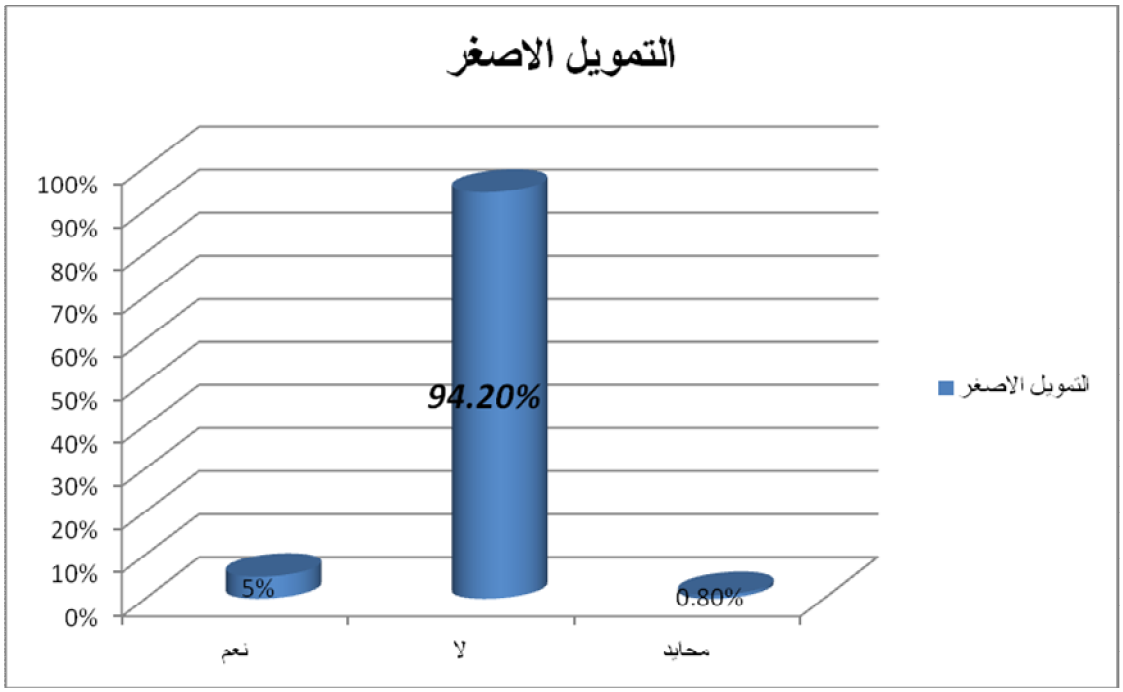

شكل رقم (42) التسهيلات التي قدمت بواسطة الدولة- بطاقات علاجية

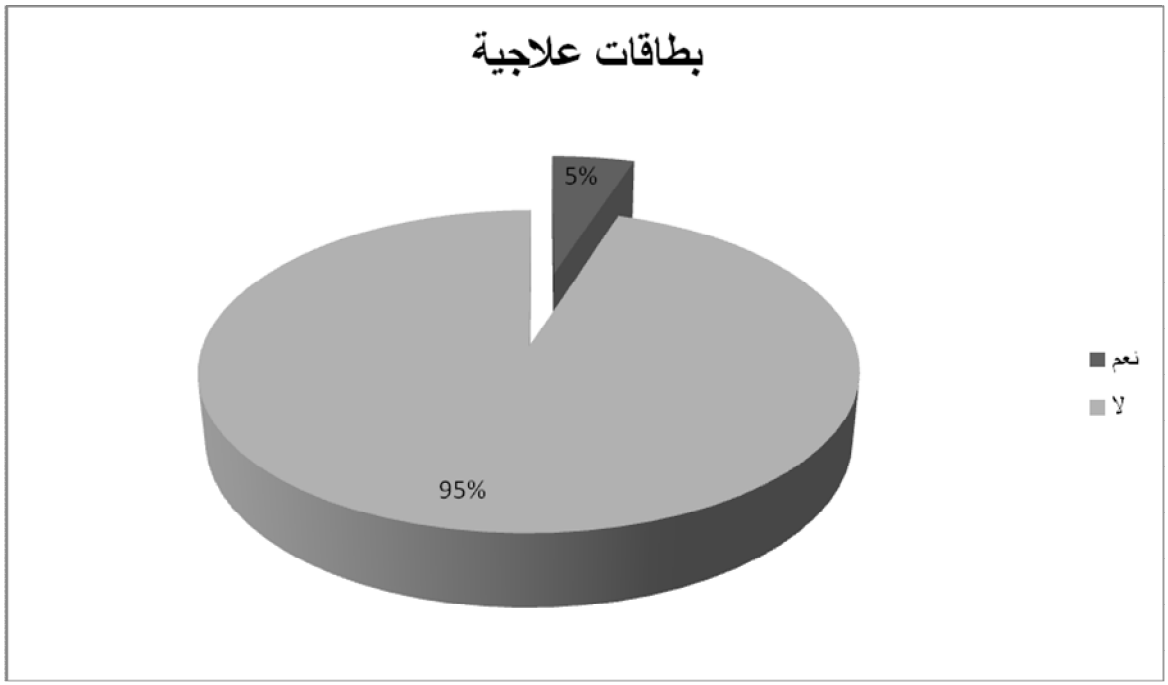

شكل رقم (34) التسهيلات التي قدمت بواسطة الدولة- إعفاء الرسوم المدرسية

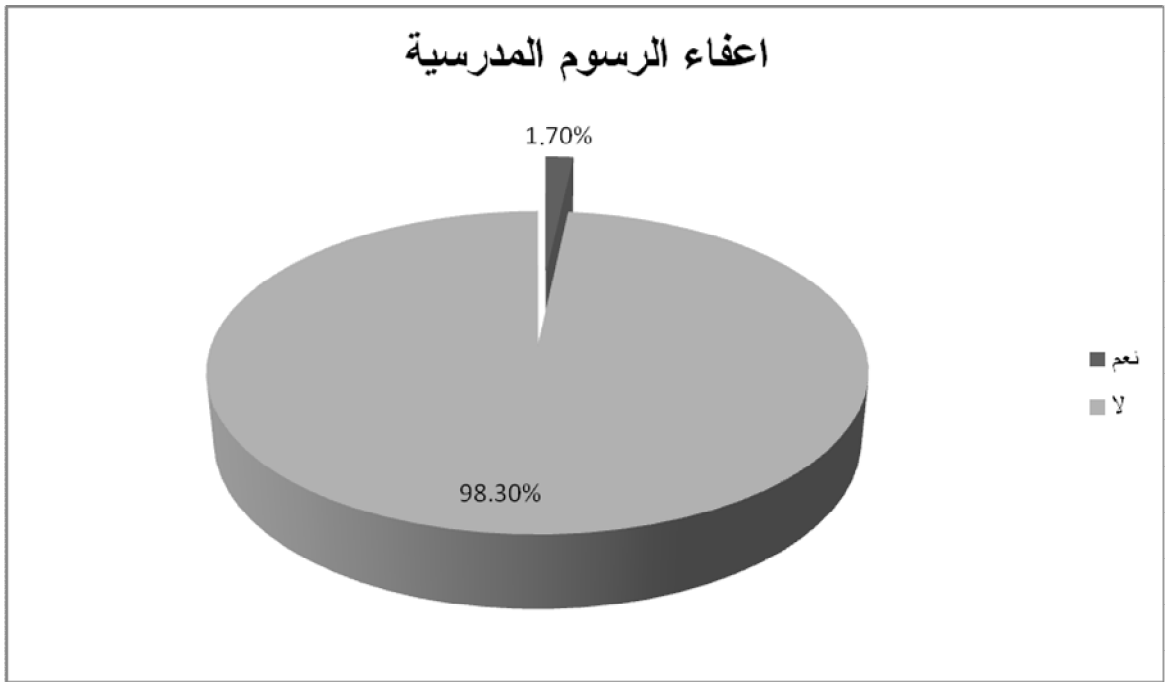

شكل رقم (44) التسهيلات التي قدمت بواسطة الدولة- توفير السكن الآمن

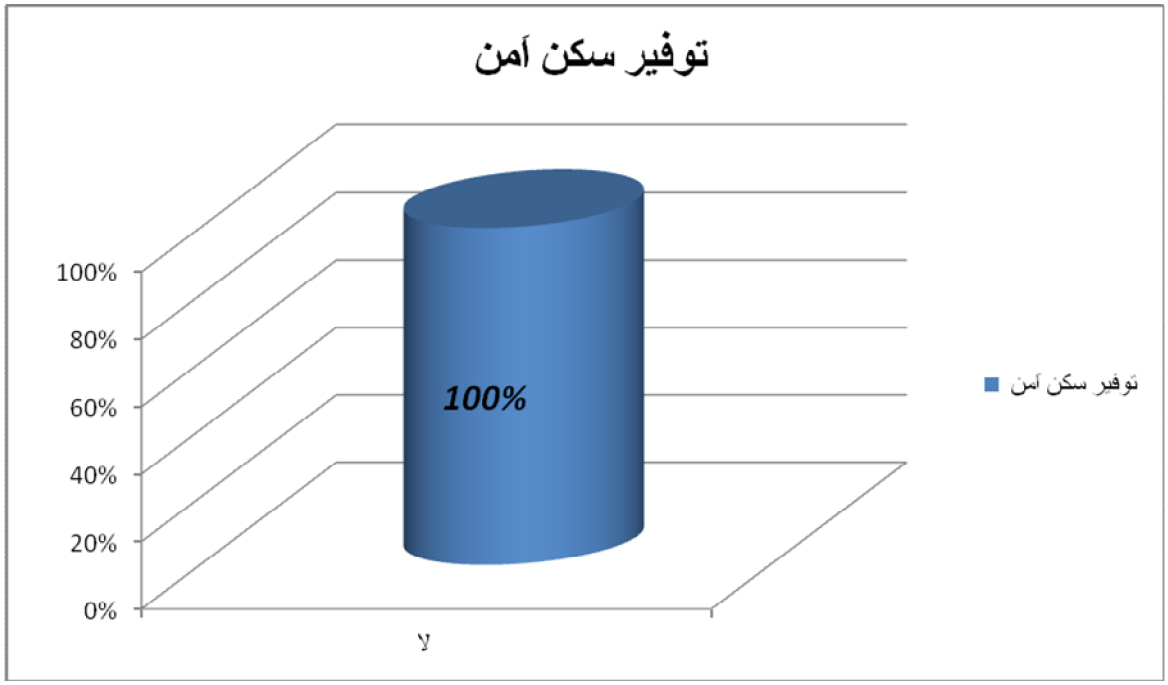

حسب نتائج البحث لم تقدم الدولة مساعدات واضحة للأسر النازحة تمكنهم من التغلب على محنة النزوح. كما هو موضح في الجدول(25) أن (.5%) فقط تلقوا خدمات التمويل الأصغر و(5.0%) تحصلوا على بطاقات علاجية و (1.7%) فقط تم إعفائهم من بعض الرسوم المدرسية وهذا يظهر جليا في عدم مقدرة الكثير من أطفال الأسر النازحة في عمر المدرسة في مواصلة التعليم أما فيما يتعلق بالسكن نجد إن كل الأسر سعت بمجهودها الخاص لايجا سكن علما بأنه لا توجد معسكرات للنازحين.

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه الأسر النازحة و التي تحول دون تكيفها على الحياة المعيشية الجديدة و تحسين أوضاعهم:

جدول رقم (26) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب المعوقات التي تحول دون تكيف الأسر على الحياة المعيشية الجديدة.

المعوقات	المقياس	نعم	لا	محايد
عدم وجود تمويل للأنشطة البديلة	تكرار	82	15	23
	نسبة	68.3	12.5	19.2
نقص التدريب و المهارات	تكرار	75	27	18
	نسبة	62.5	22.5	15.0
حملات الملاحقة من قبل السلطات	تكرار	36	46	38
	نسبة	30.0	38.3	31.7
ضعف المؤهل للعمل في القطاع الرسمي	تكرار	88	16	16
	نسبة	73.3	13.3	13.3
العنف الذي يمارس ضد النساء العاملات في الأسواق	تكرار	19	33	68
	نسبة	15.8	27.5	56.7

شكل رقم (45) المعوقات التي تحول دون تكيف الأسر على الحياة المعيشية الجديدة- عدم وجود تمويل للأنشطة البديلة

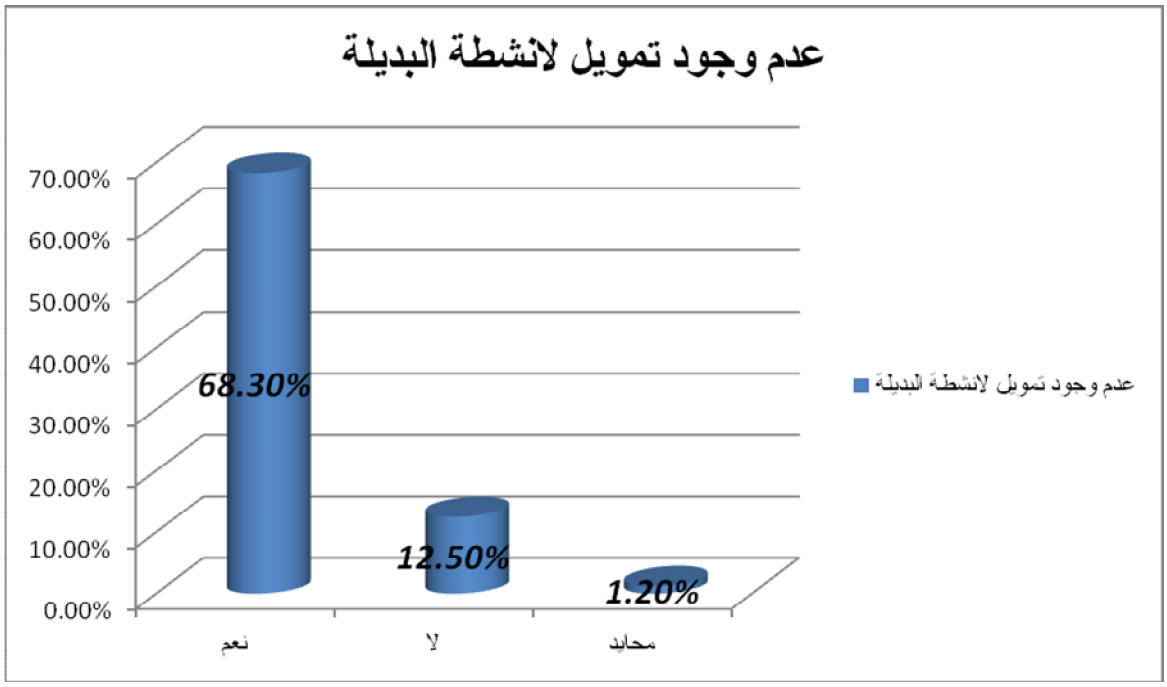

شكل رقم (46) المعوقات التي تحول دون تكيف الأسر على الحياة المعيشية الجديدة- نقص التدريب و المهارات.

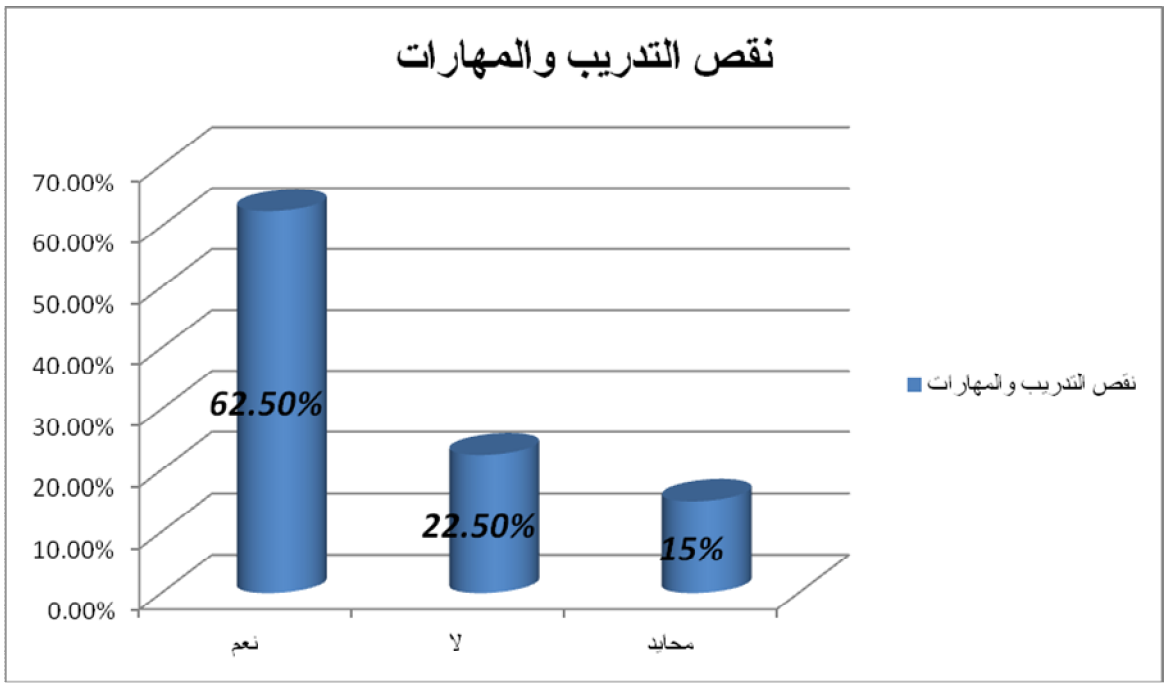

شكل رقم (47) المعوقات التي تحول دون تكيف الأسر على الحياة المعيشية الجديدة– حملات الملاحقة من قبل السلطات

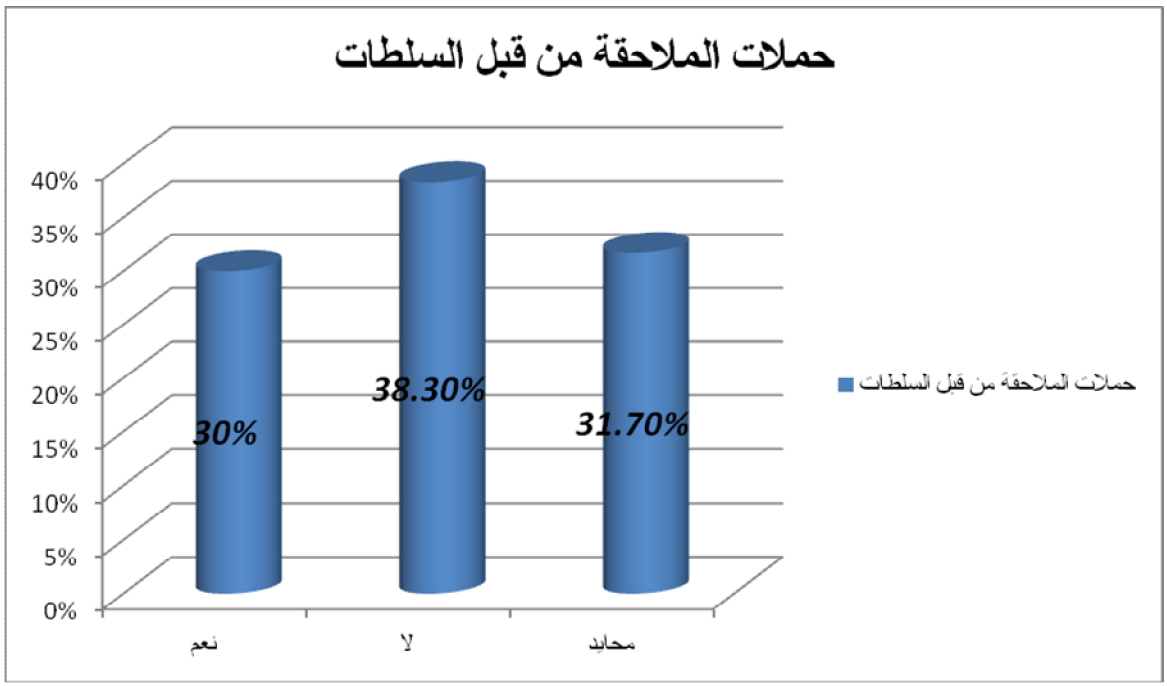

شكل رقم (48) المعوقات التي تحول دون تكيف الأسر على الحياة المعيشية الجديدة– ضعف المؤهل للعمل في القطاع الرسمي

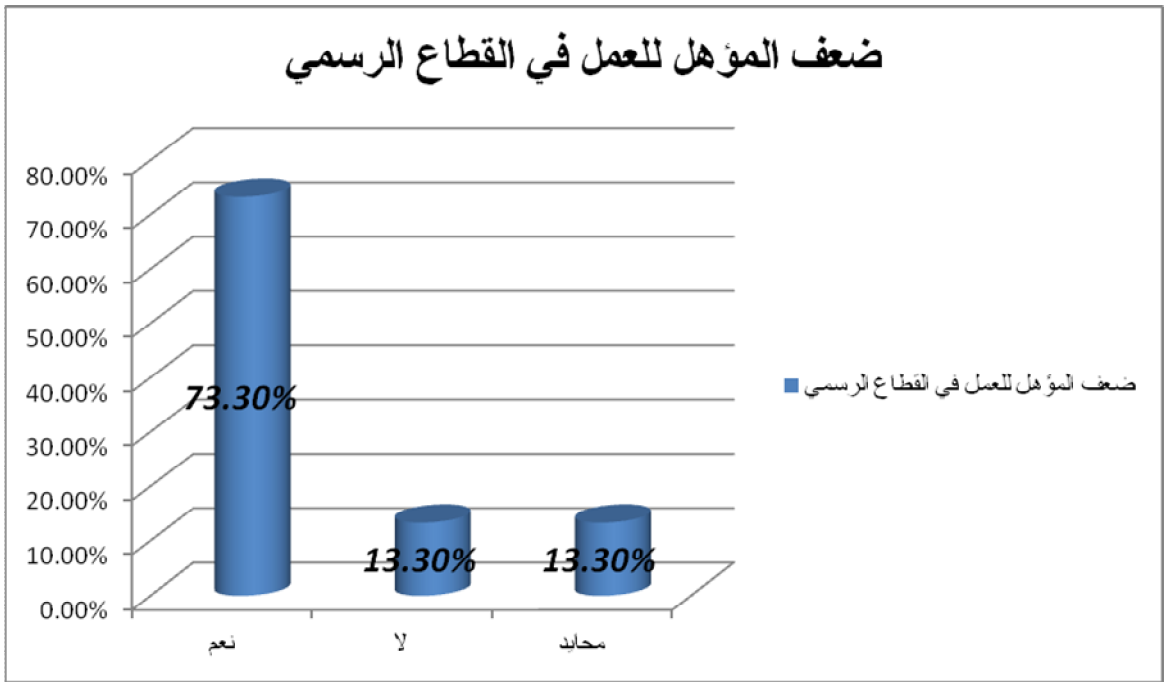

شكل رقم (49) المعوقات التي تحول دون تكيف الأسر على الحياة المعيشية الجديدة- العنف الذي يمارس ضد النساء العاملات في الأسواق

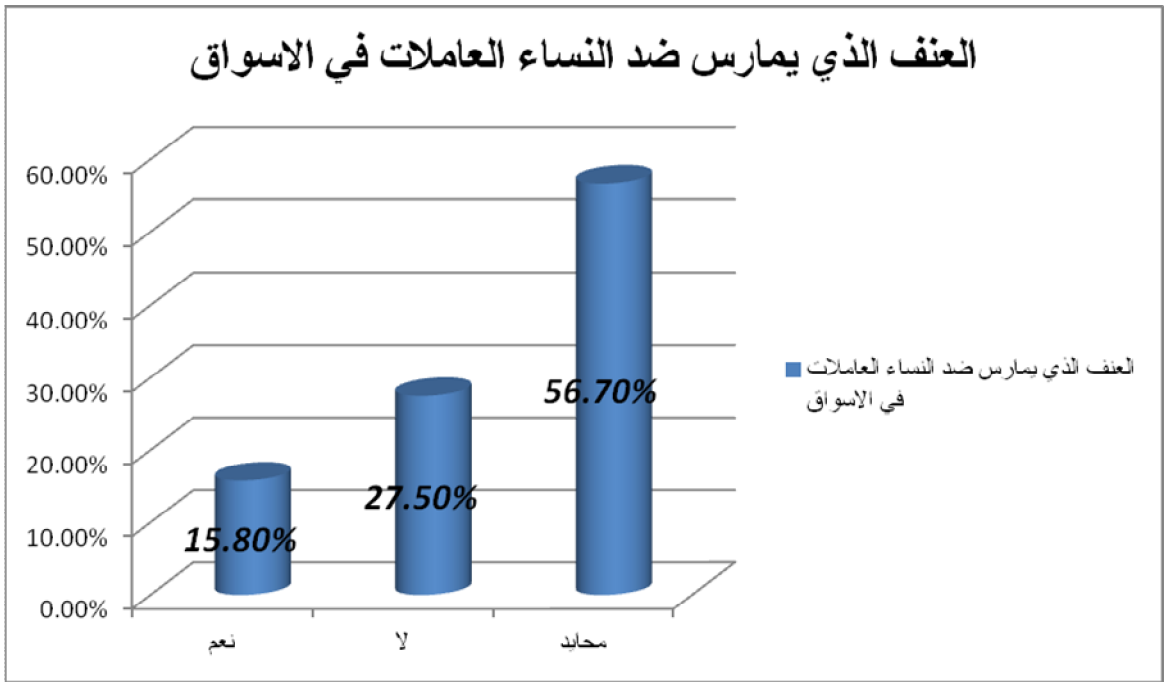

الجدول (26) يوضح أن غالبية المبحوثين يعتبروا أن ضعف المؤهل العلمي من أكثر المعوقات التي تحول دون تكيفهم على الأوضاع المعيشية وتحسين أوضاعهم وتبلغ نسبتهم (73.3%) بينما نسبة (68.3%) يرون أن عدم وجود تمويل للأنشطة البديلة من المعوقات التي تواجههم خاصة أولئك الذين يعملون في الأنشطة التجارية البسيطة والأعمال اليدوية التي تحتاج الى تمويل لتوفير المادة الخام، ويعتبر نقص التدريب و المهارات أيضا من المعوقات وتصل نسبتهم (62.5%)، كما ذكر سالفا، كثير من النساء يعملن في الأسواق والبيوت وأحيانا يتعرضن الى حملات ملاحقة من قبل السلطات وتصل نسبتهم (30.0%) أما الذين يعتبرون أن العنف الذي يمارس ضد النساء احد المعوقات تصل نسبتهم (15.8%) وحسب إفاداتهن أن بعض النساء اللاتي يعملن في البيوت يتعرض أحيانا الى سوء المعاملة من قبل المستخدمين وقد تصل الى التحرش الجنسي في بعض الأحيان.

المحور الثالث: الآثار اجتماعية على الأسر النازحة نتيجة للنزاع:

جدول رقم (27) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب الأفراد الذين فقدتهم الأسرة نتيجة للنزاع في جبال النوبة في العام 2011م:

الأفراد الذين فقدتهم	المقياس	نعم	لا	محايد
الأب	تكرار	41	78	1
	نسبة	34.2	65.0	0.8
الأم	تكرار	4	116	0
	نسبة	3.3	96.7	0
الأطفال	تكرار	20	100	0
	نسبة	16.7	83.3	0
أفراد الأسرة الممتدة	تكرار	18	89	13
	نسبة	15.0	74.2	10.8

شكل رقم (50) الأفراد الذين فقدتهم الأسرة نتيجة لتجدد النزاع في جبال النوبة – الأب

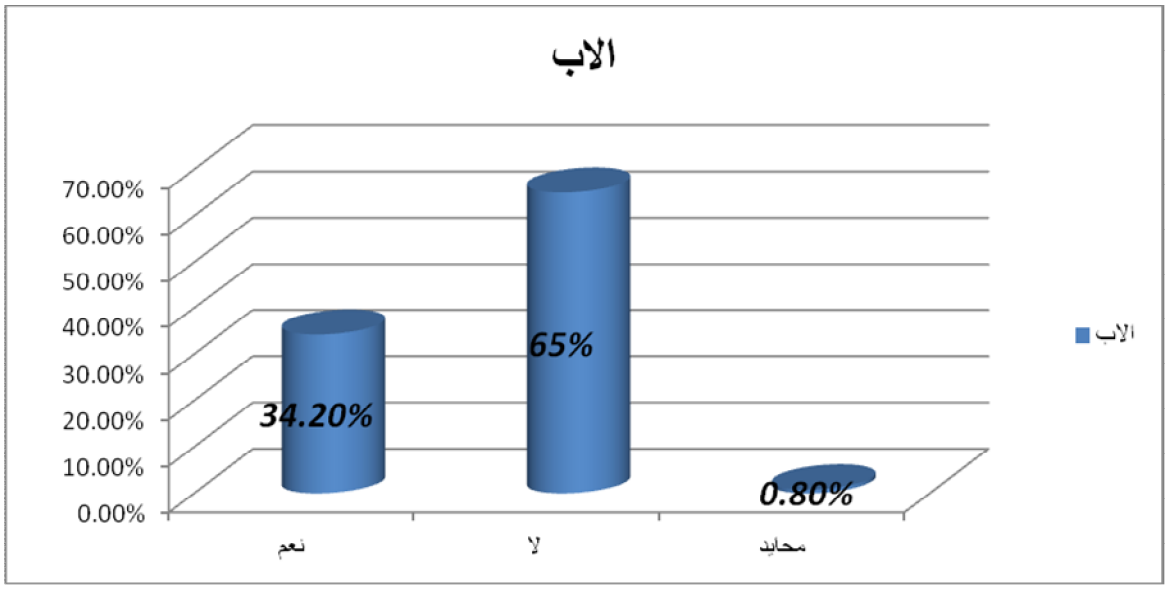

شكل رقم(51) الأفراد الذين فقدتهم الأسرة نتيجة لتجدد النزاع في جبال النوبة–الأم

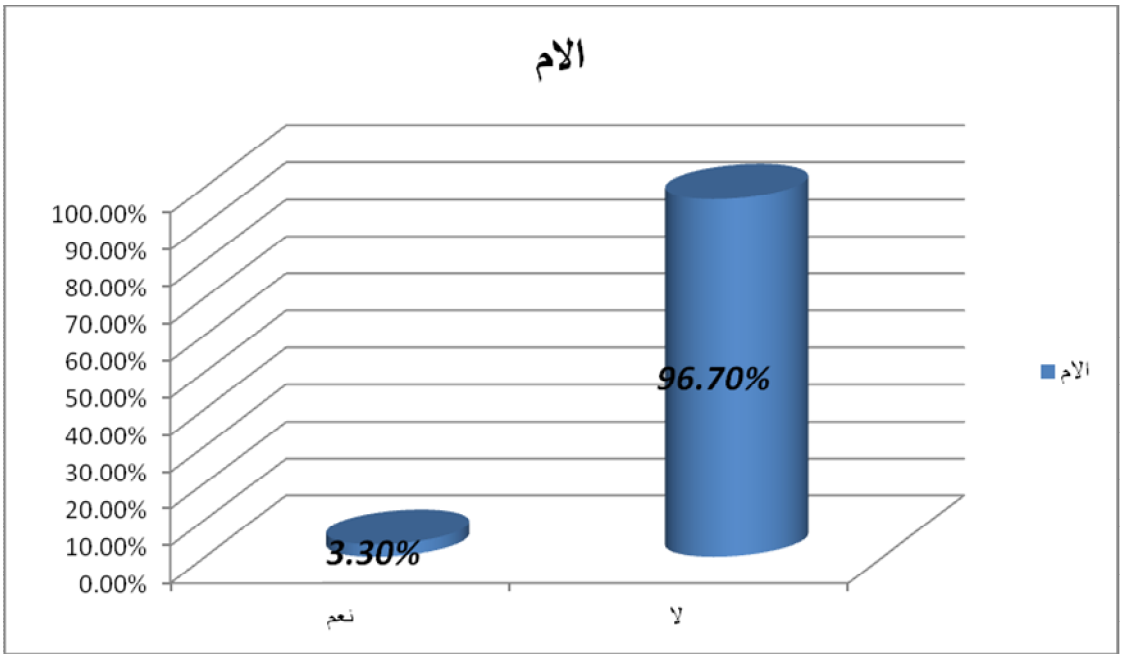

شكل رقم (52) الأفراد الذين فقدتهم الأسرة نتيجة لتجدد النزاع في جبال النوبة – الأطفال

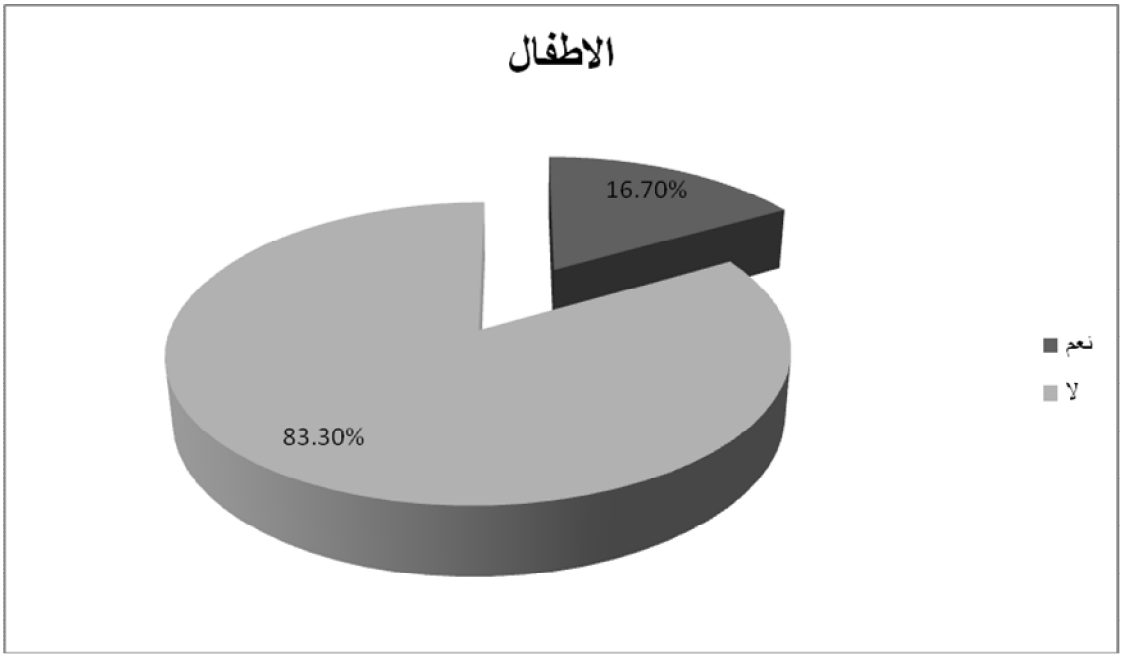

شكل رقم (53) الأفراد الذين فقدتهم الأسرة نتيجة لتجدد النزاع في جبال النوبة – افراد الأسرة الممتدة

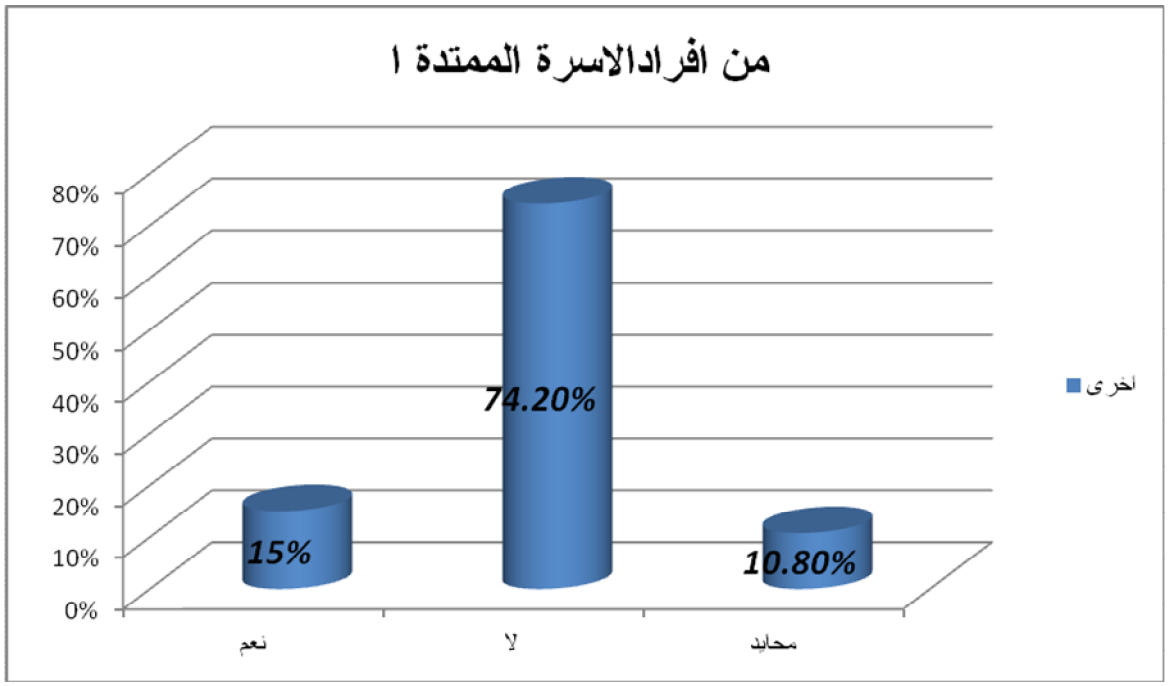

نلاحظ من نتائج الجدول (27) أن أكثر من ربع الأسر المبحوثة فقدت الأب والذي يعتبر المعيل الأساسي للأسرة، حيث تصل نسبتهم (34ز2%)، بفقدان الأب أو أي فرد من أفراد الأسرة هذا يعني أن رأس المال الاجتماعي (Human capital) قد تأثر بالنزاع وهو يعتبر من أهم ركائز وأصول سبل كسب العيش. هناك نسبة(3.3%) من الأسر المبحوثة فقدت الأم والتي تعتبر الركيزة الأساسية للأسرة، ونسبة (16.7%) فقدت عدد من الأطفال أثناء النزاع و في رحلة النزوح الشاقة وهذا يدل على أن حتى الأطفال اُنتهكت حقوقهم أثناء النزاع المسلح وحُرموا من البقاء والاستمتاع بحياتهم، بينما نسبة (15.0%) فقدت بعض أفراد الأسرة الممتدة قد يكون الجد أو الجدة أو غيرهما، ومن المعروف في الأسرة الممتدة يقوم الأجداد بنقل التراث واللغة والعادات والتقاليد للأطفال الصغار وبفقدهم قد تتهدد اللغة وبعض العادات والتقاليد الخاصة بالقبيلة بالاندثار.

جدول رقم: (28) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب مقدرة الأسرة على القيام بوظائفها المختلفة:

المحتوى	التكرار	النسبة
نعم	8	6.7
لا	103	85.8
محايد	9	7.5
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم (54) مقدرة الأسرة على القيام بوظائفها المختلفة:

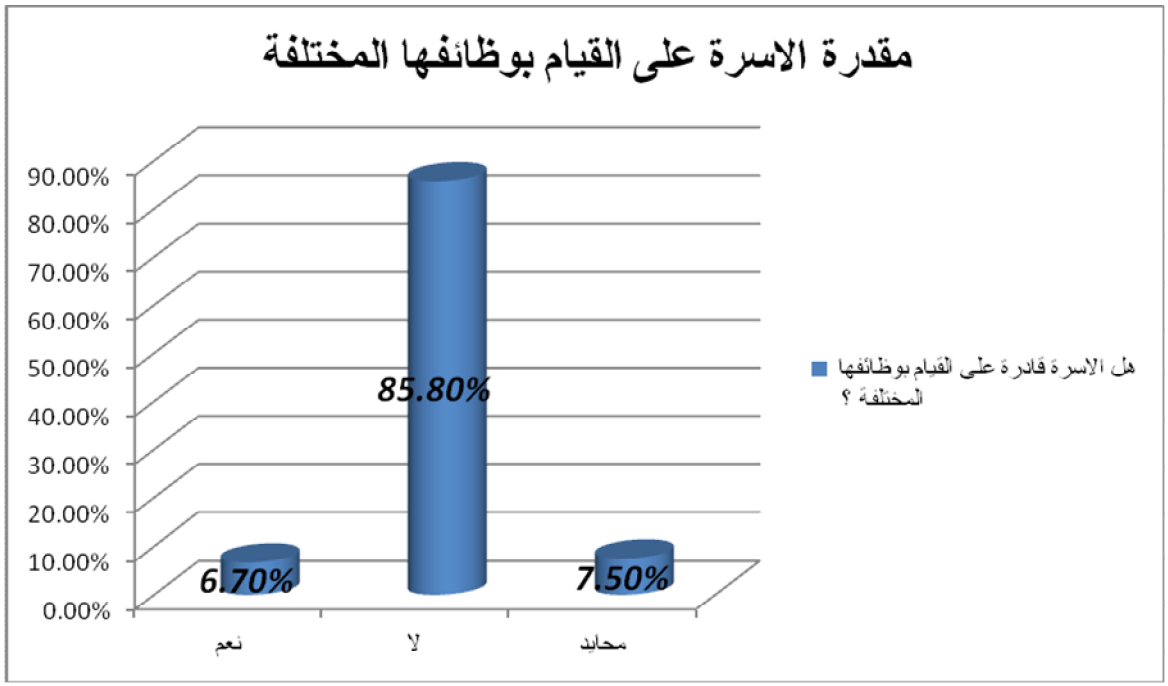

جدول رقم (28) يشير إلى أن نسبة (85.8%) من الأسر المبحوثة أجابت بأنها عاجزة عن القيام بوظائفها المختلفة، و هذا ما يؤكده لنا فقدان كثير من الأسر النازحة للعائل الأساسي وازدياد عدد الأسر التي تعولها نساء وفي الغالب إما أرامل

أو مطلقات وأحيانا نساء متزوجات أيضا في حالات قصور الرجل في الصرف على الأسرة. إن غياب الأب يجعل الأم تنشغل بالدور الإنتاجي أكثر من الأدوار الأحرى من اجل توفير العيش الكريم للأسرة وهذا بالتأكيد يترك فراغا و يشكل خللا في وظائف الأسرة، حيث تجد الأطفال الصغار يفقدون الأم لفترات طويلة وهي التي تقوم بعملية التنشئة والتربية السليمة وبغياب الأم لفترات طويلة يتولد القصور في العملية التربوية حيث تلجأ الأم أحيانا الى تولي مسئولية الأطفال الصغار الى أخوانهم الأكبر سناً وغالبا ما يكونوا في سن المدرسة مما يزيد من نسبة الفاقد التربوي وسط أطفال النازحين وهؤلاء الأطفال أحيانا يمارسون التسول والسلوك الغير مستقيم لوجود فراغ في حياتهم.

جدول رقم: (29) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس:

الأسباب	المقياس	نعم	لا	محايد
عدم المقدرة المالية	تكرار	95	13	12
	نسبة	79.2	10.8	10.0
يعملوا لمساعدة الأسرة في المعيشة	تكرار	56	50	14
	نسبة	46.7	41.7	11.7
الزواج المبكر	تكرار	14	82	24
	نسبة	11.7	68.3	20.0
لا يوجد أطفال	تكرار	12	108	0
	نسبة	10.0	90.0	0

شكل رقم (55) أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس – عدم المقدرة المالية

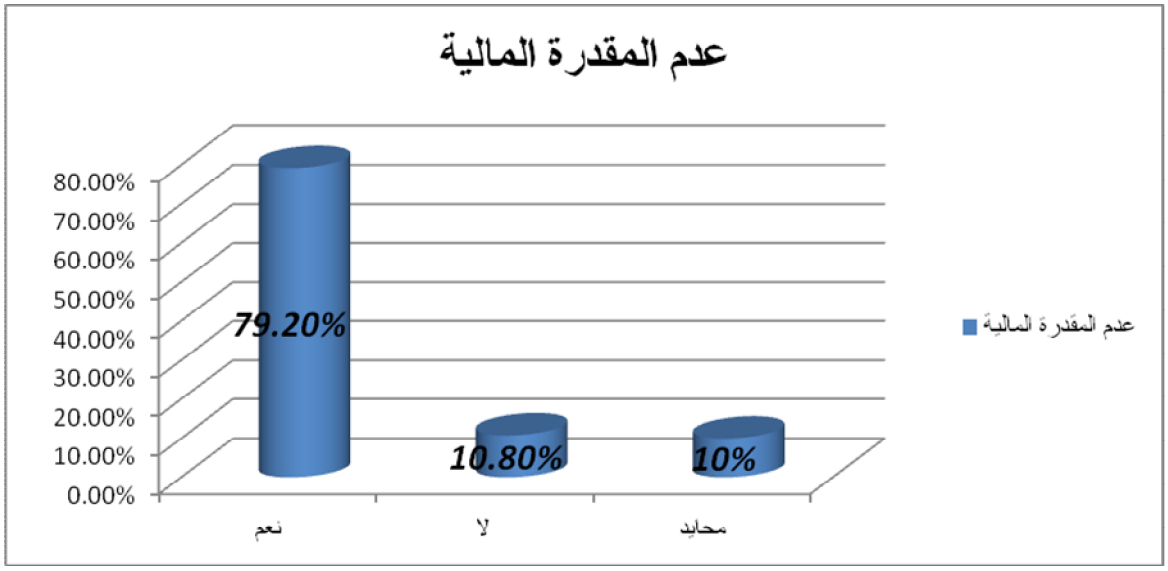

شكل رقم (56) أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس- العمل لمساعدة الأسرة في المعيشة

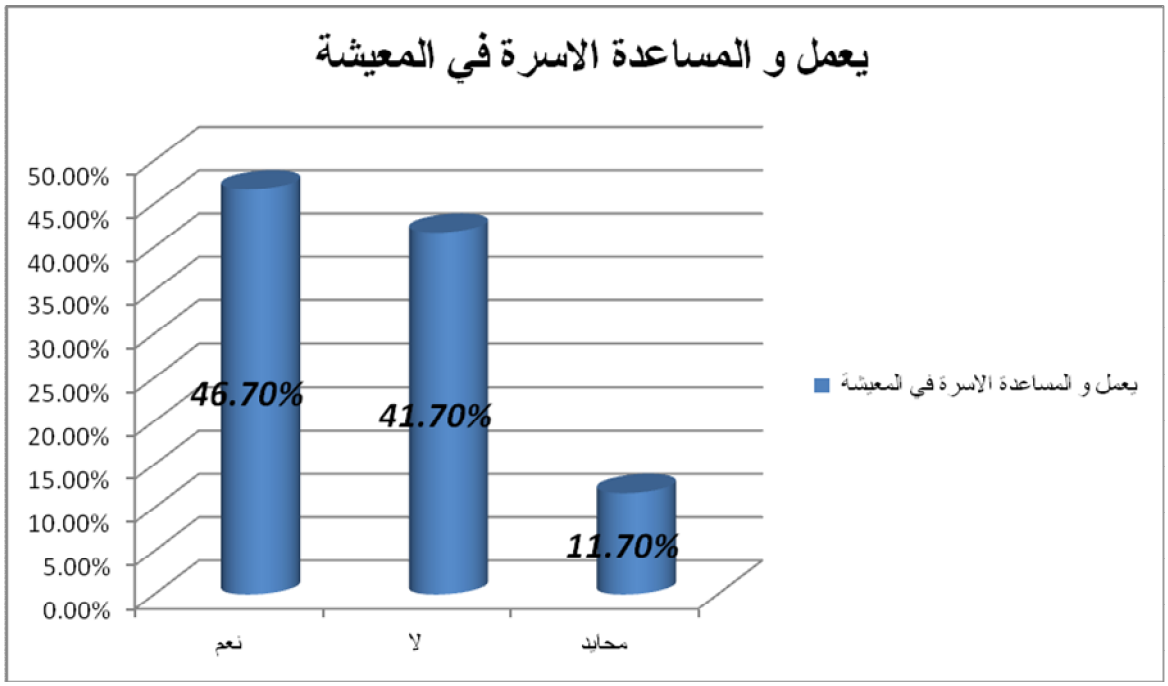

شكل رقم (57) أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس – الزواج المبكر

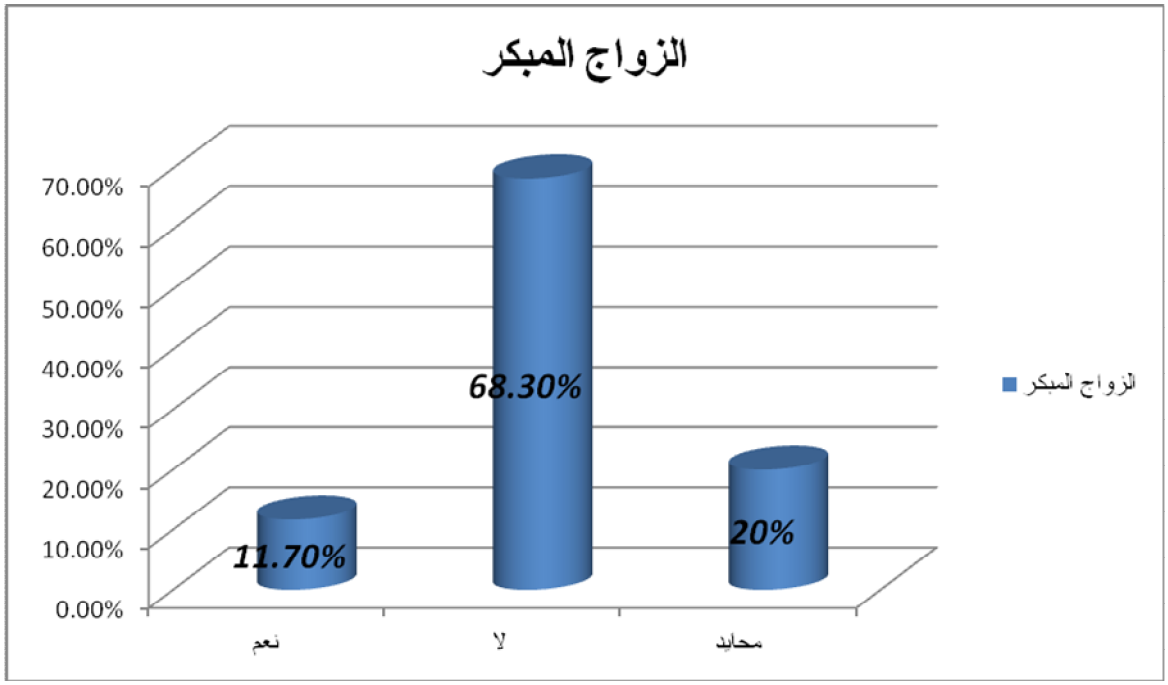

شكل رقم (58) أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس – لا يوجد أطفال

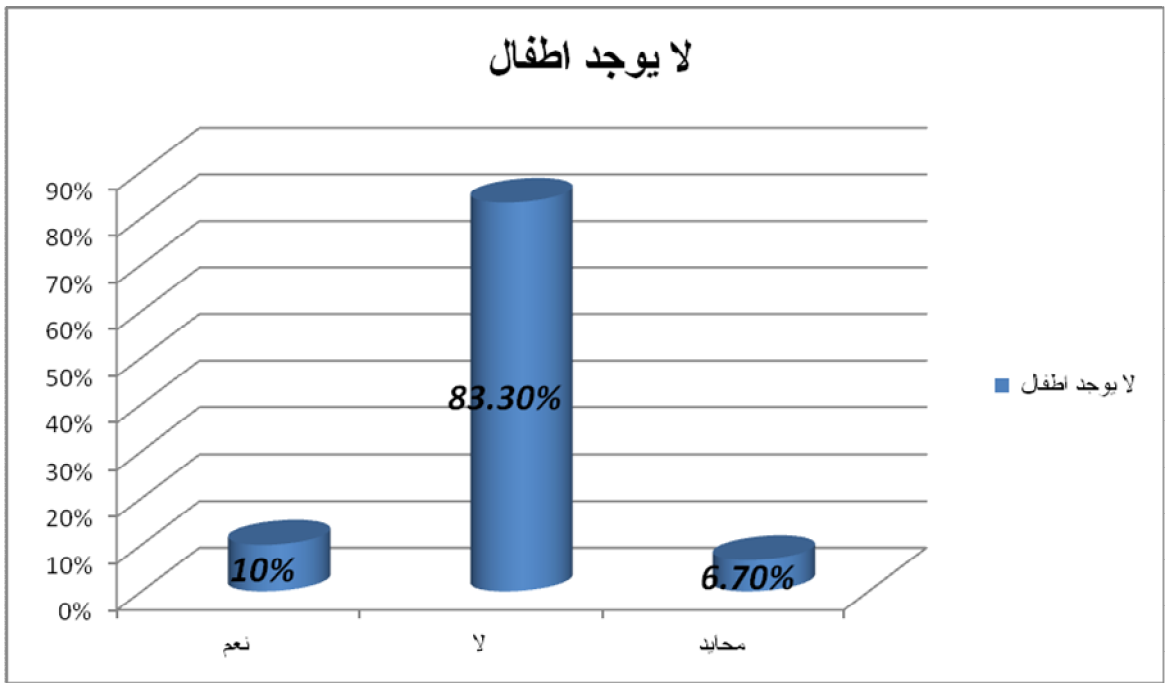

يوضح الجدول (29) أن نسبة (79.2%) من الأسر المبحوثة يروا أن السبب من وراء عدم التحاق أبنائهم بالمدارس هو عدم المقدرة المالية الكافية التي تمكنهم من تسديد الرسوم والمصروفات المدرسية الأخرى، بينما نسبة (46.7%) يعزو عدم الالتحاق الى أن أبنائهم يعملون لمساعدة الأسرة في الأعباء المعيشية، ونسبة ضئيلة يفتكروا إن الزواج المبكر وسط البنات من احد الأسباب، وبرر بعض المبحوثين هذه الظاهرة بأنه ما دام الأسرة غير قادرة على الصرف على التعليم من الأفضل أن تتزوج البنت خوفا من العار لأن وجود البنت في البيت من غير مواصلة للتعليم يسبب فراغاً لا يُحمد عُقباه، أيضا زواج البنت يقلل من حجم الأسرة و بالتالي تقل المنصرفات.

جدول رقم (30) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب حصول الأسرة على خدمات صحية و علاجية أفضل مما كان عليه في منطقة الأصل.

المحتوى	التكرارات	النسبة	المتوسط
لا أوافق بشدة	20	16.7	2.92
لا أوافق	47	39.2	
لا ادري	17	14.2	
أوافق	27	22.5	
أوافق بشدة	9	7.5	
الإجمالي	120	100.0	

شكل رقم (59) حصول الأسرة على خدمات صحية وعلاجية أفضل مما كان عليه في منطقة الأصل

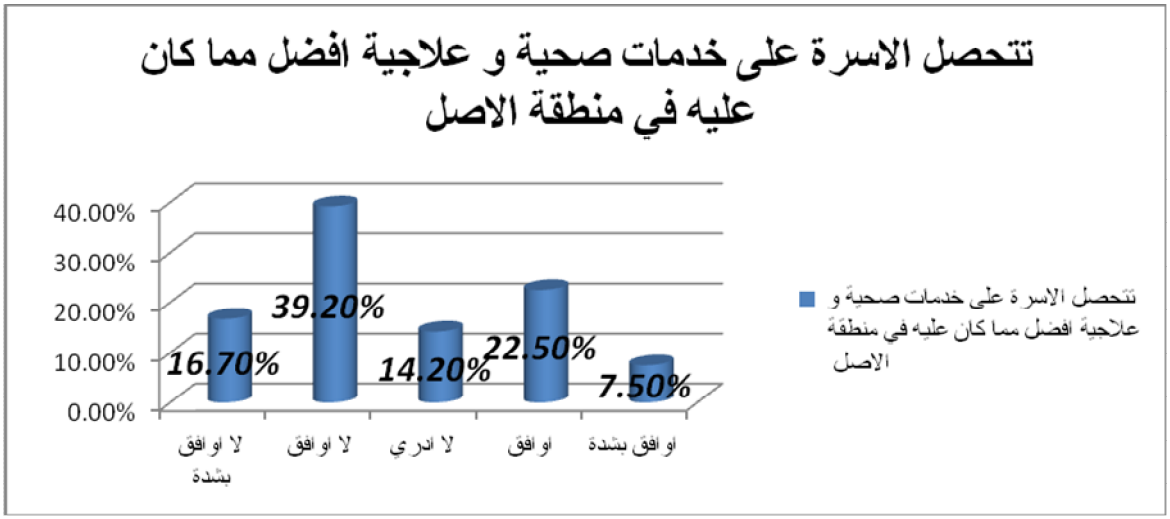

من الجدول رقم (30) يتضح أن أكثر من 50% من المبحوثين أنهم لا يحصلون على خدمات صحية اقض مما كان عليه في مناطق الأصل و هذا يدل عدم حصولهم على هذه الخدمات إما لعدم مقدرتهم لدفع تكاليف العلاج أو لاستيطانهم في مناطق نائية تبعد كثيرا من مواقع الخدمات الصحية، في كل الأحوال هذا الوضع قد يؤثر في مقدرة الإنسان على الإنتاج و تحسين الوضع المعيشي للأسرة نتيجة لتأثر رأس المال البشري (Human capital).

جدول رقم: (31) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب زيادة فقر الأسرة نتيجة للنزوح.

المحتوى	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	2	1.7
لا أوافق	3	2.5
لا ادري	4	3.3
أوافق	15	12.5
أوافق بشدة	96	80.0
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم: (60) زيادة فقر الأسرة نتيجة للنزوح.

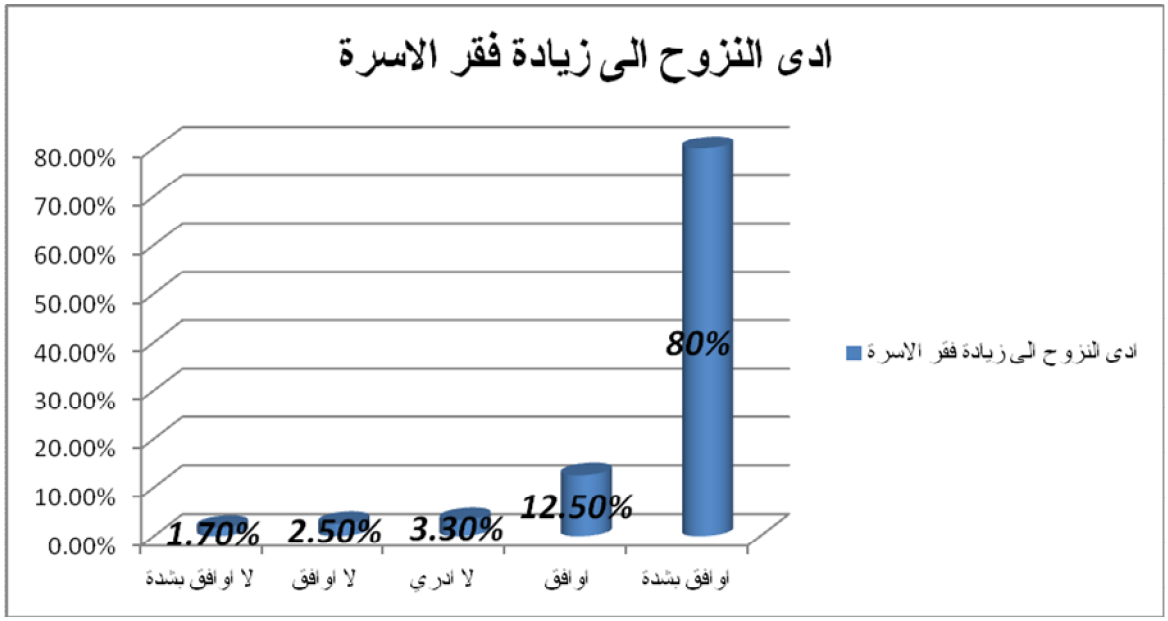

الجدول (31) يوضح أن ما نسبتهم (80.0%) من المبحوثين يوافقون بشدة على أن النزوح أدى الى زيادة فقر الأسرة نتيجة للنزاع الذي أجبرهم الى النزوح بعد ما فقدوا كل ممتلكاتهم ووسائل كسب عيشهم التقليدية التي اعتادوا عليها في منطقة الأصل من زراعة ومواشي وممتلكات أخرى (Financial capital) وأيضا فقدوا الكثير من الأرواح والأيدي العاملة الداعمة لاقتصاد ومعيشة الأسرة، وبالنزوح فقدوا رأس المال الاجتماعي الذي كان سائداً في مناطقهم (Social capital) مثل النفاير(1)، المناطق التي نزحوا إليها تختلف عن مناطقهم في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية إضافةً لذلك أن نسبة الأمية وسط النازحين عاليا و ليس لهم خيار سوى العمل في الأنشطة الهامشية ذات الدخل المحدود الشيء الذي يجعلهم يقعون في دائرة الفقر.

المحور الرابع: **زاد النزاع مسؤوليات المرأة و غير تقسيم الأدوار داخل الأسرة:**

(1) النفاير جمع نفير وهو تنوع من التكافل الاجتماعي يتعاون فيها المواطنين لانجاز بعض الأعمال التي تحتاج إلي أيدي عاملة كثيرة مثل الزراعة، الكديب، الحصاد، البناء و غيره.

جدول رقم:(32) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب زيادة مسؤوليات المرأة داخل الأسرة نتيجة للنزوح.

المحتوى	التكرار	النسبة
نعم	111	92.5
لا	5	4.5
محايد	4	3.3
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم:(61) زاد النزاع مسؤوليات المرأة داخل الأسرة.

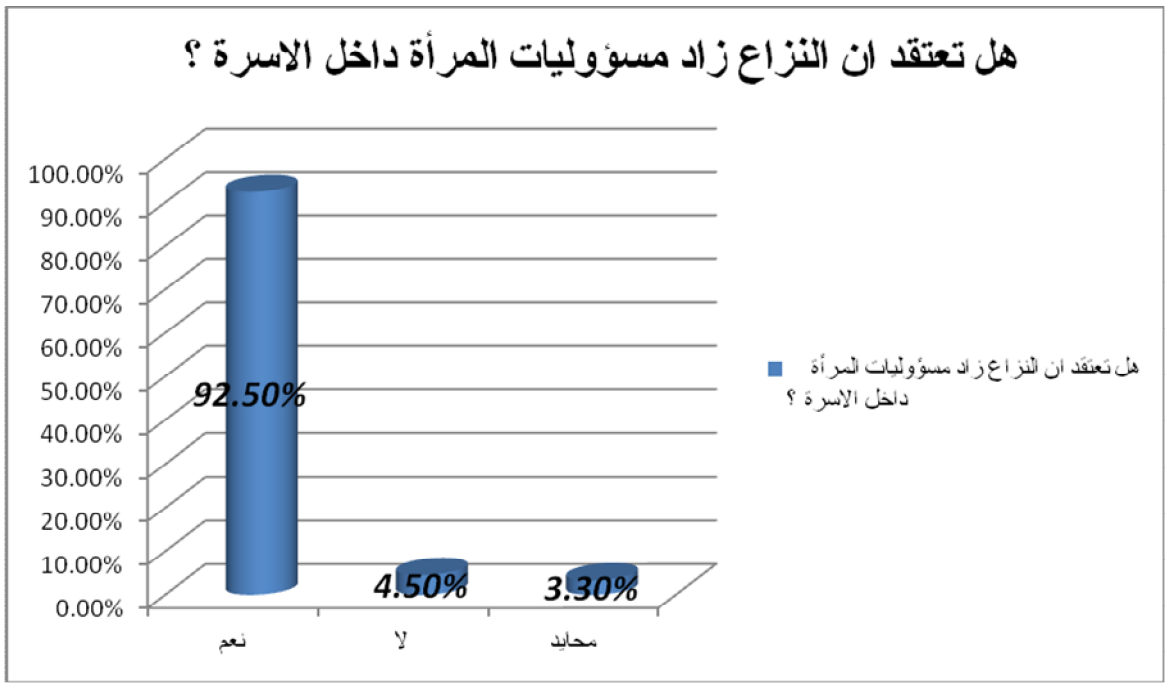

نسبة (92.5%) من المبحوثين يعتقدون أن النزاع زاد من مسئوليات المرأة داخل الأسرة كما مبين في الجدول (32) ومن خلال نتائج الجداول السابقة استنتج أن أكثر من نصف الأسر المبحوثة تعولها نساء هذا يعني أن هنالك مسؤوليات وأعباء إضافية أُلقيت على عاتق النساء لم تكن من مسئولياتها قبل النزوح.

جدول رقم (33) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب التغيير في علاقات وادوار النوع الاجتماعي داخل الأسرة.

المحتوى	التكرار	النسبة
نعم	113	94.2
لا	4	3.3
محايد	3	2.5
الإجمالي	120	100.0

شكل رقم: (62) التغيير في علاقات و ادوار النوع الاجتماعي داخل الأسرة.

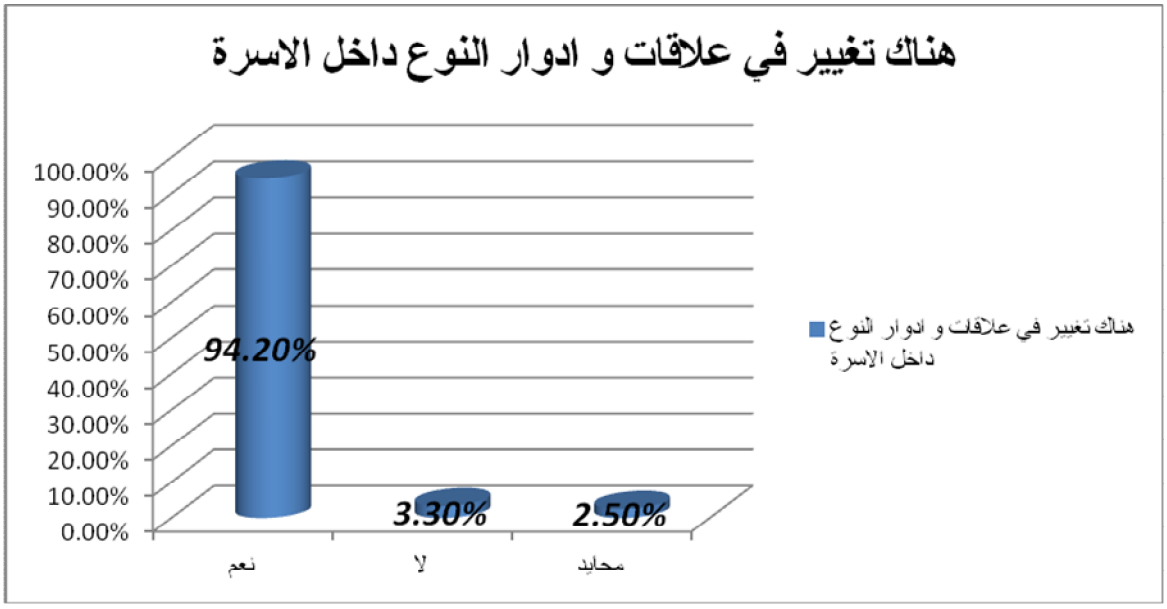

فيما يتعلق بالتغيير الذي طرا في علاقات النوع الاجتماعي داخل الأسرة الجدول (33) يوضح أن نسبة (94.2%) من المبحوثين يرون أن هناك ثِمة تغيير في العلاقات الأدوار و في رأي الباحث هذه نتيجة طبيعية للتحول الاجتماعي والاقتصادي الذي طرأ للأسر النازحة و نتيجة للتغيير الذي طرا على وسائل كسب العيش، أيضا نتيجة للتغيير في هيكل الأسرة حيث فقدت كثير من الأسر واحد على

الأقل من أفرادها ربما يكون الأب أو الابن الأكبر بسبب الموت أو الانضمام للحركات المسلحة.

جدول رقم: (34) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب أسباب التغيير في ادوار النوع الاجتماعي:

أسباب تغيير الأدوار	المقياس	نعم	لا	محايد
غياب المعيل الأساسي للاسرة	تكرار	67	49	4
	نسبة	55.8	40.8	3.3
الظروف الاقتصادية	تكرار	102	16	2
	نسبة	85.0	13.3	1.7
زيادة وعي المرأة	تكرار	32	59	29
	نسبة	26.7	49.2	24.2

شكل رقم (63) أسباب التغيير في ادوار النوع –غياب المعيل الاساسي للاسرة

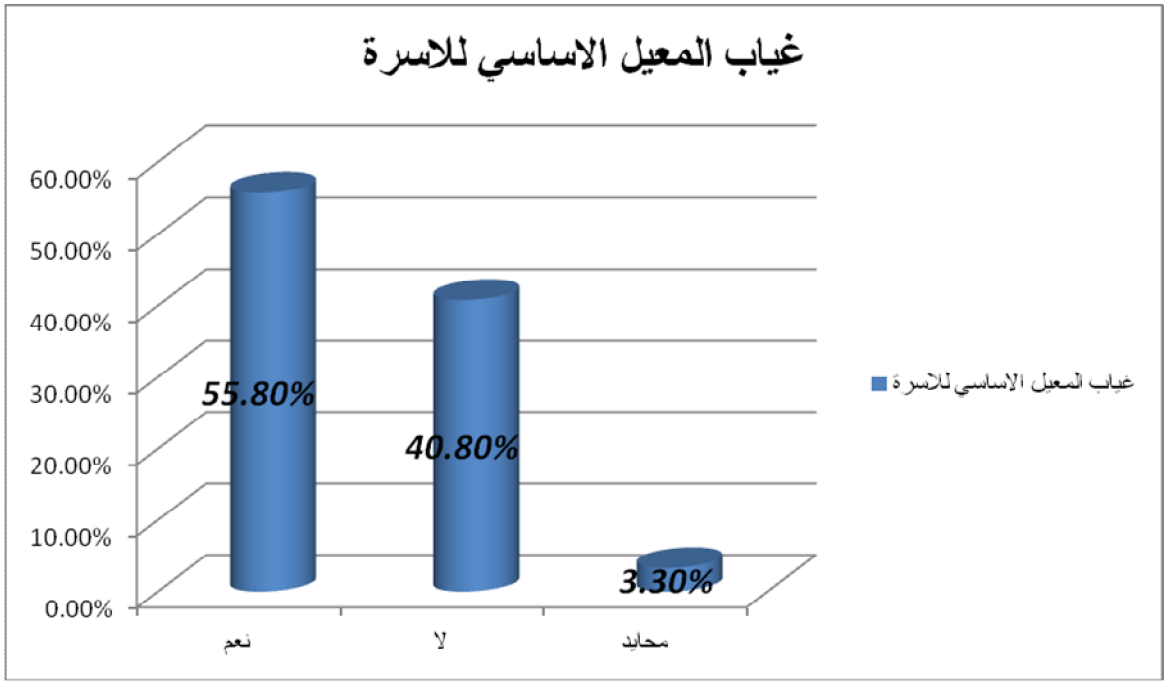

شكل رقم: (64) أسباب التغيير في ادوار النوع- الظروف الاقتصادية

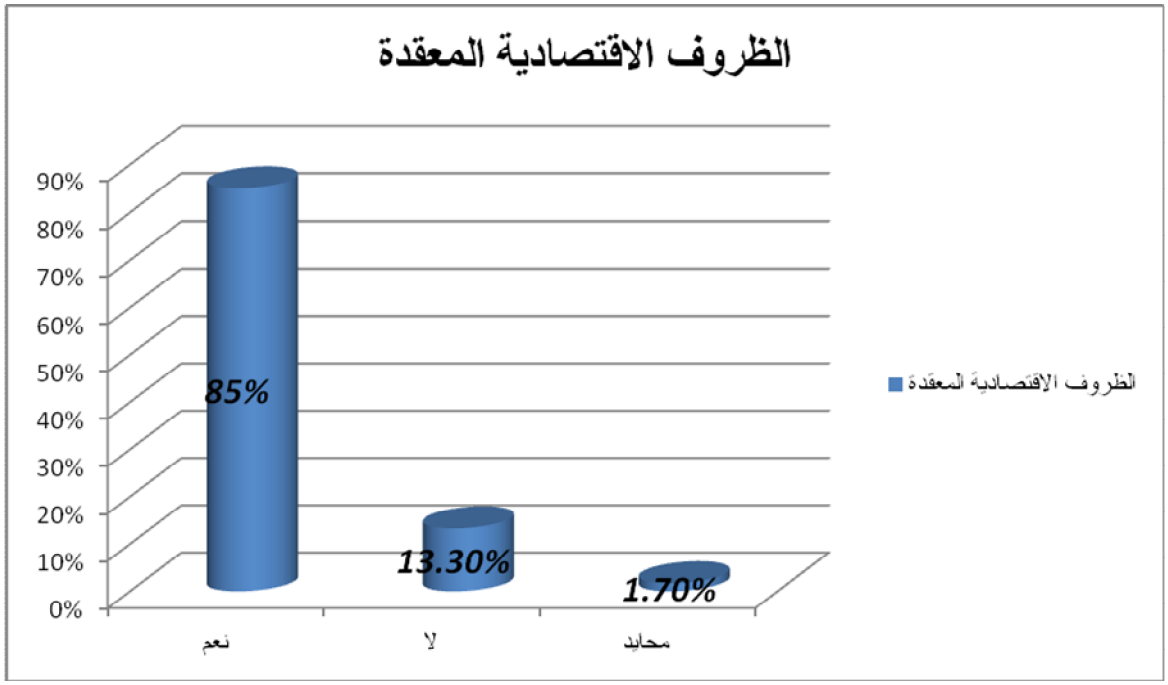

شكل رقم: (65) أسباب التغيير في ادوار النوع- زيادة وعي المرأة

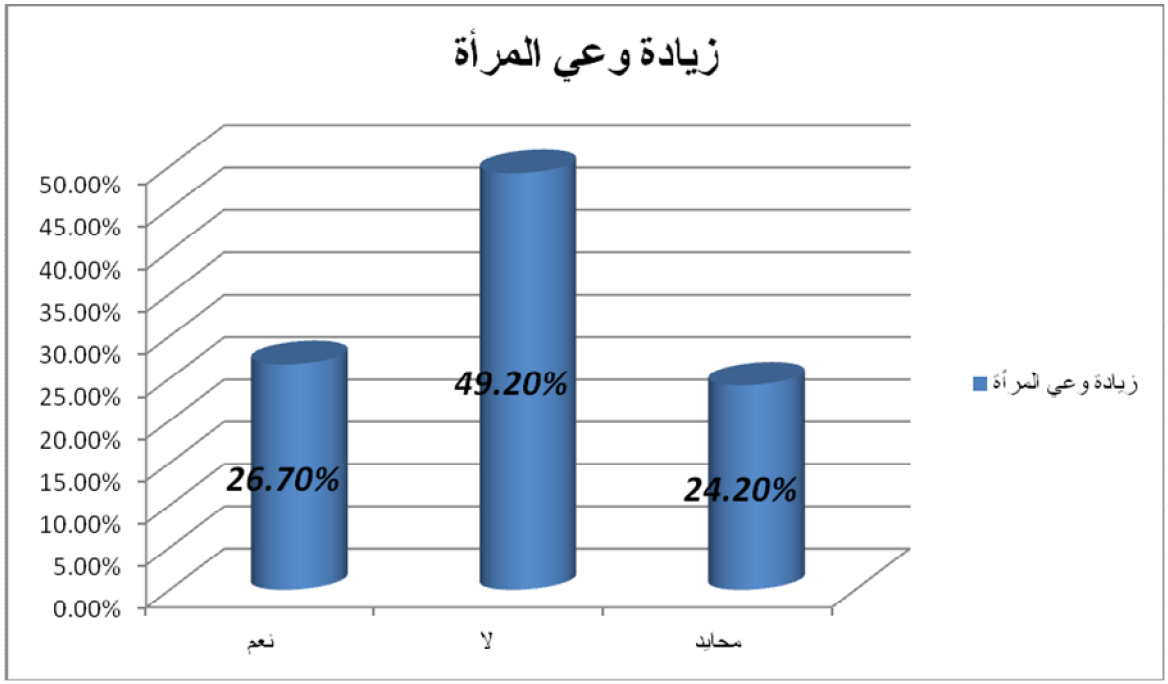

تعتبر الظروف الاقتصادية القاهرة من الأسباب الرئيسية لتغيير الأدوار داخل الأسرة و تمثل نسبة (85.0%) وفقا لإفادات المبحوثين وأن (55.8%) يرون أن

غياب المعيل الأساسي من أسباب تغيير الأدوار وهذا واضح من عدد النساء اللاتي يعولن اسر، بينما نسبة (36.7%) يعتبرون التغير في الأدوار نتج عن زيادة وعيهن مما كن عليه من قبل في مناطق الأصل انظر الجدول (34). من خلال الملاحظة يرى الباحث إن الوضع الاقتصادي الضاغط التي تمر به البلاد دفع الكثير من النساء إلى الانخراط في الأعمال التي تزيد من دخل الأسرة وهذا ليس وسط النازحات فقط بل في أوساط النساء المستقرات أيضا. وبعض المبحوثين يرون أن احتكاكهن بالمدينة زاد من وعيهن و عرفن الكثير من الحقوق و الواجبات و بالتالي اكتسبن أدواراً جديدة كما يبين الجدول(35).

جدول رقم (35)التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب الأدوار التي اكتسبتها المرأة بعد النزوح:

الأدوار التي اكتسبتها المرأة	المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا ادري	أوافق	أوافق بشدة
المساهمة في دخل الأسرة	تكرار	3	2	4	28	83
	نسبة	2.5	1.7	3.3	23.3	69.2
المشاركة في الأنشطة الاجتماعية و الثقافية	تكرار	5	52	6	39	18
	نسبة	4.2	43.3	5	32.5	15.0
المشاركة في تنظيمات المجتمع المدني	تكرار	20	73	6	13	8
	نسبة	16.7	60.8	5.0	10.8	6.7
اتخاذ قرارات داخل الأسرة	تكرار	2	18	2	36	62
	نسبة	1.7	15.0	1.7	30.0	51.7

شكل رقم(66) الأدوار التي اكتسبتها المرأة بعد النزوح- المساهمة في دخل الأسرة

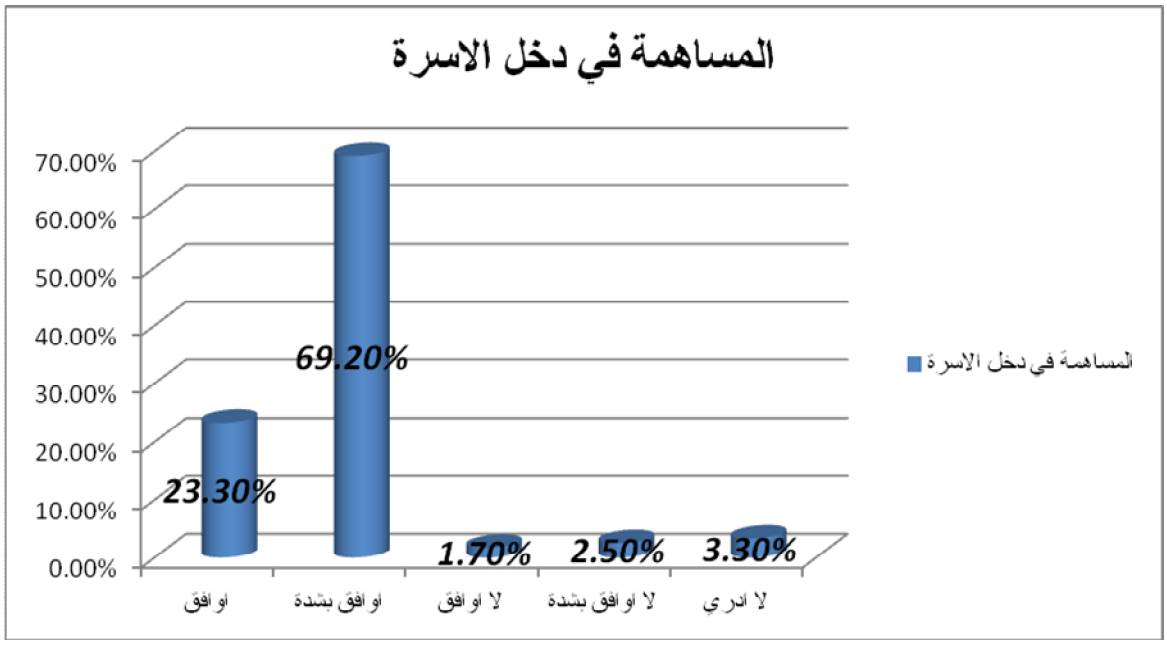

شكل رقم(67) الأدوار التي اكتسبتها المرأة بعد النزوح- المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية

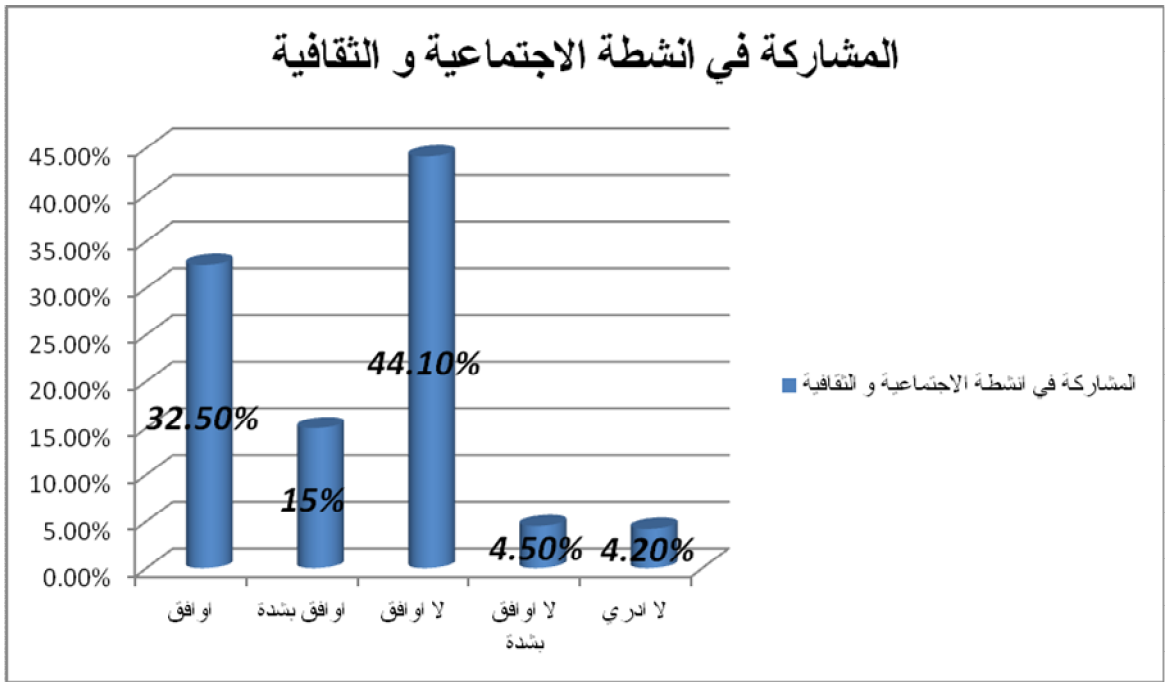

شكل رقم(68) الأدوار التي اكتسبتها المرأة بعد النزوح- المشاركة في تنظيمات المجتمع المدني

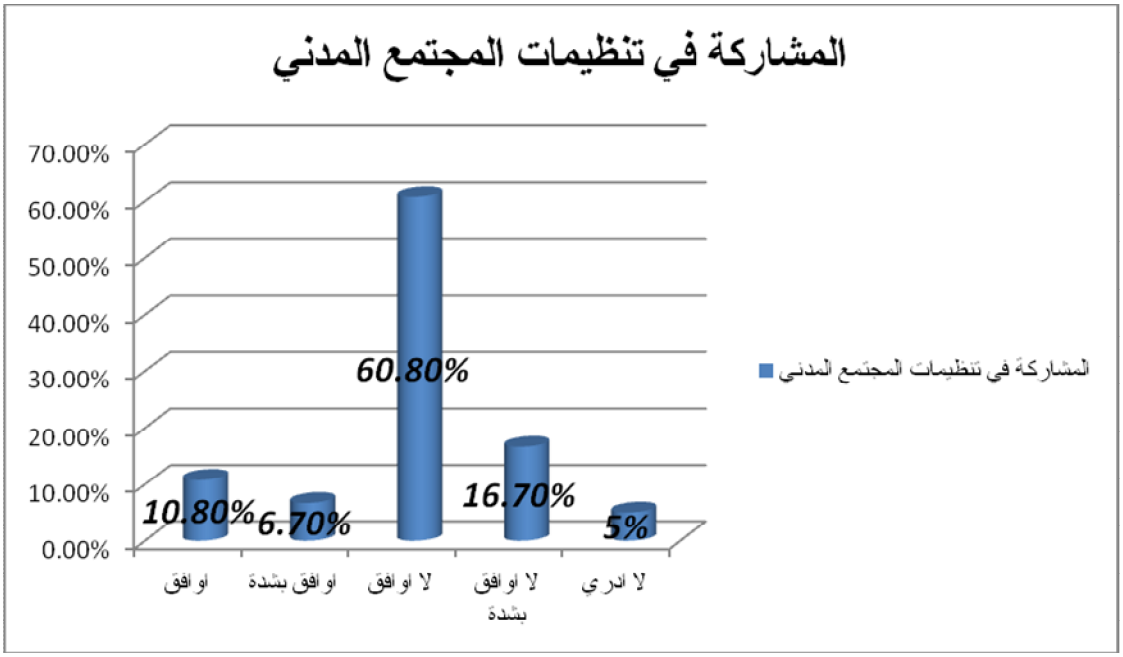

شكل رقم(69) الأدوار التي اكتسبتها المرأة بعد النزوح- اتخاذ القرار داخل الأسرة

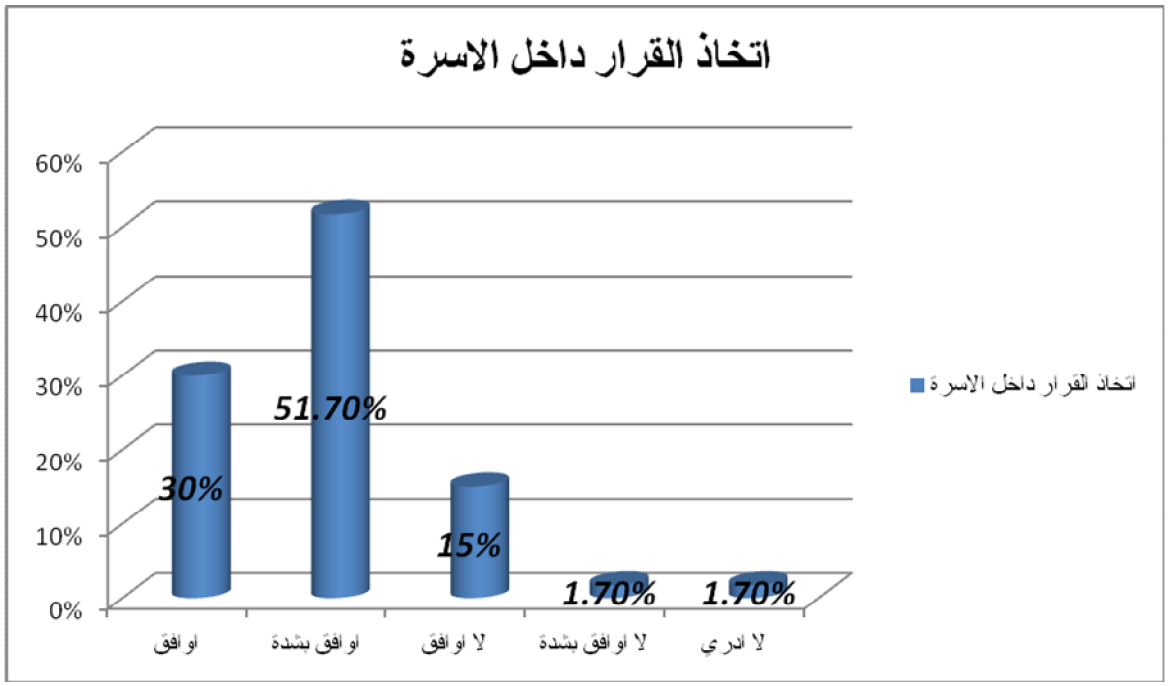

الجدول (35) يوضح أن نسبة (69.2%) من المبحوثين يرون إن المساهمة في دخل الأسرة من أكبر الأدوار التي اكتسبتها المرأة بعد النزوح ويليه دور اتخاذ القرار داخل الأسرة يمثل نسبة (51.7%) والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية و تمثل نسبتهم (15.0%). بعض الأدوار التي اكتسبتها المرأة في نظر الباحث إضافة ايجابية للمرأة مثل اتخاذ القرار داخل الأسرة حيث كان هذا الدور ينحصر عند الرجل في المجتمعات التقليدية والريفية. أيضا النزوح أعطى المرأة فرص للمساهمة بفعالية في الدور الاجتماعي وذلك من خلال مشاركتها في تنظيمات المجتمع المدني والأنشطة الاجتماعية والثقافية بطريقة أكثر تنظيماً ويلاحظ الباحث هذا في جمعيات التواصل الاجتماعي وتعتبر هذه الجمعيات مصدر من مصادر التكافل الاجتماعي.

الرغبة في العودة إذا توفرت الظروف المقنعة بالنسبة للنازح

الجدول رقم(36) التوزيع التكراري والنسبة للمبحوثين حسب الرغبة في العودة إذا توفرت الظروف المقنعة بالنسبة للنازح.

المحتوى	التكرار	النسبة
نعم	97	80.8
لا	6	5.0
محايد	17	14.2
الإجمالي	120	100.0

الشكل رقم(70) الرغبة في العودة إذا توفرت الظروف المقنعة بالنسبة للنازح

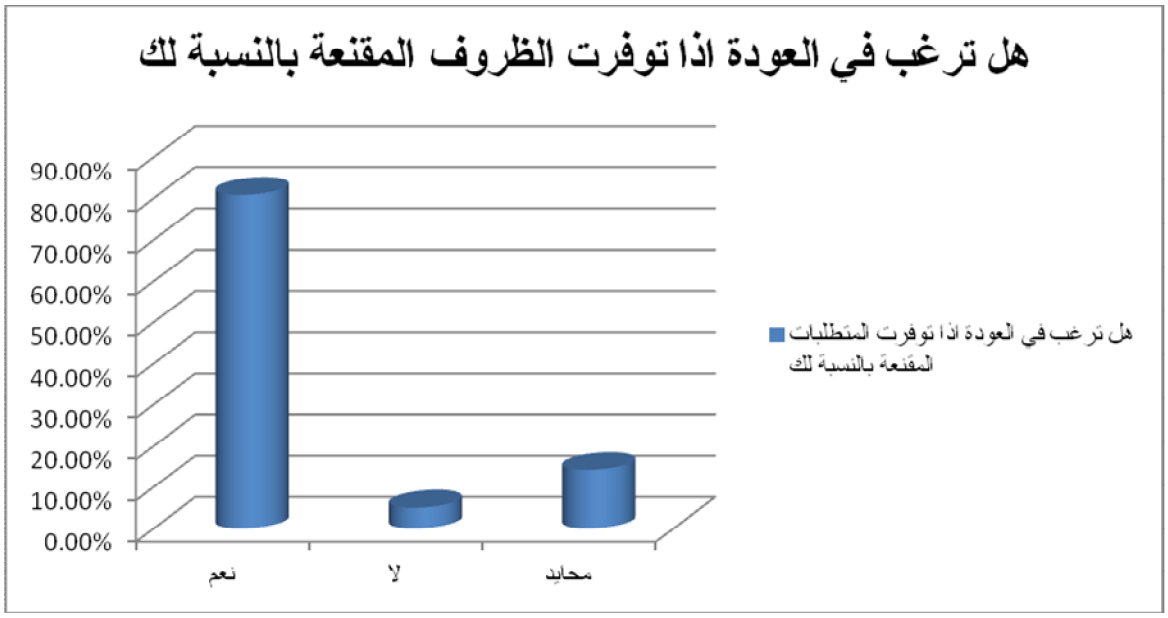

الجدول (36) يوضح أن نسبة (80.8) من المبحوثين يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية في جبال النوبة إذا انتهت الأسباب التي دفعتهم للنزوح وحسب إفادات المبحوثين أن النزاعات المسلحة وغياب هيبة الدولة والانتهاكات التي مورست على أساس عنصري في مقدمة تلك الأسباب بالإضافة الى أنهم يربطون العودة بتعويضهم الممتلكات التي فقدوها أو التي اغتصبت منهم.

4-6 مناقشة الفرضيات والنتائج:

نستعرض في هذا الجزء مناقشة فرضيات الدراسة من خلال عرض التحليل الإحصائي على النحو التالي:

الفرضية الأولى: أحدث النزاع المسلح في جبال النوبة تغيرات على الحياة المعيشية وسبل كسب العيش للأسر النوبية النازحة.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث النسب المئوية و نلاحظ من الجدول رقم (14) أن نسبة (85%) من الأسر تمثل الزراعة المصدر الأساسي لكسب العيش في مناطق الأصل و أن تربية الحيوان تمثل نسبة (45%) وحصاد المحاصيل الغابية و بعض الأعمال التجارية البسيطة، و هذه الأنشطة تمارس بواسطة كلٍ من الرجل والمرأة، واذا قارننا نتائج الجدول رقم (14) بالجدول رقم (20) نجد أن الأسر تكيفت على وسائل كسب تختلف تماماً عما كانت عليه في منطقة الأصل، فمارست الأسر في مناطق الاستقبال أعمال المباني وعمال في المكاتب والعمل في البيوت وعمل الأكل والشاي كأنشطة بأنشطة بديلة تكيفت عليها في مناطق الاستقبال.

الفرضية الثانية: هناك معوقات تواجه الأسر النازحة و تحول دون تكيفها على الحياة المعيشية الجديدة و تحسين أوضاعهم.

من النسب المئوية في الجدول رقم(26) أن ما نسبتهم (73,3%) يعتبرون أن ضعف المؤهل العلمي من أكثر المعوقات التي تحول دون تكيفهم على الحياة المعيشية الجديدة ونسبة (68,3%) يعتبرون أن عدم وجود تمويل للأنشطة البديلة يعتبر من أحدي المُعيقات. وإذا قارننا الجدول رقم(26) بالجدول رقم (5) نجد أن أكثر من (50%) من المبحوثين مستواهم التعليمي دون المرحلة الثانوية وهو ما يؤكد أن ضعف المؤهل العلمي له تأثيره على الحياة المعيشية للنازحين.

الفرضية الثالثة: احدث النزاع آثار اجتماعية على الأسر النازحة بولاية الخرطوم.

التأكد من هذه الفرضية من خلال نتائج الجدول رقم (27) أن نسبة (34,2%) من الأسر المبحوثة فقدت الأب نتيجة للنزاع وبالتالي تكون الأسرة فقدت العائل الأساسي و بفقدان الأب تغيرت الأدوار وأصبح العبء الأكبر في كسب العيش تتحمله المرأة. وتشير نتائج الجدول (28) أن نسبة (85,8%) من الأسر المبحوثة غير قادرة على القيام بوظائفها المختلفة ونسبة (80%) يرون أن النزوح أدى الى زيادة فقرهم انظر الجدول رقم (31) وأصبح الدخل لا يفي متطلبات الأسرة المعيشية فتلجا الأسر حيانا الى معالجة سد العجز في الدخل من الصدقات التي تأتيهم من الأقارب وتبلغ نسبتهم (30,8%) و نسبة (5%) من الأسر تأتيهم مساعدات من الزكاة وهناك نسبة (2,5%) يلجئون الى التسول كما مبين في الجدول رقم(19). الجدول رقم (26) أيضا يوضح الآثار الاجتماعية السالبة للنزاع المتعلقة بعدم التحاق الأطفال بالمدارس حيث نجد نسبة (79,2%) لم يتمكنوا من إدخال أطفالهم للمدارس لعدم مقدرة الأسرة المالية في تغطية المنصرفات المدرسية ومن الأسباب أيضا عمل الأطفال لمساعدة الأسر في المعيشة وتبلغ نسبتهم (46,7%) ويعتبر الزواج المبكر أيضا احد الأسباب التي تمنع البنات الطفلات من مواصلة التعليم وتبلغ نسبتهم(11,7%).عدم التحاق الأطفال بالمدارس يتسبب في زيادة الفاقد التربوي وانتشار ظاهرة التسول وسط الأطفال النازحين.

الفرضية الرابعة: زاد النزاع مسؤوليات المرأة وغير تقسيم الأدوار بين الجنسين.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث النسب المئوية في الجدول رقم(32) حيث أن نسبة (92,5%) من المبحوثين يعتقدون أن النزاع زاد مسؤوليات المرأة داخل الأسرة وترتب عليه تغيراً في علاقات وأدوار النوع الاجتماعي. وأن نسبة

(85%) يرون أن أسباب التغير في الأدوار تعزى الى الظروف الاقتصادية المعقدة ونسبة (55,8%) السبب هو غياب المعيل الأساسي للأسرة، أما الذين يرون أسباب التغير نتيجة لارتفاع وعي المرأة تصل نسبتهم(26,7%) من جملة المبحوثين الجدول رقم(34).

الجدول رقم (35) يوضح الأدوار التي اكتسبتها المرأة بعد النزوح تتراوح ما بين المساهمة في دخل الأسرة ونصل النسبة أكثر من (69,2%) والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية نسبة (15%) ويمثل المساهمة في اتخاذ القرار داخل الأسرة نسبة (51,7%) وهذا في تقدير الباحثة تحويل ايجابي بالنسبة للمرأة.

بعد تحليل البيانات من الدراسة الميدانية ومجموعة النقاش مع الأسر والملاحظة ومقارنتها مع الأدبيات المتاحة توصلت الدراسة الى الآتي:

- أوضحت الدراسة أن أغلبية الأسر النازحة تعولها نساء.
- الغالبية العظمى من الأسر النازحة يمتهنون الأعمال الهامشية ذات الأجر المتدني.
- تسكن غالبية الأسر النازحة في المناطق العشوائية و في المباني تحت التشييد والبعض يسكن مع أقاربهم.
- أوضحت الدراسة أن غالبية الأسر نزحت في العام 2011م.
- أوضحت الدراسة أن الأسباب الأساسية للنزوح تتمثل في تدمير الممتلكات وأصول سبل كسب العيش،الانتهاكات الواسعة التي مورست في حقهم والعمليات العسكرية المكثفة في مناطقهم الأصلية.
- كانت الأسر قبل النزوح تعتمد في كسب العيش على الزراعة والرعي والمنتجات الغابية وبعض الأنشطة التجارية البسيطة في الأسواق المتجولة (أم دورور). وأن كل من النساء والرجال يعملون في هذه الأنشطة.

- بعد النزوح وفي مناطق الاستقبال تغيرت سبل الكسب فتكيفوا على وسائل جديدة لم تكن مألوفة لديهم من قبل، حيث اعتمدت الأسر على العمل في الأعمال الحرة المتنوعة، أعمال المباني و العمل في المكاتب كعمال(شركات النظافة)، وبعض منهم عمل في البيوت وبيع الأكل والشاي، بالتالي فان وسائل الكسب للأسر النازحة تغيرت كليا مما كان عليه في منطقة الأصل.
- أثبتت الدراسة أن الرجل كان يتحمل العبء الأكبر في كسب العيش قبل النزوح بينما بعد النزوح أصبح العبء الأكبر في كسب العيش يقع على عاتق المرأة.
- نتيجة للنزوح انخفض دخل غالبية الأسر وأصبح الدخل لا يكفي متطلبات الأسرة اليومية.
- أبرز الأنشطة التي تكيفت عليها الأسر في منطقة النزوح هي أعمال المباني. العمل في المزارع، العمل في شركات النظافة كعمال نظافة في المكاتب الحكومية، هذه المهن يقوم بها الرجال غالبا أما النساء يعملن في البيوت ويعملن الأكل والشاي في الأسواق ويقمن ببعض الأعمال اليدوية وصناعة العطور والخمور البلدية أحيانا.
- لم تقدم الدولة إي تسهيلات ملموسة تساعد الأسر النازحة على تخيف الأعباء المعيشية سوى نسبة ضئيلة جداً حصلت على بطاقات علاجية.
- أوضحت الدراسة إن عدم وجود تمويل لبعض الأنشطة التي تكيفت عليها، نقص التدريب والمهارات، وضعف المؤهل العلمي بالإضافة الى حملات الملاحقة المتكررة من فبل السلطات والعنف الذي يمارس ضد النساء العاملات في الأسواق والبيوت من أهم المعوقات التي تحول دون تكيف الأسر على الأوضاع المعيشية الجديدة.

- أعداد كبيرة من الأسر النازحة فقدت بعض أفرادها أثناء النزاع أو أثناء رحلة النزوح.
- أيضاً من الآثار الاجتماعية عدم مقدرة الأسر على القيام بوظائفها المختلفة.
- الكثير من أبناء النازحين لم يلتحقوا بالمدارس لظروف عديدة.
- أوضحت الدراسة أن النزوح زاد من فقر الأسر النازحة.
- أدى النزوح الى تغيير في ادوار وعلاقات النوع الاجتماعي داخل الأسرة، ومن أهم أسباب هذا التغيير في الأدوار والعلاقات هو غياب المعيل الأساسي للأسرة والظروف الاقتصادية المعقدة.
- اكتسبت المرأة النازحة في مناطق الاستقبال أدواراً جديدة تتمثل في الساهمة في دخل الأسرة، واتسعت سلطاتها في اتخاذ القرار داخل الأسرة و المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية وفي منظمات المجتمع المدني.
- إن أغلبية المبحوثين يرغبون في العودة في حالة توفر المناخ المناسب للعودة وإزالة المسببات التي دفعت بهم للنزوح.

الخاتمة:

أُجريت هذه الدراسة بغرض معرفة اثر النزاع المسلح في جبال النوبة على الأسر بشكل عام مع التركيز على دراسة الأسر النوبية النازحة في ولاية الخرطوم بعد تجدد النزاع في جبال النوبة في العام 2011م.

بدأ النزاع في جبال النوبة في ثمانينات القرن الماضي بين حكومة السودان والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA/M) استمر لأكثر من عقدين من الزمان حيث توصل الطرفان الى سلام وقع في التاسع من يناير 2005م، اتفاق السلام الشامل (CPA) بين حكومة السودان المتمثلة في الحزب الحاكم (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان ومن الجوانب الايجابية لهذا الاتفاق انه أوقف أطول نزاع مسلح في إفريقيا، ونتيجة لهذا الاتفاق تمتعت منطقة جبال النوبة بفترة قصيرة من الاستقرار النسبي أدت الى ابتداء بعض العمليات التنموية البسيطة مقرونة بالعودة الطوعية لعدد من النازحين الى مناطقهم الأصلية. للأسف الشديد هذا الاستقرار لم يستمر طويلا حيث اندلع النزاع المسلح للمرة الثانية في جبال النوبة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحزب الحاكم(المؤتمر الوطني) في يونيو 2011م. الأسباب المباشرة لاندلاع النزاع معقدة. حيث أسفرت المرة الثانية من النزاع الى انتهاكات واسعة في حقوق الإنسان ويعتبر النساء والأطفال من أكثر الشرائح عرضة [1]. فكانت آثار تجدد النزاع أكثر عمقا من قبل على حياة المدنيين خاصة النوبة، أدى الى نزوح غالبية النوبة من مناطقهم الأصلية الى مناطق أخرى داخل الولاية وخارجها، مما جعلهم يفقدون المنظومة الطبيعية لحياتهم المعيشية بفقدانهم لأصول كسب العيش الأساسية، وفقا لذلك تغيرت الطرق والوسائل التقليدية

---

[1] Komy G, Renewed war in the Nuba Mountains and peace challenges in North Sudan State after the separation of South Sudan, issued by peace research institute University of Khartoum,2011, issue No.(1).

المتبعة في سبل كسب العيش وأيضا تغيرت الأدوار والتقسيم العرفي للعمل داخل الأسرة و كما أن النزاع أحدث تحولات اجتماعية وسط الأسر النازحة خارج جبال النوبة فازداد عدد النساء اللاتي يعولن الأسر في ظل حالة من التغيير الإجباري في وسائل كسب العيش. أدى النزاع الى لجوء أعداد مقدرة من الأسر النوبية الى دول الجوار ونزوح أعداد كبيرة منهم الى عدد من ولايات السودان، وتعتبر ولاية الخرطوم من أكثر الولايات استقبالا للنازحين من جبال النوبة ومعظمهم يعيشون تحت أوضاع إنسانية معقدة نتيجة للنزوح ألقسري والذي احدث تغيرات جذرية في حياتهم المعيشية. ويتمركز غالبية النازحين في محلية امبدة وبالتحديد وحدة السلام الإدارية.

تكمن مشكلة البحث في معرفة اثر النزاع المسلح في جبال النوبة على الأسرة وذلك من خلال دراسة التغيرات التي طرأت على الوضع المعيشي وسبل كسب العيش للأسر النوبية النازحة في محلية امبدة، كما وتهدف الى التحقق من التحديات التي تواجه الأسر دون تكيف على الأوضاع الجديدة بعد النزوح، أيضا تهدف الى معرفة التغيير الذي طرأ على علاقات وادوار النوع الاجتماعي داخل الأسرة بالإضافة الى معرفة الآثار الاجتماعية التي حدثت نتيجة لنزوح.

التوصيات:

1. ننصح أطراف النزاع على ضرورة توفير الإرادة والعمل الجاد من أجل حل مشكلة جبال النوبة ووقف إراقة دماء المدنيين العزل.
2. فرض هيبة الدولة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة حتى تتوفر البيئة الجاذبة للعودة الطوعية للأسر النازحة من أجل ممارسة حياتهم الطبيعية والتمتع بحياة كريمة كغيرهم من المواطنتين في مناطق السودان المختلفة.

3. على الدولة أن تتخذ خطوات عملية عاجلة لتحسين الأوضاع المعيشية للأسر النازحة من خلال تخصيص دعم اجتماعي كافي و بصورة منتظمة حتى لضمان العيش الكريم لهم.
4. على الدولة أن توفر التمويل المناسب للأنشطة البديلة التي تكيفت عليها الأسر النازحة و التي تحتاج الى تمويل.
5. تسهيل الإجراءات في الحصول على تمويل الأنشطة البديلة.
6. على الدولة أن توفر السكن الملائم للنازحين، السكن الذي يليق بكرامة الإنسان.
7. توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بالقرب من مناطق سكن النازحين.
8. إعفاء أبناء الأسر النازحة من الرسوم المدرسية.
9. إدخال الأسر النازحة في مظلة التامين الصحي.
10. تأهيل وتدريب الأسر النازحة لرفع قدراتهم و زيادة مهاراتهم الإنتاجية.
11. على الدولة أن توفر فرص عمل للنساء الأرامل ربات الأسر حتى يتمتعن بحياة كريمة.
12. إعادة تأهيل مناطق و قرى النازحين الأصلية مع عمل مسح بيئي للتأكد من سلامة المنطقة وخلوها من مخلفات الأسلحة المختلفة.
13. تعويض النازحين الممتلكات التي فقدوها نتيجة للنزاع.
14. العمل على إعادة وسائل وأصول سبل كسب العيش التي دمرت بسبب النزاع.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أدم الزين محمد، الدليل العلمي وكتابة الرسالة الجامعية، مركز الزين للتدريب الإداري، السودان، 2012.
2. اندي ستيانسن ومايكل كيفان، غزو كردفان (دمج الأطراف والتحول الاجتماعي في إفريقيا المسلمة)، مركز الدراسات السودانية، 2003م.
3. جلال تاوركافي، نزاع جبال النوبة، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة. الخرطوم.2008.
4. زياد الصماد، حل النزاعات (نسخة منقحة للمنظور الردني) برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السودان التابعة للأمم المتحدة ،2001-2010.
5. علي الجرباوي ود عاصم خليل، (سلسلة دراسات إستراتيجية 20) النزاعات المسلحة وامن المرأة)، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية- جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008.
6. عوض الكرسني، حول قضايا الوفاق والسلام في السودان (نحو ثقافة سياسية)، جامعة الخرطوم شعبة العلوم السياسية ، مؤسسة فريد ريش ايبرت، الطبعة الاولى2002.
7. محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة تقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية، دار هومة الجزائر 2003.
8. محمد جمعة سهل، نساء القرن الإفريقي (صيحة)، تحويل النزاعات وبناء السلم الاجتماعي في مرحلة ما بعد الحرب، شبكة المبادرة الإستراتيجية، 2007م.

9. محمد كندا اندلي، تاريخ النوبة العظيم بعد الطوفان(الجزء الاول)، بدون تاريخ.
10. محمد كندا اندلي، تاريخ النوبة العظيم بعد الطوفان، الجزء الثاني.
11. محمد مريود علي، تقلي الماضي الغائب و الحاضر الأسير، بدون تاريخ.
12. محمد مريود علي، مملكة تقلي، التاريخ والثورات ونظم الإدارة والحكم، كتاب غير منشور.
13. يوناثان حماد كوكو منزول، المشاورة الشعبية وفق أحكام ومرجعيات السلام الشامل لسنة 2005م، مارس 2013.

المراجع بالغة الانجليزية:

14. Erkse,T.Hsmall place ,large issues: an introduction to social and cultural anthropology. London, PlutoPress, , 2001.
15. Ferris, Elizabeth, and stark, Chareen,(eds) Internal displacement in Africa, Benin and Burkina Faso, 2012.
16. Ho-Won Jeong, Peace and conflict studies, an introduction, institute for conflict analysis and resolution, George Mason University, USA.
17. Women, peace and Security: United Nation.

الرسائل العلمية و الأوراق:

18. آسيا أبو القاسم، التحولات الاقتصادية والاجتماعية للنازحين من الإقليم الجنوبي الى الخرطوم في الفترة من 2003 –2004، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة الخرطوم، 2007.
19. آمال محمد الحسن، التغير الاجتماعي والاقتصادي للمرأة النازحة من غرب السودان الى ولاية الخرطوم (دراسة حالة نساء سوق ابوزيد)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الخرطوم، 2005م.

20. أماني سعيد عابدين، الهجرة القسرية وأثارها في تغيير ادوار النوع (دراسة حالة نساء جبال النوبة بمعسكر ود البشير)، ، معهد دراسات النوع والتنمية، جامعة الأحفاد للبنات، 2005.
21. آمنة جمعة خاطر،اثر النزاعات على التنمية والتعايش السلمي(دراسة تحليلية منطقة جنوب كردفان)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز دراسات وثقافة السلام، 2010م.
22. أيمن مصطفى عبد الله، المعوقات التي تواجه المازحين في محاولتهم لتحسين أوضاعهم (معسكر كرتون كسلا بشرق النيل)، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم، 2008م.
23. عبد الله التوم الإمام، المراحيل ودورها في تنظيم العلاقات بين الرحل والمستقرين، ورقة قدمت في ورشة العمل الوطنية حول النزاعات وتنمية الرعوية. ديسمبر 2004. ولاية جنوب كردفان.
24. خالد محمد احمد، النزاع المسلح وأثره على الحياة المعيشية لسكان الريف الفترة من 2003–2006. دراسة حالة ولاية شمال دارفور،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير،جامعة الخرطوم– الدراسات الإنمائية،2007م.
25. سارة الفاضل، الآثار النفسية للنزاعات المسلحة على المرأة النازحة في معسكرات النازحين بولاية شرق دار فور الضعين (2003–2015) أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان، 2015.
26. سراج الدين عبد الغفار، تاريخ الصراع في جبال النوبة الفترة من(1984–1996)، جامعة إفريقيا، 1999م.

27. صفات عبد الله، دور قيادات المجتمع ألريقي في نشر ثقافة السلام، دراسة حالة محلية هبيلا بولاية جنوب كردفان، مركز دراسات السلام، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2012م.
28. محمد احمد بابو، اثر النزاع المسلح في جبال النوبة على التنمية الشاملة (1985–2005م)، بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة جوبا، 2007.
29. محمد احمد نور علي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للصراع في ولاية جنوب دارفور(محلية شعيرية)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الخرطوم، 2010.
30. منال حسن مكي، المشاكل الاجتماعية والنفسية في غياب السلام الاجتماعي للنازحين، دراسة (حالة ولاية الخرطوم 2003–2012) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2013م.
31. منير الياس عبد الله، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات النازحة (دراسة حالة النازحين بمدينة الدمازين ولاية النيل الأزرق)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، 2006.
32. Hamida Ali Aldow,displacement and the challenges of cultural adaptation; The case of people from south Kordofan in Mayoghaboush, Khartoum, master thesis, (RIGDPR), Ahfad university for women, 2014.
33. Jamila, Chronic conflict and livelihood in Heiban: Nuba mountains of the Sudan, Norwegian university for live sciences, 2005

34. Maha Abdullahi,civil war in nuba mountains in search of a gender dimension, master thesis in gender diversity, peace, and rights, Ahfad university for women, 1998.
35. Sayda Omer, situation of Nuba community before and after civil war. Case of Kadugli & Dilling Council in South Kordpfan.Ahfad University for women Sudan, 2007.

التقارير والوثائق:

36. اتفاقية السلام الشامل، بروتوكول حسم نزاع ولاية جنوب كردفان/ جبال النوبة و النيل الأزرق، مارس 2013.
37. التقرير الاستراتيجي لولاية الخرطوم للعام 2014م.
38. تقرير محافظ جنوب كردفان– مؤتمر السلام و التنمية، الأبيض من 3–7 مارس1990.
39. تقرير ولاية جنوب كردفان المقدم أمام مجلس الوزراء الاتحادي للعام 2006–2007م.
40. جهاز الإحصاء المركزي، التعداد السكاني لولاية جنوب كردفان 2010م
41. (UNDP report 1994).

المجلات والدوريات:

42. صديق تاور مجلة خطاب، معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم. العدد المزدوج (2و3)2012م.
43. محمد هرون كافي، جبال النوبة السلام و التنمية،مجلة دراسات السلام– مركز دراسات السلام جامعة الدلنج، العدد يناير2000م.
44. النساء والحروب، دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول اثر النزاعات المسلحة على النساء، (2002).

45. Duany et al, ,war and women in the Sudan: Role change and adjustment to new responsibilities, North east African studies, volume 8,number(2) 2001new series, pp63-82 (Article), published Michigan State University press.
46. Komy G, Renewed war in the Nuba Mountains and peace challenges in North Sudan State after the separation of South Sudan, issued by peace research institute University of Khartoum,2011, issue No.(1).

Wib side:(الانترنت)

47. Baulemkahel.yolasite.com .
48. أسرة.ويكيبيديا الموسوعة الحرة 19/ديسمبر 2014
49. نزوح. https://ar.m.wikibedia.org/wiki/ ويكيبيديا 2 أغسطس 2015
50. aabobakar.blospot.com.
51. https://www.facebook.com/permalink.phd.201 ابريل
52. Data.albankaldawli.org.
53. diwanalanab.com/spip.
54. https://www1.umn.edu
55. اسرة وكيبيديا الموسوعة الحرة 19/ديسمبر 2014 -
56. www.14october.com/news-10.
57. Nobalwomensininitative.org
58. -www.unhcr.arabic.org .
59. - www.alrakoba.net/articles

الملاحـــــــــق

ملحق رقم(1) تحكيم الاستبيان

ملحق رقم(2)الاستبيان

ملحق رقم(3) بعض الأحلاف التي أبرمت بين القبائل الوافدة و النوبة

ملحق رقم (4) ديباجة اتفاقية السلام الشامل

ملحق رقم(5) خرط السودان، جبال النوبة

ملحق رقم(1) تحكيم الاستبيان

لجنة المحكمين:

قام بتحكيم الاستبيان الآتية أسماءهم:

1- بروفيسور/ سليمان يحيى- استاذ مناهج البحث بكلية الموسيقى والدراما ومركز دراسات السلام بجامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

تلفون: 0912253122

2- د. عاطف ادم محمد عجيب – استاذ مساعد بمركز دراسات السلام بجامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا.

تلفون: 0901110787

ملحق رقم(2)الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

مركز دراسات و ثقافة السلام

استبانة

مقدمة بغرض جمع البيانات والمعلومات المهمة والضرورية المرتبطة بأطروحة الدكتوراه بعنوان:

النزاع المسلح في جبال النوبة و أثره على الأسرة

دراسة حالة النازحين بولاية الخرطوم

المقدمة من الدارسة : مريم بشير الفيل إدريس

إشراف : أ. د. حاج أبا آدم الحاج

أرجو الإفادة بان كل البيانات أو المعلومات التي تدلي بها لن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث فقط ، كما أن سريتها سوف تكون مكفولة. عليه ليس مطلوب منك أن تسجل اسمك أو توقعه .

الرجاء الإجابة علي كل الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان بصراحة وأمانة ودقة، بوضع علامة (✓) أمام الإجابة التي تراها مناسبة في المربع المخصص لذلك.

نشكركم مقدما علي مشاركتكم وتعاونكم

أولا: المعلومات الأساسية للمبحوثين:

1) النوع: أ) رجل ☐ ب) امرأة ☐

2) الفئة العمرية أ/ من 20 – 30 سنة ☐ ب/ من 31-40 سنة ☐ ج/41-50سنة ☐ / أكثر من 50 سنة ☐

3) المستوى التعليمي: أ/ ابتدائي ☐ ب/ ثانوي ☐ ج/ جامعي ☐ د/ خلوة ☐ ه/ أمي ☐

4)الحالة الاجتماعية: أ/ متزوج ☐ ب/ أعزب ☐ ج/ أرمله ☐ د/ مطلق ☐

5) رب الأسرة : أ/أب ☐ ب/أم ☐ ج/ابن ☐ د/أبنة ☐ /أخرى حدد

6) مهنة رب الأسرة:أ/ موظف دولة ☐ ب/ قطاع خاص ☐ ج/ أعمال حرة

7)عدد أفراد الأسرة: أ/ من 1الى 5 شخص ☐ ب/ 6من الى 10 ☐ ج / من 11 فأكثر

8)عدد الأطفال : أ/ اقل من 7 سنة ☐ ب/ من 7 الى 12 سنة ☐ ج/ من 13 الى 18 سنة ☐ ليس لديها أطفال ☐

9) نوع السكن:أ/ ملك ☐ ب/ إيجار ☐ ج/عشوائي ☐ د/ السكن في المباني تحت التشييد ☐ ه/ سكن مع الأقارب ☐

10) في أي عام نزحت:أ/ 2011 ☐ ب/ 2012 ☐ ج/ 2013 د / 2014 ☐

11) سبب النزوح: أ/هربا من العمليات العسكرية في المنطقة ☐ ب/المضايقات الأمنية ☐ ج/تدمير الممتلكات وسبل كسب العيش ☐ د/الانتهاكات ☐ ه/الاضطهاد ☐ ز/ تحسين الوضع المعيشي ☐

ثانيا المحاور: الفرض الأول: احدث النزاع تغيرات على الحياة المعيشية وسبل كسب العيش للأسر النوبية :

1) الأنشطة الاقتصادية التي تمارس قبل النزوح قد تكون كالأتي:

الأنشطة	أوافق	أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق بشدة	لا ادري
الزراعة					
تربية الحيوان					
المنتجات الغابية					
التجارة					

2) يقع العبء الأكبر في كسب العيش قبل النزوح للرجل.

أ/ أوافق ☐ ب/ أوافق بشدة ☐ ج/ لا أوافق ☐ د/ لا أوافق بشدة ☐ ه/ لا ادري ☐

3) يقع العبء الأكبر في كسب العيش قبل النزوح للمرأة.

أ/أوافق ☐ ب/ أوافق بشدة ☐ ج/ لا ا وافق ☐ د/ لا أوافق بشدة ه/ لا ادري ☐

4) نتيجة للتغيرات التي حدثت لأنشطة سبل كسب العيش للأسر النوبية النازحة في ولاية الخرطوم، زاد دخل الأسرة. أ/ أوافق ☐ ب/ أوافق بشدة ☐ ج/الا أوافق ☐ د / لا أوافق بشدة ☐ ه/ لا ادري ☐

5) نتيجة للتغيرات التي حدثت لأنشطة سبل كسب العيش للأسر النوبية النازحة في ولاية الخرطوم، انخفض دخل الأسرة.

أ/ اوافق ☐ ب/ اوافق بشدة ☐ ج/ لا اوافق ☐ د/ لا اوافق بشدة ☐ ه/ لا ادري ☐

6) كيف يعالج العجز في دخل الأسرة؟

يعالج العجز في دخل الأسرة ب	نعم	لا	محايد
التسول			
ديوان الزكاة			
الاقارب			
الدين			

7) أي الأنشطة أدناه تكيفت عليها الأسر في مناطق الاستقبال؟

الأنشطة	نعم	لا	محايد
أعمال المباني			
العمل في المزارع			
عمال في المكاتب الحكومية			
العمل في البيوت			
عمل الأكل و الشاي			
أنشطة متنوعة			

8) أي الأنشطة المذكورة أدناه تمارس بواسطة الرجال في مناطق الاستقبال؟

الأنشطة	نعم	لا	محايد
أعمال المباني			
العمل في المزارع			
عمال في المكاتب الحكومية			
العمل في البيوت			
عمل الأكل و الشاي			
أخرى (حدد)			

9) أي الأنشطة المذكورة أدناه تمارس بواسطة النساء في مناطق الاستقبال ؟

الأنشطة	نعم	لا	محايد
أعمال المباني			
العمل في المزارع			
عمال في المكاتب الحكومية			
العمل في البيوت			
عمل الأكل و الشاي			
أخرى متنوعة			

10) لمن يقع العبء الأكبر في كسب العيش بعد النزوح؟ أ/الرجل ☐ ب/المرأة ☐

11)هل الدخل من هذه الأنشطة يفي متطلبات الأسرة المعيشية؟ أ/ نعم ☐

ب/ لا ☐ ج/ محايد ☐

12) التسهيلات و المساعدات التي قدمت من قبل الدولة هي.؟

المساعدات التي قدمت	نعم	لا	محايد
التمويل الأصغر			
بطاقات علاجية			
إعفاء الرسوم المدرسية			
توفير سكن امن			

الفرض الثاني :هناك معوقات تحول دون تكيف الأسر على الأوضاع الجديدة:

12) المعوقات التي تحول دون تكيف الأسرة على الأوضاع الجديدة هي:

المعوقات	نعم	لا	محايد
عدم وجود تمويل للأنشطة البديلة			
نقص التدريب و المهارات			
حملات الملاحقة من قبل السلطات			
ضعف المؤهل للعمل في القطاع الرسمي			
العنف الذي يمارس ضد النساء العاملات في الاسواق			

الفرض الثالث: هناك آثار اجتماعية(سالبة موجبة) للنزاع على الأسر النازحة:

13) الأفراد الذين فقدتهم الأسرة نتيجة للنزاع من سنة 2011م هم :

الأفراد المفقودين	نعم	لا	محايد
الأب			
الأم			
الأطفال			
من أفراد الأسرة الممتدة			

14) هل الأسرة قادرة على القيام بوظائفها المختلفة؟ 1/ نعم ☐ 2/لا ☐ 3/ محايد ☐

15) الأطفال في سن المدرسة الذين لم يلتحقوا بالدارس ترى إن السبب هو؟

السبب	نعم	لا	محايد
عدم المقدرة المالية			
يعملوا لمساعدة الأسرة في المعيشة			
الزواج المبكر			
لا يوجد أطفال			

16) تتحصل الأسرة على خدمات صحية و علاجية أفضل مما كان عليه في منطقة الأصل:

أ/ أوافق ☐ ب/ أوافق بشدة ☐ ج/ لا أوافق ☐ د/ لا أوافق بشدة ☐ ه/ لا ادري ☐

17) أدى النزوح الى زيادة فقر الأسرة: أ/ أوافق ☐ ب/ أوافق بشدة ☐ ج/ لا أوافق ☐ د/ لا أوافق بشدة ☐ ه/ لا ادري ☐

الفرض الرابع : زاد النزاع مسؤوليات المرأة وغير تقسيم الأدوار داخل الأسرة:

18) هل تعتقد النزاع زاد مسؤوليات المرأة داخل الأسرة؟ أ/ نعم ☐ ب/ لا ☐ ج/ محايد ☐

19) هناك تغيير في علاقات و ادوار النوع الاجتماعي داخل الأسرة: 1/ نعم ☐ 2/ لا ☐ 3/ محايد ☐

20)

السبب في تغيير الأدوار	نعم	لا	محايد
غياب المعيل الأساسي للأسرة			
الظروف الاقتصادية المعقدة			
زيادة وعي المرأة			

21) هل اكتسبت المرأة ادوار جديدة بعد النزوح؟أ/ نعم ☐ ب/ لا ☐ ج/ محايد ☐

22)

الأدوار التي اكتسبتها المرأة	أوافق	أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق بشدة	لا ادري
المساهمة في دخل الأسرة					
المشاركة في الأنشطة الاجتماعية و الثقافية					
المشاركة في تنظيمات المجتمع المدني					
اتخاذ القرارات داخل الأسرة					

23) هل ترغب في العودة إذا توفرت الظروف المقنعة بالنسبة لك؟ أ/ نعم ☐ ب/ لا ☐ د/ محايد ☐

ملحق رقم(3) بعض الأحلاف التي أبرمت بين القبائل الوافدة و النوبة

القبيلة المترحلة	فرع القبيلة المترحلة	القبيلة المستقرة	فرع القبيلة المستقرة
1-الحوازمة/عبد العال	دار بخوتة عدلان	النوبة	سلارا، كلارا، الفوس، كرمتي و النتل
2-الحوازمة/عبد العال	دار بخوتة أبو صبا	النوبة	حجر سلطان
3-الحوازمة عبد العال	دار بخوتة ابو دبلة	النوبة	تندية
4-الحوازمة عبد العال	دار بتي	النوبة	الكاركو،كجورية و الفندا
5-الحوازمة عبد العال	دار بخوتة عيال النو	النوبة	الصبي،والي و المندل
6-الحوازمة عبد العال	دار شلنقو	النوبة	الغلفان
7-الحوازمة عبد العال	دار نعيلة	النوبة	جلد
8-الحوازمة عبد العال	اولاد غبوش	النوبة	كرورو، الكدرو، فيو،الوطا و تروجي
9-الحوازمة الرواوقة	اولاد مؤمن	النوبة	أم حيطان،الهدارا،شيبون وعقب
10-الحوازمة الرواوقة	دار جامع	النوبة	كيقا الخيل،كيقا جرو، تميرو و ميري
11- الحوازمة الرورواقة	اولاد نوبة	النوبة	صبوري، لقوري ،لوقان، مورو و اجرون
12-الحوازمة الرواوقة	الدليمة	النوبة	كركرايا، كاتشا،شات و لومن
13-الحوازمة الحلفا	الطوقية و ادار فايت	النوبة	كواليب، كرتالا،الازرق و كاودا
14-الحوازمة الحلفا	الاسرة	النوبة	اطورو،تيرا و لوقان
15-الحوازمة الحلفا	دار علي	النوبة	كاونارو و فنقر

المصدر[1].

[1]محمد كندا، مرجع سابق

الاحلاف التي أبرمت في منطقة تقلي[1]:

القبيلة المترحلة	فرع القبيلة المترحلة	القبيلة المستقرة	فرع القبيلة المستقرة
15-الحوازمة الحلفا	الاسرة	النوبة	الكواليب
16-اولاد حميد	اولاد حميد	النوبة	كاو و نارو
17-كنانة	كنانة	النوبة	كواليب و تقلي
18-اولاد حميد	اولاد حميد	النوبة	تقلي
19-حوازمة حلفا	دار علي	النوبة	الليري،لفوفة و طلسة
20-حوازمة حلفا	دار فايت	النوبة	الليري،لفوفة و طلسة
21-حوازمة	اولاد تميم و طوقية	النوبة	تقلي
22-الكواهلة	الكواهلة	النوبة	تقلي،تلودي اولاد سرور و تلودي النوبة
23-المسيرية	المسيرية	النوبة	تلودي اولاد سرور
24-المسيرية	اولاد سرور	النوبة	التيرا/ كادقلي
25-الشوابنة	مسلمية وجلابة هوارة	النوبة	تيرا مندي
26- اولاد حميد	اولاد حميد	فلاتة	فلاتة جافون

[1]عبد الله التوم،مرجع سابق،ص ص 3-4

إتفاقية السلام الشامل

بين

حكومة جمهورية السودان
و
الحركة الشعبية لتحرير السودان/

الجيش الشعبي لتحرير السودان

التاسع من يناير 2005 م
نيروبي ، كينيا

استهلال

إتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان

حيث أن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان المشار إليهما هنا "بالطرفين" اجتمعا في مفاوضات متواصلة في الفترة من مايو 2002 وديسمبر 2004 في كل من كارن ، مشاكوس ، نيروبي ، ناكورو ، نايفاشا في كينيا برعاية عملية سلام الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد)، و تحت رعاية جمهورية كينيا بخصوص قضايا تتعلق بالنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي؛

وإذ يدركان أن النزاع في السودان هو أطول نزاع استمر في أفريقيا والذي تسبب في خسائر فادحة في الأرواح وأدى إلي تحطيم البنية الأساسية للبلاد واستنفد مواردها الاقتصادية وسبب المعاناة لشعب السودان ؛

وإذ يأخذان في الاعتبار الحاجة الملحة لإحلال السلام والأمن لشعب السودان الذي تحمل هذا النزاع لزمن طويل ؛

وإذ يدركان حقيقة أن السلام والاستقرار والتنمية هي طموحات شعب السودان بأكمله ؛

وتنفيذاً لالتزام الطرفين بإيجاد تسوية متفاوض عليها علي أساس إقامة نظام حكم ديمقراطي يعترف من ناحية بحق شعب جنوب السودان في تقرير المصير وجعل الوحدة جذابة خلال الفترة الانتقالية ، وفي ذات الوقت يقوم علي أساس قيم العدل والديمقراطية والحكم الراشد وإحترام الحقوق الأساسية وحريات الأفراد والتفاهم المشترك والتسامح والتنوع داخل الحياة في السودان ؛

يسجلان ويؤكدان مجدداً أنه تنفيذاً لهذا الالتزام توصلا إلي اتفاق وافق علي النصوص التالية : بروتوكول مشاكوس المؤرخ في 20 يوليو 2002 الوارد في الفصل الأول من اتفاقية السلام الشامل ، الاتفاق علي الترتيبات الأمنية المؤرخ في 25 سبتمبر 2003 الوارد في الفصل السادس من إتفاقية السلام الشامل ، اتفاقية تقاسم الثروة المؤرخة في 7 يناير 2004 الواردة في الفصل الثالث من إتفاقية السلام الشامل، بروتوكول تقاسم السلطة المؤرخ في 26 مايو 2004 والوارد في الفصل الثاني من إتفاقية السلام الشامل ، بروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق المؤرخ في 26 مايو 2004 والوارد في الفصل الخامس من إتفاقية السلام الشامل وبروتوكول حسم نزاع منطقة أبيي المؤرخ في 26 مايو 2004 الوارد في الفصل الرابع من إتفاقية السلام الشامل ، وأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 1574 بتاريخ 19 نوفمبر 2004 قد أخذ علماً بهذه الاتفاقيات والبروتوكولات لفة الذكر ؛

وإقراراً بأن الطرفين قد توصلا إلي اتفاقية بشأن وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية ووسائل التنفيذ خلال الفترة قبل الانتقالية والانتقالية المؤرخة في31 ديسمبر 2004 والواردة في المرفق الأول من إتفاقية السلام الشامل في إطار لتفاقية الترتيبات الأمنية المؤرخة في 25 سبتمبر 2003؛

وإدراكاً أيضاً لانهما توصلا إلي إتفاقية بشأن وسائل تنفيذ البروتوكولات والاتفاقيات المؤرخ في31 ديسمبر 2004 الوارد في المرفق 2 من إتفاقية السلام الشامل ؛

وهكذا يقران معاً أن إتفاقية السلام الشامل يقدم ليس فقط الأمل ولكن أيضا نموذج يحتذي به في حل المشاكل والنزاعات الأخرى في الوطن؛

ويقران كذلك أن التنفيذ الناجح لاتفاق السلام الشامل سوف يقدم نموذجاً للحكم الراشد في السودان مما يساعد علي إقامة أساس راسخ للحفاظ علي السلم وجعل الوحدة امراً جذاباً ، وعلي ذلك يتعهدان بالتمسك بصورة كاملة بنص وروح إتفاقية السلام الشامل ضماناً للسلام الدائم والأمن للجميع والعدالة والمساواة في السودان ؛

يوافق الطرفان ، عند توقيع هذا الإتفاقية ، علي الآتي :

(1) تبدأ الفترة قبل الانتقالية وتكون جميع التبعات والالتزامات المحددة في إتفاقية السلام الشامل ملزمة وفقاً لأحكامه .

(2) تضم إتفاقية السلام الشامل نصوص البروتوكولات والاتفاقيات التي تم توقيعها بالفعل ، مع هذا الاستهلال ، الإتفاق علي وقف إطلاق النار الدائم ووسائل تطبيق الترتيبات الأمنية وملاحقه والذي يشكل المرفق 1 وكذلك اتفاق بشأن وسائل التنفيذ وجدوال التنفيذ الشامل وملاحقه والذي يشكل المرفق 2 .

(3) النصوص العربية والانجليزية المتفق عليها لإتفاقية السلام الشامل هي نصوص رسمية ومعتمدة ومع ذلك فإنه في حالة وجود خلاف فيما يتعلق بمعني أي فقرة من النص ، وفقط إذا كان هناك خلاف في المعني بين النص العربي والنص الإنجليزي يسود النص الانجليزي لأن الانجليزية هي لغة مفاوضات السلام .

(4) عند استكمال النصين الرسميين المعتمدين باللغة العربية والانجليزية لاتفاق السلام الشامل تعطي نسخة من النصين الموقعين بالأحرف الأولي لكلا الطرفين وتودع نسخ كذلك في الأمم المتحدة ، الاتحاد الأفريقي ، أمانة الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية "إيقاد" في جيبوتي، جامعة الدول العربية وجمهورية كينيا.

(5) جميع الأشخاص الذين يؤدون وظائف حكومية سوف يستمرون في أداء عملهم في نفس المكان الذي يقدمون فيه مثل هذه الخدمات أو يقومون بمثل هذه الوظائف ما لم أو عندما يتم إعادة توزيعهم أو تصدر تعليمات بديلة وفقاً للترتيبات التي وافق عليها الطرفان .

(6) إقامة فرق مشتركة لمهام ذات أولوية ، خاصة الفريق الانتقالي القومي المشترك ، مفوضية حدود أبيي ، فريق العمل الدستوري وفريق العمل الفني المشترك بشأن "العملة القومية الجديدة" وكما هو مطلوب لتسهيل الاستعدادات من أجل تفعيل الاتفاق حينما يوضع موضع التنفيذ .

(7) اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار الدائم.
(8) اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان توفر الموارد والأموال لإنشاء الهياكل والأجهزة والمؤسسات كما ينص عليها إتفاقية السلام الشامل خاصة إنشاء حكومة جنوب السودان.

يعرب الطرفان عن إمتنانهما للجهود الدؤوبة التي بذلها الوسطاء وحول أعضاء "إيقاد" والمجتمع الدولي في مساعدة شعب السودان على استتباب السلم والاستقرار وبصفة خاصة الاتحاد الأفريقي ، منتدى شركاء الإيقاد والأمم المتحدة وحكومات إيطاليا ، النرويج ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لدعمهم مباشرة إيقاد للسلام واهتمامهم المثابر ومحاولاتهم الثابتة في دعم عملية السلام .

ويناشد الطرفان معاً المجتمع الإقليمي والدولي وبخاصة المنظمات والدول التي طلب منها أن تشهد على توقيع هذا الاتفاق أن يقدموا دعمهم الثابت والقوي لتنفيذ إتفاقية السلام الشامل ، ويناشدونهم كذلك توفير الموارد اللازمة للبرامج العاجلة والأنشطة الانتقال إلى السلام كما جاء في الاتفاق .

يقر الطرفان ضخامة المهام التي تواجه التنفيذ الناجح لاتفاق السلام ، وفي توقيعهما أعلاه وبحضور الشهود يؤكدون مجدداً التزامهما بتنفيذ إتفاقية السلام الشامل كاملاً ومعاً

سعادة الأستاذ / علي عثمان محمد طه
النائب الأول لرئيس جمهورية السودان
نيابة عن حكومة جمهورية السودان

دكتور جون قرنق دي مبيور
رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان
والجيش الشعبي لتحرير السودان
نيابة عن الحركة الشعبية لتحرير

والجيش الشعبي لتحرير السودان

بشهادة

فخامة الرئيس موي كيباكي
رئيس جمهورية كينيا
نيابة عن اللجنة الفرعية للإيقاد بشأن السودان

فخامة الرئيس يوري كاقوتا موسفيني
رئيس جمهورية أوغندا
نيابة عن دول الإيقاد

السيد / أحمد ابو الغيط
وزير خارجية جمهورية مصر العربية
نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية

السنلور / الفريدو مانتيكا
نائب وزير خارجية إيطاليا
نيابة عن حكومة إيطاليا

السيد / فريد راكي
المبعوث الخاص لمملكة هولندا
نيابة عن مملكة هولندا

الآنسة / هيلدا جونسون
وزيرة التنمية الدولية النرويجية
نيابة عن الحكومة النرويجية

السيد / هيلاري بن
وزير التنمية الدولية البريطاني
نيابة عن المملكة المتحدة وليراندا الشمالية

السيد / كولن باول
وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية
نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية

السيد / الفا عمر كوناري
رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي
نيابة عن الاتحاد الأفريقي

السيد / شارلس قوبنز
وزير التعاون التنموي الهولندي
نيابة عن الاتحاد الأوروبي

السناتور / الفريدو مانتيكا
نائب وزير الخارجية الإيطالي
نيابة عن منتدي شركاء الإيقاد

ملحق رقم(5) خرط السودان، جبال النوبة

خريطة جبال النوبة – السودان

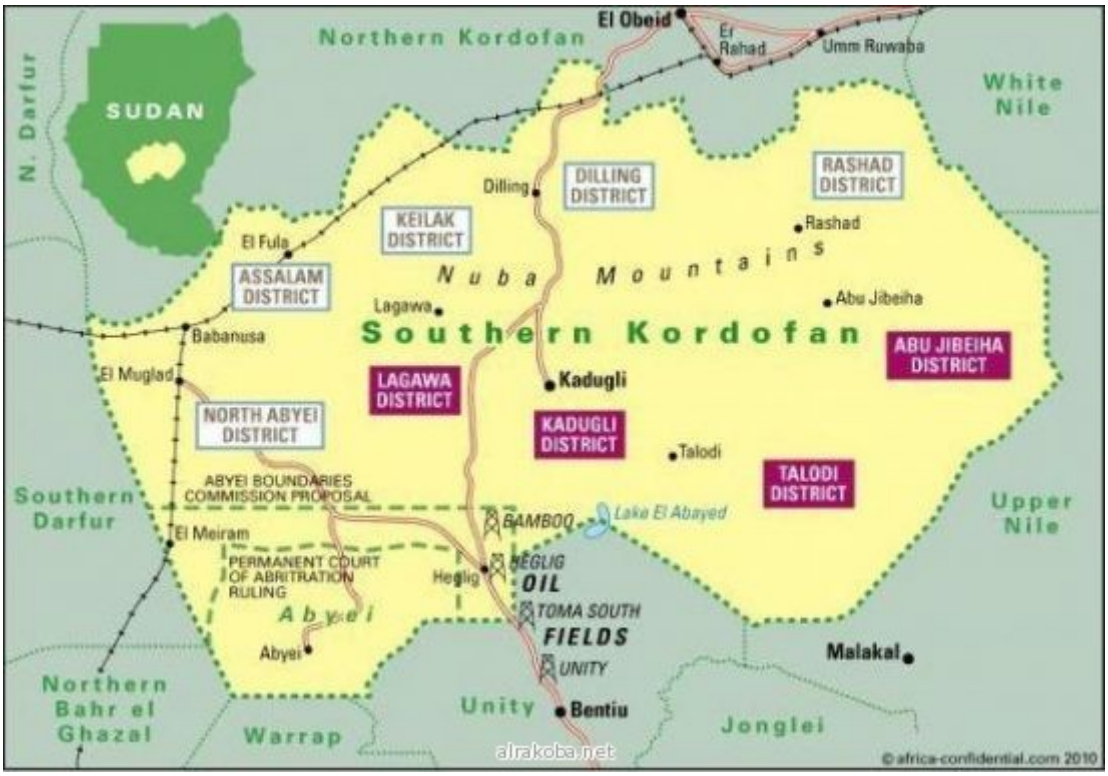

المصدر : موقع الراكوبة

http://www.alrakoba.net/albums.php?action=listalbum

خريطة السودان

المصدر: موقع المقرن

http://www.mugrn.net/vb/archive/index.php/t-38007.html

خريطة السودان بعد انفصال الجنوب

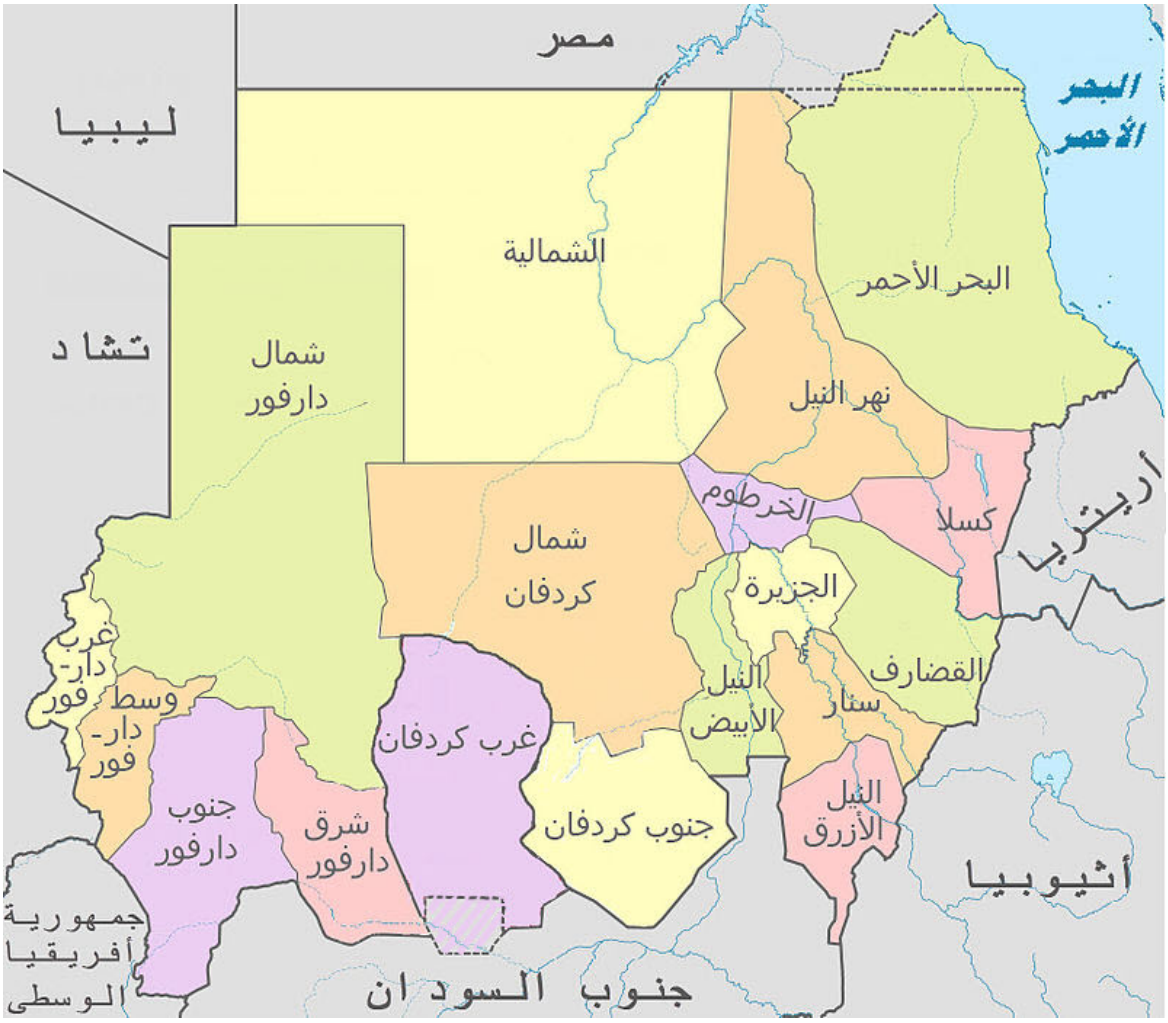

المصدر: موقع المقرن

http://www.mugrn.net/vb/archive/index.php/t-38007.html